موسوعة العلامة الأوردبادي

الجزء الثالث

أبحاث متنوعة

(١)

تأليف

العلامة الشيخ محمد علي الغروي الأوردبادي قدس سره

١٣١٢ - ١٣٨٠ هـ

جمع وتحقيق سبط المؤلف

السيد مهدي آل المجدد الشيرازي

بنظر ومتابعة

مركز إحياء التراث

التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

موسوعة العلامة الأوردبادي

الجزء الثالث

أبحاث متنوعة

(١)

تأليف

العلامة الشيخ محمد علي الغروي الأوردبادي قدس سره

١٣١٢ - ١٣٨٠هـ

جمع وتحقيق سبط المؤلف

السيد مهدي آل المجدد الشيرازي

بنظر ومتابعة

مركز إحياء التراث

التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية/ شعبة المكتبة

كربلاء المقدسة/ ص.ب (٢٣٣)/ هاتف: ٣٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

آل المجدد الشيرازى، محمّدمهدى محمّد جعفر، ١٣٦٠ هـ-

موسوعة العلّامة الأوردبادي = The Scholar Al-Aurdaba'di's Encyclopedia/ جمع وتحقيق السيّد مهدي آل المجدد الشيرازي ؛ بنظر ومتابعة مركز إحياء التّراث التّابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة .- الطبعة الأولى.- كربلاء: مكتبة العتبة العباسية المقدّسة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥.

٢٥ مجلد. - (مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدّسة؛ ٣٩ - ٥٩).

يتضمن مصادر وكشافات.

١. الأوردبادي، محمّد علي بن أبي القاسم بن محمّد تقي، ١٣١٢- ١٣٨٠ هـ.-- الآثار ٢. الشيعة -- تراجم. ٣. دوائر معارف. ٤. الشّعر العربي-- القرن ١٤ هـ. ألف. مركز إحياء التّراث التّابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة. ب. العنوان. ج. العنوان: The Scholar Al-Aurdaba'di's Encyclopedia.

BP80. A7 A5 2015

الفهرسة والتصنيف في مكتبة ودار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد لسنة ٢٠١٥م: ٦١٩.

موسوعة العلّامة الأوردبادي الجزء الثالث

الكتاب: أبحاث متنوعة/ ١.

المؤلّف: الشيخ محمّد علي الأوردبادي (ت ١٣٨٠ هـ).

المحقق: سبط المؤلّف السيّد مهدي آل المجدد الشّيرازي.

بنظر ومتابعة: مركز إحياء التّراث التّابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدّسة.

المدقق اللغوي: علي حبيب العيداني.

المطبعة: دار الكفيل- العراق- كربلاء المقدّسة.

الطبعة: الأولى.

عدد النسخ: ١٠٠٠.

التاريخ: ١٥ جمادى الأُولى ١٤٣٦هـ - ٣ آذار ٢٠١٥م.

يشتمل هذا الجزء على ثلاثة أقسام:

١ ـ أبحاث في القرآن الكريم:

وهي أبحاث قيّمة أملاها شيخنا العلّامة الأوردباديّ رحمه الله في أُخريات حياته؛ على سبطيه: السيّد محمد تقيّ الطباطبائيّ التبريزيّ والسيّد مهدي الحسينيّ الشيرازيّ.

وكان رحمه الله قد عزم على أن يضع بهذه المقدّمة تفسيراً للكتاب العزيز، وذلك قبل وفاته بخمس سنين، أي سنة (١٣٧٥) هجرية، ولكن حال بينه وبين أُمنيّته هذه الضعف الشديد والمرض المديد، ثم نهاية حياته الطيّبة المباركة، فسلام عليه يوم ولد ويوم أفاد الأمّة ويوم يبعثه الله حيّاً.

وقد بحث في هذه المقدّمة الأنيقة عن أمّهات المسائل والأصول التفسيريّة، كإعجاز القرآن، وأسباب النزول، وفضل القرآن على سائر الكتب السماويّة، وكيفيّة نزوله، ومحكمه ومتشابهه، وصيانته من التحريف، وناسخه ومنسوخه، والتفسير بالرأي.

ثم شرع رحمه الله بإملاء تفسير فاتحة الكتاب، فلم يتجاوز قوله تعالى: ﴿ **إيّاك نعبد وإيّاك نستعين** ﴾ حيث وافاه الأجل المحتوم.

وأوردنا هنا أيضاً ما كان قد أملاه شيخنا قدّس الله روحه في سالف الزمان ـ من تفسيرٍ رصين لسورة الإخلاص ـ على العلّامة السيّد نور الدين الميلانيّ رحمه الله وذلك بطلبٍ منه، وقد طبع لأوّل مرّة في مجلّة (تراثنا) العدد (٤).

٢ ـ الدفاع عن العقيدة

أهمّ ما في هذا القسم:

* ردود متفرّقة على تقوّلات ابن حزم، وأبي الحسين الخيّاط، والقاديانيّة، والطنطاويّ.

* دعوى الهدى إلى الورع في الأفعال والفتوى، وهي رسالة في مناقشة فتوى الطائفة الضالّة الوهّابيّة بهدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام، وكانت قد طبعت في النجف الأشرف سنة (١٣٤٤) هجريّة، ثم أُعيد طبعها محقّقةً سنة (١٤٢٠) هـ.

* رسالة حول هدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام، والردّ على مقالة عبد الله ابن بليهد قاضي الوهّابيّة، وقد طبعت بالمطبعة العلويّة في النجف الأشرف سنة (١٣٤٥) هـ.

* مقالة تأبينيّة في فاجعة البقيع، وكتاب بهذه المناسبة.

* القطر الهنديّ والحالة الحاضرة في الحجاز.

* الردّ على البابيّة والبهائيّة.

* علم المعصوم حضوريّ أم حصوليّ؟

٣ ـ أبحاث إسلاميّة متنوّعة:

وهي عبارة عن مقالات متفرّقة ورسائل:

* تمهيد لسلسلة مقالات باسم (أبطال الإسلام الكرام) وقد طبع شطر منه في مجلّة (الهدى) العماريّة ـ السنة الثانية والثالثة.

* العناية بالبشر، نشرت مجلّة (الغريّ) العدد الأوّل ـ السنة الأولى؛ شطراً منه.

* حلقات التبليغ وأدواره.

* النهضة الحسينيّة المقدّسة وأسبابها.

* رسالة (الكلمات التامّات) في الذبّ عن المظاهر العزائيّة والشعائر الحسينيّة، والردّ على من انتقدها كالسيّد محمّد مهدي القزوينيّ المعروف بالكيشوان؛ في مقالته: (صولة الحقّ على جولة الباطل) وأسد الله المامقانيّ في كتابه (دين وشؤون) باللغة الفارسيّة.

* رسالة (الكلمات الجامعة) في نقد رسالة (التنزيه لأعمال الشبيه) للسيّد محسن الأمين العامليّ.

١

أبحاث
في القرآن الكريم

كلمة
في إعجاز القرآن الكريم

الفضل النوعيّ المطَّرد ـ يوم نزول القرآن الكريم ـ بين العرب جميعاً؛ التقدّمُ والبراعة في تنسيق الكلام البليغ في جُمَلِهم، والفصاحة في مفرداتها؛ بخلوّها عن التعقيد والمنافرة والشذوذ، فكانت مواسمهم ومحتشداتهم مُفْعَمَةً بالتفنّن في ذلك، والتبجّح برَوْعته.

فلم تكن سوق عُكاظ ـ التي كانت تزدلف إليها صاغة القول، وصيارفة الكلام، وخطباء الأُمّة العربيّة ونوابغها؛ لبثّ المفاخر والمآثر، والتبختر بما يخصّ كلّاً منهم من نفسيّات وطبائع، وفيها خَطَبَ قُسّ بن ساعدة الإيادي خطبته الشهيرة على جَمَله الأَوْرَق[1]، وفيها علِّقت المعلَّقات السبع إعجاباً بفصاحتها ـ إلّا أُنموذجاً ممّا كانوا عاكفين عليه.

وهذه الفضيلة شَرَعٌ سواءٌ بين أفراد الأمّة، حتّى إنّك لا تكاد تجد فرداً تعزب عنه ملكة البلاغة، وعرفان مُوجِباتها، والوقوف على عللها ومنافياتها.

فكانت هي أُمّة البلاغة، ولها الحكم الباتّ في تشخيص مواردها، والتمييز

---

(١) الأَوْرَق: الآدَمُ، وقيل: ما في لونه بياض إلى سواد.

فيها؛ باقترابها من الهدف العالي، وانتزاحها[١] عن مهاوي السقوط.

ولذلك كان الذي بَهرهم وقهرهم من المعجز؛ القرآن الكريم الحاوي لملامح العلوم، والمغازي[٢] البعيدة؛ من المعارف والحِكم.

فإنّ المعجز في كلّ أُمّة بحسب مبلغهم من الفهم، وعلى قدر عقولهم وأذهانهم، كما أنّ بني إسرائيل كان السائد فيهم السحر والشعوذة، فقهرهم المولى سبحانه بمعجزة العصا، فطفقت تلقف ما يأفكون من حبالهم وعصيّهم[٣].

وكما أنّ على عهد المسيح كان الرائج عند قومه الطبّ العميق والمعالجات الخارقة، فأرسله الله سبحانه بإحياء الموتى، وإبراء الأَكْمَه والأبرص بإذنه[٤].

هذا، ولا ننكر أنّ لنوابغ العرب وأفذاذها المعدودين علوماً جمّةً برعوا بها، وحقّت لهم بذلك العبقريّة والتقدّم، كما يوقفك عليها سَيْرُكَ الحثيث بين ثنايا التأريخ، وطيّات الكتب، وهم في ذلك بين مَن استنبط تلكم العلوم بتفكيره الثاقب، ومن استفادها من جارات العرب من الأُمم الراقية، ومن اهتدى إليها بفطرته السليمة، قبل أن يخالجها كدر الأهواء، كما يُستنبط ذلك من كثير من الخطب والأشعار والمحاورات.

وأيّاً مّا كان، فإنّ العرب لم تزل تزهو وتتبختر بعلومها وفضائلها النفسيّة

---

(١) أي: ابتعادها، يقال: انتزح عن دياره؛ ابتعد عنها.

(٢) أي: المقاصد، الواحد مَغْزَى بمعنى مَقْصَد.

(٣) قال تعالى في الآيتين ٤٤ ـ ٤٥ من سورة الشعراء: ﴿فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ * فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾.

(٤) قال تعالى على لسان عيسى في الآية ٤٩ من سورة آل عمران: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

والكسبيّة، ولا تكاد تخضع لأيّ مدّعٍ في دعواه، ودعوتُهُ خِلوٌ عن البَرْهَنَةِ.

ومن المستصعَب نزولهم على حكم الرغبات المجرّدة، وقد بلغت في الذكاء حدّاً لا يُجارى ولا يُبارى؛ في إصابة الحَدْس وصدق الفراسة، وتدفّق الألمعيّة، فكانوا يتفرّسون كأنّهم يُخْبِرُونَ عن المَغيب، ويتشدّقون في سرد الحقائق البعيدة كمن وقف عليها من كَثَب[١]، فما راعَهُمْ ـ وهم يمرحون بين تِيْهٍ[٢] وتدلّل ـ إلّا رسولٌ كريمٌ بكتاب عزيز ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[٣].

«أُحكمت آياته، وفصّلت كلماته، وبهرت بلاغته العقول، وظهرت فصاحته على كلّ معقول، صارخاً بهم في كلّ حين، ومقرّعاً لهم بضعةً وعشرين عاماً على رؤوس الملأ أجمعين، طالباً منهم أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وهو يعلم أنّهم لا يأتون به، يقول سبحانه: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[٤]»[٥].

وهنالك خطوة أُخرى خطاها ـ جلّت عظمته ـ إذ تَنازَلَ معهم في الحجاج؛ بطلب عشر سُوَرٍ مفترَيات عَجِزُوا عنها؛ بقوله تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ**﴾[٦].

---

(١) أي: قُرب.

(٢) التِّيه: التكبُّر.

(٣) فصّلت: ٤٢.

(٤) الإسراء: ٨٨.

(٥) انظر كتاب الشفاء ١: ٢٦٠.

(٦) هود: ١٣ ـ ١٤.

ثم أغرق سبحانه نَزْعاً(١) في تعجيزهم، ورفع مستوى القرآن الكريم عن حيّز القدرة البشريّة، فحاول أن يأتوا بسورة كإحدى سور القرآن، ولو كانت قصيرة ـ كما يقتضيه إطلاق السورة ـ فقصرت عنها مُنّتهم(٢)، وذلك قوله عزّ من قائل ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾(٣).

وقال في آية أخرى: ﴿ **وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾(٤).

وفي هذه الآيات الكريمة مماشاة لهم في تحرّي المعارضة، فإنّ نسج الباطل أسهل، وتلفيق المفترى أهون من تنسيق الحقائق، فلم يكلّفهم المولى سبحانه ـ على فرض تمكّنهم ـ إلّا بأسهل الأَمْرَيْنِ، وما هو تحتَ قَدرهم وقيدَ طاقتهم.

فتحدّاهم وأعجزهم بآياتٍ كريمة سارت بها الرُّكبان، فعادت تتلى في كل حِلٍّ ومُرتَحَل، وتتحدّث بها أهل المناهل والمناقل، ولم يفتأ يَصِمُهُمْ بذلك العجز الشائن، فما كان جواب قومه إلّا أن قالوا: ﴿ **لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ...** ﴾(٥).

ولكن هل صدقوا في الدعوى؟

فلماذا لم يفعلوا؛ وهم في ذلك الوقت الحَرِج الذي وقف فيه نبيّ العظمة

---

(١) أي: بالغ.

(٢) مُنَّتُهُمْ: قوّتهم.

(٣) يونس: ٣٨.

(٤) البقرة: ٢٣ ـ ٢٤.

(٥) الأنفال: ٣١.

مُسَفِّهاً أحلامهم، ومحطّماً أعلامهم ﴿ **بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ...** ﴾ ؟[١]

وكذبوا في قولهم المائن[٢]، وادّعوا ما هو خارج عن طَوْقهم، كما قال الله تعالى: ﴿ **وَلَنْ تَفْعَلُوا** ﴾[٣] فانكفأوا[٤] عن المعارضة أذلّاء صاغرين.

وممّا حداهم إليه عتوّهم؛ أنّهم ـ كما حكاه الله تعالى عنهم بقوله عزّ من قائل ـ: ﴿ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ** ﴾[٥].

وهذا الذي تَلَجْلَجُوا به من أوضح ما ينمّ عن عجزهم عن المباراة[٦] للذكر الحكيم.

فمن البيّن الواضح: أنّه ما كان بهم صَمَم عن سَماعِ القول، ولا في قلوبهم حاجز عن التفهّم، وما كان يحول بينهم وبين الصادع الكريم أَيُّ حائلٍ، لكنَّ مُرُوقَهُمْ عن الهدى ألجأهم إلى المجابهة، وإذ عرف سبحانه ذلك منهم قال جلّت عظمته: ﴿ **وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾[٧].

لم يتلقَّ القرآن الكريم ـ بعد ما وصفناه ـ إلّا جوّاً غير هادئ، ومستوىً تلوح بين ثنيّاته القلاقل؛ لمّا كبح جِماح أهل المروق، وسحق أهواءَهم، وجاثاهم[٨] بتحطيم

---

(١) يونس: ٣٩.

(٢) المائن: الكاذب.

(٣) البقرة: ٢٤.

(٤) أي: انصرفوا.

(٥) فصّلت: ٥.

(٦) المباراة: المعارضة.

(٧) البقرة: ٨٨.

(٨) جاثى خصمه مجاثاةً؛ بحيث تكون ركبتا أحدهما ملاصقتين لركبتي الآخر.

المعتقدات، وتسفيه الأحلام، ومناقضة التقاليد الهمجيّة.

فشنأوا نبيَّ الإصلاح، ورموه بالقذائف والطامّات، ووقفوا له بالمرصاد، ووسموا مُعْجِزَهُ بالسِّحر، وقرآنَهُ بالشعر، مروقاً وعُتُوّاً، فكانت المفتريات تنهال عليه من كل صَوْب وحَدَب، يَتَربَّصُونَ به الدوائر، ويتحرُّون منه أقلّ سقطة.

ولكن هل بلغوا الأُمنيّة؟ لاها الله[١].

بل انكفأوا بخُفَّيْ حُنَيْن[٢]، واستلانوا المقارعة بالسيوف، واستهانوا المطاعنة بالرماح، دون المبادلة بالحقائق الراهنة، وما ألجأهم إلى ذلك إلّا خلوّهم عمّا يقابل قِيْلَ[٣] الحقّ، ويزلزل مقيله[٤].

ولم يألوا جهداً في تحطيم الدعوة الإلهيّة بيدٍ ولسان، ودسائس وإرهاب، عسى أن يصادف سهمهم شاكلة الغرض[٥] التي نأوا عنها.

وما انجلت غُبرة الحِوار إلّا عن شخصيّة القرآن الكريم تلوح أَلَقاً[٦]، وتفوح عَبَقاً، وقد امتدّت أشعّته إلى أقاصي المعمورة، فبهرت الأُمم والأجيال.

---

(١) أي: لا والله.

(٢) مَثَل يضرب لمن رجع من سفره بالخيبة. انظر المستقصى في الأمثال ١: ١٠٦/ المثل ٤١٩ «أخلف من خُفَّي حنين»، ٢: ١٠٠/ المثل ٣٥٥ «رجع بخفّي حنين».

(٣) القيل: القول.

(٤) المَقيل: موضع القيلولة، والمراد هنا مقرّه ومكانه.

(٥) الشّاكلة: الطريق. والغَرَض: الهَدَف.

(٦) ألق البرق: لمع وأضاء.

سبب نزول القرآن الكريم

إنّ المولى سبحانه عطف على الأمّة نظرةً رحيمة، فأراد إنقاذها من هُوّة الضلال والتقاليد الهمجيّة، ومن مخالب الأهواء، وما عكفوا عليه من العادات الوحشيّة ـ كما سوف نوعز إليها ـ كعبادة الأصنام والأوثان والنُّصُب ـ نوعيّةً وشخصيّةً ـ لكنّهم لم يفتأوا عاكفين عليها، وهي لا تضرّ ولا تنفع، ولا تجيب لداعٍ دعوته، ولا تدفع عن مكروبٍ كُرْبَتَهُ، وكَسَوْقِ القرابين إلى الآلِهة الباطلة، والتقرّب إليها بالمناسك والمشاعر والحجّ والطواف حولها، إلى ضروبٍ من الجهالة التي لم تقف عند حدّ.

وكَوأْد البنات الذي تندى منه جبهة الإنسانيّة، وتقشعرّ له الجلود، وتقفّ[1] منه الشُّعُورُ، وينمّ عن قساوة بالغة لا تقترب منها رأفة، ولا تأتلف معها عاطفة، فيَئِدونها برغم استعطافها واستهزازها الحنانَ الأبويَّ الذي هُمْ في مُنْتأىً عنه.

فمنهم من كان يئدها لمزيد الغَيرة، وخشية لحوق العار بهم من جَرَّائِهِنّ.

وهناك مَن يقتل أولاده ـ ذكوراً وإناثاً ـ خشيةَ الفاقة.

ومِنْ التولّع في إراقة الدماء، وإزهاق النفوس المهدِّد للكيان البشريّ بالدَّمار والفناء، ومِنْ شنّ الغارات على الأموال والمتملَّكات المُؤْذِن بالفقر الحاضر والفاقة المستقبلة.

---

(١) قَفَّ الشَّعر: قامَ لشدّة الفزع.

حتّى إذا انجلت الغبرة عن أُناسٍ يتبجّحون بالغَلَبة، وآخرين عضّتهم أنياب الأسلحة، وأطفال يعانون مرارة اليُتم، ومضطهَدين يقاسون مَضَض الهوان، ولا يعقب تلكم المخازي في المجتمع غير القلّة والذلّة.

أضف إلى ذلك عادات جاهليّة، وتقاليد ومخازي ليست من مستوى الإنسانيّة في حِلّ ولا مُرْتَحَل.

جاء[١] القرآن الكريم مكتسحاً هذه المَعَرّاتِ[٢] عن المستوى البشريّ، ومبيّناً صورة الخطأ فيها.

فجاء في عبادة الأصنام: ﴿**أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ**﴾[٣].

وهتف في وَأْد البنات ـ مبيّناً لأولئك الوحوش الكواسر مَغَبَّة هذه الهمجيّة، وأنّ عليها مسؤوليّةً كبرى، وأنّ تلك الجناية غيرُ مقابلة بأيّ جرم، قَصِيّةٌ[٤] عن أيّ تأهّل واستحقاق ـ بقوله عزّ من قائل: ﴿**وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ**﴾[٥].

ونهى عن قتل الأولاد مخافة الإعواز بقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً**﴾[٦].

ولقد لفت ـ سبحانه ـ أنظار هذا النوع منهم إلى ضمان رزق أولئك

(١) جواب الشرط، يعني: حتّى إذا انجلت الغبرة جاء القرآن... إلخ.

(٢) المعرّة: المساءة.

(٣) الصافّات: ٩٥.

(٤) قَصِيَّةٌ: بعيدةٌ.

(٥) التكوير: ٨ ـ ٩.

(٦) الإسراء: ٣١.

المضطهَدين، وتعليل النهي بإبطال موجِب القتل الذي زعموا لزومه.

وكذلك بَيَّنَ وجوب الإبقاء على النفوس المحترمة وحرمة إبادتها؛ بقوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ** ﴾(١).

وكانت هنالك أنواع من الشهوات والمخازي والفجور اكتسحها الشارع الأقدس على لسان القرآن المقدّس، وقد كانت ـ بطبيعة الحال ومقتضى المآل ـ تُبْهِظُ مرتكبيها، وتثقل على المنهمكين بها، فأحدثت في مستوى الوحي الإلهيّ قلاقلَ يتبعها رُغاءٌ وثُغاءٌ وبُغامٌ(٢) مِن سَماسرةِ الأهواءِ، ومُهَمْلِجي نَهْمَةِ(٣) الخلاعة، فكانت في كلّ حَدَب وصَوْب جَلَبة ولَغَط(٤) تُعادي نغمة الحقّ، وتُجاري صوت الوحي.

وجاء أُناس عجزوا عن الطعن في رسالة نبيّ الإسلام ـ لَمَّا وجدوه طبقاً للعقل والمنطق، ووجدوا نواميسه وتعاليمه مدعومةً بالبرهنة الصادقة والفلسفة العالية، ووجدوها خِلْواً ممّا أُلصق بغيرها من نقصٍ وإِعْواز ـ فقذفوا قداسة محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم بكلّ ما يناسب نفسيّاتهم الوطيئة، وعقولهم الخائرة؛ من أكاذيب ومفتريات.

وهذا مَنْدوحة(٥) العاجز، وحجّة العائز، لا يلجأ إليه عالم ولا عاقل.

---

(١) الأنعام: ١٥١.

(٢) الرُغاء: صوت ذوات الخفّ. والثُغاء: صوت الشاء والمعز وما شاكلها. والبُغام: صوت الظبية.

(٣) يقال: هملج البرذون؛ إذا مشى مشية سهلة في سرعة. والنَّهمة: بلوغ الهمّة والشهوة في الشيء.

(٤) الجَلَبة: اختلاط الأصوات والصياح. واللَّغَط: الصوت والجَلَبة، وقيل: أصوات مبهمة لا تُفهم، وقيل: الكلام الذي لا يبين.

(٥) المندوحة: السّعة والفُسحة.

فكانت تلكم الهواجس والوساوس في الحَضِيض الأسفل من السقوط، وكانت دعوة محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم ودعواه بحيث لا تقبل التزحزح، لأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم جاء مصدّقاً لما بين يديه من التوراة والإنجيل[١]، وعزا إلى وليد مريم عليه السلام أنّه كان مبشِّراً برسول يأتي من بعده اسمه «أحمد»[٢].

فليس من المعقول أن يكون هذا العَزْوُ مختلقاً، لأنّه كان بمرأىً ومَسْمَعٍ من رجال الكنيسة، وبمَطَلّ[٣] الأَكَمَة من قَساوِسَةِ النَّصارى وأحبارهم، وإنّ طبيعة الحال تستدعي أنّهم لا يمرّون على هذه النسبة غاضّين أبصارهم، ساكتين عن تفنيدها إن كان لهم مَسْرَح لذلك.

ولو كانوا قائلين في تفنيدها، فاضحين النبيّ ـ وحاشاه ـ بتلكم الأُكذوبة؛ لنُقل ذلك إلينا، ولتداولته الحُقُب والأعوام، وكان ذلك أكبر سَوْأةٍ كشفتها النصارى، لكنّ الأُمنيّة الكاذبة فضحتهم، فلم يَنْبِسوا من ذلك ببنت شَفَة[٤].

إذاً، فالحقّ والحقيقة مع نبيّ الإسلام، وهو معهما، رضوا أم أبوا، فلم يجدوا بُدّاً من الاعتراف بما عُزِي إليهم من الحقّ اليقين.

ثم إنّ اليهود والنصارى وإن كانوا حرّفوا كتبهم، لكنّ كثيراً من نُسَخِها بقيت سالمةً عن غير واحدٍ من الموادّ المحرَّفة، وكان بمرأىً ومَسْمَع من القُسُوس[٥]

---

(١) قال تعالى في الآية ٣ من سورة آل عمران: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾.

(٢) قال تعالى في الآية ٦ من صورة الصف: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾.

(٣) المَطَلّ: مكان الإطلال والإشراف.

(٤) أي لم يتكلّموا بكلمة، فإنّ الكلمة هي بنت الشفة.

(٥) قُسُوس: جمع قَسّ.

والزُهبان، وبذلك اعترفوا بذكر النبيّ محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم بالإنجيل والتوراة.

بل كانت تلكم الذكرى من الحقائق الراهنة التي هتفت بها الكتب السماويّة.

وهناك جهات أُخرى تُثبت أنّ نبيّ الإسلام على الجَدَد اللّاحِب(١) من الحقّ المبين، وهو أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم أثبت في كتابِهِ معاجزَ الأنبياء وحجَجَهُم البالغة على نبوّاتهم، وهو مع ذلك يُصارِح بأنّه أفضلهم وخاتمهم.

وعلى هذه، فهلّا كان من الطبيعيّ اللّازم أن تسائله الأُمّة وتُقاوِلَهُ: إن كان ذلك حقّاً ـ وأنت محقٌّ في دعواك ودعوتك ـ فهلّا جِئْتَنا ببعض ما جاء به الأنبياء، وأنت تدّعي أنّك سيّدهم، وفي الأقلّ أنّك لِدَةٌ لهم؟

ومن الواضح: أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يتحرَّ تزعُّماً في حزبيّة، ولا رئاسةً في قوميّة، وإنّما كانت دعواه الفذّة البعثة الإلهيّة والنبوّة، فلا يُكتفى منه ـ عند إقامة الحجّة على مبتغاه ـ بغير المعجز، زِنَةَ ما جاءت به الأنبياء.

فهل هذا الحكم الطبيعيّ عُرِض على نبيّ الإسلام فأعرض عنه، أو أنّه أُفْحِمَ عند الحِجاج؟

وإلّا فما كان جواب قومه؟

ومن الطبيعيّ أيضاً: أنّ المعارضة المذكورة لو كانت واقفةً عند حَدِّ الإفحام؛ لتواتر نقلها إلينا، لِتَوَفُّر الدواعي على النقل، فإنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يوم صدع بالدين الحنيف ـ فراغم أهواء أعدائه، وسفّه أحلامهم، وجابه بالطعن وثنيّاتهم ـ ما كانت العرب بالتي تنام تحت نِيْر الاضطهاد، وتهدأ على الهوان،

(١) الجَدَد: الأرض المستوية، واللاحب: الواضح.

والشوكةُ لهم، وهم يرتطمون في غُلَوائِهِم[١]، ويمرحون في بَذَخهم[٢]، هائجين في حماسهم، فما كانوا يـدَعون مـعارضته فـي أيٍّ مـن أنـحاء المـعارضة؛ مـن التكذيب والتفنيد.

ولكن بالرغم من ذلك كلّه، لا تجد اليوم من ذلك رِكْزاً[٣]، ولا تسمع ـ حتّى بمن يتخافت بذلك القول المائن[٤]، والإفك الشائن ـ صوتاً وهمساً.

ثمّ إنّ من الواضح الجليّ أنّ كلّ مدَّعٍ مرتبةً من المراتب العالية كمرتبة النبوّة أو الإمامة؛ فمن واجبه السعي وراء إثبات مدَّعاه، وتفنيد مايعارضه من شبهة أو حجّة.

وإنّ من شأن كلّ دعوىً باطلة؛ السعي الحثيث وراء تفنيد ما يلزم تلك الدعوى من لوازم عند عامّة الناس أو خاصّتهم، كملازمة دعوى النبوّة أو الإمامة لصدور الخوارق والمعاجز.

وقد نَسَلَت[٥] الحُقُب والأعوام على صحّة تلك الملازمة منذ دهور متمادية، ولم يشذّ عنها إلّا كلّ ساقطٍ في الدعوى؛ كالفئة الضـالّة البـابيّة والبـهائيّة، فـإنّهم منكرون لهذه الملازمة، ويدّعون أنّ كلّ ما ثبت من ذلك فهو كذب مائن، وطِلاء مُبَهْرَج[٦]، ويحصرون صحّة الدعوى في النفوذ والتأثير في النفوس، شَرَعٌ سواء

---

(١) الغُلَواء والغُلْواء: الغلوّ والحِدّة.

(٢) البَذَخ: التكبُّر والتّعالي.

(٣) الرِّكْز: الحِسّ، والصوت الخفيّ.

(٤) المائن: الكاذب.

(٥) نَسَلَت: مَضَت ومَرَّت.

(٦) الطِلاء: كلّ ما يُطلى به، والمُبَهرَج: المُزَيّف المعدول به عن الحق. ويصحّ ضبطها بكسر الراء، أي المائل بالناس عن الحق.

في ذلك ما كان عن علم وثقافة، أو عن جهالة وعمىً وضلالة، كما يشاهد اليوم من الذين وقعت الإشارة إليهم.

وإنّما مالوا إلى ذلك حتّى يسهل لهم إثبات كلّ مفترىً باطل، أو التخفيض من مكانة النبوّة، لغاية السهولة التي ذكرناها.

ومن قبيل ما ذكرناه؛ انتحال دعوى الخلافة لمن يقصرون عنها، لِقِصَرٍ في المكانة، وقصور في الرتبة، ومعائب ناءُوا بها[١] تحطّ رتبهم عن مقتضيات الخلافة.

لكنّ الفرقة الأُولى[٢] التزمت بما ادّعته ليتسنّى لها دعوى ما ليس لها من النبوّة، وقد علمت العامّة والخاصّة أنّ مكان صاحبهم[٣] دون ما تقوّلوا له.

كما أنّ الفرقة الأُخرى[٤] التزمت بالأفائك المقولة في أئمّتهم، وهم خِلْوٌ عن كلّ ما يقتضي رفعةً لشأنهم، وعلوّاً لمقامهم، وقد علم الكلّ أنّهم عاشوا رَدَحاً[٥] من عمرهم مشركين، والشِّركُ ظلمٌ عظيم[٦]، والله سبحانه يقول: ﴿**لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾[٧].

ومن المعلوم: أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم بَخَعَ[٨] له غير يسير من

(١) ناءُوا بها: أُثْقِلُوا بها.

(٢) وهي فرقة البابيّة والبهائيّة.

(٣) وهو بهاء الدين الذي ادَّعوا له النبوّة بل الربوبيّة.

(٤) وهي الفرقة التي انتحلت دعوى الخلافة لمن يقصرون عنها.

(٥) الرَدَح: المدّة الطويلة.

(٦) قال تعالى في الآية ١٣ من سورة لقمان: ﴿**يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾.

(٧) البقرة: ١٢٤.

(٨) بَخَعَ له: خضع له وأذعن.

جحاجيح[١] المشركين، ومتعصّبي اليهود والنصارى، مع عُتُوّهم وتنمّرهم[٢] تجاه كلّ دعوة جديدة، لاسيّما دعاية الإسلام المكتنفة بما يكرهونه؛ من التسفيه لأحلامهم، والوقيعة في آلهتهم الباطلة.

وقد كان سبق منهم الاعتراف بمعاجز الأنبياء، وفي الأقلّ ما يُعزى إليهم من الخوارق، فكانت بطبيعة الحال كما قدّمناه؛ من لزوم مطالبة ذلك منه صلّى الله عليه وآله وسلّم ولو طولب لتناقلته الأجيال والأُمم، وأثبته التأريخ، وتداوله شعر العرب ومحاوراتهم، لكنّهم لم يَنْبِسوا من ذلك ببنت شفة.

فهلّا هذه الحالة تكون مثبتةً للنبوّة المحمديّة الصادقة؟

وأنّ دعوته الحقّة كانت مشفوعةً بكلّ مايدعمها من البراهين والحجج القاطعة؟

ولم تقتضِ الحكمةُ البالغةُ توحيدَ صفوف المعجزات، ولا مسانَخَتها في إثبات الدعوة، لأنّ الغايةَ الفذَّةَ هي إثبات الحقيقة المرموقة، من غير اشتراط تماثل في المقدّمات.

بل قد تقتضي الحكمةُ التفاوتَ في سِنْخ المعجزات؛ لاقتضاء الوقت، أو المقارنات المحفوفة بها، كما سبق في معاجز موسى بن عمران عليه السلام من قصّة العصا، واليد البيضاء، وفلق البحر، وغيرها من الآيات التسع، وكما سبق في معاجز المسيح عليه السلام من إحياء الموتى، وإبراء الأكْمه والأبرص، وغير ذلك، وكما سبق في الأنبياء والرسل أنواع أُخر من الخوارق.

لكن ليس من المنكَر أن يكون الطالب للمعجزة يطلبها لغاية ـ وإن وافقت معاجز الأنبياء السابقين ـ بل يجب ذلك.

---

(١) الجحاجيح والجحاجحة: جمع الجَحْجاح، وهو السيّد المسارع في المكارم.

(٢) تنمَّر: تنكّر وغضب وساء خلقه.

وليس الأمر كما قلناه؛ إن كان السؤال عن تعنّت وتلدّد[١]، بل قد يُرَجَّحُ الجوابُ بما يدلّ على تمرّد السائل، كما في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ**﴾[٢].

وزبدة المَخْض: أنّ نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله وسلّم قد جاء بكلّ مُفحِمٍ لمعارضيه، فلم يُبق في النفوس مَنْزعاً لمتطلِّب.

وهذا هو مقتضى قاعدة اللُّطْف؛ من وجوب تقريب الناس إلى الطاعة، وتبعيدهم عن المعصية، فلو كان إعوازٌ في الإجابة، وقصورٌ في إنجاح الطَّلِبة؛ لما تمّت القاعدة.

فهو صلّى الله عليه وآله وسلّم لم تُعْوِزْهُ حجّةٌ، ولا قعدت به البرهنة حيث مسّت الحاجة إلى الإتيان بها ـ ولو كان بالإتيان بجميع ما جاءت به الأنبياء السابقون ـ وإلّا [لَمَا] تمّت الحجّة.

فليست الحقيقة كما اشتبهت على البعض من القالة؛ من أنّه لم يكن عنده صلّى الله عليه وآله وسلّم من سنخ معاجز موسى عليه السلام محتجّاً بقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلاَ أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى**﴾[٣].

ومن أنّه لم تكن له أيّ آية، مستدلّاً بقوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ**﴾[٤].

لكنّه جرى ذلك كلّه للإشارة إلى مُرُوقِ معارِضِي النبيّ صلّى الله عليه وآله

---

(١) التّلدّد: التّعنُّد والاشتداد في الخصومة.

(٢) القصص: ٤٨.

(٣) القصص: ٤٨.

(٤) يونس: ٢٠.

وسلّم؛ من طواغيت قريش، ومن حَذا حذوهم.

وإلّا فقد نصّ الكتاب الكريم بصدور الآيات منه بقوله سبحانه: ﴿ **وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ** ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾(٢).

وأمّا قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ** ﴾(٣)، فإنّما المراد به العِنْدِيّة الحقيقيّة، بمعنى: استناد حقيقة الأمر إلى الذات المقدّسة، وإن كان صدورها بإتمام الحجّة على يد النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

فلم يكن المولى ـ سبحانه ـ بالذي يذر الناس في متاهة الجهل؛ بعدم إقامة الحجّة عليهم، بل هو الذي أتمّها برهنةً صادقةً في كلٍّ من جنسها ونوعها.

ثمّ إنّ وضع القرآن الكريم واشتماله على الحقائق والدقائق البعيدة المرمى، والعلوم الجمّة القَصِيّة المغزى؛ ممّا ليس في وسع العالَمين، وقصرت عنها يد الكشف، وانحسر دون إدراكها فَهْمُ العلماء، وعادت غريبةً في نوعها، حتّى لو هتف بها هاتف قبل وصول البيان والتنقيب إليها؛ لأُزري به، ولرمي صاحبه بالإشارة بغير المعقول.

لكن سرعان ما ينكفئ النظر الدقيق مخطّئاً نفسه في ذلك القذف والازدراء، حينما يجد تلكم الحقائق مدعومةً بالبرهنة، جاريةً مع ناموس الطبيعة جنباً إلى جنب.

فسبحان من هو على كلّ شيءٍ قدير، وبكلّ خافية خبير بصير.

---

(١) القمر: ٢.

(٢) الأنعام: ٣٧.

(٣) العنكبوت: ٥٠.

كيفيّة نزول الكتاب العزيز جملةً ومنجَّماً[١]

إنّ للكتاب العزيز نزولين:

فمن اللوح المحفوظ مرّةً واحدة إلى البيت المعمور في السماء الرابعة، أو إلى بيت العزّة في سماء الدنيا؛ إلى الملائكة المقرَّبين السَّفَرَة الكرام.

ثم تدرّج في نزوله ـ نجوماً ـ أمينُ الوحي جبرئيل؛ إلى سيد المرسلين وخاتم النبيّين صلّى الله عليه وآله وسلّم طِيلَةَ ثلاثة وعشرين عاماً، أو خمسٍ وعشرين سنة، أو عشرين سنة.

ولعلّ السرّ في إنزاله جملةً ـ أوّلاً ـ ثُمَّ نُجُوماً هو إكبار أمر النبيّ الأعظم، وتعظيم كتابه المقدّس، لأنّ فيه إِعلامَ الملأ الأعلى بأنّ الكتاب المنزل هو آخر الكتب المنزلة، والنبيّ المبعوث به خاتم الأنبياء، والمعنيّ بإنزاله أشرف الأُمم.

وبطبيعة الحال إنّ كتاباً هذا شأنه يكون أوسع أبواب العلم، وأعمق مَناجِم[٢] الحكمة، لأنّ حاجة البشر إلى المعرفة غير مجذوذة[٣]، فلا يدع له المولى وقتاً يقطعهم فيه عن الإفادة، ويحرمهم عن فيض علمه المطلق.

---

(١) أي: قدْراً فقدراً، والنجم: وظيفة كلّ شيء، وكلُّ وظيفةٍ نَجْمٌ.

(٢) المناجِم: جمع المَنْجَم، وهو مكان تجمّع المعادن والذهب في أعماق الأرض.

(٣) أي: غير مقطوعة.

وإنّ نبيّاً هذا شأنه هو أكبر رجال العالم علماً ومعرفة، بل لا يُقاسُ به أحدٌ ممّن أَقلّتِ الغبراء، أو أظَلَّت الخضراء[١].

فيجب أن لا يدع به إعوازاً إلّا سدّه، ولا نقصاً إلّا أكمله.

ولولا أنّ الحكمة البالغة اقتضت نزوله منجّماً؛ لكان ذلك دفعةً واحدةً، زِنَـة الكتب السماويّة السالفة.

ولصاحب القرآن الفضل الجميع بكلا النزولين: التمرينيّ المتدرّج، والتعليميّ الدفعيّ.

وكان صلّى الله عليه وآله وسلّم يتحدّى بكلّ نجمة تبدو فتملأُ نشأةَ الوجود أَوضاحاً وغُرراً[٢]، فكان من صالح المستفيدين من أُمّته أن يتوفّر عـليهم فـيضه المطلق في الفينة بعد الفينة[٣].

وفي حديث المفضَّل بن عمر، عن الإمام الصادق عليه السلام: يا مفضّل، إنّ القرآن نزل في ثلاثٍ وعشرين سنة، والله تعالى يقول: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾[٤]، وقال: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ** ﴾[٥]، وقال: ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ**

---

(١) الغبراء: الأرض. والخضراء: السماء. ومنه قول رسول الله صلّى الله عليه وآله: ما أقلّت الغبراء، ولا أظلّت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر.

(٢) الأوضاح: جمع الوَضَح، وهو الغُرَّة والتحجيل في القوائم. والغُرر: جمع الغُرَّة، وهـي البـياض في جبهة الفرس.

(٣) الفَيْنَة: الساعة والحين.

(٤) البقرة: ١٨٥.

(٥) الدخان: ٣ ـ ٥.

عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾(١).

قال المفضّل: قلت: يا مولاي، فهذا تنزيله الذي ذكره الله في كتابه، فكيف ظهر الوحي في ثلاثٍ وعشرين سنة؟

قال: نعم يا مفضّل، أعطاه القرآن في شهر رمضان، وكان لا يبلغه إلّا [في] وقت استحقاق الخطاب، ولا يؤدّيه به إلّا في وقت أمر أو نهي، فهبط جبرئيل عليه السلام بالوحي، فبلّغ ما يؤمر به [و] قوله: **﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾**(٢).

فقال المفضّل: أشهد أنّكم من عِلْمِ الله عَلِمْتُمْ، وبقُدْرته قَدِرْتُمْ، وبحكمه نَطَقْتُمْ، وبأَمرِهِ تعملون(٣).

ولعلّ من السرّ المكنون في نزوله جملةً واحدة إلى سماء الدنيا، أو إلى البيت المعمور: هو إيجاده بصفته النوريّة وبوجوده الجوهريّ؛ في عالم الأمر، وملكوت السماء، بعد تَقَرُّره بوجوده العلميّ الذي يعبّر عنه بالعَرْشِ طَوْراً، وباللَّوْح المحفوظ طوراً آخر.

وبما أنّ وجود صاحب الرسالة العظمى أكبرُ مظاهر الفيض الأقدس؛ استعدَّتْ به هذه الأُمّة للغاية القصوى من مراتب الرُّقِيّ، وتهيَّأَتْ للكمال، أَيْ مِنْ مراتب العوالم المُلْكيّة والمَلَكُوتيّة.

فلم يَقْصُرْ ما للكتاب الكريم؛ من أثر الكمال ـ بوجوده اللفظيّ والكَتْبيّ فيما استعدّ للرقيّ في عالم المُلك ـ عمّا استعدّ له بوجوده الجوهريّ النوريّ في عالَمَي المُلك والملكوت.

---

(١) الفرقان: ٣٢.

(٢) القيامة: ١٦.

(٣) بحار الأنوار ٨٩: ٣٨.

وكان لشهر رمضان حُظْوة[١] خاصّة بنزول الكتب السماويّة، وشمول العناية التامّة الإلهيّة.

فكان نزول صحف إبراهيم عليه السلام في أوّل ليلة منه، ونزول التوراة لستٍّ مَضَين منه، ونزول الإنجيل لثلاث عشرة خَلَوْن منه، ونزول الزبور لثماني عشرة منه، ونزول القرآن في الليلة الثالثة والعشرين منه ـ على ما رواه ثقة الإسلام الكلينيّ في «الكافي» ـ[٢].

وفيه وفي «الفقيه» أيضاً: إنّ الإنجيل نزل في اثنتي عشرة ليلة مضت من شهر رمضان[٣].

وأمّا نزول القرآن في ليلة القدر؛ فمن المقطوع به، وفيها ينزل كلّ أمر حكيم؛ من المقدّرات الإلهيّة لتلك السنة، فتُعرض على الإمام الحجّة عجّل الله فرجه، ولولا وجود صاحب الأمر لم تنزل التقادير المحدثة طِيلَةَ السنة، لأنّهما ـ معاً ـ مُصْطَحِبان حتّى يردا على حوض صاحب الرسالة صلّى الله عليه وآله وسلّم والحديث بذلك متّفق عليه[٤].

وكأنّ نزول القرآن مرّة واحدة ليلة القدر هو نزول معناه فيها على قلبه صلّى الله عليه وآله وسلّم على حدّ قوله تعالى: ﴿ **نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ** ﴾[٥] ثُمَّ

---

(١) الحُظوة: المكانة.

(٢) الكافي ٢: ٦٢٩/ح٦.

(٣) الكافي ٤: ١٥٧/ح٥، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١٥٩/ح٢٠٢٦.

(٤) وهو حديث الثقلين المتواتر، وفيه قول رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا أبداً: كتاب الله وعترتي أهل البيت، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوضَ.

(٥) الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

نزوله نجوماً ومتدرّجاً حسب القضايا والوقائع والأحكام المتجدِّدة، فكلَّما اقتضت المصلحة تجديد أمرٍ، نزل به الروحُ الأمينُ، فقرأ الوحيَ عليه بألفاظه.

ولعلّ من السرّ في نزوله نجوماً: مزيد استبشار المؤمنين في كلّ نائبة تزول عنهم، أو فرحة تُقبل عليهم؛ على حدّ قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ**﴾[1].

وكانت في مواقع الجهاد تنجلي بها[2] بصائرهم، وتشهد بها قلوبهم، ويزداد بها يقينهم بالنصر الموعود، والأمل المشهود.

وإنّ في نزول غير واحدة من الآيات ـ ردّاً على الملحدين، أو دفعاً لمكايدهم، أو تنديداً بهم في الفَينة بعد الأخرى، وفي كلّ فرصة جديدة محفوفة بالإعجاز ومراتب البلاغة الراقية ـ ما هو أثبتُ للقلوب، وأشدّ للأفئدة، وأسدّ[3] للطمأنينة من نزولها جملة واحدة من غير تجديد لروعتها.

وإنّ نزولها مُنَجَّمَةً أَدْعَى للقبول، لِما فيها من الأحكام والفرائض التي تثقل ـ بطبعها ـ على نفوس المتمرِّدين، فيكون في تفريقها نَوْعٌ من التمرين الذي يخفّف الوطأة من كلّ ما يَثْقُلُ الدُّؤوبُ عليه، وذلك أدعى لغرض القرآن؛ من إيقاف الأُمّة على صالحها التامّ.

وجاء في الأثر: إنّ أوّل ما نزل من القرآن سورٌ[4] من المفصَّل فيها ذكْر الجنة

---

(١) التوبة: ١٢٤.

(٢) الضمير يعود للآيات الكريمة.

(٣) من السَّداد الذي هو الصَّواب.

(٤) في المصدر: «سُورة».

والنار، حتّى إذا ثاب[١] الناس إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرام، ولو نـزل أوّل شيءٍ: «لا تشربوا الخمر»، لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل: «لا تزْنوا»، لقالوا: لا ندع الزنا أبداً[٢]، لانهماكهم في الفجور.

وجاء عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «ليس أحد أرفق من الله تعالى، ومن رفقه ـ تبارك وتعالى ـ أنّه ينقلهم من خصلة إلى خصلة، ولو حمل عليهم جُمْلَةً واحدة لَهَلَكُوا»[٣].

وروي عنهم عليهم السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى إذا أراد أن يفترض فريضة أنزلها شيئاً بعد شيءٍ، حتّى يوطّن الناسُ أنفسَهم عليها، ويسكنوا إلى أمر الله ونهيه فيها، وكان ذلك من فعل الله عزّ وجلّ على وجه التدبير فيهم أصوب وأقرب لهم إلى الأخذ بها، وأقلّ لنفارهم منها»[٤].

ولعلّ من الآصار[٥] الواقعة على بني إسرائيل: هو إنزال التوراة عليهم دفعةً واحدة، فكان من المستصعب نزولهم على الأمر المطاع.

فعن ابن عباس أنّه قال: أخذ موسى الألواح بعدما سكت عنه الغضب[٦]، فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلّغهم من الوظائف، فثقلت عليهم، فأبوا أن يقرّوا بها،

(١) أي: رجع.

(٢) هذا القول لعائشة. انظره في صحيح البخاري ٦: ١٠٠، ومصنّف عبد الرزاق ٣: ٣٥٢/ ح٥٩٤٣.

(٣) الكافي ٦: ٣٩٥/ ح٣، وتهذيب الأحكام ٩: ١٠١/ ح٤٤٣، وليس فيهما كلمة «واحدة».

(٤) الكافي ٦: ٤٠٧/ آخر الحديث ٢.

(٥) الآصار: جمع الإصر، بمعنى الثقل.

(٦) قال تعالى في الآية ١٥٤ من سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدىً وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

حتّى نتق[١] الله عليهم الجبل كأنّه ظُلَّة، ودنا منهم حتّى خافوا أن يقع عليهم، فأقرّوا بها[٢].

(١) نَتَقَ الشيءَ: رفَعَهُ، زعزعه، فتقه. قال تعالى في الآية ١٧١ من سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١: ١٢٣، عن السنن الكبرى للنسائي ٦: ٤٠٥.

أقسام سور القرآن الكريم

السُّورَةُ اسمٌ لجملة من القرآن يجمعها رابط يربط بعضها ببعض.

والمرجع فيها وفي تسميتها هو التوقيف النبويّ.

وجاءت تسميتها متعاقبةً في الآثار والأحاديث، وربّما يقع إشعار ـ في تضاعيف السور ـ إلى أسمائها.

وربّما تطلق السورة على المنزلة الرفيعة[1].

وكما سمّيت كُلُّ سورةٍ باسمها الخاصّ، سمّيت عدّة من السور بأسماء خاصّة معيّنة.

روى الكلينيّ ـ قدّس سرّه ـ في «الكافي» بإسناده عن سعد الإسكاف، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أُعطيت السور الطُوال مكان التوراة، وأُعطيت المِئِين مكان الإنجيل، وأُعطيت المثاني مكان الزبور، وفضّلت بالمفصّل ثمان وستون سورة، وهو مهيمن على سائر الكتب، فالتوراة لموسى، والإنجيل لعيسى، والزبور لداود»[2].

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ٢٥٤، مادّة «سور».

(٢) الكافي ٢: ٦٠١/ح ١٠.

ويستظهر من هذا الحديث أنّ جميع سور القرآن داخل تحت هذه الأقسام، لم يشذَّ عنها شاذٌّ، وأنّ الترتيب الذِّكْريَّ يقدّم الطوال على المِئين، والمِئين على المثاني، والمثاني على المفصّل.

ويمكن استفادة المفاضلة بين الأقسام المذكورة، لأنّ الطُوال أفضل من المئين؛ لأنّها بمنزلة التوراة التي هي أفضل من الإنجيل، وأنَّ المِئين أفضل من المثاني؛ لأنّها بمنزلة الإنجيل الذي هو أفضل من الزبور.

ونستفيد كون المفصّل أفضل من المثاني؛ لأنّها ممّا فُضِّل به نبيّنا محمد ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ.

ولا شبهة في أنّ عدد الطُوال سبع؛ لما عن واثلة، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أنّه قال: «أُعطيت السبع الطُوال مكان التوراة»[1].

وعن ابن عباس: أنّ السبع الطُوال: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف.

قال الراوي: فذكر السابعة فنسيتها.

وفي روايةٍ أُخرى عنه: أنّها الكهف[2].

وقد قيل في علّة تسميةِ كلٍّ من هذه الأقسام ما لا نُجْعَة للباحث فيه، فلنضرب عنه صفحاً.

---

(١) مسند الشاميين للطبراني ٤: ٦٣/ ح ٢٧٣٤.

(٢) الدرّ المنثور ٤: ١٠٥، والإتقان في علوم القرآن ١: ١٧٣، وانظر: بحار الأنوار ٦٥: ٣٢٣.

فضلُ القرآن الكريم على جميع الكتب السماويّة

من الواضح أنّ في الذكر الحكيم علوماً جمّة، ومزايا لا تحصى؛ مِن علم المبدأ والمعاد، والحقائق الراهنة، والمعارف الإلهيّة، وفضيلةُ الشيء بفضيلة مداليله، فمهما تكن مغازيه أكثر فمزاياه أوفر: ﴿ **قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾[١].

والقرآن فيه المَخْرج من الفتن، والمدخل للخيرات كُلِّها؛ على حدّ ما جاء عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ في رواية الحارث الأعور ـ قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: أتاني جبرئيل عليه السلام، فقال: يا محمد، ستكون في أُمّتك فتنة، قلت: فما المخرج منها؟ فقال: كتاب الله، فيه بيان ما قبلكم من خبر، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، مَنْ ولّاه[٢] مِنْ جَبَّار فعمل بغيره قصمه الله، ومن التمس الهدى في غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، لا تُزِيغُهُ

---

(١) الكهف: ١٠٩.

(٢) الضمير المستتر في «ولّاه» يعود للّه سبحانه وتعالى، أي: مَنْ ولّاه اللّهُ ـ من جَبَّارٍ ـ فعمل بغيره قصمه الله. وفي البحار: «مَن وَلِيَهُ من جبّارٍ»، وفي مجمع البيان: «مَن تركه من جَبَّارٍ».

الأَهوية، ولا تُلْبِسُهُ الألسنة، ولا يَخْلَق على الردّ، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء ، هو الذي لم تلبث الجنّ أن قالوا: ﴿**إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ**﴾[١]، مَنْ قال به صَدَقَ، ومن عمل به أُجِرَ، ومن اعتصم به فقد هُدِي إلى صراط مستقيم ، هو الكتاب العزيز الذي: ﴿**لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[٢][٣].

ومن مزايا القرآن وخاصّته: تجوهره يوم القيامة في أكرم صورة، فيمرّ على المؤمنين، فالشهداء، فالأنبياء، فيجوزهم حتّى يقف عن يمين العرش، فيقول الجبّار: وعزّتي وجلالي وارتفاع مكاني، لأُكْرِمَنَّ اليوم من أكرمك، ولأهيننّ من أهانك[٤].

قال بعض العلماء: إنّ الذكر الحكيم له وجود كَتْبيّ بين دَفَّتي المصحف الشريف.

ووجود لفظيّ تتداوله الألسنة بالتلاوة.

ووجود علميّ منتزع من ذينك الوجودين.

ووجود من إلقاء الروح ـ الذي هو من عالَم الأمر ـ له في القلب بأمر الله سبحانه، ولعلّ إليه الإشارة بقوله عزّ من قائل: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ**﴾[٥].

---

(١) الجنّ: ١ ـ ٢.

(٢) فصّلت: ٤٢.

(٣) تفسيرالعيّاشي ١: ٣ ـ ٤/ ح٢، وعنه في بحارالأنوار ٨٩: ٢٤/ ح٢٥. وانظره في مجمع‌البيان ١: ٤٥.

(٤) انظر الكافي ٢: ٦٠٢/ ح١٤.

(٥) الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

أو من انتقاش الكلمات الغيبيّة في لوح الخاطر عند المواجهة والتقابل، ولعلّ إليه الإيعاز بالكلمة الطيّبة: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[١].

وهناك وجود غيبيّ كتبيّ في لوحٍ غيبيّ هو المُنْتَزِعُ لما هنالك من النقوش الثابتة في لوح القلب، وكأنّ به يعود القلب مصحفاً لأوراقه، وهاتيك النقوش كتابة ذلك المصحف الشريف، ومن القريب جدّاً أن تكون إليه الإشارة بقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾[٢].

ووجود لفظيّ غيبيّ هو ما أوجده سبحانه، وأسمعه مَنْ شاء من عباده المُكْرَمِين؛ من نبيّ أو مَلَك، ومن المحتمل القريب أن يكون مراداً من كلامه الحكيم: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾[٣].

ومن المحتمل أن يكون له وجود إجماليّ قبل أن يعروه التفصيل، ولعلّه المراد بقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ...﴾[٤].

ولعلّه الأصل، وما سواه تنزّلاته ومراتبه وشؤونه، من قبيل أصل الشجرة نسبةً إلى سوقه وأغصانه وأوراقه[٥].

وهذه مقامات كريمة يوعَز إليها بإطلاق الإنزال والتنزيل على الذكر الحكيم كثيراً.

---

(١) العنكبوت: ٤٩.

(٢) الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩.

(٣) الزُمَر: ٢٣.

(٤) هود: ١.

(٥) لم نقف على هذا القول لبعض العلماء في كتاب، والظاهر أنّ المؤلّف قدّس سرّه سمعه مشافهة عن بعض ربانيّي عصره.

ثم إنّ تلاوة القرآن وكتابته لكلٍّ منهما صورة جوهريّة في عالمٍ هو أرقى من عالمنا هذا، لِما ثبت في أخبار أئمّة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ من أنّ الأعمال البارّة والقبيحة تتجسّم في عالم البرزخ، وتبقى مع الميّت على الصورة التي تجسّمت[1]، ولا شكّ أنّ تلاوة القرآن وكتابته من جملة تلكم الأعمال، بل من أفضلها. فللكتاب المبين قَوْسَا نُزُولٍ وصُعُودٍ، ينتهي نزوله إلى وجوده اللفظيّ والكتبيّ في عالم الشهود، وصعوده مُنْتَهٍ إلى عالم البرزخ.

وليست حقيقة القرآن قصراً على ما يشاهد من الألفاظ والنقوش الواقعة في عالمي الملك والملكوت، وإنّما الأَولى بالدخول في حقيقة القرآن مداليل كلماته التامّات.

وبما أنّ يومَ القيامة يومُ الجمعِ بين عوالم السرائر، وظهورِ المخبّآت والحقائق الغيبيّة في صور حسيّة تطابق حقائقها الواقعيّة ـ كي تتوافق العوالم والنشآت: ﴿ **فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا** ﴾[2] و ﴿ **لِيَجْزِيَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ** ﴾[3] ـ كان من الأنسب أن ينزّل القرآن من عالَمِهِ المحفوف بالأوضاح والغُرر؛ إلى ما يناسبه من هذا العالم في أحسن القوالب والصور، بحيث يمكن إحساسه، ليوافق الحُسْنَيين المكنونتين في ظاهره وباطنه.

والنورُ الحسّيُّ المأخوذُ في مروره على لفيف الرسل وجماعة الأولياء؛ منزّلٌ

---

(١) انظر بحار الأنوار ٧: ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٢) النور: ٦٤، المجادلة: ٦.

(٣) إبراهيم: ٥١.

على هذا البهاء والضياء، وَأَنَّ هذه الكمالات ـ بقَضِّها وقضيضها[١] ـ محفوفة بالقرآن الكريم ـ اليوم ـ في عالم الغيب.

ومُرُورُهُ على لفيف المؤمنين: عَطْفُ المولى سبحانه لهم، ليثلج خواطرهم، ويفرّح قلوبهم بالحظوة الكبرى.

ولابدّ أن يكون سيره الاستكماليّ إلى الأعلى فالأعلى، حتّى يظهر كمال السير وتدرّجه في مراقيه إلى ربّ العزّة بصورةٍ مُسانِخَةٍ[٢] لمن يمرّ بهم ويجتازهم؛ لوقوعه مع كلٍّ منهم في مرتبتهم، مع مزيد جمال وكمال وبهاء، غير مشوب بشيءٍ من أدران الدنيا وكدوراتها.

وبما أنّ الناقص مشفوعٌ بالكامل؛ فلابدّ أَنْ يحسب كلُّ صنفٍ أنّه منهم، وأَنْ يعرفه كلٌّ عند المواجهة كأنّه منهم، فإنّ الظاهر في كلّ مرتبة مُساوِقٌ لذلك المقام.

ومقتضى كونهم من أهل تلك الرتبة؛ عرفانُهُم لذلك القَدْر الجامع بينه وبينهم، حتّى ينتهي السير إلى ساحة القدس الإلهيّ في قوسه الصعوديّ، فيخضع لجلالة المقام في حيّز العظمة، بُخُوعاً[٣] لخطورة الموقف وعظمة المنقلَب، متطابق الصورة والمعنى، ويجتمع هنالك الخضوع والفناء.

ومن جليّة الواضحات أنّ تعلّم القرآن الكريم ـ بكلّ ما يكتنفه من الفضائل والفواضل ـ من أفضل الطاعات وأجلّ القُرَب.

ففي حديث أبي ذرّ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لَأَنْ تغدو

---

(١) أي: جميعها.

(٢) مُسانخة: مطابقة في السِّنخ وهو الأصل.

(٣) البُخُوع: الخضوع.

فتتعلّم آيةً من كتاب الله خيرٌ لك من أن تصلّي مائة ركعة»[١].

وفي حديثٍ عن مولانا أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «من تعلّم منه حرفاً ظاهراً كتب الله له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيّئات، ورفع له عشر درجات»، قال: «لا أقول: بكلّ آية، ولكن بكلّ حرف، باء أو ياء[٢] أو شبههما»[٣].

وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما: من تعلّم كتاب الله ثم اتّبع ما فيه؛ هداه الله به من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سُوءَ الحِساب[٤].

وعن سعد الخفّاف، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «تعلّموا القرآن، فإنّ القرآن يأتي يوم القيامة في أحسن صورةٍ نَظَرَ إليها الخلق» ـ إلى أن قال ـ: «حتّى ينتهي إلى ربّ العزّة فيناديه تبارك وتعالى: ياحجّتي في الأرض، وكلامي الصادق الناطق، ٱرفع رأسك وسَلْ تُعْطَ، واشْفَع تُشَفَّع: كيف رأيت عبادي؟ فيقول: ياربّ: منهم من صانني وحافَظَ عليّ ولم يضيّع شيئاً، ومنهم من ضيّعني واستخفّ بحقّي وكذّب بي، وأنا حجّتك على خلقك، فيقول الله عزّ وجلّ: وعزّتي وجلالي وارتفاع مكاني، لأُثيبنَّ عليك اليوم أَحْسَنَ الثواب، ولأُعاقبنَّ عليك اليوم أليم العقاب»...[٥].

ومن المحتمل: أن تكون سجدة القرآن كنايةً عن فنائه في الله سبحانه، ورفع رأسه كنايةً عن بقائه به، وقد استوت الحالة في النشأتين معاً.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٠٧/ ح ٥٨٨١، عن سنن ابن ماجة ١: ٧٩/ ح ٢١٩.

(٢) في المصدر: تاء.

(٣) الكافي ٢: ٦١٢/ ضمن الحديث ٦.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٠٧/ ح ٥٨٨٢.

(٥) الكافي ٢: ٥٩٦ ـ ٥٩٧/ ح ١.

فكما أنّ القرآن مقرِّب للعباد إلى الله سبحانه، وموجبٌ لشمول رحمته العامّة، ورفع أليم عذابه عنهم في عالم المُلْك، فسيعود في عالَمِ المَلَكُوت شفيعاً لهم، ووسيلةً لجزيل ثوابه المُفاض عليهم، ودفع العقوبات المتراكمة حولهم.

وعن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إنّ هذا القرآن مأدبة الله، فتعلّموا مأدبته ما استطعتم، إنّ هذا القرآن حبل الله، وهو النُّور المبين»(١).

وعنه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا قال المعلّم للصبيّ: قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال الصبيّ: بسم الله الرحمن الرحيم، كتب الله براءةً للصبيّ، وبراءةً لوالديه، وبراءةً للمعلّم؛ من النار»(٢).

وفي «نهج البلاغة» عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قال ـ في إحدى خطبه ـ: «وتعلّموا القرآن، فإنّه أحسَنُ الحديث، وتفقّهوا فيه فإنّه ربيع القلوب»(٣).

الربيع هو الفصل المعتدل من بين فصول السنة، وفيه تكثر البركات، وتنمو النفوس، وتنضج أكثر الفواكه.

وبما أنّ القرآن وتلاوته مَجْلَبَةٌ للخيرات في كلّ وقت؛ أُطلق عليه لفظ الربيع الذي هو جماع الفضيلة، ومُنْبَثَق نور الإيمان والهدى.

وعن عليّ بن إبراهيم بإسناده، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: «ينبغي للمؤمن أن لا يموت حتّى يتعلّم القرآن، أو يكون في تعليمه»(٤).

والظاهر المستفاد من أمثال هذه الأحاديث؛ تعلّم كيفيّة التلاوة والقراءة، وإن

---

(١) مجمع البيان ١: ٤٤، وتفسير جوامع الجامع ١: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ٦: ١٦٩/ ح٧٦٥١، عن مجمع البيان ١: ٥٠.

(٣) نهج البلاغة ١: ٢١٥/ ضمن الخطبة ١١٠.

(٤) الكافي ٢: ٦٠٧/ ح٣.

لم يكن من المستبعد شمولها للأخبار الواردة في تفسيره وتأويله، وما جاء في بطون الآيات الكريمة، وكلّ ما يرجع إليه من الأسرار والعلوم؛ لصدق تعلّم القرآن على كلٍّ منها.

والمنقول عن غير واحد من أهل التحقيق: أنّ تعلّم القرآن ـ كما ذكر ـ وتعليمه من فروض الكفاية، وهو من أقرب الوسائل لجلب مرضاة الربّ سبحانه، وفيه مَنْجاة عن كلّ هلكة، ومَدْعاةٌ لكلِّ بركة.

وليس من المستغرب أن تكون كلمات الله التامّات كما وصف، وفيها عُلَب العلم، وعُباب الكمالات الصوريّة والمعنويّة.

وفي «الوسائل» عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أنّه قال: «لا يعذّب الله قلباً وعى القرآن»[١].

وعنه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من قرأ القرآن حتّى يستظهره ويحفظه؛ أدخله الله الجنّة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلّهم قد وجبت لهم النار»[٢].

وعن مولانا أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «من قرأ القرآن ـ وهو شابّ مؤمن ـ اختلط القرآن بلحمه ودمه، وجعله الله مع السَّفَرة الكِرام البَرَرَة، وكان القرآن حَجِيزاً عنه يوم القيامة»[٣].

وهل المراد من الاختلاط باللحم والدم: حفظه الصُّوريّ؟ أو هو التحفّظ على مغازيه الكريمة، وما يكتنفه من العلوم؟

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ١٦٧/ ح ٧٦٤٠، عن أمالي الطوسي: ٦/ ح ٧.

(٢) مجمع البيان ١: ٤٥، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(٣) الكافي ٢: ٦٠٣/ ح ٤. وهو في ثواب الأعمال: ١٠٠ وفيه «حجيجاً» بدل «حجيزاً».

واختلاطُهُ باللحم والدم كنايةٌ عن غاية المدح للتالي الشابّ الذي هو ـ في الغالب ـ في معزلٍ عن الأعمال العباديّة، كتلاوة القرآن ولِداتها، فإذا عاد منهمكاً بها فقد جاء بغير المترقَّب من أعمال أمثاله، فيكون من أهل القرآن، كما في رواية الكلينيّ، عن السكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ أهل القرآن في أعلى درجة من الآدميّين، ماخلا النبيّين والمرسلين، فلا تستضعفوا أهل القرآن حقوقهم، فإنّ لهم من الله العزيز الجبّار لمكاناً عليّاً»[١].

وفي حديث عقبة بن عامر، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لو كان القرآن في إهاب ما أكلته النار»[٢].

ولعلّ المراد بالإهاب: القلب الذي وعاه[٣].

وفي الحديث العَلَوِيّ: «من قرأ القرآن واستظهره، فأحلّ حلاله، وحرّم حرامه؛ أدخله الله الجنة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلّهم قد وجبت لهم النار»[٤]. والاستظهار أيضاً كناية عن الحفظ وجعله في ظهر القلب.

وروى الشيخ الصدوق عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قوله: «أشراف أُمّتي حملة القرآن، وأصحاب الليل»[٥].

---

(١) الكافي ٢: ٦٠٣/ح ١.

(٢) المعجم الكبير ١٧: ٣٠٨، والإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٠٥/ح ٥٨٦٣. وانظر مجمع البيان ١: ١٦ بلفظ «ما مسّته النار».

(٣) قال أبو عبيد: أراد بالإهاب قلب المؤمن وجوفه الذي قد وعى القرآن.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٠٦/ح ٥٨٧٤.

(٥) الفقيه ٤: ٣٩٩/ح ٥٨٥٥ ومعاني الأخبار: ١٧٧.

والمراد من حملة القرآن: حَفَظَتُهُ، ومن أصحاب الليل: الساهرون للتهجّد.

ويُروى عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «حملة القرآن المخصوصون برحمة الله، المُلْبَسونَ نورَ الله، المعلِّمون كلامَ الله، المقرَّبون عند الله، من والاهُمْ فقد والى الله، ومن عاداهم فقد عادى الله» ...(١).

ومن الواضح أنّ مقاساة الشدّة، والتكلّف في حفظ الكتاب العزيز؛ أعظم أجراً، وأوفر ثواباً من تحمّل حفظه بسهولة، لعموم الحديث الوارد: «أفضل الأعمال أحْمَزها»(٢)، وخصوصاً ما عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام: «أنّ الذي يعالج القرآن ويحفظه بمشقّة منه وقلّة حفظ؛ له أجران»(٣).

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ١٧٥/ ح٧٦٦٦، عن تفسير الإمام العسكريّ عليه السلام ١٣.

(٢) بحار الأنوار ٧٠: ١٩١ و٢٣٧. وهو حديث مشهور عند الخاصّة والعامّة، ولا يوجد في شيء من كتب أصحابنا الروائيّة، بل ولا في كتب العامّة.

(٣) الكافي ٢: ٦٠٦/ ح١، وثواب الأعمال: ١٠٢.

دفع توهّم

ربّما يُتَخَيّلُ أنّ ما في نصوصٍ كثيرة ـ من أنّ للقرآن ظهراً وبطناً، وأنّ للبطن أيضاً بطناً، إلى أن تنتهي إلى ما تستدعيه الحكمة البالغة في الإشادة والبيان ـ يقتضي استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد في استعمال واحد، وهو ممتنع حسب ما تقرّر بيانه في علم أُصول الفقه.

لكنّ هذا الخيال مدفوعٌ باختلاف كيفيّة الدلالة، وعدم انحصارها في جهة واحدة.

فإنّك تجد من الواضحات الجليّة أنّ تركيب الألفاظ من مفرداتها ـ تركيباً مفيداً ـ له نحو دلالة على معانيها المطابقيّة الظاهريّة.

كما أنّها تدلّ على أجزائها العقليّة والخارجيّة بالتضمّن، وعلى عللها، وأجزاء عللها، وشرائطها ـ حتّى تنتهي إلى أبعد الغايات وأقصى العلل ـ التزاماً.

هذا بالنسبة إلى الجملة الواحدة من الآيات الكريمة، من دون لحاظ ضمّها إلى آيات أُخرى، ومع قطع النظر عن الدلالات غير الكلاميّة ـ من خصوصيّات الألفاظ، ومواقع حروفها ـ وغير ما ذكرناه من طرق الاستفادة التي خُصّ بمعرفتها الراسخون في العلم.

فبجميع ما ذكرناه يجوز تعدّد الظواهر والبطون في آيات القرآن الكريم، من غير استلزام لأيّ محذور.

ولعلّ بما ذكرناه يرتفع ما يُحتَمل فيه التنافي؛ من الأحاديث الشريفة الواردة في تفسير آيٍ من الذكر الحكيم، كما جاء قوله تعالى: ﴿ **ورابطوا** ﴾ في آية: ﴿ **يا**

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾[١].

ففي بعضها تفسيره: بالمكوث في الثغور، وربط الخيل، والتأهّب للجهاد.

وفي بعضها: أنّ المراد به الانتظار للصلاة بعد الصلاة[٢].

فالتعارض الواقع فيها ليس من قبيل التعارض الذي يرجع فيه إلى المرجِّحات المنصوصة وغيرها، وعند فقدانها يُصار إلى التوقّف أو التخيير، لإمكان الجمع الدلاليّ، وتقدّمه على المرجِّحات السنديّة.

ومثل ذلك؛ الرواية المتضاربة في شأن نزول الآيات، لإمكان حملها على تعدّد الوقائع، ومقارنة بعضها لبعض، ولعلّ جميعها أو المجموع هو السبب في نزولها.

ومن الممكن تكرّر النزول لحكمةٍ قائمة مسبِّبة له، كما هو واقع في غير موردٍ من الآيات الكريمة.

وليس من البعيد نزول الآية عند أوّل واقعة منها، ثم تكرّرت الحوادث، وفي كلٍّ منها مناسبة لمضمون الآية، فتلاها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند كلّ حادثة، فزعمت الرواة نزولها فيها.

وقد يكون اختلاف الروايات من باب اختلاف القراءة، فلا يكون فيه جمع دلاليّ ـ بناءً على بطلان القول بتعدّد القراءات التي نزل بها جبرئيل، وما هو الحقّ من فساد تواترها عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ.

ومن المحقَّق في أحاديث أهل البيت عليهم السلام: أنّ القرآن نزل على حرفٍ

---

(١) آل عمران: ٢٠٠.

(٢) مجمع البيان ٢: ٤٨١ ـ ٤٨٢.

واحد، من عند إلهٍ واحد[١] ـ كما سبقت الإشارة إليه في غير هذا المحلّ[٢] ـ لكنّه لا يُثبت كيفيّة القراءة.

ولا يمكن إثبات الآية بالخبر الواحد، وإن كان يترتّب عليه ـ بعد جمعه لشرائط الحجّيّة ـ ما في مفاده من الحكم الشرعيّ؛ إن لم تكن الرواية متواترة، وإلّا فإنّ من الواجب طرحها والعمل بالقراءة المشهورة، لقول أئمّة الهدى عليهم السلام: «اقرأوا كما يقرأ الناس»[٣].

فالقراءة الصلاتيّة للسُوَر؛ بغير القراءة المشهورة، غير مُجْزِئَةٍ وإن صحّ إسنادها.

---

(١) الكافي ٢: ٦٣٠/ح١٣.

(٢) انظر ما سيأتي تحت عنوان «نزول القرآن الكريم على حرف واحد من عند الواحد».

(٣) الكافي ٢: ٦٣٣/ح٢٣، والنص فيه «اقرأ كما يقرأ الناس».

وجوه إعجاز القرآن الكريم

لم يقهرِ الكتابُ العزيزُ قومَهُ من ناحية البلاغة فحسب ـ وإن كان فيها غنىً وكفاية في إقامة الحجّة ـ لكنّه بهرهم بأسلوبه البديع، وتفنّنه في الحقائق الراهنة التي تقاعست عنها الأحلام الراجحة، فلم تهتد إليها إلّا متدرّجةً بتدرّج العلم، وتوغّل الأُمم فيه طيلةَ الحقبِ والأعوامِ، وفي الفينة بعد الفَيْنة، مع كلّ اكتشافةٍ ومُظاهَرَةٍ[1].

فلذلك تَجِدُ في مَن بخع[2] لبراعة القرآن الكريم؛ البدويَّ الغِرَّ[3] الذي ليس له إلّا الفطرة، والعالِمَ الضليع، والفيلسوفَ المحقّقَ، والمفكّرَ المتعمِّقَ، والخطيبَ المِصْقَع[4]، والشاعرَ المُفْلِقَ...[5] إلى غير هؤلاء؛ ممّن حمل فضلاً، أو تقدّم في فنّ.

ذلك لأنّهم وجدوا في تضاعيف الذكر الحكيم ضالّتهم المنشودة، ورأوا في

---

(١) المظاهرة: المعاونة.

(٢) أي: انقاد.

(٣) الغِرّ: الذي لا تجربة له.

(٤) المِصْقَع: البليغ، وقيل: العالي الصوت، وقيل: من لا يُرْتَجُ عليه في كلامه ولا يتتعتع.

(٥) أي: الذي يأتي بالعجائب في شعره.

نفوسهم قصوراً عن إدراك مداه، والوصول إلى مغازيه، من قِبَل دراسة عميقة، أو تَلَقٍّ من مكتشِفٍ، أو أَخْذٍ من فَنِّيٍّ، بعد سيرٍ حثيث.

كلّ ذلك ببيانٍ واضح غير مستعصٍ على الأفهام، بحيث إذا تلاه التالي يحسب أنّه من قبيل ما يلهج به هو وغيره، وأنّه متمكّن من الإتيان بمثله، غير أنّه سرعان ما يعتريه الفشل، ويضرب على يده الخَوَر[١].

عرفتْ كلَّ ذلك الأُمم والأجيال، ورجالات الفضيلة في الحُقُب والأدوار المتعاقبة، واعترفوا به، فلا تجد عصراً ينبو عن هذا الاعتراف، ولا بليغاً يفوته الخضوع لذلك.

فالقرآن الكريم معجزٌ عامّ لعامّة العصور، أَعْجَزَ البليغَ في سرده، أَعْجَزَ العالِمَ في علومه، أَعْجَزَ المكتشفَ في خوارقه، أَعْجَزَ الفلكيَّ في أَرْصاده[٢]، أَعْجَزَ الخطيبَ في عِظاته، أَعْجَزَ الحكيمَ في فلسفته، أَعْجَزَ، أَعْجَزَ...

اِعْطِفْ نظرةً أُخرى إلى مغيّبات القرآن التي نبّأ بها العليم الحكيم، فَصَدَّقها التأريخُ بواقعها الخارج، وليس ذلك في وُسْع غيره ـ سبحانه ـ من متنبّىءٍ، أو متكهّن.

ولا يَجْرُؤُ على مثلها أيٌّ من المائنين[٣] الخارجين عن الطريقة المُثْلى إلّاوفضحته التجاربُ والمشاهداتُ الخاطئة عن مقتضى الإخبار ـ كما فضحت المعجزات الكاذبة أمثال مسيلمة وسَجاحِ ـ أو نقضَ إبرامَه الخلافُ الواقع فيه؛ ممّا

---

(١) الخَوَر: الضعف والفتور.

(٢) الأرصاد: جمع الرَّصَد، وهو المكان الذي يرصد فيه الفلكي حركة الكواكب والنجوم والسيارات.

(٣) المَيْن: الكذب. والمائنون: الكاذبون.

ينافيه، الملازمُ لكلّ مُبْطِلٍ في دعواه ودعوته ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً**﴾[١].

بِمَ استحوذ القرآن على العرب جميعاً؟ وكيف اعترفوا ـ جمعاء ـ له هذا الاعتراف المدهش؟

لقد علمتَ أنّ في المصيخين[٢] لآي الوحي وكلمات النبوّة أُناساً مختلفين في الطبقات، وأنّ المعرفة فيهم مَقُولَةٌ بالتشكيك[٣].

ففيهم: من خضع لبلاغته العالية، ومفرداته الفصيحة.

ومنهم: من بخع لتصويراته الفنيّة.

ومنهم: من تنازل لعلومه الجمّة.

ومنهم: من آمن بأخلاقيّاته الكريمة.

ومنهم: من دان بأحكامه الاجتماعيّة، وتشريعاته المعقولة، وإشاراته وتلويحاته.

ومنهم، ومنهم...

نحن لا ندّعي أنّ كل مَنْ آمن بالقرآن مُتَحَلٍّ بجميع ما ذكرناه، لأنّ جملةً من علل الإيمان وأسبابه ما كانوا يهتدون إليها في أوائل البعثة، ومبادئ نزول الوحي الإلهيّ، وإنّما تدرّجت المعرفة بتدرّج مزاولة العلوم الطبيعيّة والرياضيّة والفلكيّة، فلابدّ أنّ التناول لجملة هذه العلوم كان متأخّراً.

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) أصاخ: استمع وأصغى.

(٣) اصطلاح منطقي يقال للأمور المتفاوتة في الدرجات، كالعِلْم فإنّه على مراتب، ويقابله «المتواطئ»، وهو ما لا يتفاوت ولا يختلف في صدقه على الأفراد، كالروح عند كلّ إنسان.

لكنّا لا نشكّ أنّ أهل الجيل الأوّل مهما جهلوا الغوامض من المعلومات، فإنّه لا يعزُب عنهم الوقوف على جمال الأسلوب، وجودة السَّرْد، وحُسْن الإشارة، وبداعة التلويح، وما تقتضيه البلاغة من وضع كلّ شيءٍ في موضعه، الإيجاز في محلّه، والإطناب في موقعه المناسب له، واشتماله على مكارم الأخلاق والشِّيَم الحميدة، والدعوة إلى العدل والإحسان، والزَّجْر عن الظلم والطغيان.

أ ـ إعجاز القرآن من وجهة التأريخ

جاء القرآن الكريم مهيمناً على كتبٍ ـ يقال: إنّها سماويّة ـ في تأريخه النزيه، فلم يَدَع خُرافةً ـ وما فيها من نَزَعات إشراكيّة، ومبادئ وثنيّة، وما تضمّنتها من منافيات العفّة والمروءة، والنِّسَب الشائنة المعزوّة إلى قدس الصانع الحكيم، وإلى الأنبياء والرسل ـ إلّا اكتسحها.

يومَ كان العلم قَصْراً على تلكم الكتب، والدراسةُ موقوفةً عليها، والناهضون بتعليمها أو المضلّون بنشر خرافاتها لُمَّةً من رَوْحانيّي الكنيسة، ألجمت الدَّهْماء[١] بتقديس ما هنالك من شنائع وفظائع، وما قدّروها من صور وأَيْقُونات[٢] يحسبون أنّ لها قسطاً من القداسة، ونصيباً من طِلاءِ الحق المُبَهْرَج، بإيهام أنّها كتب مقدّسة ومنتزعة من الوحي الإلهيّ.

فلم يكن لتأريخ الأنبياء مصدرٌ أوثق من هذه الكتب، وأنّ المُطَّرِدَ من ذلك مُعْتَصِمٌ بها، ومأخوذٌ منها.

---

(١) الدَّهْماء: جماعة الناس.

(٢) الأَيقونات: جمع أَيْقُونة، وهي تماثيل القدّيسين التي توضع في الكنائس تخليداً لذكراهم.

فلو كان القرآن يستقي من أوهامها؛ لكان صَفْوُهُ مشوباً بتلكم الأكدار، ولا أقلّ من أن يكون فيه بقايا ـ ولو ضئيلة ـ من هاتيك الأقاصيص المشوِّهة لسُمعة الإنسانيّة.

غير أنّ الذكر الحكيم لم يفتأ مُثْبِتاً صفات الجلال والجمال والكمال للصانع المقدّس، ومنزِّهاً إيّاه وأنبياءه ورسله من أيّ شِيَة[1]؛ في كلّ موردٍ ألصقوا فيه بِهِمُ الوصمات المخزية المفتعلة.

راجع الإصحاح الثالث من سفر التكوين، وفيه إسناد الكذب والخديعة إلى الله تعالى، والصدق والنصيحة إلى الحيّة التي هي الشيطان.

جاء: وكانت الحيّة أَحْيَلَ جميع حيوانات البرّيّة التي عملها الربّ الإله، فقالت للمرأة: أحقّاً قال الله: لا تأكلا من كُلِّ شجر الجنة؟ فقالت المرأة للحيّة: من ثمر شجر الجنّة نأكل، وأمّا ثمر الشجرة التي هي في وسط الجنة؛ فقال الله: لا تأكلا منه، ولا تمسّاه، لئلاّ تموتا، فقالت الحيّة للمرأة: لن تموتا، بل الله عالم أنّه يوم تأكلان منه تنفتح أعينكما، وتكونان كالله عارِفَيْن الخير والشرّ، فرأت المرأة أنّ الشجرة جيّدة للأكل، وأنّها بهجة للعيون، وأنّ الشجرة شهيّة للنظر، فأخذت من ثمرها وأكلت، وأعطت رجُلَها أيضاً معها، فأكل فانفتحت أعينهما، وعلما أنّهما عريانان، فخاطا أوراق تين، وصنعا لأنفسهما مآزر[2].

ولازم هذه الخزاية أنّ المولى سبحانه ما كانت تروقه المعرفة لخليفته في الأرض، هو وزوجه، فأراد لهما البقاء مع الجهل، لولا أنّ الحيّة نصحتهما فتركتهما يسيران على ضوء العرفان.

---

(١) الشِّيَة: العَلامةَ، وهي في ألوان البهائم سواد في بياض أو بالعكس. والمراد هنا وصمة العيب.

(٢) الكتاب المقدس: ٤/ كتاب التكوين ـ الاصحاح ٣.

وأنّ تدهور خليفة الله آدم في ضِعَةِ الجهل كان إلى حدٍّ لا يشعر معه أنّه يَمْرَح في الجنّة عرياناً مكشوف العورة، وأنّه اختبأ عن الله تعالى بظلال الأشجار غير شاعرٍ بأنّه سبحانه لا يحجز عنه ساتر.

ولو كان ذلك؛ لكان الأولى بالنبيّ المعصوم أن يتستّر في معصية الله ـ جلّت عظمته ـ بترك مخالفة أمره.

لكنّ الذي يهوّن الخطب أنّ كلّ هذه أوهام وخيالات لا مَقيل لها في مستوى الحقيقة.

هذا مختصر ما في «العهد القديم» ممّا أُلصق بقداسة خليفة الله آدم.

أمّا القرآن الكريم؛ فليس في جميع ما جاء عن آدم نصّ بأنّ النهي عن أكل ثمر الشجرة كان تحريميّاً، يستحقّ من خالفه الذمّ والعقاب.

لكنّ الذي يُستشعر من جُمَلِهِ، وتؤكّده القرائن القطعيّة ـ متّصلةً ومنفصلةً ـ أنّه نهيٌ إرشاديّ، ليس في مخالفته إلّا تعب الحياة، وعناء المعيشة، كما تنهى نُطُسُ الأواسي[١] مرضاهم عن أكل مالا يلتئم مع عللهم.

والتبسّط في المقام خارج عن عهدة هذه المقدمة، وإنّ أوفى ما بُسط القول فيه كتاب «الهدى»[٢] لشيخنا الإمام البلاغيّ قدّس سرّه.

وممّا جاء في حقّ المسيح في «العهد الجديد» في الإصحاح السابع من (لُوقا)[٣]، والإصحاح الحادي عشر من (مَتّى)[٤]، والإصحاح السادس والعشرين

---

(١) النُّطُس: الحذّاق، والأواسي: الأطباء.

(٢) الهدى إلى دين المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم.

(٣) العهد الجديد: ١٠٥ والنصّ فيه: «لأنّه جاء يوحنّا المعمدان لا يأكل خبزاً ولا يشرب خمراً، فيقولون فيه شيطان، جاء ابن الإنسان يأكل ويشرب فتقولون هُوذا إنسان أكول وشرّيب خمر».

(٤) العهد الجديد: ٢١ نفس النصّ المتقدّم بأدنى تفاوت.

من (متّى)[١]، والإصحاح الرابع عشر من (مَرْقُس)[٢]، والإصحاح الثاني والعشرين من (لُوقا)[٣]، أنّه ـ حاشاه ـ شرب الخمر.

وفي ثاني يوحنّا ١ ـ ٢: أنّه ـ حاشاه ـ حضر ـ هو وتلاميذه ـ في «قانا الجليل» مجلس العرس الذي تشرب فيه الخمر، ولمّا فرغت الخمر صنع لهم ـ بطلب أُمّه ـ ستّة أجرانٍ[٤] من الخمر الجيّد، فسقوا منه[٥].

زِه[٦] بهذه النبوّة التي جاء في معجزها صنع الخمر لشاربيها، وتهيئة مقدّمة المعصية.

وقصّةُ برج بابل ونزولُ الربّ لينظر إلى عملهم، وخشيتُهُ من أن ينافسوه إذا اكتملوا شعباً واحداً ولهجوا بلغة واحدة، من أَن يتمكّنوا من فعل ما أرادوا، فبَلْبَلَ[٧] ألسنتهم، وبدّدهم على وجوه كلّ الأرض؛ مذكور في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين[٨].

---

(١) العهد الجديد: ٤٩ والنصّ فيه: «وأخذ [يسوع] الكأس وسكر وأعطاهم قائلاً: اشربوا منها كلّكم... وأقول لكم: إنّي من الآن لا أشرب من نتاج الكَرْمة هذا إلى ذلك اليوم حينما أشربه معكم جديداً في ملكوت أبي».

(٢) العهد الجديد: ٨٣ نفس النصّ المتقدّم بأدنى تفاوت.

(٣) العهد الجديد: ١٣٧ «ثمّ تناول كأساً وشكر، وقال: خذوا هذه واقتسموها بينكم، لأنّي أقول لكم إنّي لا أشرب من نتاج الكَرْمَة حتّى يأتي ملكوت الله».

(٤) الجُرْن: حجر منقور للماء وغيره، جمعه أجْران وجِران.

(٥) العهد الجديد: ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٦) زِه: كلمة تستعمل في التهكّم، كما تقول: أحسنت؛ لمن أساء.

(٧) أي: خلط.

(٨) الكتاب المقدّس: ٣/ كتاب التكوين ـ الإصحاح ١١.

مَرْحىً[١] بربٍّ يحاذر طغيان عباده، وهو خالقهم ومالك أمرهم.

ومَرْحىً بوحي هذا مفاده، وبنبيّ هذا في كتابه.

وقصّة لوط وابنتيه، وإسقائهما الخمر إيّاه لتأخذا منه نَسْلاً، وأنّهما فعلتا ذلك، فاضطجع مع كلٍّ منهما، فولدت البِكْر ابناً دعت اسمه «موآب»، وولدت الأخرى ابناً دعت اسمه «بن عمّي» مذكور في الإصحاح التاسع عشر من سفر التكوين[٢]، وما عشت أراكَ الدَّهرُ عَجَباً.

نبيٌّ ـ حاشاه ـ يشرب الخمر، ويزني، وهو غير شاعر بخطيئته، ثم تُؤْخَذ منه سلسلتان عظيمتان من أولاد الزنا!!!

وحكاية زنا «يهوذا» مع كنّته «ثامار»، وولادة سبط يهوذا ـ الذي منهم داود وسليمان وكثير من الأنبياء ـ مذكور في الإصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين[٣].

لِتَعِشْ أنبياءٌ ولَدَتهم ـ وحاشاهم ـ منابتُ الفُحْش.

وحديث مصارعة يعقوب مع الله، فلم يَقْوَ أيٌّ منهما على الآخر، وإذ عجز الربّ ـ سبحانه ـ قال له: أطلقني، فقال يعقوب: لا أُطلقك إن لم تباركني، فباركه وسمّاه إسرائيل، لأنّه يجاهد مع الله والناس.

إلى آخر ما هنالك من سَفاسف؛ مذكور في الإصحاح الثاني والثلاثين من سفر التكوين[٤].

---

(١) مَرْحى: كلمة تقال للرامي عند الإصابة؛ تعجّباً.

(٢) الكتاب المقدّس: ٢٣/ كتاب التكوين ـ آخر الإصحاح ١٩.

(٣) الكتاب المقدّس: ٥١ ـ ٥٦/ كتاب التكوين ـ الإصحاح ٣٨.

(٤) الكتاب المقدّس: ٤٣ ـ ٤٤/ كتاب التكوين ـ آخر الإصحاح ٣٢.

بخ بخ لربّ لا يقوى على صراع عبدٍ غير خاضعٍ له، حتّى إنّه أعطاه البركة مراغَماً لإرادته، فأطلقه العبد.

وخزاية مشاورة الربّ مع جند السماء في إغواء «أَخْآب» ـ ملك إسرائيل ـ وما فيها من المؤسفات؛ تجدها في الإصحاح الثامن عشر من «الأيّام الثاني»(١).

ألا عَجَبٌ لربّ ـ وحاشاه ـ لا يجد وجه الحيلة إلّا بمشاورة جنوده، ولم يحفل إلّا برأي الروح المُزْمِع على أن يكونَ رُوحَ كَذِبٍ في أفواه جميع الأنبياء.

إلى غير هذه ممّا تتضجّر منه العقول، وتقشعرّ منه الجلود.

لكنّ القرآن الكريم ـ بما أنّه منتزَع من الوحي الأقدس، وهو كلام إلهٍ حكيم ـ خِلْوٌ من أمثالها؛ من سرف القول، وفحش الأهواء، لأَنَّهُ نزّه مَن ذكره من الأنبياء والرسل، ولم يحدّث عنهم إلّا بالإكبار والتقديس.

وممّا جاء عن المسيح؛ قوله تعالى: ﴿ **لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلا** ﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿ **مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ** ﴾(٣).

فلو كان الذكر الحكيم مُقْتَبَساً من كتب العهدين؛ لكان مشوّهاً بما شوّهتها من أقاصيص خرافيّة ومهازل.

---

(١) الكتاب المقدّس: ٥٨٢ ـ ٥٨٤/ كتاب أخبار الأيّام الثاني ـ الإصحاح ١٨.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) المائدة: ٧٥.

وكذلك لو كان مأخوذاً من أفواه الرجال؛ لَما عداه أن يكون لِدَةَ ما هو سائد عندهم يومئذٍ، إمّا للتزلّف إليهم، أو لكفّهم عنه فينضووا إلى رايته، أو ينهاهم عن أذاه ومعارضته.

فإذا لم يكن كلّ ذلك، فمن المستحيل أن يهتدي إنسان عادي إلى ذَيَّالك التأريخ الصحيح، وهو في بيئة يغلب على أهلها الجهل والهمجيّة، ولم يدخل هو مدرسة أو كلّيّة، وما كان يقرأ ولا يكتب.

والأمد بينه وبين تلكم العصور بعيدٌ غاية البعد، ضَرَبَ ـ على ما وقع فيها ـ النِّسيانُ بجِرانه[١]، فعادت كحديثِ أَمْسِ الدَّابِرِ[٢].

ب ـ إعجاز القرآن الكريم من وجهة التصوير الفنّي فيه

وهنالك مشاهد أُخرى في القرآن الكريم هي من أبرز مواضع التصوير فيه، ألا وهي ما نبّأ به سبحانه عن مَجالي يوم البعث والنشور، فانعطفَتْ عليها نفوس الأُمم والأجيال، وتأثّرت بما فيها من مشاهد الحزن والحُبور، فلم تَرَ أنفسها إلّا بين لفحة ونسمة، وعذاب ونعيم.

وكان موقفها وسطاً بين الخوف الكابح لجماح النفس، وشراسة الطبع البشريّ، وبين الرجاء الجالب للطمأنينة والارتياح.

فتتكوّن بين الحالتين أُمّة راقية، هي للإيمان والطاعة، هي لصالح الأُمّة ونجاح البشر، هي مَدْعاة للخير كلّه، ومنساةٌ لعامّة الشرور.

---

(١) الجِران من البعير مقدَّم عنقه من مذبحه إلى منحره، و (ضرب الإسلام بجرانه) أي: ثبت واستقرّ، وهو مجاز منقول عن الكناية من قولهم: ألقى البعير بجرانه، إذا برك.

(٢) يقال للأمر الماضي: مضى كأَمْسِ الدَّابر، وهو من المطاوعة المُشامَّة للتأكيد، لأنّ اليوم إذا قيل فيه: أمس، فمعلوم أنّه دابر، لكنّهم أكّدوه بقولهم: الدابر.

فحسبت العرب ـ يومئذٍ ـ أنّها تمرح في ظلال أشجارها اليانعة، وفي ضفاف أنهارها الجارية، وتُصيخُ إلى زغردة[١] أطيارها المغرّدة: ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ** ﴾[٢].

وعلى أَمَمٍ[٣] منها لفحةٌ وزفيرٌ، وشرابٌ من صديدٍ، ومَقامِعُ من حديدٍ: ﴿ **يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ** ﴾[٤]، ﴿ **وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ** ﴾[٥]، ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيداً** ﴾[٦].

فلم يَدَع القرآن الكريم الدار الآخرة موصوفةً فحسب، وإنّما تركها ـ بروْعة بيانه، وجودة سرده ـ محسوسةً مصوَّرةً، وماثلةً مرئيّة.

وإذْ لم تعرف العرب محمداً صلّى الله عليه وآله وسلّم بغير الصدق والأمانة، ولا ما جاء به ممّا ورد في الكتب المحرّفة ـ من القول المحلول نظامه، المرميّ

---

(١) الزغردة: الهدير.

(٢) محمّد: ١٥.

(٣) أي: قُرْب.

(٤) الحجّ: ٢.

(٥) الأنبياء: ٩٧.

(٦) آل عمران: ٣٠.

على عواهنه ـ حدثت فيها تلكم الانفعالات المهيّجة، والتأثّرات الحافزة إلى الانقياد والخضوع.

وكانت الفطرة تحدو يومئذٍ ـ والبرهنة من بعدها دلّت ـ على وجوب النظر والسير مع كلّ دعوةٍ مدعومة بها، والمحاذرة عن مواقع الضرر المحتمل.

عكفت على الإيمان به، واعتنقت فضله الظاهر، وآمنت بنوره المتألّق، بالرغم من حفائظها الشديدة، وطبائعها الجامحة، وإن كانت هنالك أُمّةٌ للشّراسة، ولُمّةٌ للدَّعارة، لم تألف للإيمان والخضوع، عن عَرامة[1] في النفس، ووَغر[2] في الصدور، لكنّها اندفعت إلى النزول على حكم الحقيقة في أُوَيْقاتٍ[3] يسيرة، أو بَعْدَ لأْيٍ[4] من عمر الدهر، فما عتَمَت[5] الحالةُ إلّا والقرآن قائدُ أُمَمٍ تُعَدّ بمئات الملايين، لأنّ الحقيقة لابدّ أن تُظهر نفسها.

ج ـ إعجاز القرآن من وجهة الاحتجاج

جاء نبيّ العظمة تَقْدُمُهُ[6] رايةُ الهدى، وبين شفتيه كتاب ربّه، ومِلْؤه البرهنة والحِجاج الصحيح المُسْتَقَى من معين العلم، ونور المعرفة.

فلم تَعْدُ أشكالُهُ الواضحة أيَّ إنتاجٍ موزون، ولا انتأى عن مُفاده المنطقُ الصادقُ، فلا اختلف طرده وعكسه، ولا تباين أصله وفرعه.

---

(١) أي: شراسة.

(٢) الوَغَر: الحقد والعداوة.

(٣) أويقات: مصغّر أوقات.

(٤) اللأي: الإبطاء.

(٥) أي: مرّت ومضت.

(٦) تَقْدُمُهُ: تسبِقُهُ.

أفمن الصحيح أنّ رجلاً تربّى بين أُمّة وحشيّة ـ تحكّم فيها الجهل الشائن، ولم يقرع أسماعها سوى لفظ الهمجيّة، ولم تشاهد عيونها غير مظاهر البربريّة، ولا تأدّبت بغير عوامل الفوضى، وتقاليد الجاهلين ـ يرتّب تلكم الأقيسة ترتيباً لا يداخله خِلّة[1]، ولا يدنو من مُنَظِّمها زلّة؟!

وقومُهُ ـ كما وصفناهم في ذي قبل ـ يعانون الجهل السائد، ولاصلة لهم بأيّ فضيلة، ولم يُعهد عنده شيءٌ من مظاهر العلم، حتّى آن له أن يملأ العالم بمظاهر فضله المتدفّق، ويضيئه بنور كماله المؤتلق، فَيَمٌّ[2] الدنيا والعلم ينفجر من جوانبه، ومكارم الأخلاق تَضَوّعُ[3] بين معاطفه.

لعمر الحقّ، هذا من المستحيل لولا أنّ التأييد الإلهيّ يمدّه، والفيض الأقدس ينطق على لسانه.

وبما أنّ الأشياء تُعرف بأضدادها، يجب عليك أن تعطف نظرةً إلى العهدين اللّذين يُزعم أنّهما من الوحي والإلهام، وما فيهما من الحِجاج السخيف.

أُنظر إلى الإصحاح التاسع عشر (متّى ٣ ـ ٩) على المنع من الطلاق:

٣ ـ وجاء إليه الفريسيّون ليجرّبوه قائلين له: هل يحلّ للرجل أن يطلّق امرأته لكلّ سبب؟

٤ ـ فأجاب وقال لهم: أما قرأتم: أنّ الذي خلق مِنَ البَدْءِ خَلَقَهُما ذكراً وأُنثى؟

٥ ـ وقال: من أجل هذا يترك الرجل أباه وأُمّه، ويلتصق بامرأته، ويكون الاثنان جسداً واحداً.

---

(١) أي: ثلمة.

(٢) اليَمّ: البحر.

(٣) تضوّع المسك: تحرّك فانتشرت رائحته.

٦ ـ إذاً ليسا بَعْدُ اثنينِ، بل جسدٌ واحدٌ، فالذي جمعه الله لا يفرّقه إنسان.

٧ ـ قالوا له: فلماذا أوصى موسى أن يُعْطَى كتابُ طلاقٍ فَتُطَلَّقُ؟

٨ ـ قال لهم: إنّ موسى من أجلِ قساوة قلوبكم أَذِنَ لكم أن تطلّقوا نساءَكم، ولكن من البَدْءِ لم يكن هكذا.

٩ ـ وأقول لكم: إنّ من طلّق امرأته ـ إلّا لسبب الزنا ـ وتزوّج بأخرى؛ يزني، والذي يتزوّج بمطلّقة يزني[١].

(١) العهد الجديد: ٣٤/ الإصحاح ١٩.

نزول القرآن الكريم
على حرفٍ واحد من عند الواحد

إنّ من المهازلِ الَّتي لا يصافقها العقل والمنطق، وتنبوعنها الأصول الموضوعيّة، وليس لها في مستوى الحقيقة مِنْ مَقِيلٍ؛ ما يُؤْثَر ـ عن غير واحدٍ من المتساهلين في الرواية، المتسامحين في النقل ـ من قولهم: نزل القرآن على سبعة أحرف.

وليتهم عَرَّفوا معنى الأحرف، أو أَنْهَوْها إلى أمرٍ معقول، ولم يسوقوها إلى نحوٍ من أربعين معنىً، كما في «الإتقان»[1] للسيوطيّ.

وقد عُزي منها إلى أبي حيان[2] خمسةٌ وثلاثون وجهاً[3]، وذلك لاضطراب الروايات في ذلك، وتهافتها فيما بينها.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ١٣٠، قال: «اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً».

(٢) كذا، والذي في المصدر: «ابن حِبّان».

(٣) في الإتقان في علوم القرآن ١: ١٣٥ «قال ابن حِبّان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً وكُلّها محتملة وتحتمل غيرها».

وفي «الإتقان»[١] أيضاً: أنّ ممّا تصافقت عليه مزاعم العوامّ أنّ المراد بها القراءات السبع.

وأين كانت القراءات يوم نزول القرآن، وقد حدثت هذه الزيادة بعد أعوامٍ وأعوامٍ من عهد التنزيل؟!

وهناك روايات أُخرى، في بعضها: أنّه نزل على أربعة[٢].

وفي بعضها الآخر: أنّه نزل على عشرة أحرف[٣].

وهناك روايات هي بالخيالات أشبه منها بالحقائق، كما في «تفسير القرطبيّ»: عن مسلم، عن أُبيّ بن كعب: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان عند أضاة[٤] بني غِفار، فأتاه جبرئيل عليه السلام، فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرئ أُمّتك القرآنَ على حرف، فقال: «أسأل الله معافاتَه ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك»، ثم أتاه الثانية فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك على حرفين، فقال: «أَسْأَلُ معافاتَه ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تطيق ذلك»، ثم جاءه الثالثة فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرئ أُمّتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أسأل الله معافاتَه ومغفرته، وإنّ أُمّتي لا تُطيق ذلك»، ثم جاءه الرابعة فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرئ أُمّتك القرآن على سبعة أحرف فأَيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا[٥].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١٤، وفيه قول المرسي: «وقد ظنّ كثير من العوام أنّ المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح».

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٩ عن ابن عبّاس مرفوعاً: أنزل القرآن على أربعة أحرف.

(٣) الجامع الصغير للسيوطي ١: ٤١٨/ ح ٢٧٣٠.

(٤) الأضاة: الغدير.

(٥) تفسير القرطبيّ ١: ٤١ ـ ٤٢. وانظر صحيح مسلم ٢: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

وفيه أيضاً، عن الترمذيّ، عنه[١]، قال: لقي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جبرئيل فقال: «يا جبرئيل، إنّي بُعثت إلى أمّة أمّيّة، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لا يقرأ كتاباً قطّ»، فقال لي: يا محمد، إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف.

قال: هذا حديث صحيح[٢].

وثبت في الأُمّهات: البخاريّ ومسلم والموطّأ وأبي داود والنسائيّ، وغيرها من المصنَّفات والمسندات[٣].

ليت شعري، مَن هؤلاء الذين يتعاجز عنهم أفصح من نطق بالضاد؟!

أهُم العرب الأقحاح[٤] الذين يُعزى إليهم معضلات العربيّة، ومزايا اللغة الفصحى، ولهم الرفع والوضع في ذلك كله؟!

هَبْ أنّ في بعضهم شذوذاً عمّا قلناه، إلّا أنّ الوجهة المرموق[٥] إليها من ألسنتهم هي العربيّة الفضلى، ولم يكن المخاطَبُ لأوَّلِ وَهْلةٍ قَوْماً من الهند أو الترك أو الديلم، حتّى يَصعُب عليهم معاريض القرآن ولحونه.

وعلى فرض انتهاء النَّوبة إليهم ـ بعد لَأْيٍ من عمر الدهر ـ فهم في ذلك بالغون مبالغ الرشد والفضيلة؛ بالاصطكاك والاحتكاك مع العرب المحنَّكين[٦].

---

(١) يعني عن أبي بن كعب.

(٢) انظر سنن الترمذي ٤: ٢٦٣/ ح٤٠١٣.

(٣) تفسير القرطبي ١: ٤٢.

(٤) الأقحاح: جمع القُحّ، وهو الخالص والأصيل في العربيّة.

(٥) المرموق إليها: المنظور إليها.

(٦) المحنَّكون: الذين أحكمتهم التجارب.

فلم تبلغ الأُمّة العربيّة من الإسفاف[١] إلى هذه المرتبة الوطيئة، حتّى يقول عنهم القائل: إنّهم لا يُحسنون أيَّ قراءة أو كتابة، ويَحتجّ لذلك بوجود العجائز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية.

وكلٌّ يعلم أنّ هذه الأقسام موجودة في كلّ قسم من الأُمم، لكنّ الأُمّة لا توصَم بها، وهم بعضها.

وهناك روايات هي بالخيالات أشبه منها بالحقائق، كما روى أحمد من حديث أبي بكرة: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم استزاد من جبرئيل في أحرف القراءة حتّى بلغ سبعة أحرف، قال ـ يعني جبرئيل ـ: كلّها شافٍ كافٍ مالم تُختم آيةُ عذاب برحمةٍ، وآيةُ رحمةٍ بعذاب[٢].

وزاد في حديثٍ آخر: نحو قولك: تعالَ، وأَقْبِلْ، وهَلُمَّ، واذهَبْ، وأَسْرِعْ، وآعجَل[٣].

ونحوه في رواية الطبرانيّ عن أبي بكرة[٤].

وفي «الإتقان»: أخرج نحوه أحمد والطبرانيّ عن ابن مسعود، وأخرج أبو داود في «سننه» عن أُبيّ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم... إلى قوله: حتّى بلغ سبعة أحرف.

ثم قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ إن قلت: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً،

---

(١) الإسفاف: الدنوّ.

(٢) انظر مسند أحمد ٥: ٤١.

(٣) انظر مسند أحمد ٥: ٥١.

(٤) نقله عن الطبراني بسنده عن أبي بكرة، في مجمع الزوائد ٧: ١٥١، قال: رواه أحمد والطبراني بنحوه إلّا أنّه قال: واذهب وأَدْبِرْ.

ما لم تختم آيةَ عذابٍ برحمةٍ، أو آيةَ رحمةٍ بعذابٍ(١).

وفي «كنز العمّال» ـ في ما أخرجه أحمد وابن منيع والنسائيّ وابن أبي منصور وأبو يعلى، عن أُبيّ، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: إن قلت: غفوراً رحيماً، أو قلت: سميعاً عليماً، أو عليماً سميعاً؛ فالله كذلك، مالم يختم آيةَ عذابٍ برحمةٍ، أو رحمةٍ بعذابٍ(٢).

وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة، عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم: إِنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختموا رحمةً بعذاب، ولا ذِكْرَ عذابٍ برحمةٍ(٣).

وأخرج أحمد من حديث عمر: القرآن كلّه صواب، ما لم تُجعل مغفرةٌ عذاباً، أو عذابٌ مغفرةً(٤).

وقضيّة هذه الأساطير الملفَّقة: أنّه ليس للقرآن لفظ خاصّ يُعَبِّر عن حقائقه، وإنّما هو في ذلك تبع لنظر التالي واستحسانه، وهو مناطح لبلوغِ القرآن الكريم حدَّ الإعجاز من بلاغته، ومنافٍ للثابت من ألفاظه وأحرفه، والمعجزِ من أُسلوبه ونَسَقِهِ.

إنّ الرواية في باب القراءات ليست بذات شأن، فهي غير خالية عن التهافت والتقاطع.

ففي «المصاحف» لابن الأنباريّ؛ مسنداً عن أبي عبد الرحمن السلميّ، قال:

---

(١) انظر الإتقان في علوم القرآن ١: ١٣٢.

(٢) كنز العمّال ٢: ٦٠٣/ ح ٤٨٥٤.

(٣) جامع البيان ١: ٣٥/ ح ٧.

(٤) مسند أحمد ٤: ٣٠ وفيه «ما لم يجعل عذابٌ مغفرة أو مغفرة عذاباً».

كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة[١].

وممّا يدحرُ أُسطورة الأحرف السبعة من طرق الشيعة ـ وفيه القول الفصل ـ ما رواه في «الكافي» مسنداً عن مولانا أبي جعفر الباقر عليه السلام: «إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيءُ من قبل الرواة»[٢].

وأرسل شيخنا الصدوق نحوه في «اعتقاداته»[٣] عن الصادق عليه السلام.

وفي «الكافي»[٤] أيضاً ـ في الصحيح ـ عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: «كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرف واحد، من عند الواحد»[٥].

ويؤكّد ما ذُكر؛ روايةُ السيّاري له أيضاً عن الإمامين الباقر[٦] والصادق[٧] عليهما السلام، وإن لم نُقِمْ لما يرويه السيّاريّ ـ على إطلاقه ـ وزناً، لكنّا ذكرنا ذلك تأييداً وتأكيداً لمضمون الأحاديث المعتبرة.

وقضيّة هذه المزعمة: أنّه لم يكن للقرآن ـ لأوّل وهلةٍ من نزوله ـ لفظٌ خاصّ يُعبّر عن حقائقه الراهنة.

---

(١) كنز العمّال ٢: ٥٩١/ ح٤٨٠٢ عن المصاحف لابن الأنباري.

(٢) الكافي ٢: ٦٣٠/ ح١٢.

(٣) الاعتقادات: ٩٤.

(٤) الكافي ٢: ٦٣٠/ ح١٣.

(٥) الكافي ٢: ٦٣٠/ ح١٣.

(٦) ففي كتاب «القراءة» للسياري: ١/ ح١ بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «القرآن واحد نزل من عند ربّ واحد على نبي واحد، ولكنّ الاختلاف يجيءُ من قِبَل الرواة».

(٧) في كتاب «القراءة» للسياري: ١/ ح٢ بسنده عن جابر بن عبدالله، قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ الناس يقولون إنّ القرآن على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: كذبوا، نزل حرفاً واحداً من عند ربّ واحد إلى نبيّ واحد.

وقد علم الكلُّ أنّ الذكر الحكيم ـ على عهد حداثةٍ من الصُّدوع به ـ كان مُفْهِماً ومعجزاً يَبْهَرُ العقول ببلاغته، وقد أُعجبَ فصحاءُ العرب بحسن بيانه، وجميل نَسَقِهِ.

وهذا لا يلتئم مع عجز العرب عن بلوغ مداه، وتقاعسهم عن درك درر ألفاظه الذهبيّة.

ولمن يتحرّى العلم ـ في توجيه هذه المزعمة في أحرف القرآن ـ تصعيدٌ وتصويبٌ، ذكر القرطبيّ في التفسير خمسةً منها:

الأوّل: ما عزاه إلى كثيرٍ من أهل العلم، كسفيان بن عُيَيْنة، وعبد الله بن وهْب، والطبريّ، والطحاويّ، وغيرهم: أنّ المراد سبعة أوجهٍ من المعاني المتقاربة؛ بألفاظ مختلفة، نحو: أَقْبِل، وتعالَ، وهَلُمّ(١).

وعن الطحاويّ: أنّ أَبْيَنَ ما ذُكر في ذلك حديثُ أبي بكرة، قال: جاء جبرئيل إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: اقرأ على حرف، فقال ميكائيل: استزِدْه، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، حتّى بلغ إلى سبعة أحرف، فقال: اقرأ فكلٌّ شافٍ كافٍ، إلّا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، على نحو: هلُمَّ، وتعال، وأقبل، واذهب، وأسْرِع، وعجّل(٢).

وفيه أيضاً: أنّه روى أبو داود عن أُبيّ، قال: قال لي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «يا أُبيّ، إنّي أُقرِئت القرآن، فقيل لي: على حرفٍ أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملَك

---

(١) تفسير القرطبيّ ١: ٤٢.

(٢) تفسير القرطبي ١: ٤٢.

الذي معي: قل على ثلاثة، حتّى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلّا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»[١].

إلى غير هذه؛ من كلماتٍ وَعِرَةٍ لا يَقِرُّ لها قرار، ويُجَلُّ عنها الكلامُ الربوبيّ وجُمَلُهُ وفصولُهُ.

وما هذا الذي تنبّه له ميكائيل دون نبيّ العظمة؟!

ولماذا وَنِيَ[٢] عنه صاحب الرسالة، وهو المكلّف بتبليغه، والمسؤول عمّا يترتّب عليه؟!

وهل كان ميكائيل في جنبه إلّا كالحَجَر إلى جانب الانسان؟

وهل كان ميكائيلُ يشاطِرُ صاحبَ الوحي المبين في حِلٍّ أو مرتحل، أو كان ينوف[٣] عليه في فضيلة، أو يربو عليه في عظمة؟!

لكنّه زُخْرُفٌ من القول، يلهج به من لا حريجة له من الحصافة والرصانة.

ومَن هذا الملَك الآخر الذي لم يسمّه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في المزعمة الأُخرى، ولم يزل يسدّد النبيّ ويدرّبه لما ينبغي له أن يقوله أو يطالبه؟!

وكيف فاته هذا التسديد من المشرِّع الأقدس؟!.

(١) تفسير القرطبي ١: ٤٣.

(٢) وَنِيَ ووَنَى، من بابي تَعِبَ ووَعَدَ: فتر وضعف وكَلَّ.

(٣) ناف على الشيء: زاد وارتفع.

القراءات

وحديث القراءات ـ على إطلاقها ـ ممّا لا يقام له وزن، فإنّه خارج عن حقيقة الكتاب، وليس له أيّ تأثير في كُنْهِهِ ـ على اختلافها في ما بينها ـ حتّى القراءات السبع التي ليست رواياتها الّا آحاداً عن آحاد.

وهل القرّاء السبعة إلّا أُناس لم تثبت عدالتهم، ولم يُعرَف موضعهم من الثقة؟

وهل يروون ما يقرؤونه إلّا عن أُناس هم أمثالهم في الجهالة؟

ولذلك لم يسيطر شيء ممّا ذكروه في القراءة على هيئة القرآن ومادّته، وإنّما المتّبع في ذلك ما أصفق الناس على قراءته منذ الحُقب والأعوام المتطاولة، وهو قول أئمّة الهدى لشيعة أهل البيت عليهم السلام: «اقرأوا كما يقرأ الناس»[1] ـ يعني عامّتهم، فما شذّ عن ذلك فهو منبوذ وراء الظهور.

---

(١) الكافي ٢: ٦٣٣/ ح٢٣، والنصّ فيه «اقرأ كما يقرأ الناس».

المحكم والمتشابه في القرآن الكريم

ورد المحكم والمتشابه في الذكر الحكيم؛ وذلك لغير واحد من المقاصد الدينيّة والعلميّة.

وبما أنّها مختلفة في كيفيّة التأثير، وفي الغايات المتوخّاة منها؛ نذكر أسباباً متغايرة يتكفّل كلٌّ منها جهةً من الجهات المطلوبة، أو أكثر.

١

إنّ لغة الضاد التي تنسّقت جُمَلُ الذكر الحكيم بدرر ألفاظها مزدانة بأنواع من المحسِّنات، من قبيل المجاز، والاستعارة، والكناية، والتعريض، واللّحن، حتّى أنّك قلّما تجد محاورةً أو خطابة أو شعراً أو كلمة لم تَزْدَهِ بشيءٍ منها؛ شَرَع سواءٌ في ذلك قول المتوغّل ئي العلوم، وبادئ النظر الذي لم يَلُمّ بأكثرها.

وبطبع الحال، إنّ هذا النوع من الكلام يكون مزيجه ما هو واضح الدلالة على المراد، ومالا يُهتدى إلى المفاد منه إلّا بالقرائن، حاليّة أو مقاليّة، متّصلة أو منفصلة.

وبما أنّ القرآن لم يختصّ به عصرٌ دون عصر، ولا بالخطاب به جيلٌ دون آخر،

ولا عُنيت بإنزاله أُمّة دون أُخرى ـ وهو معجزة الدين الخالدة، وبرهان الإسلام الفذّ، وحاجة الأُمم إليه ماسّة في كلّ عصر ومصر، وفي مَن يتلوه ذوو علوم متنوّعة، وفُهُوم[1] شتّى ـ فأراد منشئ كيانه ومُنزل فرقانه أن يلمسَ كلّ طالب من أولئك الأقوام طَلِبَته بِيَدِ ذاكرته، ويُبصِرَهُ بعين نظره.

ولذلك كانت غير واحدة من الآيات الكريمة معدودةً من المتشابه رَدَحاً طويلاً، إذ كان الناس يجهلون مغازيها، ثمّ عادت محكمةً بعد لأْيٍ من عمر الدهر كشف فيه العلم عن حقائق ونواميس، كما وقع فيه الإيعاز إلى أسرار الكون، وما في مخبّآت أجزاء العالم، وما في قِطَعِ الفلك؛ من بدائع الصنع، وفي الأجرام العلويّة من مُتْقَناتِ العجائب، كما في الشمس والقمر والكواكب وغيرها ممّا لم تتسرّب إليه حلوم البشر، وما في خلق الإنسان وأعضائه من محيّرات العقول.

فقد كان علم الإنسان بمَجْنَبٍ[2] عَنْها منذ عهد متقادم، حتّى شرح هذه الحقائق الراهنة علم الفلك، وعلم التشريح، والعلوم الطبيعية.

كلّ هذا كان مذكوراً في القرآن ذكراً استطراديّاً، والقُرّاءُ يمرّون عليها كمن لا يعرف حقيقتها، أو مرور ذاهلٍ عنها، أو كمن يعلم أنّ في القول تلميحاً إلى حقيقةٍ مّا.

لكنّ القارئ لم يستكنهها، فيزعم أنها من المتشابه، ولا سبيل إلى معرفتها إلّا بنوعٍ من العلاج، لكنْ بفضل العلوم المذكورة أُميطَ الستار عمّا جهلوه، فوجدوا أكثر ما ذهلوا عنه من المحكمات التي لا مَعْدِل عنها.

---

(١) أراد بالفُهُوم جمع الفَهْم، ولم أقف عليه في كتب اللغة.

(٢) المَجْنَب: المُبْتَعَدُ.

٢

وكانت آيات أُخرى من المعارف الإلهيّة لا تلتئم مع جملة من الأُصول الموضوعيّة، فأصفقت المزاعم على أنّها متشابهة.

وهذا الحسبان منتزع مِن الابتعاد عن مزايا لغة العرب، والخصوصيّات المكتنفة بوضع ألفاظها، وموارد استعمالاتها، وعدم الحيطة بالجامع ـ في غير واحد من المشتركات بالفَوارِقِ[١] ـ في غير يسير من المترادفات، واختلاط الحابل بالنابل[٢] في التمييز بين الحقيقة والمجاز، والغفلة عن القرائن الصارفة والمعيّنة فيها، والجهل بالفارق بين الإضافة والصفة، والذهول عن نمط الآيات ومناسباتها في السياق.

أنا لا أقول بنفي المتشابه من القرآن كما تَدَهْوَرَ[٣] به بعض القالة.

لكنّي أقول: إنّ الكثرة المزعومة في متشابهات الذكر الحكيم منشؤها نُبُوُّ علم الإنسان الغِرّ وانحسارُ معرفته عن مباحث الألفاظ العربيّة.

ولقد جاء في الذكر الحكيم وصف القرآن ـ كلِّه ـ بالإحكام تارةً، كما في قوله

---

(١) كذا في المخطوطة، والظاهر أنّ صواب الكلام هو: «وعدم الحيطة بالجامع في غير واحد من المشتركات، وبالفوارق في غير يسير من المترادفات».

(٢) اختلط الحابل بالنابل: مثَل يضرب في ارتباك الأمر، والحابل قيل: ناصب الحِبالة، وقيل: سَدَى الثوب، والنابل قيل: صاحب النبال، وقيل: لحمة الثوب. انظر الصحاح ولسان العرب وتاج العروس مادة «حبل».

(٣) يقال: دَهْوَر الكلامَ إذا قحّم بعضه في إثر بعض.

عزّ من قائل: ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾(١).

وبالتشابه تارةً أُخرى، يقول سبحانه: ﴿**كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ**﴾(٢).

لكنّ في سورة آل عمران آية (٧) تقسيمه إلى المحكم والمتشابه معاً، حيث يقول عزّ من قائل: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾(٣).

والتقسيم يستدعي المغايرة في معنى الكلمتين في كلٍّ من موردي: الإفراد والتفريق.

فالمحكم الذي وصف به القرآن كلّه؛ أحسب أنّه غنيّ عن البيان والشرح، وهو الأصل الأوّل في القرآن الكريم، على حدّ قوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا**﴾(٤).

فهذه الآية تُفيد أنّ القرآن أُنزل مفصّلةً آياتُهُ عربيّةً؛ بدافع التبشير والإنذار، ليفهمه الأقوام الذين يتلونه، ولا يستقيم ذلك لو لم تكن الأكثريّةُ الساحقةُ لآياته الإحْكامَ.

وفي الكتاب ـ نفسه ـ تأنيبُ الذين لا يتدبّرون القرآن، والتنديد بهم بقوله سبحانه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا**

---

(١) هود: ١.

(٢) الزمر: ٢٣.

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) فصّلت: ٣ ـ ٤.

كَثِيرًا ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾(٢).

ولولا ما قلناه من الأصل الأوّليّ؛ لَما أفادهم التدبّر شيئاً، ولما تَسَنَّى(٣) لهم التمييز بين المختلف والمؤتلف الذي جُعل آيةً لكونه من الله، ولما حقَّ لمُنزله سبحانه التنديد بأُناس تركوا النظر بكتاب لا يفهمونه، أو لا يعرفون أكثره.

وهناك آيات كثيرة دالّة على أنّ القرآن نورٌ وهُدىً، وبيان وتبيان، وغيرها من العناوين التي أُخذ في مفهومها التروّي والفهم.

وموارد هذا الأصل القرآنيّ ـ من المعارف الإلهيّة، والمباحث الصفاتيّة، ولِداتها من الحقائق الراهنة ـ مُؤَيَّدةٌ بالبرهنة القاطعة، والمنطق الصادق، فَهُما يؤكّدان المعنى في المحكم، ويجرّان إليه ما تشابه من غيره.

٣

وأمّا المتشابه الذي نصّ القرآن على وجوده فيه ـ لحكمةٍ بالغة، ولأنّ مقتضى الحال وبلاغة المقال استدعيا ذلك في مورد التقسيم ـ فهي آيات لا يتسرّب إلى مغازيها فَهْمُ التَّالي(٤) لأوّل وهلة، لتماثل موجباتها والدلالة عليها.

لكن سرعان ما يهتدي إليها بعد تطبيقها بالمحكمات اللّاتي: ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾(٥) وقِرانها بالأصول المسلّمة.

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) محمّد: ٢٤.

(٣) تَسَنَّى: تهيّأ وأَمكن.

(٤) أي: القارئ.

(٥) آل عمران: ٧.

وأمّا وصف القرآن كلّه بالتشابه ـ كما عرفت ـ فلأنّ سُوَرَه وآيَهُ ـ على تباينها في المفاد والمغزى ـ مندرجةٌ تحت جامع واحد، شَرَعٌ سواءٌ في ذلك ما يرجع إلى كيفيّة السَّرْد، وجمال الأُسلوب، وبلاغة المنطق، وما يعود إلى شرف الغاية، وعظمة القصد؛ من الهداية والإرشاد والتعليم.

وأمّا الزائغون الذين استهوتهم الشُّكُوك والشُّبُهات، فيحاولون تطبيق الآيات الكريمة المتشابهة على مشتهياتهم الباطلة بأنحاء من التحوير، وأنواع من التحمّل، حتّى إنّك لا ترى كثيراً من المبطلين إلّا ولهم تَشَبُّثٌ ببعض المتشابهات إلى حدٍّ قَصِيٍّ أخرجهم عن الطريقة المثلى، وأنْآهم[١] عن سَنَن الحقّ اللاحب؛ ففي غُمار الناس أسراب[٢] من هؤلاء.

فمنهم من تاهَ عند قوله تعالى: ﴿**وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ**﴾[٣]، فحسبوا أنّ الله روحٌ، والمسيحَ منه، فهو سبحانه جنسه الذي لا يتجزّأ، فهو هو.

وآخرون من زاغ عن الحق بتصريف الآيات إلى معانٍ مرذولة؛ من الجبر والتفويض والتجسيم.

وآخرون زحزحتهم الميول إلى كلٍّ من طرفي النقيض؛ من المبالغة في التنزيه، والانحراف بالتشبيه، فأخرجتهم عن الصراط السويّ بنفي الصفات تارةً، وبإثباتها زائدة على الذات طوراً.

وفيهم من يحاول التخفيض من مقام النبوّة، أو التقريب بين منازل الأنبياء

---

(١) أنْآهم: أَبْعَدَهُمْ.

(٢) غُمار الناس: جمعهم المتكاثف، والأسراب: جمع سِرْب، أي: الطائفة.

(٣) النساء: ١٧١.

ومرتبة من يروقه ترفيعه ـ وليس له من الرفعة نصيب يذكر ـ فيطمع أن يقول: إذا كانت الطبقة الراقية من الرسل موصومةً بأمثال ما يقوله أو يتقوّله من السقطات؛ فليس من المستبعد أن يكون من أفراد الرعيّة والطبقة الوطيئة من يحذو حذوهم.

فطفق هؤلاء يعدّون العثرات المُتَقوَّلة على الأنبياء عليهم السلام، إثباتاً لما لهم من هوىً مزيّف، وتقليداً انحرفوا به عن الحقّ المبين، أو تحيّزاً إلى فئة زائغة، ويؤوّلون كراماتهم ومعاجزهم إلى ما ينطبق على أحوال الناس في الدنيا.

وفي المتصوّفة مَن أخذ الكمال والوصول[١] حدّاً للزوم العبادات الشرعيّة، وزعموا أنّه متى بلغ الإنسان هذا الحدّ سقط عنه التكليف.

وهؤلاء فُتِنُوا بما لم يتعقّلوه من مغزى قوله تعالى: ﴿ **وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ** ﴾[٢]، فحسبوا ـ وما أَبْطَلَ[٣] ما حَسِبُوا ـ أنّ المراد مرتبة محكمات القرآن، ونصوص الشريعة، والضرورة من الدين.

وكان المشرِّع الأقدس صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو سيّد أهل اليقين ـ أَدْأَبَ الناس على الطاعات، وأعبدهم لربّه، وأعلمهم بمظاهر الإسلام، والنواميس التي جاء بها من عند ربّ العالمين، حتّى اختار الله له لقاءه.

وقد ذهب على القوم معنى اليقين في عُرْفِ الكتاب والسنّة، وهو: الموت الذي يدع الإنسان على يقين ممّا أُخبر به من شؤون المبدأ والمعاد، ويذره متسنّماً مرتبة حقّ اليقين، فيكون ما أُنبئ به في حياته خَبَراً وإن كان من ذي قبل خَبَراً مفيداً لعلم اليقين.

---

(١) أي الوصول إلى المعرفة.

(٢) الحجر: ٩٩.

(٣) أي: ما أشدّ بُطلانَ ما حَسِبُوا.

وربّما سوّل الشيطان لهؤلاء أن يقولوا: نعم، إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان في مرتبة اليقين، وكانت الحالة تستدعي سقوط التكليف عنه، لكنّه رُدّ إلى حضيض عالم الناسوت لينقذ أُمّته من الهَلَكَةِ، ويرشدهم إلى ما فيه صلاح الدنيا والآخرة، وهذا هو الذي أوجب عليه التلبّس بالطاعات.

هكذا يعبث الهَوَسُ والهوى بعقول أربابها، بالرغم من الأعلام والصُّوى[1] المنصوبة للعلم والعمل به.

غير أنّ من المتحتّم أن يقع ما سبق به العلم الأزليّ ـ من غير إلجاء ـ من اتِّباعِ الزائغين للمتشابهات ابتغاءَ الفتنة والتأويل.

ضع يدك على أيٍّ من الملل الزائغة تجد لهم متشبَّثاً ـ بالوارد في غير المورد المبتغى ـ من القرآن الكريم.

ومنهم من تضيق مُخيِّلته عن تصوّر المعاد الجسمانيّ، فيزعمه روحيّاً، أو هورقليائيّاً[2].

ومن هؤلاء من يهتف بالمعاد الجسمانيّ عند إلمامه بالبحث عنه، لكن لا يلبث أن يصوّره ـ بتمحّلاته ـ روحانيّاً، وحَشْوُ الكتابِ المبينِ الإبطالُ لمزعمته، وهو من ضروريّات الأديان، وتعاقبت عليه مواعيد الأنبياء والرسل، وهتفت به الأُمم والشرائع.

ومن أصرحِ الآياتِ المفنِّدةِ لهذا الزعم الباطل ـ والمجيبةِ لمن يقول: ﴿مَنْ

---

(١) الصُّوى: جمع الصُّوَّة، وهي حجر يكون علامةً في الطريق.

(٢) هورقليا: كلمة سريانيّة، معناها: القالب المثاليّ.

يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[١] ـ قولُه تعالى: ﴿**قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾[٢]، فإنّ من أعطى التأمُّلَ حقَّهُ جِدُّ عليمٍ بأنّ الذي أنشأ الخلق أوّلاً لا عن مادّة محسوسة؛ قادر على أن يبعثه وإن عادت عظامه رميماً.

وما في هذه الآية من البرهنة لا تذر شُبْهَةَ أيِّ تشابُهٍ في آياتِ المعاد.

٤

هذا باب واسع يجب أن يُوصَدَ[٣] بضرب الصفح عنه، فإنّ القول لا عن سَدَد[٤] لا منتهى له.

ولكنّ من الواجب أن يُعلم أنّ لكلّ متشابِهٍ من القول مَرْجِعاً من الآيات المحكمة تعيّن ـ بنصوصها ـ محتملاتِ المتشابه، ومقياساً من البرهنة يذود عنه سَفاسِفَ[٥] الأَوهام.

فمتى استقبلت الباحثَ مشكلةٌ يُعْوِزُهُ حلُّها ردّها إلى أيٍّ منها، وذلك موكول إلى مُنّته[٦] العلميّة، ومقدرته من التنقيب.

كأنّ الذين يتلون القرآن يقفون فيه على قوله عزّ من قائل: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى**

---

(١) يس: ٧٨.

(٢) يس: ٧٩.

(٣) أي: يطبق ويغلق.

(٤) أي: صواب واستقامة.

(٥) السفاسف: الرديئة الساقطة.

(٦) المُنَّة: القُوَّة.

الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾[١]، ولا يعلمون من موارد استعمالات العرش غير مثل السرير المعدّ لجلوس الملك، وأُصول البناء.

وفي الذكر الحكيم قوله سبحانه: ﴿ **فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا** ﴾[٢].

وما يُستظلّ به، كما في قوله تعالى: ﴿ **جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ** ﴾[٣].

والعريش والبناء، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَمِمَّا يَعْرِشُونَ** ﴾[٤].

ومن معانيه: البسط، لِدَة قوله سبحانه: ﴿ **وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ** ﴾[٥].

وقوام الأمر، ومنه قول القائل:

[من الطويل]

* دعائم عَرْشٍ خانَهُ الدَّهْرُ فَانْقَعَر *[٦]

إلى غير هذه من المعاني التي سَرَدَتْها معاجم اللغة، وليس في شيءٍ منها ما يمكن أن يستوي عليه المبدأ سبحانه، لأنّها مضادّةٌ للقِدم والتجرّد.

نعم، الذي يلائم استواء الحقّ سبحانه هو: معنى الملك والعظمة، على حدّ قوله ـ عمّن وصف مُلْك مَلِكَةِ سبأ ـ: ﴿ **وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ** ﴾[٧] يريد: لها مُلْكٌ عظيم.

وقال القائل:

---

(١) طه: ٥.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) النحل: ٦٨.

(٥) هود: ٧.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة العامري كما في ديوانة: ٧٩، وصدرُهُ: وفيمن سِواهُمْ من مُلُوكٍ وسُوقةٍ.

(٧) النمل: ٢٣.

[من الطويل]

إِذا ما بَـنُو مَـرْوانَ ثُـلَّتْ عُـرُوشُها   وَأَوْدَتْ كَما أَوْدَتْ إِيادٌ وَحِمْيَرُ[١]

وقال زهير:

[من الطويل]

تَدارَكْتُما الأَحْلافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُها   وَذُبيانَ إِنْ زَلَّتْ بِأَقْدامِها النَّـعْلُ[٢]

وقال آخر:

[من الكامل]

* أَظَنَنْتَ عَرْشَكَ لا يَزُولُ ولا يُغَيَّرْ *[٣]

وسياق الآية ـ سابقتها ولاحقتها ـ لا يلائم إلّا هذا.

وللاستواء معانٍ مختلفة لا يناسب المولى سبحانه شيءٌ منها، عدا معنى الاستيلاء، على حدّ قول الشاعر:

[من الرجز]

ثُـمَّ اسْـتَوَى بِشْـرٌ عَـلَى العِـراقِ   مِـنْ غَـيْرِ سَـيْفٍ وَدَمٍ مُـهْراقِ[٤]

فهو ـ سبحانه ـ إذا كان مستوياً على أعظم المخلوقات مثل العرش، فهو بأن يستولي على غيره ـ ممّا هو دونه ـ أولى.

ومِلْءُ الآيات القرآنـيّة ـ فـي غـير مـورد ـ أنّ الله سـبحانه خِـلْوٌ عـن خـاصّة

---

(١) البيت دون عزو في تصحيح الاعتقاد للمفيد: ٧٥.

(٢) ديوان زهير: ٦١.

(٣) الشطر دون عزو في تصحيح الاعتقاد للمفيد: ٧٥.

(٤) البيت منسوب للأخطل في تاج العروس «سوي» والمحرر الوجيز ١: ١١٥، والبداية والنهاية ٩: ١٠ و ٢٩٠، وللبعيث في تفسير التبيان ٩: ٥١٩ ومجمع البيان ٩: ٣٨٣.

الممكنات كلّها و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١].

وأمّا الاستواء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[٢]، ففي منتأىً عن المعنى المناسب المتصوَّر في الباري تعالى، ولاسيّما معنى الجلوس والركوب الملازمين للجسميّة والحاجة.

على أنّه لو تخيّل في معناه ذلك؛ فإنّه لا يعدّى بـ«إلى».

ولكنّه سبحانه خالقها وخالق ما فيها من العجائب، ومدبّر شؤونها؛ من نعيم أو عذاب، ومكوّن ما فيها من مظاهر العظمة، فبهذه المناسبة صحّ أن يقال: إنّه عزّوجلّ استوى إليها.

وأمّا قوله سبحانه: ﴿ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ﴾[٣]، فلعلّه يريد: أنّ فيها مجاري بطشه وانتقامه، ومَن بهم يكون ذلك مِن ملائكة العذاب، ففي مجرى العادة أنّ البأس والعذاب ينزلان من السماء كالرحمة والعطف.

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[٤]، إذ يُحيل العقل والمنطق أن يكون له سبحانه مستوىً يصعد إليه أحد من خلقه ـ بشراً كان أو ملكاً ـ بالكلم والعمل.

فالمعقول أنّهما يعرضان عليه، أو أنّ الأعمال الصالحة يحيط بها علمه الحضوريّ الشامل، فلا تخفى عليه خافيةٌ، ثم يكون ما يتبعه من قبول ومجازاة، وهو بفضله يرفع العمل الصالح فيثيب عليه.

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) فصّلت: ١١.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) فاطر: ١٠.

والصعود إشارة إلى أنّه ـ سبحانه ـ في منتهى الرفعة والعظمة، فلذلك استُعِيرَتْ ـ لما يُعرَضُ عليه، أو تُحِيط به خبرته؛ من قول طيّب وعمل صالح ـ كلمةُ الصعود.

وقال سبحانه: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[١]، المراد بالوجه: جملة ما فيه الخدّان والباصرة، لأنّ الوجه نفسه لا ينظر ولا يبصر، فلا يقال: رآه وجهُهُ ونظر إليه.

وأمّا العين وحدها فلا توصف بالنضارة ـ وهي الإشراق ـ فتعيّن أن يكون المراد به الجملة.

وكيف ما كان، فهو مردود إلى آية محكمة من القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿**لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ**﴾[٢].

فبهذا نعلم أَنْ ليس المراد بالنظر ما هو وليد حاسّة البصر.

ومن المستحيل رؤيته سبحانه بهذه الحاسّة، وإنّما يكون النظر هو الانتظار لرحمته جلّت آلاؤه، ومظاهر عطفه وحُنُوِّه.

هل العلم بتأويل المتشابَهِ قَصْرٌ على المبدأ الحقّ سبحانه؟

أو إنّه بفضله الواسع أفاض من علم ذلك على الراسخين في العلم، فاستثناهم ممّن جهل تأويله، وقَصُرَ عن مَداه، كما استثنى ذاته المقدّسة في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا ...**﴾[٣]؟

من ها هنا ينشأ الخلاف، ويشبُّ الحوار بين فريقين من الأُمّة:

---

(١) القيامة: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) الأنعام: ١٠٣.

(٣) آل عمران: ٧.

فريقٌ وقف على اسم الجلالة، وجعل ما بعده كلاماً مستأنفاً، وهو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا﴾.

وفريق آخر وقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وجعل الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عاطفةً.

وهؤلاء هم الذين يدينون بعِلْمِ الراسخين بالمتشابهات وتأويلِها علماً مفاضاً من عند بارئهم، ويريدون بهم صاحب الرسالة الكبرى صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلفاءَه المعصومين صلوات الله عليهم.

أمّا النبيّ الأقدس؛ فهو المخاطَب بالأوّليّة والأولويّة بالقرآن الكريم، ومن المستحيل والمستقبح أن يخاطَب بشيءٍ يُماط عنه فهمه، ويُسدلُ عليه ستار جهله.

وإنّ فائدة كلّ كلام منحصرة في تفهيم الغير، فإن خلا عن هذه الفائدة كان لغواً، فلايجوز أن يقع ذلك في كلام الحكيم سبحانه، ولاسيّما إذا قُدِّر من الجاهلين به ـ والعياذ بالله ـ أعزُّ خلقه وأقربهم إليه، ومَنْ شرّفه بالإيحاء بداعي الهداية والإرشاد.

وإنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يتحدّى بكلّ آية من القرآن، شرَعٌ سواءٌ في ذلك المحكم والمتشابه، فليس من الجائز أن يتحدّى بما لا يهتدي إلى حقيقته.

وأمّا خليفته بلا فَصْلٍ أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام؛ فإنّ من المتواتِرِ القطعيِّ الصُّدورِ قولَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها[1].

---

(١) راجع في طرق هذا الحديث وتصحيحه كتاب (فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ) لمحدّث أهل السنّة ـ في القرن الرابع عشر ـ أحمد بن محمد بن الصدّيق الغماريّ المتوفّى سنة ١٣٨٠ هـ.

فلم يتّخذ النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم مستوىً من العلم إلّا ولعليّ عليه السلام مُبَوَّأٌ عنده.

ولا مُنتدَح[١] لمن يخضع لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بشيءٍ من العلم إلّا أن يرضخ لعليّ سلام الله عليه بمثله، وإن كان ذلك مفاضاً عليه بوساطته صلّى الله عليه وآله وسلّم لتقدّمه في مقام القرب.

وفي مسند أحمد وأبي يعلى، و«شُعَب» البيهقيّ، و«مستدرك» الحاكم، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم، و«سنن» سعيد بن منصور وابن السَّكَن؛ عن الأخضر الأنصاريّ، والديلميّ عن أبي ذرّ، جميعاً، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّ علياً عليه السلام يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل هو صلّى الله عليه وآله وسلّم على تنزيله[٢].

وهذا الحديث صريح في أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم تأويل القرآن، وكان قتاله دفاعاً عن ما علمه، كما قاتل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على تنزيله، ذبّاً عن مفاد الوحي النازل عليه.

ومثلُهُ قول أمير المؤمنين عليه السلام المرويّ في «نهج البلاغة»: «ولقد جئتهم بالكتاب مشتملاً على التنزيل والتأويل»[٣].

وأمّا بقيّة أُمناء الوحي من خلفائه الراشدين، الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم؛ فإنّ من الواضح أنّ عُلومه صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ جمعاء ـ منتهية

(١) المنتدح: السعة والفسحة.

(٢) مسند أحمد ٣: ٣٣ و٨٢، والمستدرك ٣: ٤٠، حلية الأولياء ١: ٦٧، ومسند أبي يعلى ٢: ٣٤١/ ح١٠٨٦، وكنز العمّال ١١: ٦١٣/ ح٣٢٩٦٧.

(٣) الكلام ليس في نهج البلاغة، وإنّما هو في كنز الدقائق ١: ٥. وانظر الاحتجاج ١: ٣٨٣.

إليهم، وهم عُلَب فضائله، وعياب[١] معارفه، وهم المعنيّون والمعيَّنون لدعوة الحقّ، وهداية الخلق، فلا يجوز أن يجهلوا شيئاً من القرآن ـ ولو آيةً واحدة ـ حتّى لا يكون لهم إعواز في أيٍّ من موادّ التعليمات الإلهيّة.

وممّا هو غير عازبٍ[٢] عن حيطة المتتبّع؛ كثرةُ الآيات المتشابهة، فإن كان ممّا حَرَم الله عباده عن علم ما هنالك من حقائق ناصعة؛ فإنّ ذلك نقضٌ للغرض من إنزال القرآن لغاية الفهم والمعرفة، والحكيم سبحانه منزّه عن هذا الأمر المستهجن وأَمثالِهِ.

فلا مَحالة أنّ هنالك أقواماً يعلمون ذلك التأويل، ويُعلِّمون غيرهم ممّن جهله، وبه تتمّ فائدة الإيحاء.

وإلى هذه البرهنة أوعز الإمام الباقر عليه السلام ـ في ما رواه عنه عليّ بن إبراهيم القميّ، ومحمد بن مسعود العيّاشيّ، في «تفسيريهما» ـ بقوله: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضلُ الراسخين في العلم، قد علم جميع ما أُنزل في القرآن من التنزيل والتأويل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلّمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كلّه[٣].

وروى مثله ثقة الإسلام الكلينيّ في «الكافي»[٤]، وأثبت ذلك شيخنا الطبرسيّ في «مجمع البيان»[٥].

---

(١) العِياب: جمع العيبة، وهي ما يستر فيه الشيء.

(٢) العازب: البعيد، والغائب، والخفيّ.

(٣) تفسير القمّي ١: ٩٧، وتفسير العيّاشي ١: ١٦٣/ ح٦.

(٤) الكافي ١: ٢١٣/ ح٢.

(٥) مجمع البيان ٢: ٢٤١.

وقال الإمام الصادق عليه السلام ـ في الصحيح المرويّ عنه في «الكافي» ـ: «نحن الراسخون في العلم، ونحن نعلم تأويله»(١).

وفي تفسير العيّاشيّ مثله(٢).

وعند أهل السنة روايات تدلّ على أنّ حبر الأُمّة عبد الله بن العبّاس ـ أيضاً ـ كان ممّن يعرف التأويل.

ففي «الدرّ المنثور» للسيوطيّ: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن الأنباريّ من طريق مجاهد، عن ابن عبّاس قوله: أنا ممّن يعلم تأويله(٣).

وأخرج أحمد والطبرانيّ وأبو نعيم في «الحلية»، عن ابن عبّاس: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «اللهمّ أعط ابن عبّاس الحكمة، وعلّمه التأويل»(٤).

وأخرج الحاكم في «مستدركه»، وابن أبي شيبة: «اللّهمّ فقّهه في الدين، وعلّمه التأويل»(٥).

وأخرج الحاكم أيضاً: «اللهمّ علّمه تأويل القرآن»(٦).

وأخرج ابن ماجة وابن سعد والطبرانيّ: «اللهمّ علّمه الحكمة وتأويل الكتاب»(٧).

---

(١) الكافي ١: ٢١٣/ ح١.

(٢) تفسير العيّاشي ١: ١٦٤/ ح٨.

(٣) الدرّ المنثور ٢: ٧.

(٤) مسند أحمد ١: ٢٦٩، والمعجم الكبير ١١: ١٧٠، وهو في كنز العمّال ١١: ٧٣١/ ح٣٣٥٨٤ عن أحمد والطبراني وأبي نعيم في الحلية.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣٤، والمصنّف لابن أبي شيبة ٧: ٥٢٠/ ح٨.

(٦) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣٧.

(٧) سنن ابن ماجة ١: ٥٨/ ح١٦٦، والطبقات الكبرى ٢: ٣٦٥، وكنز العمّال ١١: ٧٣١/ ح٣٣٥٨٦ عن ←

وهذا الدعاء يجب أن يكون مفادُهُ مرجُوَّ الوقوع.

وإنّ ممّا يُنَزَّهُ عنه نبيّ العظمة صلّى الله عليه وآله وسلّم أن يدعو بما لا يأمل إجابته، ويكون كالبرق الخَلُوب[١]، أو كجَهام[٢] قد هراق ماؤه.

وفي مستدرك الحاكم ـ في الصحيح على شرط الشيخين: البخاريّ ومسلم ـ عن معقل بن يسار، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «اعملوا بكتاب الله، [ولا تكذبوا بشيء منه]، فما اشتبه عليكم فاسألوا عنه أهل العلم يخبروكم»... الحديث[٣].

ومن الواضح: أنّ المحكم لا يشتبه عليهم، فإن كان هنالك اشتباه فهو في المتشابه.

وفي الرواية تنصيص بأنّ في أهل العلم من يعلم تأويله.

وعن مجاهد في قوله: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾[٤] قال: يعلمون تأويله، ويقولون: آمنّا به [كُلٌّ من عند ربّنا][٥].

وعن الضحّاك، قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ولو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه ومنسوخه، ولا حلاله ولا حرامه، ولا محكمه من متشابهه[٦].

ابن ماجة وابن سعد والطبراني. وفي المعجم الكبير ١٠: ٢٣٨ بلفظ: «اللّهمّ علّمه التأويل وفقهه في الدين»، وفي ١١: ٢٨٧ بلفظ: «اللّهمّ علّمه تأويل القرآن».

(١) أي: الذي لا مطر فيه.

(٢) الجَهام: السحاب لا ماء فيه.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٧٨.

(٤) آل عمران: ٧.

(٥) تفسير مجاهد: ١٢٢.

(٦) تفسير ابن أبي حاتم ٢: ٥٩٩/ ح٣٢٠٩، والإتقان في علوم القرآن ٢: ٧، كلاهما عن الضحّاك، والنصّ فيهما: «ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه».

وعن النوويّ في «شرح صحيح مسلم»: أنّه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحدٍ من الخلق إلى معرفته[١].

وممّا يؤكّد هذه النظريّة: أنّ الصحابة والتابعين أقدموا على تفسير آي الكتاب جمعاء، ولم يمنعهم عن ذلك تشابه أيٍّ من الآيات.

ولو كانوا يذعنون أنّ العلم بتأويل المتشابه ممّا استأثر الله بعلمه؛ لما ساغ لهم هذا الانهماك، وهم عدول الصحابة، أو الصحابة العدول ـ عند من لا يرى للراسخين في العلم قسطاً من معرفة التأويل ـ.

٥

ثم إنّ المتصدّي لتأويل الآي الكريمة يجب أن تكون مُنّته[٢] العلميّة بحيث يشخّص الأصول الموضوعيّة، ويعرف الملاكات الجارية، حتّى يمكنه الحكم بالتأوّل؛ لسريان الملاك، أو الاهتداء إلى ما يلائم الحقيقة من مفاد البرهان فلا يُعْتَقَدُ أنّ الحكم الثابت في الآية قَصْرٌ على مورده المذكور فيها، والملاكُ يعمّمه وأنّ المدَّكَر فيها الجزئيّ الحقيقيّ؛ بما هو مُكْتَنَفٌ بخصوصيات ومزايا، فمن وُجِدَت فيه يتسرّب إليه الحكم من غير تريّث، فإنّ الجزئيّ لا يكون كاسباً لمجهول، كما تقرّر في علم المنطق.

فالإنسان الذي يقال له: ﴿**ادخل الْجَنَّة قال يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي**

---

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي ١٦: ٢١٨، وعنه في الإتقان في علوم القرآن ٢: ٧.

(٢) المُنَّة: القُوّة والقُدرة.

رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾[١] جزئيّ حقيقيّ، ولكنّ الذي أوجب أن يخاطَب بمثل هذا الخطاب إيمانه وصلاحه، وما عاناه في سبيل دعوة قومه، وتحمّل الأذى في جنب الله، لا شكله، ولونه، ونسبه.

فتنزيلُ الآية في ذلك الإنسان بخصوصه، ويُؤَوَّلُ بمن على شاكلته، وتحلّى بما تحلّى هو به من الإيمان والصلاح، فهو قضيّةٌ كلّيّة، فكأنّما قيل: إنّ كلّ من ازدان بتلكم المزايا فحكمه حكم ذلك الإنسان المنوّه به.

ثم إنّ القرآن ـ كما أشاد هو به نفسه، وهتفت الأحاديث المستفيضة ـ له دُؤُوب[٢] على ضرب الأمثال للناس.

وقد جرت العادة على بيان الكلّيّات بذكر الأمثلة الجزئيّة ذات الخواصّ التي لا تكون قصراً على المورد.

فإنّ كلّ محمول خارج عن الموضوع بذاته، وغير لازم لماهيّته، وإنّما يعرضه لعلّة أوجبت عروضه، وهذه العلّة لابدّ أن يكون لها صلة بالموضوع تستدعي إلصاق الحكم به.

فالموضوع ـ حقيقةً ـ هو الوصف العنوانيّ المنتزَع من هاتيك الصلة الناعتة، وسائر ما اكتنفه ـ من ذاتيّ أو عَرَضيّ ـ خارج عنه.

فإذا وجدت في الكتاب الكريم أنّ لقمان يقول لابنه: **﴿يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾**[٣]، فالخطابُ موجّهٌ إلى ذلك الإنسان المعيَّن، لكنّ النهي الإرشاديّ

---

(١) يس: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) أي: استمرار.

(٣) لقمان: ١٣.

اختصّ به لكون الشرك ظلماً عظيماً، ولكون لقمان شفيقاً على ابنه، فلا يروقه أن يصدر منه ظلم عظيم.

فالحكم ـ عندئذٍ ـ متعلّق بكلّ ما هو ظلم عظيم، لا يرضى الناهي أن ينوء به[١] كلُّ من هو مشفق عليه، وإن كان خارجاً عن صورة الخطاب.

وربّما يجرَّد النهي عن الناهي، ويلاحظ أنّ الأمر المنهيّ عنه ـ مثلاً ـ ممّا يجب في الحكمة أن يُزجر عنه، فها هنا تعود القضيّة: «إنّ كلّ ما فيه الشرك من المتحتّم أن يجتنب عنه، ويحذّر منه، من غير أخذٍ للشفقة الأبويّة الموجبة لذلك النهي».

وإذا لم تتصوّر من لقمان غير حكمته الناضجة التي لأجلها كان يلقي عظاته البالغة، وجرّدته عن بقيّة الخصوصيّات؛ تحوّلت القضيّة إلى أنّ كلّ حكيم لا يرضى بالشرك، وينتهر من يتلبّس به.

وإذا تصوّرت لقمان مجرّداً عن شخصيّته الخارجيّة، ولاحظته بعقله الفيّاض الذي من جرّائه ينهى عن الشرك وما يتبعه؛ فمعنى القضيّة إذاً: «إنّ كلَّ عقل متدفّق، وحَمَلَتَهُ ـ من حكماء العالم وعقلائه ـ ينهون عن الشرك، لأنّه ظلم عظيم».

وقس عليه كلّ موضوع من مواضيع الكتاب العزيز؛ تجدها بلحاظ أشخاصها لها مغزىً، وبلحاظ القرائن المكتنفة بها لها مَرْمىً، وبلحاظ انطباق كلٍّ منها على عموم أو إطلاق لها معنىً، وباعتبار المقارنات والأحوال لها منحىً.

فعلى المفسّر والمؤوِّل أن لا يجمد على الظواهر معرّاةً عمّا ذكرناه، فلكلٍّ من الخصوصيّات المشار إليها قِسطٌ من المعنى، ونصيبٌ من الفحوى.

---

(١) يقال: ناء الرجل بالحمل، نهض به مثقلاً.

المزاعم حول المحكم والمتشابه

لقد اطّردت عند ذكرهما تعريفات خانها الطَّرد والعكس[1]، ودعاوى تُعْوِزُها البَرْهَنَةُ، وتنبو عنها الحجّة، وليس لها في مستوى التحقيق مَقِيل[2]، وإليك الإشارة إلى شطرٍ منها:

١ ـ قد تُعَدُّ من المتشابِهِ الآياتُ المنسوخة، ومن المحكم نواسخها.

يحسب ذو الرأي القاصر أنّ بينهما تعارضاً، لكن يجعجع[3] به قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[4].

فيعطي النظر ـ حقّه ـ في أسباب النزول، ونزولِ وحي القرآن نجوماً؛ أنّ المصلحة في الحُكْم التي تضمّنتها إحدى الآيتين محدودة إلى حين نزول الآية الأُخرى، فهناك توجد مصلحةٌ جديدة للحكم الناسخ، فلا يبقى هنالك تشابه، وتعود الآيتان ـ معاً ـ محكمتين.

---

(١) الطرد والعكس من مصطلحات علم المنطق، والتعريف المطرد المنعكس هو التعريف التام، والمطرّد: الذي يجمع كلّ أفراده، والمنعكس: الذي يمنع الأغيار.

(٢) أي: مكان.

(٣) جعجع به: إذا تعلّق به وكفّه عن الذهاب.

(٤) النساء: ٨٢.

يُعزى هذا القول إلى حبر الأُمّة ابن عبّاس، وابن مسعود، وآخرين من الرعيل الأوّل من أُمّة محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم[١].

لكنّ من المعلوم عدم حصر المتشابه في المنسوخات، فإنّ من المتشابه مالا يتطرّق إليه النسخ، كما جاء في صفات الباري ـ سبحانه ـ ومجاري أفعاله.

وما ذُكر في القرآن ـ من خاصّة أتباع المتشابه، من ابتغاء الفتنة، وابتغاء التأويل ـ متّصل في غير موردٍ من الآيات الناسخة.

وما يُستظهر من المنقول في كلام الحبر؛ أنّه ذكر ذلك مثالاً للمحكم والمتشابه، من غير حصرٍ لمصاديقهما في ما ذكر.

٢ ـ ومن الأقوال ـ في بيان كلٍّ من النوعين ـ ما عُزي إلى ابن عبّاس ـ أيضاً[٢] ـ من أنّ المحكم هو قوله تعالى: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**﴾[٣]... إلى آخر الآيات الثلاث من سورة الأنعام التي تتضمّن أحكاماً وتعاليم لم يغيّرها تبدّل الشرائع، فهي محكمة في كلّها.

والمتشابهات: هي ما تشابهت على اليهود؛ من الحروف المقطّعة الهجائيّة في فواتح غير واحدة من السور التي طلبوا منها مدّة بقاء هذه الأُمّة، بتأويلها على حساب الجُمَّل[٤]، فتشابه عليهم الأمر.

ولازمُ هذا القول خروجُ أكثر القرآن من المَقْسَم، ووجودُ قسم ثالث هو أكثر

---

(١) انظر الإتقان في علوم القرآن ٢: ٥٧، وتفسير الرازي ٧: ١٨٢/القول الثاني.

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن ٢: ٦/ الحديثين ٣٧٥٠ و٣٧٥١، وتفسير الرازي ٧: ١٨٢.

(٣) الأنعام: ١٥١.

(٤) حساب الجُمَّل: هو حساب الحروف على طريقة أبجد؛ على ما هو معروف عند أهله.

الأقسام وأعمّها، فلا هو من الآيات الثلاث حتّى يكون محكماً، ولا من الحروف المقطّعة فيكون متشابهاً.

على أنّه قول نَبَتْ[١] عنه الحجّة.

كما أنّ حصر النوعين ـ في ما ذكر ـ ممّا بُني على شفا جُرُفٍ هارٍ.

وصريحُ الآية الشريفة يحصر القرآن في النوعين، فلا واسطة بينهما.

لكنّ نسبة هذا الرأي إلى الحبر ابن العبّاس متفكّكة العُرى، فإنّ المنقول عنه: أنّ الآيات الثلاث من المحكم، لا أنّ المحكمات منحصرة فيها، راجع «الدرّ المنثور»[٢] للسيوطيّ، وغيره.

٣ ـ وهناك من يقول: إنّ المحكمات هي آيات الأحكام، والمتشابهات غيرُها ممّا يصرفُ بعضُها بعضاً، وهو معزوّ إلى مجاهد وغيره.

وهذا يستلزم أن يكون غير آيات الأحكام ـ وهي نوع الآيات الكريمة وأكثرها عدداً ـ مرادفاً للإجمال والإبهام.

فعلى تقدير صحّة هذا القول؛ ليست هنالك آية محكمة تكون أصلاً يُرجع إليه عند التشابه.

فلا سبيل إلى معرفة شيءٍ من معارف القرآن غير الآيات التي نوّهت بشيءٍ من التكليف، والمفروضُ المعتقَد به: أنّ القرآن مرجع ومستقىً لجميع المعارف والأحكام والحقائق.

٤ ـ والمنقول عن ابن تيميّة: أنّ المحكم ما يُؤمن به ويُعمل به، والمتشابه ما يُؤمَن به ولا يُعمل به.

---

(١) أي: بعُدت وتجافت.

(٢) الدرّ المنثور ٢: ٤.

وهذا ـ على فرض كونِهِ قولاً برأسه، غيرَ منطبق على غيره من الآراء حول هذه المسألة ـ يستدعي أنّ غير يسير من آيات القرآن غير مُنزلة بداعي الفهم والمعرفة، وإنّما تنزّلت لبعض الدواعي الأُخر، من قبيل ترتّب المثوبة على تلاوتها، والنظر في كتابتها، والتعويذ بها.

فإنّ الآية متى كان أثرها مقصوراً على الإيمان فحسب ـ من دون عمل بها ـ فهي قليلة الجدوى، ومفروضُ القول أنّ المتشابه يُؤمَن به، ولا يُعْمَل به.

وفي المعتقد: أنّ القرآن أغزرُ ينابيع العلم والمعرفة، وما أَنتجته مخيِّلة ابن تيميّة مُضيِّق لدائرة علم الكتاب.

والتالي لكتاب الله تعالى تِجاهُ وظيفةٍ أمام المحكم من الإيمان والعمل به، وبإزاء المتشابه من الإيمان المجرّد، فيجب عليه التمييز بين قسمي الآيات حتّى يتسنّى له العمل بالوظيفتين.

فلهذا الوجوب تقدّمٌ طبعيّ أو رُتْبيّ على أيٍّ منهما، فلا يكون معرِّفاً للمحكم والمتشابه.

٥ ـ أنّ المحكم ما[١] للعقل إليه من سبيل، والمتشابه بخلافه.

وبطبع الحال أنّه لا يريد السبيل إلى إمكانه في المتشابه، بل إلى كيفيّة المفاد وخصوصيّاته، وظرف وقوعه؛ كماجَريات[٢] البرزخ، وأهوال القيامة وأحوالها، فإنّه ليس في القرآن آيةٌ يُحيل ما فيها العقلُ، أو تنبو عنها البرهنة إمكاناً أو وقوعاً.

---

(١) «ما» موصولة بمعنى «الذي».

(٢) الماجَرِيات: الحوادث.

فكلّ مفاهيم القرآن منطقيّات برهانيّات، فإن نبا[١] عنه التنقير لأوّل وهلة؛ فإنّ مزاولة الحجّة والتعمّق فيها يوقفان القارئ على مُصاص[٢] الحقّ بالآخرة.

ويخرج عن هذا التعريف آيات الأحكام ـ جمعاء ـ التي لا مَسْرَح للتعقّل فيها، وإنّما هي تعبّديّات محضة تطرّق إليها الاستحسان العقليّ، أو ازْوَرَّ[٣] عنها.

٦ ـ أنّ المحكم ما أُريد به ظاهره، والمتشابه ما أُريد به خلاف ظاهره.

وإنّك لن تجد في القرآن آيةً يُظن أنّ المراد خلاف ظاهرها إلّا وفي الكتاب ـ نفسِه ـ ما يكشف عن حقّ المقام، ولُباب المفاد.

فالقرآن الذي يفسّر بعضه بعضاً ـ وقال فيه مُنزله عزّ من قائلٍ: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾[٤] ـ مُوضِحٌ بوحيه المبين أنّ مراده غير مستعصٍ على المنطق الصحيح، ولم يكن هو بالذي يَذَر كتابه تتسرَّب إليه المناقضة.

وشرعٌ سواءٌ في توجيه المغازي؛ متبيِّنُ القصد، متّصلاً أو منفصلاً، أو بمعونة ما نصبه من أعلام وصُوىً، وضربُها[٥] من طُقُوسٍ ونواميس مُسَلَّمة.

٧ ـ ويقال: إنّ المحكم: ما كان دليله واضحاً لائحاً، كدلائل التوحيد، والقدرة، وبقيّة الصفات الإلهيّة.

والمتشابه: ما احتيج في معرفته إلى تأمّل وتدبّر.

---

(١) أي: تباعد.

(٢) مُصاص الحقّ: خالِصُهُ.

(٣) إزْوَرَّ عنه: أي عدل وانحرف.

(٤) النساء: ٨٢.

(٥) ضَرْبُها: مِثْلُها.

وهذا، إن أُريد بوضوح الدلالة أنّ مغزى الآية ممّا قامت عليه البرهنة الواضحة العقليّة، أو أنّ فيه حاجةً إلى الفكر والتدبّر؛ يلزمه أن يكون كثير من القرآن من قبيل المتشابه ـ كآيات الأحكام كلّها، وقصص الماضين من الأنبياء والأُمم ـ وأنّ اتّباعها من زَيْغ القلب.

مع أنّ القسم الأوّل واجبُ الاتّباع.

والقسم الأخير يفيد الإنسان بما فيه من عِبَر وعظات، فهو من قبيل المرغِّبات الشرعيّة.

وليس في أيٍّ منهما حجّة عقليّة يفهمها التالي.

وإن أُريد أنّ البرهان الناطق بصدق مفاد الآية ما هو من نفس الكتاب العزيز؛ فجميع الآي الكريمة شَرَعٌ سواءٌ في ذلك، فإنّ القرآن هو الذي يفسّر بعضه بعضاً، وقد نزل لتفهمه الناس، وليهتدوا به.

فكلّ آيِهِ ـ إذاً ـ محكمات، وهو خلاف التقسيم الموجود في الآية.

٨ ـ وعن الأصمّ: أنّ المحكم ما أُجمع على تأويله، والمتشابه ما اختُلف فيه.

وكأنّ هذا القائل يرتئي أنّ للإجماع والاختلاف دخلاً في تنويع الآيات، وهو يستدعي تعميم عنوان المتشابه على جميع الآيات الكريمة، وذلك ينافي تقسيمها في القرآن ـ نفسِه ـ إلى المحكم والمتشابه، فإنّ أيّاً منهما لا يخلو من شيءٍ من الاختلاف ولو بوَجْهٍ، إمّا معنىً أو لفظاً.

وما أبعد آراء الرجال عن حقائق الكتاب المبين وتنويعها، وجَهْل سِماتها، وإنّما هي حقائق قائمة بنفسها، وإن جهلتها الطبقات الوطيئة في العلم، فاختلفوا

فيها، و«العلمُ نقطةٌ كثّرها الجاهلون»[١].

الوجه في حصول المتشابه

الأنباء الغيبيّة؛ من وجود الجنّة والنار، وما في الأُولى من حُبور دائم، ونعيم متواصل، وفي الأخيرة من بطش شديد، وشرب للصديد، ومقامع من حديد.. إلى أمثالها من شؤون البرزخ، وأهوال المحشر، وما هنالك من لذّة وألم مُعَدَّين لكلٍّ من الفريقين: المحسن والمسيء، وذلك لتقريب الناس إلى الطاعة، وتبعيدهم عن المعصية، والحصول على مستوى الانقياد حتّى يتنّسقَ النظام الدينيّ، ويتطرّق السبيلُ الجَدَد[٢] إلى ما فيه مرضاة الربّ ـ تعالى ـ من أفعال وتروك، ويتمَّ جَمامُ[٣] البشر، وتسعدَ حياتهم، وترتاحَ نفوسهم، ويُكْبَحَ جِماحُهُم، فيأمنَ كلٌّ عادية الآخر، ويُكفى شرَّه، ويَعِيشُوا إخوانَ صفا، وليجروا في سبيل الراحة والسلام.

هذه ـ كلّها ـ ليس خارجها ملموساً أو محسوساً أو مشهوداً فعلاً، وإنّما يتحقّق تأويلها حيث تستدعي المصلحة وقوعُها، كنوع المغيَّبات التي يميط عنها الستار مستقبلُها الكشّافُ.

ولقد أبهم القرآن تفاصيلَ جملة من الأحكام الشرعيّة، مع أنّ الإسلام شريعة عامّة لجميع الأجيال في العالم كلّه، فلا تختصّ به أُمّة دون أُخرى.

وفي جملة من الأصقاع لا يستقيم فيها ما هو مطّرِدٌ ـ من الحِكَمِ ـ في غير صقع

(١) هذا الكلام منسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام، انظره في عوالي اللئالي ٤: ١٢٩/ ح٢٢٣، وتفسير ابن عربي ٢: ٣٠٥.

(٢) أي السبيل المُستوي الواضح.

(٣) الجَمام: الاستراحة.

التشريع الذي هو من البلاد المعتدلة، كمواقيت الصلوات المشار إليها في قوله تعالى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ**﴾[1]، فإنّ من المستصعب تحديدُها في البلاد التي لا يزيدُ نهارها على ساعتين، لكنّ عموم التكليف يحفّز الراسخين في العلم إلى تحرّي الحكم في كلّ قطر بحسبه، فأينما تحقّق الموضوع ثبت له الحكم المطَّرِد.

فالذكرُ الحكيم فتح للعلماء باباً للاجتهاد في تطبيق نواميس الشريعة على عامّة المكلّفين.

لعلّ في ما ذكرناه من الأبحاث مُقْتَنَعاً للسائل عن وجه وجود المتشابه في القرآن.

لكنّ من المفسّرين من ذكر وجوهاً أُخرى هي من السَّفاسِف، وطريقها إلى السخافة أقرب منها إلى الحقائق:

١ ـ منها: أنّ وجود المتشابه يستتبع صعوبة الاستنباط الموجب لمزيد الثواب.

٢ ـ ومنها: أنّ المتشابه يُطمِع أهلَ الآراء والمذاهب ـ جميعاً ـ للنظر في القرآن، فعسى أن يجدوا فيه ما يؤيّد طريقتهم.

ومن الممكن أنّ بهذا النظر يقفون على مُصاص[2] الحقيقة فيعتنقونها، ولو كان كلّه محكماً لما وافق إلّا مذهباً واحداً، فينفر عنه معتنقو بقيّة المذاهب.

٣ ـ ومنها: أنّ وجود المتشابه سببٌ للخوض في الاستنباط، وتنمية المُنّة

---

(١) الروم: ١٧ ـ ١٨.

(٢) مُصاص الشيء: خالصُهُ، وسِرُّهُ.

العلميّة، والاستعانة بالعقليّات، وبذلك يخرج التالي[١] عن حضيض التقليد إلى أوْج الاجتهاد.

٤ ـ ومنها: أنّه يستتبع التولُّع في غير واحد من الفنون المرتبطة بكلٍّ من موارد التشابه به، كعلم اللغة، والنحو، والصرف، وأُصول الفقه... وما يجري مجراها.

٥ ـ ومنها: أنّ الكتاب الكريم ـ بعموم خطابه ـ متوجّه إلى عـامّة المكـلّفين، وبطبيعة الحال أنّ فيهم الجاهل من أهل الطبقة الوطيئة، والمتضلّع من العلوم.

والأوّلون[٢] تبهضهم غوامض الشريعة، فلا يتلقّونها إلّا بالمعارضة[٣]، فكان الأنسب أن تكون خطابات القرآن باديَ بَدْءٍ بحيث تلائم آفاق أفهامهم، وتتدرّج في البيان إلى الإشادة بالمستصعبات التي يعرفها العلماء.

فيكون الخطابُ الأوّلُ من قبيل المتشابه، والأخيرُ من المحكمات، ولو كان كلّه محكماً لفقد التالون هذه الفائدة.

هذا لُبابُ ما نقله الرازيّ في «تفسيره»[٤]، وليس في شيءٍ منها ما يُبرِدُ غُلَّةً[٥]، أو يشفي عِلَّةً.

وهناك أسباب أُخر منحوتة ذكرها غير واحد من المفسِّرين، هي من التفاهة بمَقْرُبَةٍ ممّا قبلها، وإن كانت لا تبلغ مبلَغَها من الضعف.

---

(١) التالي: القارئ.

(٢) وهم عامّة المكلّفين.

(٣) المُعارَضَة: المُجانَبَةُ.

(٤) انظر تفسير الرازي ٧: ١٨٤ ـ ١٨٥/ قال: واعلم أنّ العلماء ذكروا في وجوه المتشابهات وجوهاً... ثمّ عدّدها.

(٥) الغُلّة: العطش، وقيل: شدّته، وقيل: حرارته.

فأوّلها: أنّ مُنْشِئَ كيان القرآن الكريم أراد بإنزالِ المتشابهِ اختبارَ الأفئدة، وهو جِدٌّ عليمٍ بها في الإذعان بالمبدأ الحقّ سبحانه، وبصفاته، وبآياته المنزلة.

فلو كان كلّه محكماً ـ قريبَ المرمى بحيث يدرك مداه كلّ أحد ـ لَما كان للإيمان مزيّة من البُخُوع(١) لأمر الله وكتبه وأنبيائه.

وقد عَزَبَ عن هذا القائلِ أنّ الرُّضُوخَ لأيّ شيءٍ ـ من قول أو فعل ـ إن كان مسبَّباً عن إدراك عظمته، أو إدراك أنّه فوق مبلغ الإدراك ـ كالذات المقدّسة وصفاتها القصيّ استكناهها عن مستوى الأفهام ـ فله فضيلة الانقياد والطاعة.

وأمّا المتشابه الذي لا سبيل لتحويرات العقل إليه، فما وجه الفضيلة فيه؟

وثانيها: أنّ المتشابه يبعث تالي الكتاب إلى إجالة الفكرة في مضامين الآي الكريمة من ناحيتيها العقليّة والسمعيّة، وفيه نموّ العقل، وحياة الروح العلميّة، وإنماء ملكة الاجتهاد، ولو كان القرآن كلّه سهل المنال، قريب المتناول؛ لتقاصر الإنسان عن إعمال الفكر فيه، وتراكمت عليه مظاهر العطل والخمول حتّى تخمد قريحته الفيّاضة، فلا إحساسٌ حيٌّ، ولا إدراكٌ شاعِرٌ، ولا روحٌ متيقِّظة.

وعَزب عن هذا القائل أنّ المولى سبحانه لم يترك البشر خِلْواً عن التفكير في كلّ ما يشاهدونه من الآيات الآفاقيّة والأنفسيّة، وما في بديع صنعه تعالى من العجائب، وما في الإنسان والحيوان والجبال والشجر من حِكم بالغة تبهر العقول، وقد بعثهم على النظر في الأديان، وحبّذ لهم الاجتهاد فيها، ولم يقبل منهم اعتناقها بالتقليد المجرّد.

وهل كلّ ذلك يدع الإنسان خلواً من التفكير العلميّ والتنقيب؟

---

(١) البُخُوع: الخضوع والإذعان.

فأيّ حاجة له إلى التفكير فيما لا يتوصّلُ إليه إلّا بجهود متعبة، وتمحّلات مغرية؟!

ثالثها: أنّ خطابات الشرائع كلّها ـ وفي طليعتها الذكر الحكيم، سواء كان النبيّ مبعوثاً إلى أُمّة وحدها، أو إلى أُمم العالمِ؛ كما في نبيّنا سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ موجَّهة إلى جميع الطبقات، الجهّال منهم والعلماء.

وبطبيعة الحال أنّ الأُميّ لا يدرك ما يفهمه العالِم المدقّق، فيجب أن يكون هناك نوعان من الخطاب:

خطاب يتلقّاه العاميّ، ويكون من واجبه إزاءه إحالة علمه إلى المولى سبحانه، وإرجاعه إلى المحكم المناسب لذلك المقام.

وخطاب آخر يدركه المتضلّع من المعارف؛ ولو بنحوٍ من الكناية والتعريض. فلكلٍّ من الفريقين حظّه حسب مقدرته، فما يلائم مقام العالم؛ بالنسبة إلى الرَّعْرَعَة[١] الدَّهْماء متشابه، وبالإضافة إلى العرفاء مُحْكَمٌ.

ومن أمثلة ذلك قوله ـ سبحانه ـ في المسيح: ﴿**وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ**﴾[٢]، فالعارفون فهموا من الآية ما لم يعرفه الجاهلون، ووقفوا على المحكم في المقام من قوله سبحانه: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾[٣].

وعرفوا من دلالة العقول أنّ الله ـ سبحانه ـ ليس بجسم، وأنّه ليس له أُمّ، ولا جنس، ولا ولد.

---

(١) الرَّعرعة: اضطراب الماء على وجه الأرض، ويستعار للجهلة غير الثابتي الأقدام في الأمور، لأنّ العاقل يوصف بالتثبّت والتماسك. والأحمق بضد ذلك.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) آل عمران: ٥٩.

وأمّا الجاهلون؛ فواجبهم ـ تِجاه ما قصرت عنه مدى أفهامهم ـ الرجوعُ إلى أهل الذِكر: ﴿ **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾(١).

لكنّهم نَبَوا عن المسألة، فافتتنوا بهذا التشابه.

ولقد فات هذا القائل أنَّ من المسلَّم أنّ المحكمات ـ اللّائي هُنَّ أُمّ الكتاب ـ يجب أن تكون متقاربة للمتشابهات كمّاً وكيفاً، حتّى يمكن ردّ الأخيرة إلى الأُولى، وهو معنى الأُمومة والأهليّة، فلا يتحيّر القارئ والعامل في متاهة التشابه، وهو مقتضى اللُّطْف، وما هو المعلوم من الغرض من إنزال القرآن بداعي التفهّم.

وإذا كانت الحالة كما وصفنا؛ فالكتاب الكريم لا حاجة له إلى إنزال المتشابه، لوجود المحكم الذي هو مرجع ومبيِّن لغيره.

إذاً، فلا يرتفع الإشكال في السؤال عن حكمة إنزال المتشابه.

ولعلّ هذا المجيب يحسب أنّ الآي الكريمة تفترق مضامينها على نحو المباينة، فمعنىً لا يعلمه إلّا الراسخون في العلم، وآخرُ يعرفه كلُّ أحد، ولا صلة بين تأويلهما، ولا اقتراب بينهما.

ومن الأصول الموضوعيّة: أنّ القرآن يفسّر بعضه بعضاً، وما جاء به من المَثَل في وصف المسيح في مُنتأىً عن الحقيقة.

فمتى كانت النصارى تستقي من معين القرآن العظيم إبّان نزوله حتّى تُفتتن بالمتشابه من آياته؟

وإنّ هذه العقيدة المدحوضة ليست مأخوذةً من القرآن، بل كانت مطّردة بينهم منذ عهد المسيح، فجاء نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله وسلّم وكتابه المبين يكافحانها.

---

(١) الأنبياء: ٧.

صيانة القرآن الكريم
من النقص والتحريف

لأنّه خُلق قدوةً للأُمّة ـ وبرنامجاً لأعمالها، ومُسْتقىً لأحكامها ومعارفها، ومعجزةً خالدة للصادع به إلى أن تقوم الساعة ـ فمن واجب العناية الإلهيّة صونُهُ عن كلّ ما يَصِم اعتباره، ويزحزحه عن الحجّيّة والتمسّك بآيه، وهو أحد خليفتَي نبيّ العظمة صلّى الله عليه وآله وسلّم اللّذين خلّفهما في أُمّته.

فقال في المتواتر من حديثه: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتابَ الله، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»[1]، وحثّ على الاستقاء من معين القرآن، كما رغّب في الأخذ من علوم العترة الطاهرة صلوات الله عليهم.

فالقرآن الكريم مرجع الأُمّة الفذّ في كلّ حلٍّ ومرتحل، وحاجتها إليه مسيسة في كلّ معضلة، وهو المقياس الوحيد عند تضارب ما ورد من الأخبار في الأحكام

---

(١) حديث الثقلين متواتر رواه خلق كثير، فانظر على سبيل المثال: مسند أحمد ٤: ٣٦٧، ٣: ١٧ و٢٦ و٥٩، وصحيح مسلم ٤: ١٨٧٣/ ح٢٤٠٨، وسنن الترمذي ٥: ٦٦٣/ ح٣٧٨٨، والمعجم الكبير للطبراني ٥/ ح٤٩٢١ و٤٩٢٣ و٤٩٨٠ و٤٩٨٢، وسنن البيهقي ٢: ١٤٨، وسنن الدارمي ٢: ٤٣١ ـ ٤٣٢، ومسند أبي يعلى ٢: ٢٩٧، والمستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٨.

الدينيّة، فَيُرَدُّ ما خالفه ويعمل بما وافقه، فقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إذا جاءكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط(١).

وفي لفظ آخر: ما خالف كتاب الله فهو زخرف، أو باطل، أو لم نقُلْه(٢).

وهذا الحديث متواتر معنىً وإجمالاً.

وروي مثل ذلك عن أئمّتنا صلوات الله عليهم.

فمن الواجب الوقوف على تفاصيله وجُمله، ليتسنّى الحصول على الغايات المذكورة، ولا يمكن ذلك مع تسرّب النقص إليه.

ومن أكبر الشواهد على ما أثبتناه: ما يُؤْثَر من الصلاة عند الإماميّة عن أئمّتهم عليهم السلام وفقههم المأخوذ عنهم؛ من وجوب قراءة سورة الحمد وأيّ سورة من السور القرآنيّة بعدها في الأُولَيَيْنِ، في أيٍّ من الفرائض اليوميّة، وفي كلٍّ من الصلوات الواجبة، من غير تبعيض فيها، أو قِرانٍ بين سورتين.

فلو كانوا يرون أنّ هناك تحريفاً في الكتاب؛ لم تتسنّ لهم هذه الفتيا، ولا أمكنهم تمييزُ حدودِ السُّوَرِ حتّى يتجنّبوا القِرانَ، ولا الجزمُ بتماميّة أيِّ سورة حتّى يتنكّبوا عن التبعيض.

ولقد اشتدّت عناية المسلمين وتوفّرت الدواعي على نقله وحراسته، وبلغت

(١) التبيان للطوسي ١: ٥ و٣٩، ومجمع البيان ١: ٣٩. وفي التهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥/ ح١١٦٩ لأنّه روي عن النبي صلّى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قالوا: إذا جاءكم منّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالفه فاطرحوه أو ردّوه علينا.

(٢) انظر المحاسن، للبرقي: ٢٢٠/ الأحاديث ١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١، والكافي ١: ٦٩/ الأحاديث ٣ و٤ و٥.

حدّاً لم يبلغه العلم بالبلدان العظيمة، والوقائع الكبيرة، والحوادث الجسام.

وكان علماء الإسلام بمَطْلَع الأَكَمَة[١] منه، ومن سوره وآياته، وقراءاته، وإعرابه، وحروفه، مع هاتيك العناية والضبط الشديد في كلّ جيل.

فمن المستحيل ـ والحالة هذه ـ أن يكون معرَّضاً لما يُتوهّم من النقص والتحريف.

وفي القرآن ما ينزّه نفسه عن ذلك، فقال سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٢].

ولو كان للنقص مُنْقَلَبٌ عليه لما كان محفوظاً، وإنّ الله لا يخلف الميعاد.

وهذا الصَّوْن شَرَعٌ سواء في جميع القرآن وأبعاضه، فلو جاز التحريف في سورة واحدة، أو آية؛ لأمكن في جميع القرآن، وبطل ما ذكر من الضمان لحراسته وكلاءته[٣].

وفي الآية دلالةٌ على تفضيل القرآن على الكتب السماويّة جمعاء، للصيانة المخصوصة به دونها.

كما أنّ دين الإسلام قد سبق وعدُه ـ سبحانه ـ بظهوره على الدين كلّه[٤]، ولا شكّ أنّ ظهوره بظهور القرآن، وهو ببقائه مخفورٌ[٥] محفوظ من التلاعب

---

(١) يقال: (هذا لك مطلع الأكمة) أي: حاضر بيّن، ومعناه: أنّه قريب منك في مقدار ما تطلع الأَكَمة.

(٢) الحِجر: ٩.

(٣) الكلاءة: الحِفظ.

(٤) قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً**﴾. الفتح: ٢٨.

(٥) خَفَره: منعه وحماه وأمَّنه.

والتغيير، ولو تطرّق إليه ذلك لسقط عن الحجّيّة، وسقط الدِّين ـ المنوط به ـ عن الاعتبار.

على أنّ القرآن الكريم كان مجموعاً مَتْلُوّاً على عهد النبوّة؛ بأمرٍ من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكانت تلاوته في طليعة العبادات والمرغّبات الدينيّة، وتشهد لذلك آثار جمّة مبثوثة في غضون الكتب، ومدوّنة في صفحات التأريخ.

وإنّ من أوضح ما يُثبت ذلك: ما أسلفناه من الحديث المتواتر: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا: كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي»، فإنّه يستدعي أن تكون ـ حينئذٍ ـ آياتٌ وسُوَرٌ مدوّنةٌ يصحّ إطلاق اسم الكتاب عليها، ولذلك تكرّر ذكر الكتاب في غير واحدة من الآي الكريمة، كقوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾[١] في أوّل سورة البقرة، وهو أوّل ما نزل بالمدينة، و ﴿ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ** ﴾[٢]، و ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ** ﴾[٣]، و ﴿ **تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ** ﴾[٤].

وما هذا الإطلاق إلّا لأنّه اتّفَقَ في تضاعيف الذكر الحكيم حيث يُستحسن فيه إطلاق هذا اللفظ، دون السور القصار المكّيّة التي كانت من أوائل ما نزل على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يكن معها حاضرٌ عتيدٌ يُعدُّ ويُذكَرُ.

وليست هذه التسمية في الحديث من باب المشابهة ـ لعلمه صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّها سوف تدوّن وتكون كتاباً ـ لأنّ من المعلوم أنّ جملةً منها كانت مدوّنة، وأنّ الخلافة المذكورة لا تصحّ إلّا مع تحقّق مصداقها، وهو في أهل البيت من هو

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) السجدة: ٢، الأحقاف: ٢، الجاثية: ٢، غافر: ٢، الزُمَر: ١.

(٣) النساء: ١٠٥.

(٤) يونس: ١، يوسف: ١، الحجر: ١، الرعد: ١، الشعراء: ٢، القصص: ٢، لقمان: ٢.

موجود منهم، وفي الكتاب ما هو مصداقه الخارجيّ المحقَّق وجوده.

وكان هذا التعبير مطّرداً بين الصحابة، حتّى إِنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لمّا طلب عند مرضه الأخير أن يُؤتى إليه بكَتِف ودواة حتّى يكتب لأُمَّته كتاباً ضمن لها معه أن لا تضلّ ما إن تمسَّكَتْ به؛ هناك قال من تحرّى نقض ما أبرمه صاحب الرسالة الكبرى: «إنّ الرجل قد غلبه الوجع»، أو «إنّه ليهجر»، و«إنّ عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله»(١).

ولم يعترض عليه معترض بأنّ سور الكتاب وآياته مبعثرة مبثوثة.

وهَبْها موجودةً، لكنّها ليست بحيث يعلم بها كلّ فرد من أفراد الأُمّة، ولا يُشخِّصُ من يحملُها حتّى يَجِدَ رُشْدَهُ منها.

وهل الإغضاء إلّا لأنّهم كانوا يعلمون أنّ في البَيْنِ مدوّنةً من السور والآيات؟

ونحن مهما غضضنا الطَّرْف عن نقد كلام هذا المتجرّئ على الله وعلى رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فإنّه لا يسعنا الإغضاء عن تنمّره تِجاه كلمة النبوّة الممدودة بالوحي المبين.

أَوَ يحسبُ نفسَهُ أرأفَ بأُمّة محمد من محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم نفسه، وأعرف بصالحها منه؟

لاها الله، لكنّها ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾(٢).

أو أنّه يرتئي أنّه أحاط هو أو لفيفه خِبْرةً بمعاني القرآن الكريم، حتّى إِنّه لو استقبلته مشكلة حلّها؟!

---

(١) صحيح البخاريّ ١: ٣٧، وصحيح مسلم ٣: ١٢٥٩. وانظر فتح الباري ٨: ١٠١. وقائل هذه العبارات المتجاسرة على مقام النبوّة هو عمر بن الخطّاب.

(٢) الكهف: ٥.

وهو الذي كان يجهل كثيراً من الآيات والأحكام المستخرجة منها، وقد بلغ من الجهل أنّه عَزَبَ عنه فهم أيسر ما يكون من الألفاظ العربيّة، كأعجميٍّ لم يُتَح له معرفة مفردات من كلمات العرب.

ولو لم يكن كذلك لما جهل معنى الأَبّ الذي يفسّره القرآن نفسه في قوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا * مَتَاعًا لَكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ**﴾[١]، ولم يزعم أنّ معرفته من التعمّق المنهيّ عنه في حسبانه[٢].

على أنّ الكتاب الكريم كانت تكتنفه أهمّيّات لا تحصى، فهو مدار الشرع، وأساس الدين، وناموس الإسلام، وأنّ في جمعه وتدوينه كلاءةً له من الضياع، ولترتيب آيِهِ من الاختلال، وكان هو المعجزة الباقية، والبرهان الفذّ لنبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم يكن له وللأُمّة واجبٌ أهمّ منه ـ ما عدا الجهاد، وما كان يزاحمه في أكثر أوقاته ـ.

وكان صاحب الخلافة الكبرى ـ أمير المؤمنين عليه السلام ـ وعظماء الصحابة، والمتميّزون بكتابة الوحي وتسجيل الرسائل؛ يقضون أغلب أوقاتهم بمشهدٍ منه، أو بحيث يبلغهم أمره ونهيه، وما كان يعوقهم عن الائتمار بأوامره أيُّ عائق، فهم تجاهها[٣] كالريشة في مهبّ الريح، رضوا أم أَبَوْا.

---

(١) عبس: ٣١ ـ ٣٢.

(٢) في الدر المنثور ٦: ٣١٧ أخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن سعد وعبد حميد وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في شعب الإيمان والخطيب والحاكم وصحّحه، عن أنس: أنّ عمر قرأ على المنبر ﴿**فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبّاً وَعِنَباً وَقَضْباً**﴾ إلى قوله ﴿**وَأَبًا**﴾، قال: كلّ هذا قد عرفناه، فما الأبّ؟! ثمّ رفض عصا كانت في يده فقال: هذا لعمر الله هو التكلّف، فما عليك أن لا تدري ما الأبّ، اتّبعوا ما بُيِّن لكم هداه من الكتاب فاعملوا به، وما لم تعرفوه فكِلُوه إلى ربّه.

(٣) الضمير يعود للأوامر.

وكانت الكتابة والتسجيل أسهل شيءٍ عندهم، لاسيّما بالنسبة إلى مقاساة ما كانوا يعانونه من المشاقّ في سبيل إقامة الدين، ونشر كلمة الإسلام.

أترى ـ والحالةُ هذه ـ مجالاً للمسامحة من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ووصيّه سلام الله عليه، والخُلَّص من الصحابة؛ في هذا الواجب طِيلَة عشرين عاماً، وتسويفِ أمير المؤمنين عليه السلام إلى ما بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى تعودَ الآيُ الكريمة مَعْرَضاً للضياع، ويعود ترتيبها مَعْرَضاً للاختلاف؟!

ها هنا يجزم كلّ متأمّل أنّ تلكم الجمل الذهبيّة لم تزل مكلوءةً في عهد النبوّة بين دفّتي التدوين، مصونةً عن التبعثر والتحريف ـ كما قال شيخنا الصدوق في «رسالة الاعتقاد» ـ وإليك نصّ عبارته: «اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك، فهو كاذب»[١].

وليس من المعقول أن نقول: إنّهم كتبوها على القِطَع والقراطيس المتفرّقة، والأكتاف، والجرائد.

فمن الخِزاية ما رواه البخاريّ: من أنّ الكتاب الكريم أُرجئ جمعه وتدوينه حتّى توفّي صاحب الرسالة صلّى الله عليه وآله وسلّم، وتقمّص الخلافة بعده مَن تقمّص، وحتّى أشفق أبو بكر وعمر على القرآن من الضياع، وحتّى قتل في واقعة

---

(١) الاعتقادات: ٩٣.

اليمامة كثير من الحفّاظ، فانعطفا على تنسيق هاتيك الجمل وترتيبها[١].

هكذا فلتكن الخزاية الشائنة، هكذا فليكن الإفك الفاضح.

وفي إسنادها من يُسرّ على العترة الطاهرة ـ صلوات الله عليهم ـ حَسْواً في ارتغاء[٢]، ويتحرّى الفَتّ في عَضُدِ تواتر القرآن، وليس ذلك ببعيد عن المنحرفين عن الصراط السويّ، والمستضعِفين لأعدال الكتاب.

ولذلك تجد مَنْ نَحَتَ تلكم الروايةَ مستنِداً ـ في جمع القرآن ـ إلى العُسُبِ[٣] واللِّخافِ[٤]، وصدورِ الرجال، ويأخُذُ عن زيد بن ثابت الحَدَث السنّ، وأبي خزيمة الأنصاريّ، مع عدم علمهما بجميع الآيات، ولا يأخُذُ عن لِدَة القرآن وعِدْلِه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، مع حيطته بجميع ما في وعاء الوحي.

وإليك نصّ العبارة في «الصحيح» الجزء ٣ ـ صفحة ١٥٠[٥]: عن زيد بن ثابت قال: أرسل إليّ أبو بكر مَقْتَلَ أهلِ اليمامة، فإذا عمر بن الخطّاب عنده، فقال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد استَحَرَّ[٦] يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإنّي أخشى أن يستحرّ [القتل] بالقرّاء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإنّي أرى

---

(١) سيأتي ذكر هذا الحديث.

(٢) قولهم: يُسرُّ حَسْواً في ارتغاء، مَثَل يُضرب لمن يظهر أمراً ويريد غيرَه. انظر الصحاح ولسان العرب وتاج العروس، مادة «رغو». والمقصود به الزُّهري أو زيد بن ثابت، فإنّ كلّاً منهما كان عدوّاً لأهل البيت عليهم السلام ومن صنائع الأمويين.

(٣) العُسْب والعُسُب: جمع العسيب، وهي جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يُكشط خوصها، والذي لم ينبت عليه الخوص، وهو فوَيْق الكرب.

(٤) اللِّخاف: حجارة بيض رقاق، واحدها «لَخْفَة».

(٥) الحديث في طبعة البخاري التي اعتمدنا عليها يقع في ص٩٨ ـ ٩٩ من المجلّد السادس.

(٦) أي: اشتدّ.

أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟! قال عمر: هو والله خير، فلم يزل [عمر] يراجعني حتّى شرح الله صدري لذلك، ورأيت الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنّك [رجل] شابّ عاقل لا نَتَّهِمُكَ، وقد كنت تكتبُ الوحي لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فتَتَبَّعِ القرآنَ فاجمعه.

قال زيد: فو الله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان عليّ أثقل ممّا أمرني به من جمع القرآن.

قلت: كيف تفعلان[١] شيئاً لم يفعله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟! قال: هو [والله] خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتّى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فتتبّعت القرآن أجمعه من العُسُب، واللِّخاف، وصدورِ الرجال، حتّى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاريّ لم أجدها مع غيره: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ**﴾[٢] حتّى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتّى توفّاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر[٣].

وإنّ ما توسّع بروايته المتوسّعون من روايات لا تعدو أن تكون من شواذّ المرويّات التي لم يُقم لها وزن عند أئمّة الحديث، ومحقّقي التفسير، ومَهَرَةِ الأثر، ولم يَحْفِلْ[٤] بها نُقّاد الفنّ إلّا باللَّفظ[٥] والرفض، وبأسانيدها إلّا بالتضعيف والنبذ، ولرجالها إلّا بالتوهين والإسقاط.

---

(١) في المصدر المطبوع: «تفعلون».

(٢) التوبة: ١٢٨.

(٣) إلى هنا تنتهي رواية البخاري. وانظر مثلها في صحيح البخاري ٥: ٢١٠ ـ ٢١١.

(٤) حَفَلَ بالشيء: بالى به واهتمّ له.

(٥) لفَظَ الشيءَ: رماهُ وطَرَحَهُ.

فهي منبوذة من ناحية أسانيدها ـ تارةً ـ ومن جهة متونها أُخرى، ومن جهة عدم ملاءمتها لأسلوب القرآن الكريم فصاحةً، وبلاغةً، وحصافةً ـ طوراً ـ.

وجملة منها معزوّة إلى أُناس لم تعتبرهم الجامعة العلميّة، وليس لهم في مستوى الوثاقة مَقِيلٌ، ولا لهم في سَنن الاعتماد مَراحٌ ولا مَغْدىً.

فممّا يُؤْثَر من علماء الرجال في غير واحدٍ منهم، مثل قولهم: ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مَجْفُوُّ الرواية، مضطرب الحديث، يُعرف حديثه ويُنْكَر، يروي عن الضعفاء، كذّاب متّهم، لا أستحلّ أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً، معروف بالوقوف، أشدّ الناس عداوةً للإمام الرضا عليه السلام، غالٍ كذّاب، ضعيف لا يُلتفت إليه، ولا يعوّل عليه، من الكذّابين، فاسد الرواية، يُرمى بالغلوّ.

فما عسى أن يجدي الباحثَ اجتماعُ أمثال هؤلاء واتّفاق رواياتهم على إثبات شيءٍ أو نفيه، لاسيما في مثل القرآن الذي هو قطعيّ الصدور.

فلا يحكم فيه بأمثال روايات هي من الآحاد، ومعتلّة بهذه العلل، ضرائب[١] ضِعاف السيّاريّ، ومراسيل العيّاشي، وفرات، وخرافات الحشويّة، وهملجات المتوسّعين.

وغيرُ واحدةٍ ممّا أطلق فيه لفظ «التحريف» منزَّلة على تحريف المعنى، لِدَة ما في القرآن الكريم والسنّة الشريفة، على حدّ قوله تعالى: ﴿**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ**﴾[٢].

---

(١) ضرائب: أمثال.

(٢) النساء: ٤٦.

وما رواه ثقة الإسلام الكلينيّ في «روضة الكافي» من مكاتبة لمولانا أبي جعفر عليه السلام لسعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»[١].

وجملة منها محمولة على التفسير والتأويل، أو على بيان المِصداق، وأنّ المذكور هو أظهر أفراد العام المتيقَّن شموله له.

وعلى هذه يحمل ما ورد في الأحاديث ـ في غير واحدة من الآي الشريفة ـ: أنّه كذلك في مصحف أمير المؤمنين صلوات الله عليه، أو مصحف فاطمة عليها السلام، أو ابن مسعود.

وجاء في جملة من الأحاديث: أنّ تنزيل الآية هكذا.

فالمراد: أنّه تفسير جاء به الوحي المطلق ـ لا بعنوان القرآن ـ فأشاد به النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾[٢].

وفي «نهج البلاغة» عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله للزنديق: «ولقد جئتهم بالكتاب كملاً مشتملاً على التنزيل والتأويل»[٣].

وجاء في غير واحدٍ من الأحاديث في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾[٤]: أنّ الأئمّة عليهم السلام هم الذين قال ـ سبحانه ـ فيهم هذه الآية[٥].

---

(١) الكافي ٨: ٥٣/ ضمن الحديث ١٦.

(٢) النجم: ٣ ـ ٤.

(٣) الكلام ليس في نهج البلاغة، وإنّما هو في كنز الدقائق ١: ٥، وانظر الاحتجاج ١: ٣٨٣.

(٤) البقرة: ١٤٣.

(٥) انظر بصائر الدرجات: ٨٣/ ح ١١ و١٠٢/ ح ١ و٢ و٣ و ٥، والكافي ١: ١٩٠/ ح ٢ و١٩١/ ح ٤.

فما روي ـ مرسلاً ـ أنّهم مذكورون في الآية: «أئمّة وسطاً»[١] منزّل على التفسير وبيان المراد، وأنّ ما يزعم فيه من التحريف إنّما هو للمعنى.

وجملة منها هي مراسيل متقطّعة من المسانيد، مع قطع النظر عن كيفيّة الإسناد صحّةً وضعفاً، فهي ـ وإن كثّروا بها سواد الروايات ـ في الحقيقة عين ما تواصلت حلقات أسانيدها الواهية، وإنّ محلّها من العدد محلّ الصفر.

على أنّها قد ألمّت بها آفات من موجبات السقوط، من قبيل الاختلاف المتدهور بها ـ عن الركون والاعتداد بها ـ إلى مُناخِ الضَّعَة، ومَساقِطِ الهوان، وقد يؤول إلى التنافي والتعارض.

ولولا أنّ التبسّط فيها ينافي ما قصدناه من الاختصار؛ لأفضنا في ذلك جملاً ضافية، لكنّا نحيل ذلك إلى سعة باع القارئ الكريم.

وهذا الذي ذكرناه في باب القرآن هو مَعْقَد إجماع المسلمين، وهو الأليق بمذهبنا. وعزاه شيخنا الصدوق ابن بابويه القميّ في رسالة «الاعتقادات»[٢] إلى مذهب الإماميّة.

ويقول شيخنا المفيد في كتاب «أوائل المقالات»: إنّه قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه ـ أي القرآن ـ لم يُنْقَصْ من كَلِمِهِ، ولا من آيِهِ، ولا من سُوَرِهِ، ولكن حذف ما كان مثبَتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام؛ من تأويله، وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله[٣].

---

(١) تفسير القمي ١: ٦٣.

(٢) الاعتقادات: ٩٣.

(٣) أوائل المقالات: ٨١.

وهو المرتضى عند علم الهدى في «جواب المسائل الطرابلسيّات»، وفنّد من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة الذين لا يُؤْبَه بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها[١].

وجزم به شيخ الطائفة في «التبيان»[٢] ناسباً إيّاه إلى الصحيح من مذهب أصحابنا، وأنّ الروايات المخالفة في ذلك مخرَّجة عن طريق الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأَوْلَى الإعراض عنها.

واعتقده أمين الإسلام الطبرسيّ في «مجمع البيان»[٣] موافقاً للصحيح من مذهبنا.

وهو لازم كلام آية الله العلّامة المقطوع به في «نهاية الأُصول»[٤].

ولشيخنا المحقّق الثاني عليّ بن عبد العالي الكركيّ ـ قدّس سرّه ـ رسالة في نفي النقيصة في القرآن الكريم، حكاها عنه سيّدنا المحقّق البغداديّ[٥] في «شرح الوافية»[٦].

واعترض في الرسالة على نفسه بما يدلُّ على النقيصةِ من الأخبار.

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن ١: ٤٣ عن السيّد المرتضى في المسائل الطرابلسيات.

(٢) انظر التبيان في تفسير القرآن ١: ٣.

(٣) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن ١: ٤٣.

(٤) سمّي بذلك في بعض نُسَخِهِ، والصواب أنّ اسمه «نهاية الوصول إلى علم الأصول». انظر الذريعة ٢٤: ٤٠٨/ الرقم ٢١٦٠.

(٥) هو السيّد محسن بن الحسن الأعرجيّ، المعروف بالمقدَّس الكاظميّ، صاحب «المحصول» و«الوسائل» وغيرهما، توفّي سنة ١٢٢٧هـ.

(٦) شرح الدانية يسمّى أيضاً بـ«الوافي»، وقد لخّصه أيضاً وسمّاه شرح الوافية، ويسمّى هذا الملخص بـ«المحصول». انظر الذريعة ١٤: ١٦٧. والكتاب غير مطبوع.

فأجاب: بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل والسنّة المتواترة أو الإجماع، ولم يُمكن تأويله، ولا حمله على بعض الوجوه؛ وجب طرحه[١].

وهو المختار عند شيخنا بهاء الملّة والدين العامليّ ـ في المحكيّ عنه ـ قال: وأيضاً اختلفوا في وقوع الزيادة والنقصان فيه، والصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[٢].

وما اشتهر بين الناس ـ من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ** ﴾ في عليّ، وغير ذلك ـ فهو غير معتبر عند العلماء[٣].

وفي «زبدته» قدّس سرّه ما لفظه: القرآن متواتر، لتوفّر الدواعي على نقله[٤].

وهذه النظريّة التي نَظَّرناها هي صريح سيّدنا الشهيد السعيد القاضي نور الله التستريّ في «إحقاق الحقّ»[٥] وفي «مصائب النواصب».

وفي الأخير يقول: إنّ ما نسب إلى الشيعة الإماميّة من وقوع التغيير في القرآن؛ ليس ممّا قال به جمهور الإماميّة، وإنّما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم[٦].

---

(١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٢٦.

(٢) الحِجْر: ٩.

(٣) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ٢٦.

(٤) زبدة الأصول: ٨٦.

(٥) شرح إحقاق الحق ٢: ٥٧٠ وفيه: «والاختلاف إنّما هو في الترتيب البتّة، لأنّ القرآن متواتر كما لا يخفى».

(٦) مصائب النواصب ٢: ١١٥ ـ ١١٦.

وهذا ما يرتئيه شيخ الأُمّة محمد بن الحسن الحرّ العاملي صاحب «الوسائل» في رسالة له كتبها ردّاً على بعض معاصريه، فيقول: هركسي كه تتبّع وتـفحّص تواريخ وآثار نموده، بعلم يقيني ميداندكه قرآن درغايت وأعلى درجهٔ تواتر بوده، وآلاف صحابه حفظ ونقل ميكردند آن را، ودر عهد رسول خدا صلّى الله عليه وآله وسلّم مجموع ومؤلّف بود[١].

وما اختاره شيخنا زين الدين البياضيّ في كتابه «الصراط المستقيم»؛ قال في قوله سبحانه: ﴿ **وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[٢] أي: إنّا لحافظون له من التحريف والتبديل، والزيادة والنقصان[٣].

ولقد أغرق نزْعاً في المناضلة عن هذا الرأي الأصيل، وتفنيد ما هنالك من آراء مقولة في النقص والتحريف، شيخُنا الأوحد المولى فتح الله الكاشانيّ في تفسيره «منهج الصادقين»[٤].

وقال المولى صالح في «شرح الكافي»: يظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر، ويشهر به[٥].

---

(١) نقله السيّد عبدالحسين شرف الدين في الفصول المهمّة: ١٧٧ عن كتاب «إظهار الحق» لرحمة الله الهندي.
وترجمة الكلام هي: إنّ كل متتبّع متفحّص في التواريخ والآثار، يعلم علماً يقينيّاً بأنّ القرآن في غاية درجات التواتر وأعلاها، وأنّ آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتناقلونه، وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(٢) الحِجْر: ٩.

(٣) لم نعثر عليه في كتاب الصراط المستقيم.

(٤) منهج الصادقين ١: ١٠.

(٥) نقله السيّد شرف الدين في الفصول المهمّة: ١٧٧ عن كتاب «إظهار الحق» لرحمة الله الهندي، لكن فيه: «قال الملّا صادق في شرح الكليني».

وهذا نصٌّ في عدم التحريف، لأنّ الذي يظهر عند ظهور الحجّة المنتظر ـ سلام الله عليه ـ يجب أن يكون هو القرآن الحقيقيّ التامّ الكامل.

وللشيخ الأكبر كاشف الغطاء في «كشفه» إنكار بليغ لجميع أنواع التحريف المزعوم وقوعها، مستنداً في ذلك إلى صريح القرآن، وإجماع العلماء، وأنّه لا عبرة بالنادر من الروايات المخالفة لذلك، وأنّ البديهة تمنع من العمل بظاهرها[١].

ولقد أجاد في البرهنة على ذلك وأطنب السيّد المحقّق البغداديّ في «شرح الوافية».

ولشيخنا المحقّق الكلباسيّ في «إشاراته»[٢] حول مسألة التحريف تصعيد وتصويب ـ مزيجها الحقّ والحقيقة ـ في إنكار القول بالتحريف.

وفي أُرجوزةٍ لسيّد المحقّقين، حجّة الإسلام السيّد محمد باقر الطباطبائيّ الحائريّ المعروف بالحُجّة ـ من أحفاد سيّد «الرياض» ـ الموسومة بـ «مصباح الظلام في علم الكلام» ما نصّه:

وَخَبَرُ النُّقصانِ في الذِّكْرِ فلا ... يَقْدَحُ فيهِ عِنْدَ مَنْ تَأَمَّلا

إِذْ هُوَ مَحْمُولٌ على التَّفْسيرِ ... وَلا نَرَى فِيهِ مِنَ التَّغْييرِ[٣]

ولشيخنا الإمام، آية الله الأوحد، علم الدين المفرد، الشيخ محمد الجواد البلاغيّ ـ قدّس سرّه ـ مبحث ضافٍ حول مسألة التحريف في تفسيره «آلاء

---

(١) كشف الغطاء ٢: ٢٩٩/المبحث الثامن «في نقصه». وانظر أيضاً كتابه أصل الشيعة وأصولها: ٢٢٠.

(٢) إشارات الأصول: ٢٠٠ من الطبعة الحجريّة.

(٣) طبعت الأرجوزة باسم «الشهاب الثاقب»، مع شرحها للشيخ محسن ابن الشيخ شريف الجواهري، في مجلّة تراثنا ج ٤٢، وانظر هذين البيتين فيها ص ٣٧٥، والبيتان هما ٣٣٩ و ٣٤٠ من الأرجوزة. وانظر الذريعة ١: ٤٦٢/ رقم ٢٣١٦.

الرحمن»[١] لم يُبقِ فيه مقالاً لقائل، ولا يزال متشدّداً في إنكاره على من جنح إلى التحريف، وقد أتبع ذلك بحجج دامغة، وأقوال العلماء الصريحة.

وعلى أَمَم منه ما أفاضه ـ من القول الشديد في تزييف ما جاء به أهل القول بالنقص ـ شيخُنا آية الله الشيخ محمد النهاونديّ ـ نزيل خراسان المشرّفة ودفينها ـ في تفسيره الموسوم بـ «نفحات الرحمن»[٢].

وحذا حذو هؤلاء العلماء الأعاظم، العلّامةُ الشيخ محمود بن أبي القاسم؛ في كتابه «كشف الارتياب عن تحريف كتاب ربّ الأرباب»[٣] ولم يزل يقتصّ أثرهم، فجاء فيه بما هو والحقّ الثابت ـ عمّن تقدّمه ـ مَلْزوزان في قَرَن[٤].

وأهمّ كلمة حول مسألة التحريف، ما أثبته سيّدنا الأوحد آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين العامليّ في كتابيه: «الفصول المهمّة»[٥]، وكتابه «أجوبة مسائل موسى جار الله»[٦].

قال في الأوّل ـ عند مناظرته مع الرافعيّ ـ: وكلّ من نسب إليهم ـ الشيعة ـ تحريف القرآن فإنّه مفترٍ عليهم، ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الكريم من ضروريّات دينهم الإسلاميّ، ومذهبهم الإماميّ[٧].

---

(١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: المقدّمة، و٢٣ ـ ٢٤.

(٢) نفحات الرحمن: المقدّمة.

(٣) الكتاب كُلّه مؤلّف لإثبات عدم التحريف، إذ ألّفه الشيخ محمود بن أبي القاسم الطهراني ـ المشهور بالمُعَرِّب ـ ردّاً على كتاب فصل الخطاب للميرزا النوري.

(٤) الملزوزان: المتلازمان، والقَرَن: الحبل.

(٥) الفصول المهمّة في تأليف الأمّة: ١٦٥ ـ ١٦٩.

(٦) أجوبة مسائل جار الله: ٢٨ ـ ٣٥.

(٧) الفصول المهمّة: ١٦٥.

وفي الأخير يقول: نعوذ بالله من هذا القول ـ تحريف القرآن ـ ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكلّ من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا، أو مفترٍ علينا، فإنّ القرآن العظيم والذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته، وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواتراً قطعيّاً عن أئمّة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لا يرتاب في ذلك إلّا معتوه[١].

ولقد اشتهرت هذه النظريّة من أعلام الشيعة، حتّى عرفها وأشاد بها وناضل عنها المنصفون من علماء أهل السنّة، مثل الشيخ الأوحد رحمة الله الهنديّ في كتابه «إظهار الحق» الذي هو في طليعة الردود على النصارى، وإليك نصّ ألفاظه: القرآن الكريم عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه، فقوله مردود غير مقبول عندهم.

واستدلّ على ذلك بنقل كلمات شيخنا الصدوق، والشريف المرتضى، وشيخنا الطبرسيّ، والقاضي نور الله التستريّ، والمولى صالح المازندرانيّ، وصاحب «الوسائل» الحرّ العاملي، والشيخ عليّ بن يونس البياضيّ[٢].

ها هنا نجعجع بالقول حول مسألة الكتاب، وتفنيد المزاعم الباطلة هنالك، روماً للاختصار.

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[٣].

---

(١) أجوبة مسائل جار الله: ٢٨.

(٢) راجع صفحة (٨٩) من النصف الثاني من كتاب «إظهار الحقّ»، وانظر الطبعة الجديدة: ٣٥٣ ـ ٣٥٤، ط دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

(٣) الكهف: ١٠٩.

بحث
حول مسألة خلق القرآن

الذكر الحكيم ـ كبقيّة الموجودات المتحصِّلة بالتدرّج ـ مُحدَث، ليس بأزليّ، والعقل والسمع متطابقان على ذلك، لأنّه مركّب من الحروف والأصوات التي يُعدَمُ السابقُ منها بوجود لاحقه.

فمن المستحيل اجتماعُ حرفين في السماع دفعةً واحدة، والمسبوقُ حادثٌ بغير حوار، والسابق على الحادث ـ بآونةٍ متناهية ـ حادثٌ مثله.

على أنّ لوحي القرآن مبدءاً ومنتهى، وكذلك السور المباركة، ومن لازم الحدّين الحدوث لا محالة.

وجاء في الكتاب ـ نفسه ـ قوله عزّ من قائل: ﴿ **وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً** ﴾[1]، فهو نصٌّ في أنّه على عهد موسى لم يكن مُنزلاً ولا موجوداً.

وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾[2]، والجَعْلُ ـ بمعنى الخلق ـ مسبوق بالعَدَم، وهو منافٍ للقِدَم.

---

(١) هود: ١٧.

(٢) الزخرف: ٣.

وفي القرآن وصفه بالحدوث بكلّ صراحة: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ** ﴾[١].

وتخصيصه بالكلام اللفظيّ مكابرةٌ ظاهرةٌ، فإنّ المراد مطلق كلامه، من دون ملاحظة أنّه لفظيّ أو نفسيّ.

فإذا ثبتَ إطلاق الحدوث؛ ثَبَتَ مطلقاً، أو يَثْبُتَ[٢] تخصيصه باللفظيّ، وأين وأنّى ؟!

ومثل هذه الآية؛ قولُه تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[٣]، فإنّ المنزل المحفوظ لا يكون إلّا محدَثاً، فإنّ لتنزيله مبدءاً هو قبله مسبوق بالعدم، ومعه مقرون بالتدرّج، وكلُّ ما كان كذلك فهو حادث.

وقيامُ الكلام بذاتِهِ سبحانه، وأنّه قديم لم يزل معه ـ كما زعمته الأشاعرة ـ غلط فاحش.

أمّا مع اللفظيّ فبديهيّ، فإنّ مخاطبة أُناسٍ لم يُقِلَّهم بعدُ حيّز الوجود ـ كما في كثيرٍ من الآيات القرآنيّة، مثل قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ** ﴾[٤]، ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا .. فَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ** ﴾[٥]، ﴿ **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ** ﴾[٦]، ﴿ **وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ** ﴾[٧]، ﴿ **أَوْفُوا بِالْعُقُودِ** ﴾[٨] ـ ولا مخاطبَ هناك،

---

(١) الأنبياء: ٢.

(٢) يعني: إلى أن يثبت.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) البقرة: ٢١.

(٥) الحجّ: ٧٧ ـ ٧٨.

(٦) البقرة: ١٨٨.

(٧) الإسراء: ٣١.

(٨) المائدة: ١.

ولا مكلّفَ عنده؛ سَفَهٌ ظاهرٌ، تعالى الله عنه علوّاً كبيراً.

وهذه الآيات إلى أمثالها صريحة في الطلب الفعليّ، فمن المستهجن تنزيلها على النفسيّ، لأنه ليس في الحقيقة طلباً ولا أمراً، وإنّما الموجود فيه هو العزم على الطلب، أو تصويره، وإلّا كان سفهاً بالضرورة أيضاً.

فملازمةُ السَّفَه ثابتةٌ على كلا التقديرين، سواء قدّرنا الكلام لفظيّاً أو نفسيّاً.

وليت شعري، ما هي الغاية من الالتزام بالكلام النفسيّ وقِدَمه، أَوَ هَلْ هو ـ على فرض معقوليّته ـ لإفادة المخاطب وإطرابه إيّاه؟!

والمفروض أنّه ليس في الأزل مخاطَب، ولا من يفهم أو يَطْرَبُ[١]، بعد الفراغ من أنّ إفادَةَ نفسه ـ تعالى ـ وإطرابَهُ مستحيلٌ، لتنزّهه تعالى عن كلّ ذلك.

على أنّ إخبارَهُ في القرآن الكريم عن إرسالِ الرسلِ الماضين، وإهلاكِ الأُمم المتمرّدة على الشرائع الإلهيّة، وضربَ الأمثال لها ـ وهي في الأَزَلِ، لم تَكُنْ بعدُ ـ مستلزمٌ للكذب الذي يُنزَّه عنه المولى سبحانه، سواء قُدّر الكلام لفظيّاً، أو نفسيّاً، لأنّها غير مطابقة للواقع، ولو[٢] لم يسمّه الأشعريّ ـ القائل بالكلام النفسيّ ـ كذباً، فإنّا لا يهمّنا تسميته وعدمها، وإنّما المهمّ هو ما ذكرناه من عدم المطابقة للواقع.

وهنالك مزعمة أُخرى تحَذْلَق[٣] بها بعضهم؛ من أنّ إخباره تعالى بأخبار القرون الخالية؛ قبلَ حدوث الأزمنة، ثُمَّ تعلّقت تلكم الحوادث بها بعد حدوث الزمان.

---

(١) طَرِب: اهتز واضطرب فرحاً أو حُزناً، وأَطْرَبَهُ: حمله على الطرب.

(٢) «لو» هنا وصلية.

(٣) تحذلق: أي أظهر الحِذْق، وقيل: ادّعى أكثر ممّا عنده.

وهذا لا يرفع الإشكال، لأنّ عدم صحّة اتّصافه في الأزل بالمُضِيّ ـ مثلاً ـ لا يجعل قولَه تعالى في الأزل: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[١] حكماً صادقاً مطابقاً للواقع، وإنّما يكشف عن عَوارٍ[٢] آخر، هو قولهم: إنّ الكلام النفسيّ مدلول الكلام اللفظيّ.

ضرورة أنّ العَرِيّ عن الزمان لا يمكن أن يكون عين ما هو مقيّدٌ به، إلّا أن يقال: إنّ الذي هو مطابق للّفظيّ هو النفسيّ المتعلّق بالأزمنة الحادثة، لكنّه لا يتمّ على مذهبهم من القول بقدم النفسيّ.

وليست إخباراته ـ سبحانه ـ عن الأزمنة الغابرة بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[٣]، المنزَّل منزلة الماضي ـ وليس بماضٍ ـ حتّى يرتفع الكذب، لأنّ تلكم الإخبارات أُخذ فيها معنى المضيّ حقيقةً، بخلاف قوله عزّ من قائل: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ الدالّ على المضيّ تنزيلاً.

وممّا يصادم قِدم الكلام: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٤]، فإنّه إخبار عمّا يأتي، وهو الملازم للحدوث.

وأمّا قول ابن روزبهان: من أنّ الحادث هو لفظ «كُنْ» لا مدلوله في النفس[٥]، فمزيَّف بأنّ الآية الشريفة دالّة على حدوث الأمر التكوينيّ في المستقبل الذي مطابِقُهُ هو الكلام النفسيّ عند القوم.

وليس القصد مجرّد حدوث لفظ «كن»؛ لأنّ الأثر في التكوين ليس لِلَّفظ

(١) نوح: ١.

(٢) العُوار، بتليث العين: العيب.

(٣) الزمر: ٦٨.

(٤) النحل: ٤٠.

(٥) انظر دلائل الصدق ١: ٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح إحقاق الحق ١: ٢٢١.

المجرّد، بل لما فيه من المعنى القائم بالنفس، وهو الذي يترتّب عليه حدوث الشيء وكيانه في المستقبل.

وهذا الترتيب مُثْبِتٌ لحدوث الكلام بعد انقضائه، ولا انقضاء لغير الحادث، فإنّ الثابتَ قِدَمُهُ يستحيلُ عَدَمُهُ.

وبهذا تعلم أنّ القول بقِدَم الكلام النفسيّ يستلزم عدم انقطاع الأمر والنهي والإخبار، وغير ذلك من أساليب الكلام.

ويستلزم عدم اختصاص المخاطبة في ذي قَبْل؛ بالأنبياء السابقين وأُممهم، بل يعمّ الخطاب جميع المكلّفين على مذهبهم.

ويستلزم أيضاً تعدّد القدماء الذي هو كفر صُراح، وبه كفّروا النصارى بقولهم في الأقانيم[1].

وإذ عرفت جميع ما سردناه في المقام؛ فلن تجد مُلْتَحَداً[2] عن القول بحدوث الكلام، وأنّه غير قائم بذاته تعالى، وإلّا لكانت محلّاً للحوادث، وهو مستحيل عليه سبحانه، لأنّه ـ على تقديره ـ يستلزم اقترانها بها، وهو مستلزم لحصول الممكن الحادث في مرتبة القديم الواجب.

وأَنَّ تجدّد الصفات الذاتيّة يستلزمُ تغيُّرَ الذاتِ المستلزمَ للإمكان، إذ التغيُّرُ يستلزم الانفعال والتأثّر من الغير، وهو محال.

ولامتناع النقص عليه، وذلك أنّ صفاته تعالى صفات كمال، فلو كانت حادثةً متجدّدة لزم خلوّه عن صفات الكمال ولو آناً مّا، وهو نقص.

---

(١) الأقانيم: جمع الأُقنوم، وهو الأصل والشخص (دخيل).

والأقانيم الإلهيّة الثلاثة في اعتقاد النصارى: الآب، والابن، وروح القدس.

(٢) الملتحد: الملجأ.

الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم

النَّسْخُ: هو إزالةُ الحكم المقرَّرِ إثباتُه في الزمن الغابر، وكان ظاهِرُ دليلِهِ يفيدُ الاستمرارَ.

وأصله ـ لغةً ـ: النَّقْلُ، فيقال: نَسَخَتِ الشَّمسُ الظلَّ، ويريدون أنّها حوّلته من مكان إلى آخر.

وجاء قولهم: نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ، أي أزالته.

وتقول: نَسَخْتُ الكِتابَ، إذا نقلت عنه صورةً مثل الأصل[1].

لقد تضاربت الآراء واختلف أهل النظر في أنّ النسخ هل هو واقع في شريعة الإسلام أو لا؟

وهل ذلك متسرِّب إلى آي القرآن الكريمة، أو أنّه عَدَاها[2] ذلك؟

وعلى فرض وقوعه؛ فهل المنسوخ هو الحكم فقط، أو هو والتلاوة معاً، أو أنّه يخصّ التلاوة بمفردها؟

كلّ هذا بعد الفراغ عن أنّ الإسلام ناسخ بنوعيّته نوعيّة الشرائع السابقة.

---

(١) انظر مجمع البحرين ٤: ٣٠٢، وأقرب الموارد ٢: ١٢٩٤.

(٢) عَداها: جاوَزَها وفاتها.

ولا ينافي ذلك أن تكون هناك أحكام مستصحَبة لم يتطرّق إليها النسخ والتبديل، كغير واحدٍ من الأحكام التي استقلّ العقل بوجوبها ـ كما وقع عليه النصّ القرآني، والتصريحات من السنّة الشريفة ـ أو أنّها ممّا تصافقت عليها الشرائع، فهي أحكام جارية بما أنّ الإسلام أثبتها، لا بما أنّها منقولة عن الأديان المتقدّمة.

وكانت بين الأُمّة عادات وتقاليد لم يتسنّ في بدء البعثة التظاهُرُ بإبطالها؛ ممّا تنزّلت فيها آيات ناسخة، لكنّ شريعة الإسلام جارتها حتّى انتهزت الفرصة فدحضتها دحضاً مبيناً، وتلت الآيات في اكتساحها عن حيّز العمل، لأنّها كانت مظنّةً للتقليد، فرفعها نبيّ الإسلام بالمكاشفة أمامها.

والتكليف على نوعين:

[الأوّل:] (١) مستمرّ لا يطرقه الزوال.

[والثاني:] (٢) وغير مستمرّ.

والثاني: لا يتسرّب إليه النسخ، لأنّ النسخ من لوازم الدوام.

أمّا الزائل؛ فهو منقطع الأمد، ونَسْخُهُ ـ ولو في منتهى أمده ـ تحصيل للحاصل.

والأوّل، إن كان الطريق إلى ثباته واستمراره هو عين الطريق إلى نهاية بقائه؛ فلا مدخل للنسخ فيه.

وإن كان الموجب لدوامه النصّ، أو ما تكتنفه من القرائن؛ فهاهنا تمسّ الحاجة في زواله إلى نصّ آخر مثله.

والمزيل للحكم في مثل المقام، إن كان هو العقل ـ كالعجز والتعذّر ـ فليس هناك ناسخ.

---

(١) زيادة توضيحيّة من عندنا.

(٢) زيادة توضيحيّة من عندنا.

وإن كان هو الدليل الشرعيّ؛ فإنّ هنا محلّ النسخ.

وممّا يجب أن يعلم: أنّ الناسخ والمنسوخ ـ كلاهما ـ يجب أن يكونا ثابتين بالأدلّة الشرعيّة، دون العقليّة.

فلا يقال: إنّ موت زيد أو عدم تمكّنه من المعصية نَسَخَا عنه التكليف المتوجّه إليه ـ إثباتاً أو نفياً ـ لأنّها عقلية.

ومن شرط النسخ: المغايرة في الحكم، والاتّحاد في الموضوع.

ومن شرطه: الانفصال بين الناسخ والمنسوخ، إذ لا يتحقّق النسخ مع الاتّصال بينهما.

وحقّ النسخ أن يكون مصبّه التكليف الشرعيّ، دون الأفعال مجرّدةً عن لحاظه.

وليس من شرط النسخ أن يكون إلى أخفّ في التكليف ـ كما زُعم ـ فإنّ الأمر تابع للمصلحة، فهي تُزجيه[1] إلى حيث تتحقّق فيه، فإذا تحقّقت في الأخفّ؛ فهو، أو تحقّقت في الأشقّ؛ فذلك هو صالح المكلّف.

والشارع أعلم بمصالح عباده، وبمقتضيات الظروف والأحوال.

ثم إنّ النسخ لا يكون إلّا فيما أُخذ فيه الاستمرار من الحكم ـ ولو كان بمقتضى إطلاق الدليل ـ لأنّ غير المستمرّ لا يتطرّق إليه النسخ.

وأن يكون ممّا يصحّ تغيّره بعد استمراره، فلا يكون فيما استقلّ العقل بثبوته ودوامه، أو ما دلّت الأصول الموضوعيّة عليه.

ويختصّ النسخ بالحكم الذي ينسب إلى الدِّينِ تشريعه وإزالته.

والذي لا يُنسخ من الأحكام، فهو:

---

(١) أي: تسوقه.

إمّا أن يكون لما فيه من صفة تستدعي دوامه، كحُسن الإحسان، وقبح الظلم.

أو لكونه لطفاً من المهيمن ـ سبحانه ـ لتقريب العباد إلى الطاعة، وتبعيدهم عن المعصية، كالمعرفة بالله سبحانه وعدله وتوحيده، وما هنالك من صفاته الجلاليّة والجماليّة والكماليّة.

وأمّا ما يحسن إبقاؤه تارةً، وإزالته أُخرى للمصالح الوقتيّة ـ كالقيام والقعود والنفع والضرر ـ فذلك الذي يمكن أن يطرقه معنى النسخ.

وليس ممّا يقبل النسخَ الآياتُ النازلة في الوعد والوعيد، فإنّها لم يُوحَ بها إلّا لاستحقاق من نزلت فيه، لما فيها من العقوبة أو الجزاء، فهي مواعيد من المولى سبحانه، واللهُ لا يخلف الميعاد.

فمن الغلط دعوى النسخ في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا** ﴾(١)، بقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ** ﴾(٢).

ولا يصحّ عدّ الحكم المُغَيَّى بغاية معيّنة تنتهي بانتهاء مصلحته؛ من المنسوخات، ويُعلم ذلك بدليل لفظيّ ـ كما في جملة من الآيات المدّعى نسخها ـ من إشعار إلى تحديد استمرارها إلى ما سوف يتعقّبه من تبدُّلِ مصلحة الحكم وانتهاءِ أمده، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ**

(١) مريم: ٧١.

(٢) هود: ١١٨ ـ ١١٩.

يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾[١]، فقيل: إنّه منسوخ بآية الجلد، وهي قوله: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[٢].

وروي في ذلك عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه سئل عن هذه الآية، فقال: هي منسوخة، قيل: كيف كانت؟ قال: كانت المرأة إذا فجرت فقام عليها أربعة شهود أُدخلت بيتاً ولم تُحَدَّث ولم تُكَلَّم ولم تُجالَس، وأُوتيت بطعامها وشرابها حتّى تموت، أو يجعل الله لهن سبيلاً.

قال: جَعَلَ السَّبيلَ: الجلدَ والرَّجْم[٣].

وعن العيّاشيّ، عنه عليه السلام: هي منسوخة، والسبيلُ: الحُدُود[٤].

وأحسب أنّ الحكم المدّعى نسخه؛ من الأحكام المغيّاة التي لا يُسَمَّى بلوغُ غايَتِها نسخاً.

وهذا هو المستظهَر من سياق الروايتين، مع غضّ الطَّرْف عن الكلام في إسنادهما.

وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٥]، حيث إنّ الغاية غير داخلة في المُغَيَّى.

وكقوله تعالى: ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾[٦]، فإنّ الناسخ لهذه

---

(١) النساء: ١٥.

(٢) النور: ٢.

(٣) انظر تفسير العيّاشي ١: ٢٢٧/ ح٦١، وعنه في التفسير الصافي ١: ٤٣٠.

(٤) تفسير العيّاشي ١: ٢٢٧/ ح٦٠.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) البقرة: ١٠٩.

الآية ليس ما تضمّن الأمر بالجهاد من آي الكتاب المبين، لكنّه هو الغاية المضروبة لها من أمر الله المقصود به الجهاد.

الحكمةُ لا تُحِيلُ أن تكون للحُكْم مصلحة محدودة، مع سبق العلم الأزليّ بتبدّلها خارج الحدّ المقدّر له، والإسلام دين الأبد، وشريعة العصور كلّها، واختلافُ المصالحِ فيها حسب تعاقب الأدوار والظروف ممّا لا يُدافَعُ.

فليس من المنكرأن يكون لكلٍّ من العلل والأسباب حُكْمٌ ليس من سِنْخ حُكْمِهِ الأوّل، وليس ذلك تناقضاً في الإيحاء، أو مضادّةً في التشريع، لما بيّناه من تغيّر الملاكات والعلل.

فالشريعةُ المنبعثةُ أحكامها عن المصالح والمفاسد الواقعيّة لا مُنْتَدَح لها عن أن تقتصّ أثرها حذو القُذّة بالقذّة[١]، ولا يستلزم ذلك البَداءَ بالمعنى غير المرضيّ المستحيل على الله تعالى[٢]، ولا الجهلَ الممتنع عليه، ولا التَّجهيلَ القبيح منه.

لقد جاء التنصيص على النسخ ـ في الجملة ـ في القرآن الكريم، حيث يقول عزّ من قائل: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾[٣].

لكنْ غيرُ عازبٍ عن حيطةِ المُنَقِّبِ أنّ الآية ـ في مصطلح الذِّكْر ـ تطلق على الآيات القرآنية.

كما أنّها تطلق على الكتب السماويّة السابقة؛ متلوّاً بالإطراء لمن يتلوها، قال

---

(١) القُذّة: ريش السهم. وهذا يضرب مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان. انظر لسان العرب «قذذ» و«حذو».

(٢) وهو البداء بمعنى ظهور المصلحة والحكم لله تعالى بعد الخفاء عليه والعياذ بالله.

(٣) البقرة: ١٠٦.

سبحانه: ﴿**لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ**﴾(١).

وقال عزّ من قائل ـ بعد ذكر النبيّين والصالحين الأوائل ـ: ﴿**إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيّاً * فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ**﴾(٢).

وقال: ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ**﴾(٣).

وقد تطرّف بعض المفسّرين، فذكروا في باب النسخ أشياء غير معقولة:

منها: أنّ الآية كانت تنزل على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ليلاً فينساها نهاراً، فحزن لذلك، فنزل قوله تعالى: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا**﴾(٤).

وقال آخر: إنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم أُقرئ قرآناً ثم أُنسيه فلم يكن شيئاً، ومن القرآن ما قد نسخ وأنتم تقرؤونه(٥).

وهذه أفيكة(٦) تترّس بها المتوسّعون من الرواة الذين يحسبون تسويد الأوراق زيادةً في العلم، فجاؤوا يقولون الزور الشائن، كأنّهم يسردون حقيقة راهنة، ولم يعلموا أنّهم اختلقوا ما يُحِيلُهُ العقلُ والمنطقُ، وأنّ الأنبياء والرسل معصومون

---

(١) آل عمران: ١١٣.

(٢) مريم: ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) الزمر: ٧١.

(٤) ففي الدر المنثور ١: ١٠٤ أخرج ابن أبي حاتم والحاكم في الكنى وابن عدي وابن عساكر، عن ابن عبّاس، قال: كان ممّا ينزل على النبيّ صلّى الله عليه وآله الوحي بالليل وينساه بالنهار، فأنزل الله ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾.

(٥) الدر المنثور ١: ١٠٥ أخرجه ابن جرير عن الحسن البصري.

(٦) الأفيكة: الكذبة العظيمة.

من كلّ شِيَة(١) وشائنة، ولاسيما في مقام التبليغ، وعلى ذلك إجماع الأُمّة المسلمة.

ونصوص القرآن تدحض هذه الخزاية، قال سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾(٢).

وقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾(٣).

وقال عزّ وجل: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى**﴾(٤).

ولو صدقت منه المهازل ـ وحاشاه ـ فأين وعده ـ سبحانه ـ الذي لا خُلف فيه في الآية الأُولى؟!

وأين ما أوجب على ساحَةِ قُدْسِهِ؛ من جمع ما ينزّله على نبيّه الكريم، وقرآنه؟!

وأين إقراؤه الذي لانسيان معه أبداً؛ في الآية الأخيرة؟!

ومنها: ما ذكره بعضهم ـ من باب نسخ التلاوة ـ آية الرجم المرويّة عن زيد ابن ثابت ـ: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فاجلدوهما البتَّةَ»(٥).

وعن زِرّ، عن أُبيّ: أنّ سورة الأحزاب كانت تضاهي سورة البقرة، أو هي أطول منها، وأنّ فيها آية الرجم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»(٦).

---

(١) أي: تمويه.

(٢) الحِجْر: ٩.

(٣) القيامة: ١٧.

(٤) الأعلى: ٦.

(٥) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٧٠/ ح٤١٣٧. ثمّ قال في الحديث ٤١٣٨ قال ابن حجر في شرح المنهاج: فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها؛ لكون العمل على غير الظاهر من عمومها.

(٦) الدرّ المنثور ٥: ١٧٩، قال أخرج عبد الرزاق في المصنّف، والطيالسي، وسعيد بن منصور، ←

وفي رواية السيّاريّ ـ المعلوم حاله عند علماء الرجال من السقوط ـ قوله: «بما قضيا من الشهوة»[١].

وفي ما رواه أبو أمامة بن سهل: أنّ خالته قالت: لقد أقرأنا رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم آية الرجم: «الشيخ والشيخة [إذا زنَيا] فارجموهما البتّة بما قضيا من اللذّة»[٢].

وروي في «الموطّأ» و«المستدرك»[٣].

وروى ابن سعد عن عمر: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة»[٤].

ومثل ذلك رواية سعد بن عبد الله[٥]، وسليمان بن خالد[٦].

⬅ وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، وابن منيع، والنسائي، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، والدارقطني في الأفراد، والحاكم وصحّحه، وابن مردويه، والضياء في المختارة، عن زر، قال: قال لي أُبي بن كعب:... الحديث.

(١) كتاب القراءة، للسياري: ٩٨/ ح٤٠٦.

(٢) الدرّ المنثور ٥: ١٨٠.

(٣) الموطّأ: ٨٢٣/ ح١٠ عن عمر بن الخطّاب، بلفظ «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة»، والمستدرك على الصحيحين ٤: ٣٥٩. عن زر عن أبي بن كعب، وعن خالة أبي أمامة بن سهل بن حنيف، ٤: ٣٦٠ عن زيد بن ثابت.

(٤) الطبقات الكبرى ٣: ٣٣٤.

(٥) علل الشرائع ٢: ٥٤٠/ ح١٣ أبي رحمه الله، عن سعد بن عبد الله، رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة لأنّهما قد قضيا شهوتهما. وعلى المحصن والمحصنة الرجم.

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦/ ح٤٩٩٨ روى هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: الشيخ والشيخة فارجموهما فإنّهما قضيا الشهوة.

وهذه أيضاً من الأفائك الملصقة بقداسة القرآن الكريم، وهي من تلفيقات المتوسّعين في الرواية.

ألا مُسائلٌ مختلقي هذه المخازي عن علّة قصر الحكم بالرجم على الشيخ والشيخة فحسب، وانفلات الشابّ والشابّة، أو الشابّ والشيخة، أو الشيخ والشابّة، عن هذا البأس الشديد؟!

ولعلّهم يقولون: العلّة هي زناهما، فلماذا لم يُصَرَّح بها في أغلب رواياتها؟

ولعلّهم يحسبون أنّ الشهوة المذكورة في رواية السيّاريّ، واللّذة المنوّه بها في رواية خالة أبي أمامة بن سهل؛ كناية عن الزنا.

وهبنا تساهلنا معهم، لكن هل كلّ شهوة أو لذّة ملازمة للزنا؟

وهل كلّ زنا يجب أن يكون مع الإحصان، فيستحق صاحبه الرجم؟

لكنّا نحفي السؤال عن وجه دخول الفاء على قوله: «فارجموهما» من غير مُوجِبٍ له ـ في أكثر روايات الباب ـ من شرطٍ ظاهر أو مقدّر.

وليس هذا على حدّ قوله تعالى: ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ﴾[1]، لوضوح كون مدخول الفاء في الخبر بمنزلة الجزاء لصفة الزنا في المبتدأ، وهي بمنزلة الشرط، وليس هذا كمزعمة «الشيخ والشيخة»، فليس الرجم جزاءً للشيخوخة، ولا الشيخوخة سبباً له.

لكنّ الذي يهوّن الخَطْب أنّ أساس الرواية على شفا جرفٍ هار، فلا يحاط تطبيقها على الأصول والقواعد.

ولقد أحسن الشريف المرتضى علم الهدى في «الذريعة» حيث قال: ومثال

(١) النور: ٢.

نسخ التلاوة دون الحكم غير مقطوع به، لأنّه من [جهة] خبر الآحاد، وهو ما روي أنّ من جملة القرآن: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة»، فنسخت تلاوة ذلك.

ومثال نسخ الحكم والتلاوة معاً موجودٌ أيضاً في أخبار الآحاد، وهو ما روي عن عائشة أنّها قالت: كان فيما أنزل الله تعالى: «عشر رضعات يُحرّمن»، فنُسِخْن بخمس، وإنّ ذلك كان يتلى[١].

وهنالك جُمَلٌ تضمّنتها بطونُ غير واحد من الكتب التي لا تخلو عن مساهلة في النقل، يزعم الزاعمون أنّها آيات منسوخة التلاوة، أو هي والحُكْم.

نُجلّ بلاغة القرآن عمّا يماثلها، وهي تذودها عن ساحة البراعة، لعدم حصولها على مكانة القرآن من الحصافة والرصافة[٢].

فمن ذلك: ما روي عن أبي موسى: أنّهم كانوا يقرؤون: «ولو أنّ لابن آدم واديين من مالٍ لابتغى إليهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب»[٣].

ومن ذلك: ما روي عن قتادة قال: حدّثنا أنس بن مالك: أنّ السبعين من الأنصار الذين قُتِلُوا في بئر مَعُونة[٤] قرأ فيهم كتاباً: «بلّغوا عنّا قومنا أنّا لقينا ربّنا فرضي عنا وأرضانا»[٥].

---

(١) الذريعة إلى أصول الشريعة: ٤٢٩.

(٢) حَصُفَ حَصافَةً: كان مُحْكماً. وعَمَلٌ رَصِيفٌ: محكمٌ رصينٌ.

(٣) جامع البيان، للطبري ١: ٦٧٠، والإتقان في علوم القرآن ٢: ٦٧/ ح٤١٢٤، والدر المنثور ١: ١٠٥.

(٤) بئر مَعُونَةَ: بين أرض عامر وحَرَّةَ بني سليم، وفيها قُتل جماعة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله. انظر معجم البلدان ٥: ١٥٩.

(٥) صحيح البخاري ٥: ٤٢، ومسند أحمد ٣: ١٠٩ و٢٥٥.

ومنها: ما روي عن أبي بكر، قال: كنا نقرأ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم»(١).

ومن الملحق بسورة البيّنة ـ بعد قوله تعالى: ﴿**إلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ**﴾ ـ: «إنّ الدين عند الله الحنيفيّة، لا المشركة ولا اليهوديّة ولا النصرانيّة، ومن يفعل خيراً فلن يكفره»(٢).

وفي رواية: ولا المجوسيّة(٣).

وإنّ الحقيقة لتربأ بروعة الكتاب الكريم عن أمثال هذه السفاسف القَصِيَّة(٤) عن عظمته.

أنا لا أدري كيف استساغوا أن يعدّوها من آي القرآن، وبينهما بُعد المشرقين، وهي لا تشبه الجمل الفصيحة من كَلِم العرب ومحاوراتهم، فضلاً عن أساليب القرآن الذهبيّة.

نعم، هي هَناة(٥) قصد مختلقوها توهين أساس الدين، والنيل من قداسة القرآن المبين.

ويشهد على ذلك أنّها غير منقولة عن مِثْلِ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ الذي هو لِدَة القرآن وعِدْله ـ ولا عن حَبْرِ الأُمّة عبد الله بن العبّاس، وغيرهما من

---

(١) كنز العمّال ٦: ٢٠٧/ ح١٥٣٦٧. ودعوى هذه القراءة أشهر عن عمر بن الخطّاب، انظرها في صحيح البخاري ٨: ٢٦، ومسند أحمد ١: ٤٧.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٣١ و١٣٢، والمستدرك على الصحيحين ٢: ٢٢٤، وكنز العمّال ٢: ٥٦٧/ ح٤٧٤٢. ورواية هذه المفتراة عن أبيّ بن كعب.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٢: ٥٣١، وسنن الترمذي ٥: ٣٧٠/ ح٣٩٨٨.

(٤) القصِيَّة: البعيدة.

(٥) الهناة: الداهية.

الحائزين ثقةَ الأُمّة، والمعرفةَ بشؤون القرآن، وعرفانَ الداخل فيه، والخارج منه، وهم بمطلع الأَكَمَة من كلّ سورة وآية.

فلو كانت لهم ثقة بهذه المفتريات؛ لما تركوها حتّى ينتهزَ فرصةَ روايتها من لا حريجةَ له من التقوى، والحائطةَ في الدين.

وإنّي لا أحسب أنّه يعزب عن أيّ متضلّع من الفضيلة حال هذه الجمل وسقوطها، حتّى تصل النوبة في دحضها إلى أنّها من أخبار الآحاد التي لا تفيد علماً ولا عملاً، ولا يُعمل بها في الأصول القطعيّة التي من أهمّها القرآن ـ كما قيل ذلك ـ فإنّها ـ بكثير ما نهتف به؛ من الشهادة على وهنها وانحطاطها من قبل أنفسها ـ حجّة بالغة في سقوطها.

على أنّه يُستشعر ممّا يُروى عن عمر؛ من قوله في آية الرجم: «لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله؛ لكتبتها»[1]، أنّه لم يكن لأحدٍ علم بثبوت ذلك من القرآن الكريم.

على أنّ المأثور عن عمر: أنّه كان هو وذووه يثبّتون آيَ القرآن بشهادة شاهدين[2]، وأنّ هذه الرواية لا تفيدنا عِلْماً بخلوّ المقام ـ في حديث الشيخ والشيخة ـ حتّى عن الشَّاهِدَين، وبعلم الناس جميعاً أنها ليست من جُمَلِ القرآن وآيِهِ.

والآياتُ المنسوخةُ التي ذكروها ـ بلحاظ معنى النسخِ، وحقيقتهِ، واجتماعِ

---

(١) الضمير يعود لآية الرَّجم، وقد مرّ تخريجها، وانظرها في صحيح البخاري ٨: ١١٣، والمسند، للشافعي: ١٦٤، والسنن الكبرى، للبيهقي ٨: ٢١٢، وصحيح ابن حبّان ٢: ١٤٧.

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٢/ ح٧٥٥ وفيه «وكان [عمر] لا يقبل من أحد شيئاً حتّى يشهد شهيدان».

الناسخ والمنسوخ معاً في القرآن الكريم ـ قليلةٌ جداً.

[1] فذكروا منها في سورة البقرة (83) قوله تعالى: ﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾.

فقد روي أنّها نزلت في أهل الذمّة ـ وهم أهل الكتاب ـ فنسخها قوله تعالى: ﴿**قَاتِلُوا الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾[1][2].

وأحسب أنّ قوله سبحانه: ﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾ خُلُقيٌّ مَحْضٌ، يَؤُول إلى حسن المعاشرة والمداراة، ولاسيّما مع اليهود، أو مطلق أهل الذمّة القريبين من المسلمين في البيئة والمسكن، وإن كان هو في ضمن الميثاق المأخوذ على بني إسرائيل، المنبسط إلى أحكامٍ وعهود فيها الواجب والمستحب، ولذلك زعم بعضهم أنّها ليست من أحكام هذه الأُمّة حتّى يُعزى نسخها إلى القرآن[3].

نحن لا نقول ذلك، لكنّا نكرّر القول: بأنْ لا منافاة ولا مضاربة بين مورده ومورد آية القتال مع مَن لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، أو المشركين ـ حيث ما وُجِدوا[4]... إلى آخره ـ حتّى يقال: إنّه ناسخ لتعليمٍ خُلُقيٍّ.

---

(1) التوبة: 29.

(2) تهذيب الأحكام 4: 114/ح336، وتحف العقول: 289، والكافي 5: 11/ح2، وتفسير الآلوسي 1: 309.

(3) انظر هذا القول في تفسير الآلوسي 1: 309، وتفسير السمعاني 1: 103، والمحرر الوجيز، لابن عطيّة الأندلسي 1: 173 وفيه: «وهذا على أنّ الأمّة خوطبت بمثل هذا اللفظ في صدر الإسلام، وأمّا الخبر عن بني إسرائيل وما أُمِرُوا به فلا نَسْخَ فيه».

(4) هي آية السيف، وهي قوله تعالى في الآية 5 من سورة التوبة: ﴿**فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ**﴾.

[٢] ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ ﴾(١).

عن القميّ، والنعمانيّ، وغير واحد من العامّة(٢): أنّها منسوخة بقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾(٣).

ويروى في ذلك عن ابن عباس: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعث مرثد بن أبي مرثد الغَنويّ ـ وكان حليفاً لبني هاشم ـ إلى مكة ليُخْرِجَ منها أُناساً من المسلمين سرّاً(٤)، فعند قدومه جاءته امرأة يقال لها: عناق ـ خليلةٌ له في الجاهليّة، أعرضت عنه عند الإسلام ـ فالتمست الخلوة، فعرّفها أنّ الإسلام يمنع من ذلك، ثمّ وعدها أن يستأذن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ثمّ يتزوّج بها، فلمّا انصرف إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عرّفه ما جرى من أمر عناق، وسأله هل يحلّ له التزويج بها، فأنزل الله آية: ﴿ وَلاَ تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ ﴾(٥). وهي المنسوخة في الكتابيّة، وكان عدادها في المشركات، فنسختها

---

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) تفسير القمّي ١: ١٣ و٧٢ و١٦٣، وتفسير النعماني (رسالة المحكم والمتشابه): ٩١ ـ ٩٢، والناسخ والمنسوخ، لابن حزم: ٢٩، وتفسير السمعاني ١: ٢٢٢ قال: وسائر المفسّرين والعلماء من الصحابة وغيرهم، على أنّ الآية منسوخة في الكتابيات بقوله: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾.

(٣) المائدة: ٥.

(٤) في مصادر التخريج: «أُسَراء». وقال مقاتل: وكان المشركون أَسروا أناساً من المسلمين، فكان أبو مرثد ينطلق إلى مكّة مستخفياً... إلخ.

(٥) انظر أسباب النزول، للواحدي: ٤٥ ـ ٤٦، وتفسير الرازي د.ك ٥٧، والعجاب في بيان الأسباب، لابن حجر: ٥٥٢.

الآية السابقة التي هي من سورة المائدة، ولم يُنسَخ منها شيء.

[٣] ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾(١).

في هذه الآية جهتان منسوختان كلتاهما:

الأُولى: المدّة في عدّة الوفاة، فكانت في أوّليّات الإسلام حولاً كاملاً، فنسخها قوله تعالى: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**﴾(٢).

الثانية: النفقة، فكانت المرأة تُخْرَجُ بعد الحول ـ الذي كان يُنفق عليها من صُلْب المال ـ من بيت زوجها من غير ميراث، فنسختها آية الثُّمن والرُّبع، روي ذلك عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام برواية العيّاشيّ والطبرسيّ(٣).

والآية المنسوخة؛ وإن تقدّم ترتيبُها وتلاوتها لكنّها متأخّرة في النزول(٤).

[٤] ويروى أنّ من المنسوخ في سورة البقرة ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**﴾(٥).

في احتجاج الطبرسيّ عن الإمام الكاظم، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام ـ في حديثٍ يذكر فيه مناقب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قال: فكان كقاب قوسين بينه وبينها أو أدنى، فأوحى [الله] إلى عبده ما أوحى، وكان في ما أوحى إليه قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي**

---

(١) البقرة: ٢٤٠.

(٢) البقرة: ٢٣٤.

(٣) انظر تفسير العيّاشي ١: ١٢٩/ ح٤٢٧، ومجمع البيان ٢: ١١٨. وانظر أيضاً تفسير القمي ١: ٦ و٧٧.

(٤) صرّح بهذا المطلب الطبرسي في مجمع البيان ٢: ١١٨، والقمي في تفسيره ١: ٧٧.

(٥) البقرة: ٢٨٤.

أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

وكانت الآية قد عُرِضَت على الأنبياء من لدن آدم إلى أن بعث الله تبارك وتعالى محمداً صلّى الله عليه وآله وسلّم وعُرِضَت على الأُمم فأبوا أن يقبلوها من ثقلها، وقَبِلَها رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وعَرَضَها على أُمّته فقبلوها، فلمّا رأى الله ـ تبارك وتعالى ـ منهم القبول، علم أنّهم لا يطيقونها، فلمّا أن سار إلى ساق العرش كرّر عليه الكلام ليفهمه، فقال: ﴿ **آمن الرسول ...** ﴾.

إلى أن قال الكاظم عليه السلام: ثمّ قال الله عزّ وجل: أمّا إذا قَبِلْتَ الآية ـ بتشديدها وعِظم ما فيها، وقد عرضتُها على الأُمم فأبوا أن يقبلوها، وقَبِلَتْها أمّتك ـ حَقّ عليَّ أن أرفعها عن أُمّتك، وقال: ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلّا وُسْعَها** ﴾[١].. الخبر[٢].

الظاهر أنّ المراد من الآية الكريمة ﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ** ﴾: ما تتجاهرون به من الأعمال التي تدور في خَلَدكم[٣]، أو تأتون به تحت ستار الخفاء؛ يحاسبكم به الله، دون الخواطر التي لا يسلم منها أحد.

وليس من المعقول الردع عنها[٤]، فإنّها خارجةٌ عن اختيار الإنسانِ، والمحاسبةُ عليها ـ بمعنى العقوبة من جرّائها ـ غيرُ ممكنةٍ؛ فإنّ ذلك تكليف بما لا يطاق، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك.

---

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) الاحتجاج ١: ٣٢٧ـ٣٢٨/ ضمن حديث طويل جدّاً.

(٣) الخَلَد: البال، والقلب، والنفس.

(٤) الضمير يعود للخواطر.

فأصل تشريعها ـ على ما يُزعم ـ في الآية المنسوخة، مستعصٍ على المنطق، وتقصر عنه البرهنة الصادقة.

على إرسالِ الرواية التي أسفَّ بها[١] إلى هُوَّةِ الضَّعْف، وأنّها من الآحاد التي لا يُعَوَّلُ عليها في مثل المقامِ، وما يعود إلى العقائد، وما يُشترط في طريقه حصول القطع.

وروى الرازيّ في تفسيره (الجزء ٢ ـ صفحة: ٥٦١ ـ الطبعة الأُولى) عن ابن عبّاس أنّه قال: لمّا نزلت [هذه] الآية[٢] جاء أبو بكر وعمر وعبد الرحمن ابن عوف [ومعاذ] وناس إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فقالوا: يا رسول الله، كُلِّفنا من العمل ما لا يطاق[٣]، إنّ أحدنا ليحدّث نفسه بما لا يحبّ أن يثبت في قلبه، وأنّ له ما في الدنيا، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «فلعلّكم تقولون كما قال بنو إسرائيل: سمعنا وعصينا، قولوا: سمعنا وأطعنا»، فقالوا: سمعنا وأطعنا، واشتدّ ذلك عليهم، فمكثوا في ذلك حولاً، فأنزل الله تعالى: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[٤]، فنسخت هذه الآية، فقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ الله تجاوز عن أُمّتي ما حدّثوا به أنفسهم، ما لم يعملوا أو يتكلّموا به[٥].

هذه الرواية ـ على سقوطها وضعفها ـ لا تقوّي الباطلَ المزعومَ في نسخ الآية، لِما قدّمناه من البرهنة.

---

(١) أي: دَنا بِها، والهُوَّة: ما انهبط من الأرض، وقيل: الوَهْدة الغامضة منها، والجوّ بين السماء والأرض.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**﴾.

(٣) في المصدر: ما لا نطيق.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) تفسير الرازي ٧: ١٣٤ من الطبعة التي اعتمدنا عليها.

وقد عزب ذلك عن الذين حَسِبُوا أنّهم كُلِّفوا من العمل ما لا يطيقون؛ إن صَدَقَتِ الأحلامُ[١].

● والتَّمَحُّلُ ـ بتقسيم الخواطر إلى قسمين:

قسمٌ: يتبعه التصميم على الفعل، وهذا الذي تقفوه العقوبة.

وآخر: لا تصحبه إلّا الكراهة لنفس الهاجسة، والازورار عن العمل بها، وهو لا يستتبع مغبّةً وخيمة[٢] ـ.

لا يجدي[٣] في المقام نفعاً، فإنّ العزيمة ـ بمفردها ـ لا توجب أيّ عقوبة ما لم يلحقها عمل بمتعلَّقها، وإن هي إلّا من قبيل القِصاص قبل الجناية.

● والمآثم ـ كلّها ـ لا يكتب عليها شيءٌ ما لم تُقترف، وإنّ ما اقتُرف منها هو المعدود مكتسَباً للنفس؛ الذي يقول فيه سبحانه: ﴿**لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾[٤]، وقال عزّ من قائل: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[٥][٦].

وفي الذكر الحكيم ـ أيضاً ـ قوله سبحانه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**﴾[٧].

---

(١) أي: العقول.

(٢) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٤/الوجه الأوّل.

(٣) جواب لقوله: والتَّمَحُّل...

(٤) البقرة: ٢٢٥.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

(٦) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٤/الوجه الثاني.

(٧) النور: ١٩.

وهي تعطي ـ بظاهرها ـ أنّ العذاب من مغبّات حُبِّ شياع الفاحشة الذي هو من أفعال القلوب.

وفي أحاديث أئمّة أهل البيت عليهم السلام مُصْطَفَقٌ مع الآيات القرآنيّة على هذه النظريّة، ولبرهنة العقل تدعيمٌ لها.

● وربّما يُرَدُّ ما ذكرناه من الإشكال، بتنزيل العقوبة على(١) الهواجس؛ على(٢) الهموم والآلام التي تعرو الإنسان في الدنيا، ولا يمسُّهُ في الآخرة عليها أيُّ مكروه(٣).

لكنّ الهاجسة ليست بمأثمٍ ـ كما قلناه ـ وترتيبُ الجزاء على ما ليس بمأثم ـ ولو كان دنيويّاً ـ لا وجه له.

● وهناك مَن يحاول دَحْضَ الإشكال؛ بتنزيل المحاسبة ـ في قوله تعالى: ﴿**يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**﴾ ـ على معنى العلم، فيعني به: أنّ الله سبحانه عالم بما في الضمائر والسرائر(٤).

وهوخلاف معنى المحاسبة، فإنّما يراد بها مايشبه اختبارالحالة لأجل المجازاة.

وفي ذلك يُروى عن ابن عبّاس أنّه قال: إنّ الله تعالى إذا جمع الخلائق يخبرهم بما كان في نفوسهم، فالمؤمنُ يخبره ثمّ يعفو عنه، وأهلُ الذنوب يخبرهم بما أخفوا من التكذيب والذنب(٥).

---

(١) متعلقة بالعقوبة.

(٢) متعلقة بالتنزيل، أي تنزيل العقوبة.

(٣) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٤/الوجه الثالث.

(٤) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٥/الوجه الرابع.

(٥) تفسير الرازي ٧: ١٣٥.

وكيف كان، فالرواية خِلوٌ عن التنويه بالمجازاة عند ذكر أهل التكذيب والذنب.

وتختلف الحالة عندئذٍ، فهو مع التكذيب ـ في صورة إحاطة علم المولى ـ في زُمرةِ المنافقين، ومصيرُهُ إلى النار لا محالة.

وأمّا في صورة تعلّق العلم بالخَواطر ـ التي لو تحوّلت إلى الأعمال كانت مفسِّقة ـ فلا تثريب[١] على المكلّف.

● وفي غِمار مَن يحاول التفسير مَن يقول: إنّه سبحانه ذكر بعد هذه الآية قولَه تعالى: ﴿ **فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾[٢]، فيكون الغفران نصيباً لمن كان كارهاً لورود تلك الخواطر، والعذاب يكون نصيباً لمن يكون مصرّاً على تلك الخواطر مستحسناً لها[٣].

فإن كان هذا القائل يريد: أنّ العذاب في قوله تعالى ـ بعد هذا المورد ـ: ﴿ **فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾، هو نصيب المُصِرّ على الهاجسة قبل العمل؛ فهو غير دافع للإشكال، وهو واضح.

وإن كان يريده بعد العمل؛ فهو خارج عن حديث النفس، وداخل في المجترَح من السيّئات، فلا يكون للسائل مقتنَع في الجواب.

● واستأنس بعضهم: أن تكون الآية في الشهادة وكتمانها، لوقوعها في سياق آية الشهادة والكتابة[٤].

---

(١) التثريب: توبيخ وتعيير واستقصاء في اللوم.

(٢) البقرة: ٢٨٤.

(٣) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٥/الوجه الخامس.

(٤) انظر هذا الوجه في تفسير الرازي ٧: ١٣٥/الوجه السادس.

ولا حجّة تدعمُهُ، ومحضُ اتّصالها بهاتيك الآية لا يجعله منها، فهو بالاستحسان والتخرّص أشبه(١).

[٥] وممّا زُعم نسخه ـ في سورة البقرة أيضاً ـ بآية القتال(٢): قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾(٣)(٤).

منشأ هذا الخيال عدم التروّي في مفاد الآية، والغفلة عن أنّ الدين: عبارة عن جملةٍ من العقائد الثابتة بالحجج القطعيّة، وجملةٍ من الأحكام المبتنية على تلكم الجمل. وليس اعتناقها ـ بعد سَوْقِ البرهنة إليها ـ تحت اختيار المكلّف حتّى يؤثّر فيه النسخ، وإنّما يجري فيه مجرى التعليل من قوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾، غير قابل لأيّ صورة من النسخ، سواءٌ كان ذلك إخباراً أو إنشاءً.

فإذا كانت حال العلّة كذلك؛ فأولى بمعلولها أن لا تزحزحه آيةٌ ناسخة.

[٦] ومنها في سورة آل عمران: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(٥).

فيُدّعى أنّه منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾(٦).

---

(١) هناك وجه سابع ذكره الرازي في تفسيره بثلاثة ردود، انظر تفسير الرازي ٧: ١٣٥.

(٢) وهي قوله تعالى في الآية ٣٩ من سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾، أو قوله تعالى في الآية ٣٦ من سورة التوبة: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾.

(٣) البقرة: ٢٥٦.

(٤) في تفسير الرازي ٢٤: ٨٦ قال الكلبي نسختها آية القتال. وفي تفسير البغوي ١: ٢٤٠ في قوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾: قيل كان هذا في الابتداء قبل أن يؤمر بالقتال، فصارت منسوخة بآية السيف، وهو قول ابن مسعود.

(٥) آل عمران: ١٠٢.

(٦) التغابن: ١٦.

لا شكّ أنّ كلمة «التقوى» مقولة بالتشكيك، تختلف فيها الطبائع والهمم، فربّ مستصعِبٍ لها أو لبعض مراتبها، إلى مستسهِلٍ أَمْرَها يراها هيّنة، وهؤلاء هم الدائبون على الطاعة، المتمرّنون بموجبات مرضاة الربّ سبحانه، وهذا هو أصل التقوى.

وأساسها: المحاذرة من عذاب الآخرة المعدّ للعصاة والمَرَدة، على حدّ قوله تعالى: ﴿ **فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ** ﴾[١]. ويتحقّق ذلك بالالتزام بالنواميس الدينيّة، وتعاليم الحنيفيّة البيضاء المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** ﴾[٢].

يريد ـ سبحانه ـ أن يكون المكلّفون مستمرّين في التحلّي بحلية التقوى طِيلَةَ حياتهم حتّى يردوا دار الحُبور والسعادة، وأن يكونوا متأهّبين للحصول على حقّ التقوى وحقيقتها ـ ما لم تؤدّ إلى الحرج المنفيّ في شريعة الإسلام، أو الضرر الموضوع حكمه عن المكلّفين ـ وهذا هو المراد من كلّ طلبٍ للتقوى، كقوله تعالى: ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾.

فليس الطلب بحقّ التقوى منسوخاً بآية الاستطاعة، لأنّ لازم ذلك أن تكون الآية الأُولى طلباً لما هو فوق المستطاع من مراتب التقوى، وهو غير معقول، والشارعُ الأقدس لا يكلّف الناس بما يبهظهم العمل به: ﴿ **لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾[٣].

---

(١) البقرة: ٢٤.

(٢) آل عمران: ١٠٢.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

غير أنّ القوى والهمم متفاوتة في الإقدام والإحجام، فنفوسٌ قويّة تتحمّل من المشاقّ ما تنثني عنه النفوس الخائرة[١]، فما يأتي به أيٌّ من هؤلاء يُطلق عليه: أنّه سالك في سَنن التقوى، ولو كان السبّاق إلى مراتبها العليا أربى وأرقى من العاديّين.

لكن يجمع الكلّ أنّهم سالكون في اللّاحب المَهْيَع[٢] من التقوى، ويُعَدُّ كلٌّ منهم ممتثلاً للأمر.

فلا مقتضى للنسخ الذي أُريدَ به التسهيل ـ على فرضه ـ وإن كان أصل التقوى فيه شيء من الصعوبة، ولكن لا إلى حدّ العسر والضرر المنفيّين.

والصعوبةُ التي يمكن تحمّلها لا يُفَوِّتُ المولى سبحانه مصلحةَ الطاعةِ على العباد بإلغائها بالنسخ.

وما يروى في ذلك لا يعدو أن يكون من الآحاد[٣] التي لا يتمسّك بها في باب القرآن الذي يحتاج في الوضع منه والرفع عنه إلى علم قطعيّ، ولم يحصل ذلك في البين، ولو حصل لتوفّرت الدواعي إلى نقله.

[٧] ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا**﴾[٤].

---

(١) أي: الضعيفة.

(٢) المهيع: الواسع البيّن.

(٣) انظر الدر المنثور ٢: ٥٩ فقد روي هذا النَّسْخ المُدَّعى عن ابن عبّاس وابن مسعود وسعيد بن جبير والربيع بن أنس وقتادة. ورواه العيّاشي في تفسيره ١: ١٩٤/ ح ١٢١ عن أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٤) النساء: ٨.

عن العيّاشيّ، عن الباقر والصادق عليهما السلام: نسختها آية الفرائض[١].

وفي رواية عن الباقر عليه السلام أنّه سُئل: أمنسوخة هي؟ قال: لا، إذا حَضَرُوكَ فَأَعْطِهِمْ[٢].

من المشهور بين المفسّرين عدم نسخ هذه الآية، وذلك رأي ابن عبّاس، وسعيد بن جبير، والحسن، وإبراهيم، ومجاهد، والشعبيّ، والزهريّ، ويحيى ابن يَعْمُر، والسُّدّيّ، والبلخيّ، والجُبّائيّ، والزجّاج، وأكثر المفسّرين والفقهاء؛ على ما نقله شيخ الطائفة في «التبيان»[٣]، والطبرسيّ في «المجمع»، وذكر: أنّه المرويّ عن الإمام الباقر عليه السلام[٤].

وبعد تضارب الروايتين؛ لا يمكن الجزم بمفاد إحداهما، فلا يسعنا اليقين بتسرّب النسخ إلى الآية الكريمة.

ولا تقارب في مغزى الآيتين حتّى يصحّ التناسخ فيهما.

فإنّ [الآية] المُدَّعى كَوْنُها منسوخةً؛ [هي][٥] خُلقيّةٌ آمرةٌ بالاحتفاء بوشائج[٦] الرحم لمن لا يرث من أقارب الميّت.

وأمّا آية الفرائض؛ فهو حكم إلزاميّ يستدعيه النظام الشرعي المملِّك لأرحامه الوارثين، فلا ناسخ ولا منسوخ.

---

(١) تفسير العيّاشي ١: ٢٢٣/ ح٣٦ عن الباقر عليه السلام و١: ٢٢٢/ ح٣٤ عن الصادق عليه السلام.

(٢) تفسير العيّاشيّ ١: ٢٢٢/ ح٣٥.

(٣) انظر التبيان ٣: ١٢٢.

(٤) انظر مجمع البيان ٣: ٢٣.

(٥) مابين المعقوفتين من عندنا لزيادة الإيضاح.

(٦) الوشائج: جمع الوشيجة، وهي اشتباك القرابة، يقال: رحم وشيجة: أي مشتبكة متّصلة.

[٨] وممّا ذكروا فيه النسخ: قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(١).

قالوا: إنّه منسوخ بقوله سبحانه: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾(٢).

ففي «الكافي» عن الصادق عليه السلام ـ في حديثٍ ذكر فيه الآية، فقال ـ: نسخَ الرجلانِ العَشَرَةَ(٣).

إنّ تصوير النسخ في المقام إنّما هو باعتبار ما يتبعه من الحكم؛ من وجوب ثبات الواحد للعشرة في المنسوخ، والاجتزاء بثبات الواحد للاثنين في الناسخ.

لكنّ من المحتمل أن يكون مغزى الآيتين من باب الإخبار بمقتضى الحال في أوّليّات الإسلام التي كان المسلمون فيها ضعفاء، وتغيّر الحال بعد ما ضرب الدين بجِرانه، واستفحل أمره وجاءتهم العُدّة والعدد.

وأن يكون الله سبحانه منّ عليهم بذلك حين رأى ضعفهم عن مُنادَّةِ(٤) المشركين في حال القلّة، فكثّر عددهم، وكان هو من وراء مددهم.

وأن يكون المراد من النسخ في حديث «الكافي» هو هذا الاختلاف في الحالتين الذي ذكرناه، لا النسخ المصطلح عليه.

---

(١) الأنفال: ٦٥.

(٢) الأنفال: ٦٦.

(٣) الكافي ٥: ٦٩/ ضمن حديث طويل «في دخول الصوفيّة على أبي عبدالله عليه السلام واحتجاجهم عليه فيما ينهون الناس عنه من طلب الرزق».

(٤) المُنادّة: المقابلة والمناظرة.

[٩] ومنها: قوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً** ﴾[١].

إنّ الآية الكريمة قد أبقت الفضل الظاهر لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام لامتثاله ـ بمفرده ـ أمرَ المولى سبحانه، وبادر إليه على ضيقٍ في ذات يده، فباع ما عنده من دينار بعشرة دراهم، وقدّمها ـ جمعاء ـ بين يدي صاحب الرسالة، وناجاه عشر مناجاة؛ حرصاً على النهوض بالامتثال بغير تأخير، وعلى الاستفادة من فيض علمه المطلق تجاه تلكم الأسئلة، فقد كان يُجاب إذا سأل، ويُبدأ إذا سكت[٢]، من دون أولئك الأشحّاء الذين ضنّوا عن التصدّق ـ ولو بشيءٍ يسير ـ فَرَقاً من العَيْلَة[٣]، أو أنّ نفوسهم لم تسمح بذلك، فحرموا أنفسهم من الحظوة بملاقاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عشرة أيّام، فخلّدوه عاراً عليهم يذكر مدى الأحقاب، ويعرفون بأنّهم مذنبون، وإلّا لَمَا تصحّ التوبة عليهم في قوله تعالى: ﴿ **أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...** ﴾[٤].

وهذه الفضيلة للإمام عليه السلام ممّا تبجّح بها صلوات الله عليه، واحتجّ بها على مناوئيه والمتقدّمين.

ففي «مستدرك» الحاكم في تفسير سورة المجادلة، عن أمير المؤمنين عليه

---

(١) المجادلة: ١٢.

(٢) قال أمير المؤمنين عليه السلام: كنت إذا سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله أجابني، وإن فنيت مسائلي ابتدأني. بصائر الدرجات: ٢١٨/ ح٣.

(٣) أي: خشيةً من الفقر.

(٤) المجادلة: ١٣.

السلام قال: إنّ في كتاب الله آيةً ما عمل بها أحدٌ قبلي، ولا يعمل بها أحد بعدي، آية النجوى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً**...﴾[1].

قال: كان عندي دينار فبعته بعشرة دراهم، فناجيت النبيّ صلىّ الله عليه وآله وسلّم، وكنت كلّما ناجيت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قدّمت بين يدي نجواي درهماً.

ثمّ نُسخت فلم يعمل بها أحد، فنزلت: ﴿**أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ**﴾[2].

وهذه الرواية نقلها السيوطيّ في «الدرّ المنثور»[3] عن الحاكم أيضاً، وعن سعيد بن منصور، وابن راهويه، وابن أبي شيبة، وعبد بن حُميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

ورواها باختصار الزمخشريّ في «الكشّاف»[4]، والرازيّ في «تفسيره»[5]، والواحديّ في «أسباب النزول»[6]، وفي «معالم»[7] البغويّ، وتَفْسِيرَي: الثعلبيّ والطبريّ[8].

---

(١) المجادلة: ١٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢: ٤٨٢.

(٣) الدرّ المنثور ٦: ١٨٥.

(٤) الكشّاف ٤: ٧٦.

(٥) تفسير الرازي ٢٩: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٦) أسباب النزول: ٢٧٦.

(٧) معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٤: ٣١١.

(٨) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) ٩: ٢٦١ ـ ٢٦٢، وجامع البيان ٢٨: ١٤.

وقال السيوطيّ: وأخرج عبد بن حُميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن مجاهد، قال: نُهُوا عن مناجاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى يقدّموا صدقة، فلم يناجه إلّا عليّ بن أبي طالب، فإنّه قد قدّم ديناراً فتصدّق به، ثم ناجى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فسأله عن عشر خصال، ثم نزلت الرخصة(١).

وقال السيوطيّ أيضاً: قال الكلبيّ: تصدّق به في عشر كلمات سألهنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم(٢).

وقد أصفق الفضل بن روزبهان ـ في كتابه ـ مع شيخنا جمال الملّة والدين أبي منصور العلّامة الحلّي؛ على إثبات حديث آية النجوى بقوله: هذا من روايات أهل السُنّة، وإن آية النجوى لم يعمل بها أحد إلّا عليّ، ولا كلام في أنّ هذا من فضائله التي عجزت الألسن عن الإحاطة بها(٣)... إلى آخره.

وكذلك على قول ابن عمر: كان لعليّ ثلاثة لو كانت لي واحدة منها كانت أحبّ اليّ من حُمر النَّعَم: تزويجه بفاطمة، وإعطاء الراية يوم خيبر، وآية النجوى(٤).

والظاهر أنّ كثرة المشاورة مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كانت مَجْلبة لإيذائه، ومنعه عن الانعطاف والتوجّه إلى مهمّاته، وتفويت أوقاته الثمينة من غير ما جدوى، فما كانوا يشاورونه إلّا بأشياء تافهة توحيها إليهم آراؤهم الفطيرة(٥)؛ حبّاً للتظاهر بالجلالة، والزُّلفى من صاحب الرسالة.

---

(١) الدرّ المنثور ٦: ١٨٥.

(٢) الكشاف ٤: ٧٦.

(٣) دلائل الصدق ٢: ١٦١.

(٤) دلائل الصدق ٢: ١٦١. وانظر تفسير النيسابوري ٢٨: ٢٤ ـ ٢٥.

(٥) الفطيرة: غير الناضجة التي جاءت لا عن رويّة.

فكان من التدبير الربوبيّ جَعْلُ حكم التَّصدّق عند مشورته صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو سبحانه يعلم أنّ النفوس الوطيئة لا تقدم حتّى على ضريبة ضئيلة يُكتفى منها بمثل الدرهم وما شاكله.

وكان من هذا الشُّحّ مُتَسَرَّبٌ للقول إلى تفنيد ما ينحتونه لبعض أُولئك؛ من الإنفاق الجزيل في سبيل الدين، والأُعطِيات المتواصلة دون ترويجِهِ، إلى أقاويل كثيرة مُطْنِبَة لم تردع القالةَ عنها طلباتُ الطالبين، ودفاعُ المراقبين.

لكنّ الحقيقة أظهرت نفسها بتلكم المفتعلات، وهتفت إلى الملأ أنّ البخيل بدرهم تجاه مشورة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم كيف تهون عليه هاتيك الإنفاقات المتوفّرة؟!

فكان أَمَدُ الحكم مقصوراً على حصول مسمّى العطاء والمنع ممّن جاد وشحّ، لظهور ما ذكرناه ـ من التلويحات ـ من الفضائل والمذامّ ـ وإن كان الخطاب ظاهراً في العموم ـ فيكون في التعبير بالنسخ نوعٌ من التَّجَوُّز، لا النسخ المصطلح، ولم يزل هو من الأحكام المؤقّتة التي انقضى عنها ميقاتها.

[١٠] ومنها: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ**﴾(١).

عن القميّ، عن الإمام الباقر عليه السلام: ففعل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ذلك وبشّر الناس به، واشتدّ ذلك عليهم، وعَلِمَ أَن لَنْ تُحْصوه، وكان الرجل يقوم ولا يدري متى ينتصف الليل، ومتى يكون الثلثان، وكان الرجل يقوم حتّى يصبح؛

(١) المزّمّل: ٢٠.

مخافة أن لا يحفظه، فأنزل الله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾[١] يقول: متى يكون النصف والثلث، نَسَخَتْ هذه الآيةَ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْ الْقُرْآنِ﴾[٢][٣].

الظاهر أنّ نزول الآية للإشادة بفضلِ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ووَلَعِه في العبادة، وقيامِهِ لها أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه، ولأداءِ نافلة الليل، والمقتصّين أثرَهُ على الدؤوب في العبادة؛ لمشاكلته، والحصول على مثوباتها، لا لتشريع حكم إلزاميّ.

فكانت هذه المتابعة لمحض التأسّي المستنبَط حكمه من عمومات الطاعة، ولخصوص قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٤].

فليس هناك حكم منسوخ، وإنّما هو تخفيف على العباد، لئلاّ يتكلّفوا بما لا يحصونه من الميقات المستصعب عليهم، ولا يتحرّجوا إذا فاتهم ذلك.

ولا ينافي هذه[٥]؛ الترغيباتُ المتعاوِرَةُ من السُّنّة على إقامة صلاة الليل، فإنّ الثابتَ وهو الندبُ، غيرُ المنفي وهو الوجوب المحتمل.

[١١] وممّا يُدَّعى فيه النسخ في سورة البقرة ـ أيضاً ـ: أمرُ القبلة، حيث كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يصلّي ـ هو ومن معه ـ إلى بيت المقدس طيلةَ مقامه بمكة أربع عشرة سنة وأشهراً من مكثه بالمدينة بعد هجرته إليها، حتّى حوّل الله سبحانه القبلة إلى الكعبة لمصالح اقتضت ذلك، ورغبةً من نفس الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم.

(١ ـ ٢) المزّمّل: ٢٠.

(٣) انظر تفسير القمي ٢: ٣٩٢.

(٤) الأحزاب: ٢١.

(٥) محل «هذه» مفعول به، والفاعل هي الترغيبات.

وهل هذا من باب النسخ، أو أنّه من قبيل الحكم المغيّى المنتهي بانتهاء مصلحته؛ حتّى لا يكون كذلك؟

الظاهر أنّه من قبيل الثاني، فليس في القرآن تصريح بالتوجّه إلى بيت المقدس قبل هذا التحويل، ولا في المأثورات التفسيريّة ما يفيده، فليست آيات القبلة ناسخةً لها.

وقيل: إنّ في الآية دلالةً على جواز النسخ، لأنّه تعالى نقلهم من عبادة كانوا عليها؛ إلى إيقاعها على وجه آخر، وهذا هو النسخ.

أقول: هذا إذا لم يكن الحكم الأوّل من قبيل المغيّى ـ كما قلنا ـ.

لٰكنْ على تقديره؛ فليس الحكم منسوخاً بالتوجّه إلى الكعبة.

وربما ينقل في الباب روايات هي في منتأىً عن الطمأنينة، ولعلّها بمَجْنَب عن مفاد آيات القبلة.

على أنّها خِلْوٌ عن التنصيص بنسخ الحكم.

وليس في الآية الكريمة إلّا إثبات وجوب الاستقبال إلى الكعبة المعظّمة، والتهيّؤ للدفاع عن شُبَه المعترضين؛ من اليهود ومشركي العرب، فقال سبحانه: **﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾** إلى قوله: **﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ * قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾** إلى قوله: **﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا**

الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾[١].

نعم، يُؤثَر من طرق العامة: أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يقع في رُوعه[٢] ويتوقّع من ربّه أن يحوّله إلى الكعبة، لأنّها قبلة أبيه ابراهيم عليه السلام وأقدم القبلتين، وأَدْعَى للعرب إلى الإيمان؛ من حيث إنّها كانت مفخرةً لهم، وأمناً ومزاراً ومطافاً.

ولمخالفة اليهود، فإنّهم كانوا يقولون: إنّه يخالفنا في ديننا، ثمّ إنّه يتّبع قبلتنا، ولولانا لم يدر أين يستقبل.

فعند ذلك كره أن يتوجّه إلى قبلتهم.

إلى أن قال: إنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل يديم النظر إلى السماء رجاءَ أن يأتيه جبرئيل بالذي سأل ربه، فأنزل الله سبحانه: **﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾**[٣][٤].

فكان يعلم المولى ـ سبحانه ـ كراهية الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم الاستمرارَ على هذه القبلة، وأنّه سوف يطلب التحوّل عنها، وأنّه سيجيبه إلى طلبته، وأنّ المصالح ستتوفّر للنزوع[٥] إلى قبلة أبيه ابراهيم عليه السلام، فتكون

---

(١) البقرة: ١٤٢ ـ ١٤٥.

(٢) الرُّوع: القلب.

(٣) البقرة: ١٤٤.

(٤) مجمع البيان ١: ٤٢١ ـ ٤٢٢، وتفسير مقاتل ١: ٨٣، وتفسير السمرقندي ١: ١٢٧، وتفسير الثعلبي ٢: ١١، وأسباب النزول: ٢٦، وتفسير الرازي ٤: ١٢٢ ـ ١٢٣، والدر المنثور ١: ١٤٢.

(٥) نزع إلى الشيء: ذهب إليه ومال.

مَدْعاةً إلى رُضُوخ قريش للإسلام، ومجلبةً إلى افتخارهم، لأنّها قبلة أبيهم، ومُبَوَّأ الأمن عندهم، ومطافٌ لهم، ومَبْعَدٌ عن اليهود الذين كانوا يناوئون رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويشقّ عليهم اعتناق الحنيفيّة البيضاء، وقد هاجر هو صلّى الله عليه وآله وسلّم من ديارهم ليأمن من عاديتهم، ففارقهم في البيئة حتّى أتته القوّة، وازدلفت إليه الأُمم، فعُبِدَ الله سبحانه، وعَبَّدَ أُمتَهُ كما يشاؤُهُ ـ سبحانه ـ ويحبُّهُ هو.

وأمّا بيان معنى كراهيته صلّى الله عليه وآله وسلّم للقبلة المعدول عنها: أنّ نفسه القدسيّة كانت متّصلة باللوح المحفوظ، وترى فيه انقضاء مدّة الصلاح الموجب للصلاة إلى بيت المقدس، وأُزوف(١) الصلاح الموجب للتوجّه إلى الكعبة، ولو من جرّاء ما تتحذلق به اليهود؛ من عدم قبلةٍ مخصوصةٍ به، وأنّه تابعٌ في الصلاة قبلتَهم، وذلك يستتبع الطعن به وبدينه، فكاشفهم المولى سبحانه بالمباينة، ولو كان قد جاراهم في ذي قبل حين ضؤولةٍ من أمر الإسلام، فأظهر سبحانه عظمة نبي الإسلام، ومكانته الكبرى عنده، وكرامته عليه؛ بتشريع التوجّه إلى الكعبة في صلواته، فقال سبحانه: ﴿ **فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا** ﴾ الآية.

فليس في المقام ما يُتوَهَّمُ من النسخ.

[١٢] وممّا ادّعي فيه النسخ: قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا** ﴾(٢).

---

(١) الأُزوف: القرب والدنوّ.

(٢) النساء: ٣٢.

في «الكافي» عن الإمام الصادق عليه السلام: «إذا والى الرجلُ الرجلَ فله ميراثه، وعليه مَعْقلته»[١].

يعني: دية جناية خطئهِ.

وفي «الكافي» أيضاً عن الإمام الرضا عليه السلام: «عنى بذلك الأئمّة عليهم السلام، بهم عقد الله عزّ وجل إيمانكم»[٢].

قال شيخنا الفاضل المقداد في «آيات الأحكام»: الأيمان ـ هنا ـ جمع يمين اليد، لأنّهم كانوا عند العهد يمسحون اليمنى باليمنى، فيقول العاقد: دمي دمك، وثأرك ثأري، وحربك حربي، وسِلْمك سِلْمي، ترثني وأرثك، وتطلب بي وأطلب بك، وتعقل عني وأعقل عنك، فيكون للحالف السدس من ميراث حليفه، وهذا من إسناد الفعل إلى آلته.

وقيل: جمع يمين الحلف، فيكون من باب إسناد الفعل إلى سببه[٣].

الظاهر أنّ هذا الحكم ـ وأعني به حكم ضمان الجريرة ـ كان مطّرداً بين الجاهليّين، ولم يكاشف الإسلام بتفنيده على حين ضؤولة من أمره، وإنّما جعله عند فقدان أيٍّ من الورثة السببيّين والنسبيّين؛ توطيداً لنوعٍ من العلائق الاجتماعيّة.

وفي خطبة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ يوم الفتح ـ قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ما كان من حلف في الجاهليّة فتمسّكوا به، فإنّه لم يزده الإسلام إلّا شدّة، ولا تحدثوا حلفاً في الإسلام»[٤].

---

(١) الكافي ٧: ١٧١/ ح٣، وتهذيب الأحكام ٩: ٣٩٦/ ح١٤١٣.

(٢) الكافي ١: ٢١٦/ ح١، وتفسير العياشي ١: ٢٤٠/ ح١٢٠.

(٣) كنز العرفان في فقه القرآن (تفسير آيات الأحكام) ٢: ٣٢٤.

(٤) مجمع البيان ٣: ٧٧. وانظر مسند أحمد ٢: ٢٠٧ و٢١٢، وسنن الترمذي ٣: ٧٣/ ح ١٦٣٤.

فليست الآية منسوخة جملةً، وإنّما هي مُحكمة باقية مكتنَفة بشرائط ومخصّصات تؤخذ من غير هذا المورد من الكتاب والسنّة، والحُكْمُ النهائيّ المستمرّ في باب المواريث قولُه تعالى: ﴿ **وَأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** ﴾[١].

ويقال: كان الجاهليّون يتبنّون الأجانب فيتخذونهم أدعياء لهم[٢].

وقيل: إنّهم يتوارثون بهذا السبب[٣]، ولكنّ المولى سبحانه يقول: ﴿ **وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ** ﴾[٤].

وهذا كسابقه من الأحكام التي لم يكافحها الإسلام على حين ضعفه، وإنّما كاشفهم بها بعد استفحال أمره، وعلى حين استئصال من لاثَ بِهِ[٥] واحترمه.

ويروى: أنّ المؤاخاة جرت بين المهاجرين والأنصار بأمر من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ولعلّ حُكْمَ التَّوارث بين كلٍّ من المهاجرين والأنصار كان حكماً خاصّاً لأيّام وجودهم واستقرار كيانهم، كبقيّة الأحكام المنوطة بوجود الأشخاص، فلا عموم في الحكم، ولا نسخ عند انقضاء أمده.

[١٣] وممّا قيل إنّه من المنسوخات: قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ** ﴾[٦].

---

(١) الأنفال: ٧٥.

(٢) انظر فتح الباري ١٢: ٤٧.

(٣) انظر عمدة القاري ٢٠: ٨٤.

(٤) الأحزاب: ٤.

(٥) أي: لاذ به.

(٦) البقرة: ١٨٣.

فكان يحرم عليهم الجماع في الليل مطلقاً ـ على قول ـ أو بعد صلاة العشاء، أو بعد النوم.

وهذا حكم صوم أهل الكتاب، فنُسخ بقوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[١].

وكلّ هذا غير مسلّم عندنا، فليس من الثابت عندنا حرمة الجماع ليلاً على إطلاقه.

وليس في أخبار أهل البيت عليهم السلام ما يدلّ على إرادة حكم الحرمة من التشبيه بين هذه الأُمّة والأُمم السابقة أو أنبيائهم.

ففيها تشبيه وجوب الصوم على هذه الأُمّة بوجوبه على مَن تقدّمهم من الأُمم، لا تشبيه الواجب عليهم على مَن تقدّمهم.

مضافاً إلى أنّه لم يثبت أنّ من أحكام الصوم ـ في الذين من قَبْلنا ـ حرمةَ الجماع ليلاً، حتّى يثبت في كيفيّة صومنا ذلك، فيحتاج إلى النسخ.

[١٤] وممّا قيل فيه بالنسخ: قوله سبحانه: ﴿ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ** ﴾[٢].

قيل: كان المسلمون مخيّرين بين الصوم والفدية في أوّل الأمر، ثمّ نسخت بآية شهود الشهر: ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾[٣]، وهو قول بعض العامّة[٤].

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) انظر أحكام القرآن، للجصاص ١: ٢٢٤، وتفسير السمعاني ١: ١٨١، وتفسير العز بن عبد السلام: ١٨٨.

والمرويّ عن الإمام الصادق عليه السلام: أنّ المراد به الحامل المُقْرِب، والمرضع القليلة اللبن، والشيخ والشيخة[١].

وفي رواية: «المرأة التي تخاف على ولدها، والشيخ الكبير»[٢].

وعن الإمام الباقر عليه السلام قال: «الشيخ الكبير، والذي يأخذه العطاش»[٣].

وعلى أيٍّ من هذه الأحاديث؛ إنّ الآية غير منسوخة.

[١٥] وممّا ادّعي فيه النسخ أيضاً: قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ**﴾[٤].

فقيل: إنّه منسوخ بآية الميراث.

والمستظهَر من أحاديثنا بقاءُ حكمه، وإن أكّدت النسخَ رواية العيّاشيّ[٥]، لكنّها محمولة على التقيّة؛ لموافقتها مذهب العامّة ـ كما ذكره شيخ الطائفة[٦] ـ.

---

(١) انظر التفسير الصافي ١: ٢٢٠، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٤/ الحديثين ١٩٤٩ عن الصادق عليه السلام و ١٩٥٠ عن الباقر عليه السلام.

(٢) العيّاشيّ ١: ٧٩/ ح ١٨٠، عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٣) تفسير العيّاشيّ ١: ٧٨، والكافي ٤: ١١٦/ ح ١، وتهذيب الأحكام ٤: ٢٣٧/ ح ٦٩٥.

(٤) البقرة: ١٨٠.

(٥) في تفسير العياشي ١: ٧٧/ ح١٦٧ عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: هي منسوخة، نسختها آية الفرائض التي هي للمواريث ـ الحديث.

(٦) الذي حمله الشيخ الطوسي على التقيّة لموافقته العامّة هو قول الإمام الصادق عليه السلام: لا يجوز وصية لوارث ولا اعتراف.. انظر الاستبصار ٤: ١٢٧، والتهذيب ٩: ٢٠٠. وأمّا خصوص رواية العيّاشي فالمصرّحون بحملها على التقيّة أو نسخ الوجوب هم جملة من أصحابنا كما في الحدائق الناضرة ٢٢: ٥١٧. وحملها على ذلك الحرّ العاملي في الوسائل ١٩: ٢٩٠/ ذيل الحديث ٢٤٦٢٠، والفيض الكاشاني في التفسير الأصفى ١: ٨٤، والصافي ١: ٢١٧.

ومن المستبعد حملها على نسخ الوجوب[١]؛ مع بقاء مطلق الرجحان.

وأمّا نسخ الآية بها؛ فمن المستبعد جداً، لأنّه مبتنٍ على نسخ الكتاب بخبر الواحد.

وهبْ ذلك من الجائز عند بعضهم ـ إذا كان جامعاً لشرائط الحجّيّة ـ وأين وأنّى؟

مع أنّه لا تنافي بين ما فرض الله للوالدين وغيرهم؛ من المواريث، وبين الأمر بالوصيّة لهم خاصّة، فلا وجه يُلزمنا على حمل الآية على النسخ.

وأمّا الإجماع المدّعى على أنّ الوصيّة ليست فرضاً؛ فهو لا يدلّ على أنّها منسوخة، لأنّ الإجماع على أنّها غيرُ مفترَضَة لا يمنع من كونها مرغّباً فيها، مندوباً إليها.

فالوصيّة للوالدين والأقربين ـ الَّذين ليسوا بورثة ـ ثابتة بالآية، ولم يدّعِ أحدٌ أنّها منسوخة بالخبر.

[١٦] وممّا قيل فيه بالنسخ: قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[٢].

ذكر ذلك بعض العامّة[٣]، فقال: إنّه منسوخ بقوله تعالى: ﴿**وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً**﴾[٤].

---

(١) حملها على نسخ الوجوب البحراني في الحدائق الناضرة ٢٢: ٥١٧، واستقربه السيّد الخونساري في جامع المدارك ٤: ٥٩. وقال الفيض الكاشاني في التفسير الأصفى ١: ٨٤ والصافي ١: ٢١٧ نسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز.

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) انظر القول بهذا النسخ، في الناسخ والمنسوخ للسدوسي: ٣٣، وتفسير الطبري ٢: ٢٧٢ و٤٨٠، وأحكام القرآن، لابن عربي ١: ٢٠٦، والمحرر الوجيز ١: ٢٩٠، وتفسير القرطبي ٣: ٤٦، وتفسير البحر المحيط ٢: ١٥٥، والدر المنثور ١: ٢٠٥.

(٤) التوبة: ٣٦.

لكنّ الآية الأُولى ليست بمنسوخة، وإنّما هي مُخَصِّصة للثانية.

على أنّه ليس من الجائز ابتداءُ المشركين بالقتال في الأشهر الحرم، فدعوى النسخ غير مدعومة بحجّة.

[١٧] ادّعى بعض العامّة[١]: أنّ قوله تعالى: ﴿وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾[٢] منسوخ بقوله سبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾[٣].

وفيه: أنّه لم ينسخ من سورة المائدة شيءٌ؛ على ما ذكره أمين الإسلام الطبرسيّ في «مجمع البيان»[٤] عن الإمام الباقر عليه السلام.

وحذا حذوه المحقّق الفيض الكاشانيّ في «الصافي»[٥].

على أنّ البدأة بالقتال مع المشركين غير جائزة في الأشهر الحرم، إلّا أن يبدؤوهم بالقتال.

مضافاً إلى ذلك؛ أنّه لا وجه للالتزام بالنسخ مع إمكان التخصيص، كما في الآية السابقة.

[١٨] وروي عن الحسن، وعكرمة، ومجاهد، والسُّدِّي، والحكم، وجعفر ابن مبشّر ـ واختاره الجُبّائيّ ـ أنّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ

---

(١) انظر هذا القول في تفسير القرطبي ٦: ٤٣، عن أبي الليث السمرقندي، وفتح القدير ١: ١٩١.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) التوبة: ٣٦.

(٤) مجمع البيان ٣: ٢٦٦ قال: وقيل لم ينسخ في هذه السورة شيء... عن ابن جريج، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام، وروي نحوه عن الحسن.

(٥) الصافي ٢: ٦ عن مجمع البيان.

عَنْهُمْ ﴾[١] منسوخ بقوله تعالى: ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾[٢] وأنّ الاختيار منسوخ بواجب الحكم[٣].

لكن روى شيخ الطائفة في «التهذيب» عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنَّ الحاكم إذا أتاه أهل التوراة و [أهل] الإنجيل يتحاكمون إليه؛ كان ذلك إليه، إن شاء حكم بينهم، وإن شاء تركهم»[٤].

فليست الآية بمنسوخة.

وإنّ هؤلاء ـ الذين عُزي إليهم القول بالنسخ ـ من جملة المفسّرين بالرأي، فلا اعتداد بآرائهم.

[١٩] وقيل في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[٥]: إنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[٦].

في «مجمع البيان»[٧]: ذهب جماعة إلى أنّ الآية كانت في شهادة أهل الذمّة فنسخت.

---

(١) المائدة: ٤٢.

(٢) المائدة: ٥٠.

(٣) التبيان، للطوسي ٣: ٥٢٩. وانظر مجمع البيان ٣: ٣٣٩ حيث نقله عن الحسن ومجاهد وعكرمة، وأحكام القرآن للجصاص ٢: ٥٤٣، وتفسير الطبري ٦: ٣٣٥، وتفسير السمعاني ٢: ٤٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٠٠/ ح ٨٣٩.

(٥) المائدة: ١٠٦.

(٦) البقرة: ٢٨٢.

(٧) مجمع البيان ٣: ٤٤٠.

ولكنّ أبا عبيدة بيّن الأقاويل حول الآية، ثمّ قال: جُلّ العلماء يتأوّلونها في أهل الذمّة، ويرونها محكمة.

ويقوّي هذا القول تتابعُ الآثار في سورة المائدة؛ بقلّة المنسوخ، وأنّها من محكم القرآن(١).

وقال الرازيّ في «تفسيره»: وأمّا قول من يقول بأنّ هذا الحكم صار منسوخاً؛ فبعيد، لاتّفاق أكثر الأمّة على أنّ سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن، وليس فيها منسوخ(٢).

وذكر الخازن في «تفسيره»: أنّ العلماء اختلفوا في حكم هذه الآية، فقال إبراهيم النخعيّ وجماعة: هي منسوخة، كانت شهادة أهل الذمّة مقبولة في الابتداء، ثمّ نسخت بقوله: ﴿ **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ** ﴾، لأنّ إجماع الأُمّة على أنّ شهادة الفاسق لا تجوز، فشهادة الكفّار وأهل الذمّة لا تجوز بطريق أولى.

وذهب قوم إلى أنّها ثابتة لم تنسخ، وهو قول ابن عبّاس، وأبي موسى الأشعريّ، وسعيد بن المسيّب، وابن جبير، وابن سيرين، وبه قال أحمد بن حنبل.

قالوا: إذا لم يجد مسلمَيْن يشهدان على وصيّته ـ وهو في أرض غربة ـ فليُشهد كافرين، أو ذمّيّين، أو من أيّ دين كانا، لأنّ هذا موضع ضرورة.

قال شريح: من كان بأرض غربةٍ لم يجد مسلماً يشهد وصيّته فليُشهد كافرَيْن على أيّ دين كانا، من أهل الكتاب، أو من عبدة الأصنام، فشهادتهم جائزة في هذا الموضع.

---

(١) مجمع البيان ٣: ٤٤٠.

(٢) تفسير الرازي ١٢: ١١٦.

ولا تجوز شهادة كافر على مسلم بحال، إلّا على وصيّته في سفرٍ لا يجد فيه مسلماً.

عن الشعبيّ: أنّ رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء[١]، ولم يجد أحداً من المسلمين حَضَرَ يُشهده على وصيّته، فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدما الكوفة فأتيا أبا موسى فأخبراه، وقدِما بتركته ووصيّته، فقال أبو موسى: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فأحلفهما بعد العصر ـ بالله ـ ما خانا، ولا كذبا، ولا بدّلا، ولا كتما، ولا غيّرا، وأنها لوصيّة الرجل وتركته، فأمضى شهادتهما، أخرجه أبو داود[٢].

وقال أيضاً: احتجّ من قال بأنّ هذه الآية محكمة؛ بأنّ سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً، وليس فيها منسوخ[٣].

وقال شيخنا العلاّمة الحجّة النهاونديّ في مقدّمة تفسيره «نفحات الرحمن» ـ ونِعْم ما قال ـ: إنّ التخصيص أولى من النسخ، وقد اتّفق النصّ والفتوى على جواز شهادة أهل الكتاب ـ إذا كانوا عدولاً في دينهم ـ في خصوص الوصيّة في السفر إذا لم يجد الموصي مسلماً[٤].

[٢٠] وذكروا من المنسوخات: قولَه تعالى: ﴿ **لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ** ﴾[٥]،

---

(١) دقوقاء ـ ويقال: دقوق ودقوقى ـ: بلد بين بغداد وإربل. معجم البلدان ٢: ٤٥٩، وتاج العروس ١٣: ١٤٤ مادة «دقق».

(٢) تفسير الخازن ٣: ٣٥١.

(٣) تفسير الخازن ٣: ٣٥٢.

(٤) نفحات الرحمن ١: ٥/المقدّمة.

(٥) الأحزاب: ٥٢.

وأنّ الناسخ له قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾(١)(٢).

ولا نعرف لهذا المدّعى وجهاً، ولا عثرنا فيه على رواية.

[٢١] وذكروا من المنسوخ: قولَه سبحانه: ﴿فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنفَقُوا﴾(٣).

فقيل: إنه منسوخ بآية السيف، وقيل: بآية الغنيمة.

[٢٢] وقولَه سبحانه: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾(٤).

فقيل: إنّه منسوخ بآية الزكاة.

[٢٣] وقولَه تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾(٥).

فقالوا: إنّه منسوخ بآية السيف.

ولم نقف في هذه الآيات الثلاث على نصٍّ من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فلا اعتداد بما قالوا.

وهناك آيات ادّعي فيها النسخ، أعرضنا عنها لفقدان الدليل على ناسخ جملة منها.

ولأنّ بعضها لم يصرَّح فيها بذكر الناسخ ولو ادّعاءً.

وجملة منها مناط القول فيها ضعيف لا يؤول إلى طائل.

---

(١) الأحزاب: ٥٠.

(٢) انظر هذا القول في تفسير الطبري ٢٢: ٣٨، والناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٥١، وتفسير البغوي ٣: ٥٣٨، والتسهيل لعلوم التنزيل ٣: ١٤٢، والإتقان في علوم القرآن ٢: ٦٢، والفصول في الأصول للجصاص ٢: ٣٦٥.

(٣) الممتحنة: ١١.

(٤) فاطر: ٢٩.

(٥) التين: ٨.

فإلى هنا يحقّ لنا أن نكفّ عن تمطيط حديث النسخ، شَرَعٌ سواءٌ في ذلك أأثبتنا ذلك أم نفيناه، وإن كان الثابتُ عندنا نزراً يسيراً ﴿ **وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ** ﴾[١].

(١) الأنعام: ١١٥.

التفسير بالرأي

إنّ ممّا لا يبارحه[1] الخطر حول القرآن الكريم؛ التفسيرُ بالرأي، الذي لا يُستند فيه إلى ركنٍ وثيق؛ من تفسير آية بآية، أو ما هو جامع لشرائط الحجّيّة من السمع الثابت؛ من السُّنة النبويّة الشريفة، ومن أحاديث أئمّة بيت الوحي صلوات الله عليهم، أو ما هو مصافق للأصول الموضوعيّة المتسالم عليها عند الأمّة جمعاء.

هذا هو الحُكْمُ الباتُّ في حقائق القرآن الثابتة، والمرجع الوحيد لنواميسها القيّمة، وإن كان المُتَّبَعُ في جهاته اللفظيّة محاوراتِ العرب وما يُؤْثَر من النظم والنثر عنهم، من غير شذوذ في التفهّم، واعوجاج في السليقة.

وإنّ ممّا لا مُنتدح عنه؛ السيرُ الحثيث حول مغازي القرآن الكريم واستنباط أحكامه، ولقد قال سبحانه: ﴿**أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾[3].

وقد مدح ـ سبحانه ـ أُناساً يستنبطون تلكم الأحكام، والذين يعلمون تأويله،

---

(١) أي: لا يزول عنه.

(٢) محمّد: ٢٤.

(٣) ص: ٢٩.

وجعله[١] رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في ما يؤثر عنه من الأحاديث ـ مقياساً للقبول والردّ، فما وافق كتاب الله فهو مقبول، وما خالفه يضرب به عرض الحائط[٢].

فكيف التوفيق بين هذا الاستنباط المتداول بين المفسّرين، وبين قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من فسّر القرآن برأيه فأصاب الحقّ فقد أخطأ[٣]؟

وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من فسّر القرآن برأيه فليتبوّأْ مقعدَه من النار»[٤].

وعنه صلّى الله عليه وآله وسلّم وعن أئمّة الهدى ـ عليهم السلام ـ المقتصّين أثره: أنّ تفسير القرآن لا يجوز الّا بالأثر الصحيح، والنصّ الصريح.

وروى العيّاشيّ في «تفسيره» عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من فسّر القرآن برأيه؛ إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فهو أبعد من السماء»[٥].

وفيه أيضاً[٦]، وفي «الكافي»[٧] عن الإمام الصادق عليه السلام، عن أبيه قال: «ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض إلّا كفر».

الظاهر أنّ المراد بضرب بعض القرآن ببعض: الخوضُ فيه لا عن سَدَد، وبمحض التظنّي والهوى.

---

(١) الضمير يعود للقرآن الكريم.

(٢) انظر ما تقدّم في أوائل بحث «صيانة القرآن الكريم من النقص والتحريف».

(٣) مجمع البيان ١: ٣٩.

(٤) تفسير ابن كثير ١: ٥، وتفسير السمرقندي: ٣٦، وتفسير الرازي ٧: ١٩١.

(٥) تفسير العيّاشيّ ١: ١٧/ح٤.

(٦) تفسير العيّاشيّ ١: ١٨/ح٢.

(٧) الكافي ٢: ٦٣٢/ح١٧.

وإنّ من الخوض الممقوت؛ التمحُّل[١] من غير استنادٍ إلى أثر يؤبه به، أو ركون إلى ما يصحّ التعويل عليه، والتَّقَحُّمِ في متشابهاته التي لا يطمع في الخوض فيها غيرُ أهل الزيغ؛ ابتغاءَ الفتنة وابتغاء تأويله؛ بنصٍّ من القرآن الكريم[٢].

وهل هذه معارِضَةٌ للأمر بالاستمساك بحبل القرآن، والتمسّك بعروته الوثقى؟ لا، ولقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا التبست عليكم الفتن كقِطَع الليل المظلم فعليكم بالقرآن، فإنّه شافع مشفَّع، وماحِلٌ مصدَّق[٣]، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنّة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدلّ على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل، وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهرُه حكم، وباطنه علم، ظاهره أنيق، وباطنه عميق، له تخوم[٤]، وعلى تخومه تخوم، ولا تحصى عجائبه، ولا تبلى غرائبه، فيه مصابيح الهدى، ومنار الحكمة، ودليل على المعرفة لمن عرف الصفة»[٥].

فالمتوغِّل في كلٍّ من العلوم الحقّة إذا قال في القرآن بمقتضى علمه؛ فهو ليس بمبطِل، كمن قال على طِبْقِ ما عرفه من قواعد الإعراب؛ من النحو والصرف،

---

(١) تمحّل الشيء: طلبه بحيلة وتكلّف.

(٢) وهو قوله تعالى في الآية ٧ من آل عمران ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾.

(٣) قال ابن الأثير في (النهاية ٤: ٣٠٣): أي: خصم مُجادِل مصدَّق، وقيل: ساعٍ مصدَّقٍ من قولهم: محلَ بفلان؛ إذا سعى به إلى السلطان، يعني: أنّ مَن اتّبعه وعمل بما فيه فإنّه شافع له مقبول الشفاعة، ومصدَّق عليه فيما يُرفع من مساويه إذا ترك العمل به.

(٤) التُّخُوم: جمع التَّخْم بمعنى منتهى الشيء. والذي في أكثر نسخ والمطبوع «له نجوم»، وهي بمعنى الآيات والدلالات التي تدلّ عليها وتوضّحها.

(٥) الكافي ٢: ٥٩٨ ـ ٥٩٩/ ح ٢، والنوادر للراوندي: ١٤٤.

واللغة، والمعاني والبيان والبديع، وما ثبت عنده من الحقائق الراهنة من علم الكلام غير المشوبة بانحرافات الزائغين عن الطريقة المثلى، وما أتقنه من الفلسفة المتلقّاة عن أُصول الفنّ الرصينة من غير انحرافٍ عن جَدَد السَّبيلِ اللاَّحب؛ فإنّه غير مذموم في خطّته.

ولا يُلام المفسّر إلّا إذا وُجِدَ منه هوىً يروقه تطبيق الآيات الكريمة عليه؛ على كلّ حالٍ ـ ساعدته الحقيقة أو باينته ـ فعساه أن يترفّع على خصمه في الحجاج، ولو لم يكن له هذا الرأي؛ لَمَّا تكلّف سلوك ذلك المسلك الوعر.

وأفظع ما في هذه الصورة؛ أن يكون المتكلِّف عليماً بانحراف حجّته ـ بل شبهته ـ عن الجادّة المستقيمة، كسائر المحتجّين على ضلالتهم؛ بما يخيّلون ـ على من يتحرّون إغواءه ـ أنّ حجّتهم الداحضة مأخوذةٌ من القرآن الكريم، وهم يعلمون أنّ محكم الكتاب بمَجْنَب(١) عمّا يتقوّلونه، وهذا نوع من التلبيس شائن.

وقد يجهلُ صاحبُ الهوى عدمَ انطباق الآية الكريمة على ما يرتئيه، لكنّ تقديس الرأي وحبّ النجاح في الاستنباط يجرّانه إلى المحتملات الشاذّة، فيهتف به كأصلٍ موضوعيّ، ويكون هذا الهوى الممقوت هو الذي ألقاه في هوّة التفسير بالرأي.

وقد تكونُ للمحتجِّ غايةٌ صحيحةٌ فيطلبُ لها دلالةً من القرآن الكريم، كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي، فيقول: قال الله سبحانه: ﴿ **اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى** ﴾(٢)، ويوهم أنّ المراد بفرعون قلبه المتعجرف.

---

(١) أي: بمنأى وبُعْدٍ.

(٢) طه: ٢٤.

ومثل هذا شائع عند كثير ممّن يحاول الوعظ والإرشاد؛ تلطيفاً للكلام، وجلباً لمشاعر المستمعين.

ومثل هذا قد تستحمله «الباطنيّة» في مقاصدهم الباطلة، ودعوتهم الممجوجة. فعلى القارئ أن يميّز بين القشر واللُّباب، ويقذف هَمْلَجات المتهوّسين وراءه ظِهْرِيّاً.

وقد يقتصر المفسّر على ما عرفه من ظواهر الألفاظ العربيّة، من غير انعطافٍ على ما تستدعيه الحالة؛ من التدخّل في معارف القرآن العلميّة والعمليّة، وما فيها من مزايا وخصوصيّات؛ من الإيجاز والتبسّط، وما يرجع إلى كثيرٍ من أنواع الآيات الكريمة؛ كالقول في العامّ والخاصّ، والمحكم والمتشابه، والرُّخَص والعزائم، وإلى لِدات هذه من وجوه الآيات، من غير توجّه إلى السمع حيث يقتضيه، أو انعطافٍ إلى الأصول الثابتة حيث يفتقر إليها.

فمفسّرٌ هذا شأنه كثيراً مّا يقع في الغلط، وينحرف عن السَّنَن اللّاحب، فلا يسلم عن خطر التفسير بالرأي.

وإنّ من واجب التفسير الوقوفَ على خصوصيّات اللغة، ومعرفة ما يُحتجّ به من آراء المفسّرين المتّصلين بالصادع الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم بصلة من العلم وأثارةٍ من الثقافة، ثم بعد ذلك يفاض عليه العلم المدَّخر لمن جدّ واجتهد.

ففي غير موردٍ من الذكر الحكيم مالا يكفي ظاهره عن الإِعْرابِ[1] بما تَضَمَّنَهُ من التفاصيل والأحكام، فهي بعدُ محتاجةٌ إلى بيان الوحي، كتفاصيل الصلاة والصوم والحجّ وما يجري مجراها؛ من الواجبات والأحكام التي اكتفى القرآن

(١) الإعراب: الإيضاح والتبيين والتصريح.

بإجمالها، ولحِكْمَةِ التَّدريج في الإعلام، ولِتمرين الأُمّة بذلك طِيلَة إبّان التبليغ.

فالخوضُ في هذه ـ كلّها ـ من غير توقيف؛ معدودٌ من أقسام التفسير بالرأي.

ومن خواصّ القرآن الكريم: الحذف والإيصال، كما في قوله سبحانه: ﴿ **وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا** ﴾[١].

فقد يَحسَبُ غيرُ المتبصّر فيها أنّ المراد بها: آية مبصرة لم تكن بذات عمى، لكن يفوته أنّهم ظلموا أنفسهم ومن معهم بقتل الناقة.

فلو كان المفسّر يفرغ عن قِيله[٢] على محض العربيّة الساذجة؛ فاته الكثير الطيّب من مغزى الآية الكريمة.

ولقد قال سبحانه: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِين** ﴾[٣].

فها هنا قد يشوّش ذهن المفسّر، فلا يدري أنّ المخاطَب بالاستغفار من هو؟ ولا يعلم أنّها امرأة عزيز مصر.

وقد يرتبك بأنّه كيف يخاطَب به يوسف عليه السلام؟

إلى غير هذه من مزايا الكتاب العزيز.

ومن مزايا القرآن الكريم: التقديم والتأخير، قال سبحانه: ﴿ **وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى** ﴾[٤].

فمعناه: ولولا كلمة سبقت من ربّك بتقدير الآجال كلّها، وتأخيرها إلى محالّها

---

(١) الإسراء: ٥٩.

(٢) أي: قوله.

(٣) يوسف: ٢٩.

(٤) طه: ١٢٩.

المقدّرة لها، ولولا أجل مسمّى ؛ لكان العذاب على الكافرين لزاماً من غير تأخير.

وهذا هو الرافع لـ«الأجل» والناصب لقوله سبحانه: ﴿ لِزَاماً ﴾ .

ويظهر من غير واحدٍ أنّ في القرآن من جِماع العلم والحكمة مالا يمكن الحيطة به إلّا من قِبل مُصْطَلَح الكتاب نفسه، كالرُّخَص والعزائم، والمجمل والمبيّن، والخاصّ والعامّ، وما إلى ذلك من أطوار وشؤون، وما يتعلّق بالقضاء والقدر، والظواهر والبواطن، والمبدأ والمنتهى، وموارد السؤال والجواب، والقطع والوصل ـ حيث يجب وحيث لا يجب ـ والمستثنى منه، والجارّ، والصفة لما قبل المورد، فيظهر منه حكم ما بعده.

إلى غير هذه من مشكلات القرآن التي يجب الوقوف على تحليلها وتفسيرها.

فمن ادّعى علم ما هنالك، من حِكم وفرائض، من غير وقوف على عللها وأسبابها؛ فهو متجرّئٌ على المولى سبحانه، ومفترٍ عليه، والعياذ بالله.

تفسير فاتحة الكتاب

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

حريٌّ بمثل هذا الكتاب ـ الذي كلّه قداسة وخلود ـ أن يُبتدأ بما هو شارة البقاء، ومنبثق أنوار القيّوميّة الخالدة، وسِمَة العزّ الذي لانفاد له، واسم الواحد القدّوس الذي لا يعروه البطلان والزوال.

فيكون تفاؤلاً بتأصّل الدوام، وتأكيد التقرير من غير انفصام، ويعود أدباً للقارئ، ونُجْعةً للمستفيد في قوله وعمله، وإقدامه وإحجامه.

ولا يزال العمل تامّاً غير مبتور، لأنّه باسم الإله السرمديّ الخالد، فلا الحقيقة تنبو، ولا نور الهداية يخبو، وإلى مثل هذه؛ الإشارة في النبويّ المتسالم عليه: «كلّ أمر ذي بالٍ لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم؛ فهو أبتر»(١).

ومن الثابت أنّ كلّ أمر مسوق لوجهه الكريم لا يعروه الاضمحلال، وأنّه سبحانه سَيَقدَمُ على ما ليس له فيجعله هباءً منثوراً، وأنّه يحبط كلّ عمل عملوه؛ ممّا قُصد فيه غير وجهه الكريم، وأنّ الخلود المحض قصرٌ عليه سبحانه، والشيءُ

---

(١) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٢٥، والكشّاف ١: ٣١. وتخريج الأحاديث للزيلعي ١: ٢٢ ـ ٢٣، وكشف الخفاء للعجلوني ٢: ١١٩، ومسند أحمد ٢: ٣٥٩، والفتح السماوي للمنّاوي ١: ٩٦.

باقٍ ببقاء علّته، فإذا كانت العلّة غير منفصمة العُرى فَأَحْرِ بمعلولها أن لا يعروه الانفصام.

وهو ـ سبحانه ـ المنتجَع الوحيد لكلّ من ينتجع فضلَه، والمرجع الفذّ لمن يتطلّب نيله، والمأوى المُنقِذ لمن يأوي إلى مأمنه.

فالله هو الذي يتألّه إليه كلّ مخلوق عند الحوائج والشدائد؛ إذا انقطع الرجاء من كلّ وجه مِن دونه، وتقطّعت الأسباب من جميع مَن سواه.

«يقول: بسم الله، أي أستعين على أموري كلّها بالله الذي لا تحقّ العبادة إلّا له، المغيث إذا استُغيث، والمجيب إذا دُعي»(١).

وهو الذي يعتلّق بذهنك عند منقطع الأمل، وإعواز الغوث، حيث لا مَنجاة تُغني عنك، وقد انقطعت السُّبُل، وأعيت الحيل.

وهو أعظم أسماء الجلالة الذي لا يجوز أن يتسمّى به أحد غيره.

وكانت العرب وغيرهم من الأُمم السالفة تتبرّك بأسماء عظمائها؛ من آلهة وأمراء وملوك، فإذا جنح أحدهم إلى البدأة بأيّ عمل قال: أعمله باسم الصنم الفلانيّ، أو الأمير، أو الملك المقصود، فيقصد من قوله هذا: أنّ عمله مبتور؛ لولاه.

لكنّ القرآن الكريم هو الذي أبطل هاتيك البدع والخرافات، فلم يبدأ إلّا بما هو مُصاصُ الحقّ؛ من التوحيد الخالص، ولُبابُ الحقيقة الراهنة.

فالمراد إذاً بالبسملة ـ التي هي مفتتح الكتاب، وأساس الدين ـ أنّ جميع ما يحتويه الكتاب المقدّس من حِكَم وأحكام؛ مبدوءة بالقوانين الحكيمة، والنواميس الإلهيّة، وما فيه جِماع الفضائل والفواضل.

---

(١) التوحيد: ٢٢٦/ ح٥ من الباب ٣١ «معنى بسم الله الرحمن الرحيم».

وكأنّه يخاطب فيها نبيّ العظمة ويؤدّبه بأنّ كلّ ما يصدع به من تعاليم وحقائق فإنّما يأتي به من عند الله الحكيم، وأنّ صلته بجميع ما هنالك مقصورة بتعليمه وإرشاده، من غير حَوْل ولا طَوْل إلّا به جلّت عظمته.

وكان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم معترفاً بكلّ ذلك؛ بكلامه المنقول عنه في الذكر الحكيم: ﴿ **وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ * وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ** ﴾[١].

و«الاسم»: يطلق على مسمّىً، واشتقاقه من السِّمَة، ويراد بها العَلامة.

أو من معنى السُّمُوّ، وهو المناسب لمعنى الجلالة الإلهيّة.

وعمدة ما يقال فيه: إنّه «هو اللفظ الدالّ»، فهو خارج عن المسمّى.

والذي يراد به الذات ـ بعنوان صفة من أوصافه ـ فهو من قبيل الأعيان، لا الألفاظ.

ويَقرُب أن يكون هو مسمّى الاسم بإطلاقه الأوّل، ككلّ اسمٍ له ـ سبحانه ـ يُخبَرُ عنه ببعض نعوته.

والسّر في ذلك: أنّه لم يوجَد تحت معنى كلمة «الاسم» إلّا معنى الدلالة، شَرَعٌ سواء في ذلك دلالته على المسمّى، وعلى الأعيان الخارجيّة.

فكانت النتيجة: أنّ مرجع الاسم كما يكون أمراً لفظيّاً، كذلك يكون أمراً عينيّاً، وأنّ الدالّ القريب لكلّ مسمّى هو الاسم بمعناه الأخير، وأنّه بالمعنى الأوّل اسم الاسم، كما أنّه بالمعنى الثاني هو الاسم فحسب.

---

(١) النمل: ٩١ ـ ٩٢.

وهذا كلّه رقيٌّ يحدو إليه النظر الصائب؛ غيرَ محمولٍ على عاتق اللغة، وأنّ معنى الاسم هو الذي نعرفه بواسطة الاستعمال والإطلاق.

ولقد طال الشجار بين المتكلّمين الأوائل في أنّ الاسم هل هو مطابَقُ المسمّى، أو أنّه يباينه في الإطلاق؟

فجنح إلى كلٍّ فريقٌ منهم، واحتجّ كلٌّ بما يَدعم مذهبه.

لكنّ المسألة ـ بعد التنقيب البالغ ـ عادت من جليّة الواضحات الغنيّة عن الإشادة بالحِجاج لها، فنحن نَكِلُ ذلك إلى المفصّلات من الموسوعات الكلاميّة.

والذي لا نمتري فيه أنّ الاسم هو هذا الذي يفوه به فمك، ويسطّره قلمك؛ ممّا يعبّر به عن المسمَّيات الموجودة في العالم؛ من العُلْويّات والسُّفْليّات.

فكلّ ما يدلّ على شيءٍ منها ـ من الجواهر والأعراض ـ فهو اسم لها، بخلاف الأحداث التي تُعرِبُ عنها النحاة بالأفعال، ومداليلها كمداليل سائر الأسماء في إطلاقها للكثير والقليل.

وربما يشتبه على التالي أنّ المولى سبحانه أمر عباده بتسبيح اسمه تارةً، كما في قوله سبحانه: ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى**﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿**فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ**﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿**تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ**﴾[3].

وأطلق القول بذكره وتسبيحه المطلق تارةً أُخرى، فقال: ﴿**وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾[4].

---

(١) الأعلى: ١.

(٢) الحاقّة: ٥٢.

(٣) الرحمن: ٧٨.

(٤) المزمّل: ٨.

وقال تعالى: ﴿ **وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً** ﴾(١).

وقال سبحانه: ﴿ **وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا** ﴾(٢).

وقال عزّ من قائل: ﴿ **فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ** ﴾(٣).

وقال سبحانه: ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ** ﴾(٤).

وقال عزّ اسمه: ﴿ **فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ** ﴾(٥).

إلى كثير من ضرائبها.

ومن هنا اختلط الحابل بالنابل، فحَسِبَ مَن حَسِبَ أنّ الاسم هو المسمّى، وأنّ ذِكره ـ تعالى ـ وذكر اسمه وتسبيحه واحد.

وقد ألمعنا إلى قلّة الجدوى في الخوض في مثل هذه المسائل، وإنْ تشدّق بها المتشدّقون.

لكنّا نقول: إنّ الذِّكْر ـ كيف ما عُبّر عنه ـ هو ضد النسيان، وهو من العبادات القلبيّة، ولذا قورنت بالتفكير بقوله سبحانه: ﴿ **وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ** ﴾(٦).

وهذه الآية الكريمة تعطينا برنامجاً لكيفيّة التبرّك بآي القرآن الكريم، وكيف تكون البداأة بما هي من جلائل النعم وأحسن الحديث، فيوعز فيها إلى النعم الجسام، من الحياة، والعقل، والهدى، والصحّة، والمنعِم بدقائق النعم وبدائع

(١) الدهر: ٢٥.

(٢) الحجّ: ٤٠.

(٣) الأنعام: ١١٨.

(٤) الأنعام: ١١٩.

(٥) الحجّ: ٣٦.

(٦) الكهف: ٢٤.

الصنع الموجودة في بدن الإنسان على طبق الحكمة؛ من غير مجازفة في التركيب، أو تنافر في الوضع، كما في سواد العين من ملاءمة التنسيق بين أهدابها، وهي ملآنة بالنور المتخلّل بينها من غير أذىً يضرّ الجفن.

لابدّ لحرف الجرّ ومجروره ـ الذي هو من أقسام الظرف ـ من متعلَّق يكون مذكوراً، أو محذوفاً.

والباء هنا[١] تتراوح بين معنى الاستعانة والمُلابسة.

فعلى الأوّل؛ يكون الظرف لغواً، كقولك: بَرَيْتُ القلم بالسكّينة.

وعلى الثاني؛ فالظرف مستقَرّ ـ بالفتح ـ حالٌ من الضمير في قول القائل: أَبْتَدِئُ.

وهذا أشمل للتعظيم عند التنويه باسم الجلالة، فإنّ التبرّك باسمه الكريم تأدّب فيه تعظيم، بخلاف اتّخاذه آلةً للشروع، فهو ـ عندئذٍ ـ مبتدأٌ غير مقصود بذاته.

والظرف المستقرّ ـ كما يُؤْثَرُ عن المشهور ـ هو: ما كان عامله مقدَّراً عامّاً، يعني أربعة أشياء: الحصول، والكون، والوجود، والاستقرار، كما في قولك: زيد في الدار، أي مستقرّ فيها، أو كائن ... إلى آخره.

وكونه عامّاً يستلزم كونه مقدَّراً، إذ لا يوجد متعلَّق عامّ يكون مذكوراً في الكلام.

ويجب أن نقول في الجواب عن قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ**﴾[٢]: بأنّه استقرار خاصّ بمعنى الحضور، أو السكون ـ ضدّ الحركة ـ لا ذلك السكون والاستقرار.

---

(١) يعني في البسملة.

(٢) النمل: ٤٠.

وكذا ما وقع في بعض خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «لم يحلّ في الأشياء فيقال: هو فيها كائن»[١].

فالكونُ في الأشياء ـ بمعنى الحلول فيها ـ ليس من الأمور العامّة حتّى يجب حذفه، ولا يستدعي كونه مقدَّراً أن يكون عامّاً.

لكنّه أعمّ من أن يكون عامّاً أو خاصّاً، كما في قولك: زيد في الدار، وزيد على الفرس.

فالعامل في الأوّل مقدّر عامّ ـ وهو أحد العوامل الأربعة ـ وفي الثاني مقدَّر خاصّ ـ وهو: راكبٌ ـ.

وأمّا السيّد الشريف الجرجانيّ؛ فلم يشترط في العامل إلّا التقدير، شَرَعٌ سواء كونه عامّاً أو خاصّاً؛ كالمثالين المذكورين، لكنّ المثال الثاني ـ عند المشهور ـ ملحق بالظَّرف اللّغْويّ.

وقصارى القول: أنّ الخلاف واقع بين العلماء في الظرف المستقرّ.

فمنهم: من لم يشترط حذف العامل ـ مع كونه عامّاً ـ وعليه إصفاق الجمهور.

ومنهم: من لم يشترط حذفه، بل كونه من العوامل العامّة المذكورة فقط.

ومنهم: من اشترط حذف العامل مطلقاً ـ سواء كان عامّاً أو خاصّاً ـ كالسيّد الشريف[٢]، وكما يظهر من كلام نجم الأئمّة الرضيّ الأستراباديّ[٣].

هذا كلّه من الظرف المستقرّ.

---

(١) نهج البلاغة ١: ١١٣/ ضمن الخطبة ٦٥ وفيه «لم يحلل».

(٢) حاشية السيّد الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي / في باب المبتدأ والخبر. طبعة بولاق في مجلّدين.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ٤: ٢١٠.

وأمّا اللُّغويّ؛ فما لم يكن عامله كما ذُكر، إمّا بانتفاء الحذف في عامله، أو كونه خاصّاً؛ مع عدم لحاظ كونه محذوفاً أو مذكوراً.

وكلمة «الله»: اسم مخصوص بالذات القدسيّة، ومن المحظور إطلاقه على من عداه.

وقد تقاعست[١] الأفكار عن استكناهه[٢]، فتسمية الغير به مَظِنَّة الخطر، وبمَقْرُبة من الإلحاد.

ومن المأثور عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «كَلَّ دونَ صفاته تحبيرُ الصفات، وضلّ هُنالك تصاريفُ اللغات»[٣].

قال الإمام الباقر عليه السلام: «الله، معناه المعبود الذي أَلِهَ[٤] الخلق عن درك ماهيّته، والإحاطة بكيفيّته»[٥].

وقد سبق عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ في هذه الكلمة الشريفة ـ ما هو مُصاص الحقيقة، ومحض الحقّ: فالله هو الذي يتألّه إليه كلّ مخلوق[٦].

وصراحة كلمة التوحيد ـ في مفادها ـ منوطةٌ بمعناه العَلَمِيّ، ومن المستبعد جدّاً أن يكون للذات المقدّسة عَلَمٌ في كلّ لغة عدا اللغة العربيّة التي هي أفصحُها وأشرفها وأوسَعُها، وهي التي بها نزل القرآن.

---

(١) تقاعس عن الأمر: تأخّر ولم يتقدّم فيه.

(٢) أي: بلوغ كُنهه، والكُنه: جوهر الشيء وحقيقته وغايته.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن: ١٧، مادة «أله».

(٤) أي: تحيّر.

(٥) التوحيد: ٨٧/ ح٢ من الباب ٤ «باب تفسير قل هو الله أحد».

(٦) انظر التوحيد: ٢٣١، وفيه «الذي يتألّه إليه عند الحوائج والشدائد كلّ مخلوق».

وإن كان في بعض المأثورات ذكْر لمعنىً اشتقاقيّ؛ فهو محمول على أنّ تلكم المعاني قريبة أو مناسبة للمعنى العَلَمِيّ، ولا يفرّق في ذلك أن يكون الواضع هو المولى سبحانه، أو أيّ أحد.

فلزوم المناسبة ـ على كلّ حالٍ ـ ممّا لا نُدحة[١] عنه، وكلّ هاتيك المناسبات منحصرة بساحة قُدْسهِ جلّت عظمته، لأنّ الأُلوهيّة المطلقة والربوبيّة التامّة بمنتأىً عن غيره سبحانه، فهي قَصْرٌ عليه، ولا يسع حتّى الملحد أن يدّعيها لمن اتّخذه معبوداً، بالرغم من حُجَجه الداحضة.

﴿ **الرَّحْمَنِ** ﴾: صيغة مبالغة أُخذ في معناه الفعليّة والكثرة، وهو فَعْلان.

ولا يمتري أيّ أحد في مفادها ودلالتها على عموم الرحمة، لقصور أكثر ما يعبّر به عنه؛ عن تحديد مطابَقه من الألفاظ، غير ما تميّزه اللغة والعلم الصحيح؛ ممّا يجوز إطلاقه عليه سبحانه.

وربّما يُحال معناها إلى المناسبات الموجودة في كلّ مكان تذكر فيه الرحمة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً** ﴾[٢]، وقوله سبحانه: ﴿ **رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً** ﴾[٣].

إلى كثير من الموارد التي ذكرت فيها صفة الرحمة، أو «الرحمن» بلفظه.

وحذف متعلَّق الرحمة ـ مع اشتقاقها ـ يدلّ على عمومها ـ ممّن ناءَ بها ـ جليّةً ظاهرة، وهو الإله الحقّ الذي لا قَصْر ولا قُصور في مُنّته وآلائه.

---

(١) النُّدْحَةُ: المُتَّسَع.

(٢) آل عمران: ٨.

(٣) الكهف: ١٠.

وقد اختصّ الاسم الكريم به ـ سبحانه ـ قضيّةَ إضافة اللازم إلى المتعدّي.

ويُعلِمنا تعديتها إلى المفعول؛ عدمَ كونها من نفسيّات الأفعال، وإنّما هي مستعملة في حيّز الأفعال النفسيّة، وتتّصل بالمحتاج على الصفة التي ذكرناها.

وإنّما كان الاستعمال يشابه نحواً من الصفات المستعملة في البشر؛ لتقاربها ـ في الغالب ـ من الأفهام البشريّة، والغاية الوحيدة من مستعمَلات القرآن إفهام الناس بما في طَوْقها.

ومن هنا جرى البيان في مبدأ الذِكر ـ على ما بيّنّاه ـ لئلاّ تكون البدأة في الكتاب شروداً عن أفهام التالين، ويكون مَبالغ الأفهام ممّا تستأنس هي لها، وإن كان ترديدها وتكريرها الملحّ، والتروّي فيها؛ يوقف الإنسان على طَلِبَتِهِ المقصودة من مغزى الحقّ.

﴿ **الرَّحِيمِ** ﴾: صفة مشبّهة تدلّ على الخير الكثير المفاض على قاطبة الأُمم؛ من المؤمنين والكفار(١)، مع ثباتها وتقرّرها بما هو أجلّ وأرقى من الصفات البشريّة الموجودة في الناس.

وإن كان يفسَّر ـ عند القاصرين ـ بما يرادف التعطّف والحنوّ، أو يساوق اللطف والرقّة.

إلى غير هذه؛ من المعاني التي هي في منتأًىً عن الحقيقة، ولا يلمسك الحقّ من كثب، لقصور ما هنالك من الألفاظ التي يخال أنّها تومئ إلى حقيقة اللفظ الراهنة، وهي بعيدة عنها.

---

(١) في مجمع البيان ٩: ٣٢٩ الرحمن هو الذي وسعت رحمته كلّ شيء، فلذلك لا يوصف به إلّا الله تعالى، وأمّا راحم ورحيم فيجوز أن يوصف بهما العباد. وهذا هو المشهور في التفسير، وما ذكره المؤلّف قدّس سرّه خلافه، فتأمّل.

وإنّ الرحمة تتعدّى إلى مفعولها.

وإنّ حقيقة معنى الرحمة هو: إسداء الخير إلى من لا يسعه ذلك، وكفّ الضيم عمّن هو بمقربة منه.

وإنّ الباعث لذلك هو حاجة في نفس المرحوم، أو حبٌّ من قبل الراحم، وذلك من كمال الحقّ سبحانه وفضله المُسْدى إلى المرحومين، من غير مساس إلى أغراض الفاعل الراجعة إلى شخصيّته سبحانه، وإنّما هي فضل محض تعود إلى القابل الذي هو مصبّ الرحمة ومنقلَب الفضيلة.

البسملة جزء من كلّ سورة

لا يمتري أحد ـ من أصحابنا ـ في أنّ البسملة جزء من الفاتحة، وغيرها من السور ـ عدا براءة ـ بإجماعٍ من أهل بيت العصمة، واتّفاقٍ من شيعتهم.

وأصفق على ذلك معهم الشافعيّة، والشافعيّ ـ نفسه ـ ردّد جزئيّتها بين سورة الفاتحة فحسب، أو السُّوَر كلّها.

وأمّا أنّها آية من سورة النمل؛ فموضع وفاقٍ بين الكلّ.

وأمّا نظريّة عبد الله بن المبارك؛ فتنصّ على رأي الشيعة ومن وافقهم.

وقال القرطبيّ في «تفسيره»: واحتجّ الشافعيّ بما رواه الدارقطنيّ من حديث أبي بكر الحنفيّ، عن عبد الحميد بن جعفر، عن نوح بن أبي بلال، عن سعيد بن أَبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلىّ الله عليه وآله وسلّم، قال: إذا قرأتم الحمد لله ربّ العالمين؛ فاقرأوا: بسم الله الرحمن الرحيم، إنّها أُمّ القرآن، وأُمّ الكتاب، والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إِحدى آياتها.

رفع هذا الحديث عبد الحميد بن جعفر، وعبد الحميد هذا وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد ويحيى بن معين.

وأبو حاتم يقول فيه: محلّه الصدق، وكان سفيان الثوريّ يَضَعُهُ ويحمل عليه.

ونوح بن أبي بلال ثقة مشهور(١)، انتهى.

وذكر الخازن(٢) هذا عن الدارقطنيّ: أنّ رجال إسناده كلّهم ثقات.

وأمّا قراءة أُبيّ للفاتحة عند رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ حينما سأله:

---

(١) تفسير القرطبي ١: ٩٣.

(٢) تفسير الخازن ١: ١٩.

كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟ قال: فقرأت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ حتّى أتيت على آخرها ـ [وهي تدلّ على][١] أنّ البسملة ليست بآية منها.

فقراءة أُبيّ للفاتحة مجزّأةً عن البسملة ـ إن صحّت الرواية ـ ليست نصّاً في التجزئة، وإنّما هو استحسان منه.

والآية ـ كما أنّها لا تثبت به[٢] ـ لا يجوز نفي الثابت منها؛ به وبأخبار الآحاد.

ولا يعدو المقام من أن يكون من قبيل الفتاوى المجرّدة، وهل هذا إلّا استحسان من أُبيّ ـ نفسه ـ أو من الطبقات الأخيرة في الإسناد؟!

وأيّاً مّا كان، فهو شَرَعٌ سواء في أنّه لا حجّة فيه ما لم يُدعَمْ بقول مَن يوثق به، ويُحتجّ بقِيله؛ من أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

واتّفق المسلمون ـ جميعاً ـ على رسمها في المصاحف منذ بداءة كتابة المصحف، إلى وقتنا الحاضر.

وظاهر الحال أنّه إنّما كتبت لأنّها من أجزاء المصحف، لا لتثبيت الفصل بين السور فحسب.

وكانوا لا يستجيزون إثبات الخارج من القرآن وما ليس هو منه؛ في عداد الآيات الكريمة، كأسماء السور، وقول «آمين».

وفيه إغراء للتالين؛ بإثبات ما ليس من الذكر الحكيم وَجَعْله داخلاً فيه.

---

(١) زيادة من عندنا لتصحيح العبارة، فقد نقلت العبارة بعينها عن سياق عبارة القرطبي في تفسيره ١: ٩٤ فوقع الخلل، قال: «فثبت بهذه القسمة التي قسمها الله تعالى ـ وبقوله عليه السلام لأبي: كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟ قال: فقرأت الحمد لله ربّ العالمين حتّى أتيت على آخرها ـ أنّ البسملة ليست بآية منها.

(٢) أي بالاستحسان.

ولو كانت الغايةُ من الإثبات مجرَّدَ الفصل بين السور؛ لأثبتوا البسملة بين الأنفال والتوبة.

وأسند الخازن في «تفسيره» حديث جزئيّتها إلى الشافعيّ وجماعة من العلماء، وهو قول ابن عبّاس، وابن عمر، وأبي هريرة، وسعيد بن جبير، وعطاء، وابن المبارك، وأحمد ـ في إحدى الروايتين عنه ـ وإسحاق بن راهويه الحنظليّ.

قال: ونقل البَيْهقيّ هذا القول عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والزهريّ والثوريّ، ومحمد بن كعب القُرَظي[١].

وقال في «تفسيره» أيضاً: قال البيهقيّ: أحسن ما احتجّ به أصحابنا في أنّ ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾ من القرآن، وأنّها من فواتح السور ـ سوى سورة براءة ـ ما روّيناه في جَمْعِ الصحابةِ كتابَ الله عزّ وجل في المصاحف، وأنّهم كتبوا فيها ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾ على رأس كلّ سورة ما عدا سورة براءة، فكيف يتوهّم متوهّم أنّهم كتبوا فيها مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن؟! قال: وقد علمنا بالروايات الصحيحة عن ابن عبّاس أنّه كان يَعُدُّ ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾ آيةً من الفاتحة[٢].

وأحاديث الإماميّة وغيرهم عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلفائه المعصومين مستفيضةٌ في ذلك:

١ ـ روى شيخنا الصدوق في كتاب «عيون أخبار الرضا عليه السلام» قال: قيل

---

(١) تفسير الخازن ١: ١٨، وانظر معرفة السنن والآثار للبيهقي ١: ٥١٠ ـ ٥١٥/ الباب ١٢٤ «بسم الله الرحمن الرحيم آية من الفاتحة».

(٢) تفسير الخازن ١: ١٩، عن معرفة السنن والآثار للبيهقي ١: ٥١٢/ ح٧٠٣.

لأمير المؤمنين عليه السلام: [يا أمير المؤمنين] أخبرنا عن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾، أهي من فاتحة الكتاب؟ قال: «نعم، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يقرؤها، ويعدّها آيةً منها، ويقول: فاتحة الكتاب هي السبع المثاني»(١).

٢ ـ وعن ابن عمر، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: قال: «كان إذا جاءني جبرئيل بالوحي أوّل ما يُلقي عليّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾»(٢).

٣ ـ روى مسلم، عن أنس، قال: بينما رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسّماً، [فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟]، فقال: «أُنزلت عليّ آنفاً سُورة، فقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾»(٣).

٤ ـ عن ابن عبّاس: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «لا أخرج من المسجد حتّى أخبرك بآية لم تنزل على نبيّ ـ بعد سليمان ـ غيري»، ثمّ قال: «بأيّ شيءٍ تفتح القرآن إذا فتحت الصلاة»؟ قلت: بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾، قال: «هي هي»(٤).

٥ ـ وعن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال ـ في حديث ـ: «﴿بِسْمِ اللَّهِ

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٧/ آخر الحديث ٥٩. وهي في أمالي الصدوق: ٢٤٠/ آخر الحديث ٢٥٤، وتفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٥٩.

(٢) المعجم الأوسط ٤: ١٠، وسنن الدارقطني ١: ٣٠٤/ ح١١٥٤، والإتقان في علوم القرآن ١: ٢١٢/ ح١٠٧٣.

(٣) صحيح مسلم ٢: ١٢.

(٤) الرواية في المصادر عن بُرَيدة لا عن ابن عبّاس. انظر السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ٦٢، والمعجم الأوسط ١: ١٩٦، وسنن الدارقطني ١: ٣٠٧/ ح١١٧٠، وأحكام القرآن للجصاص ١: ١٢، والإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ ح١٠٦٥، والدر المنثور ١: ٧.

الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾ آية من فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات تمامها ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ » ـ الحديث[١].

يريد عليه السلام: تمامها من حيث الكمّيّة، لا من جهة الترتيب.

٦ ـ وعنه أيضاً عليه السلام أنّه سُئل عن السبع المثاني؟ فقال: « ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ »، فقيل له: إنّما هي سِتُّ آياتٍ؟ فقال: « ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ آية »[٢].

٧ ـ عن الإمام الباقر عليه السلام قال: « سرقوا أكرم آية في كتاب الله ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ وينبغي الإتيان بها عند افتتاح كلّ أمرٍ عظيمٍ أو صغير؛ ليبارَك فيه »[٣].

٨ ـ روى العيّاشيّ عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «ما لهم ـ يعني العامّة ـ قاتلهم الله عمدوا إلى أعظم آية في كتاب الله، فزعموا أنّها بدعة إذا أظهروها [وهي: ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾]»[٤].

٩ ـ روى معاوية بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا قمتُ للصلاة أقرأ ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ في فاتحة الكتاب؟ قال: «نعم»، قلت: فإذا

---

(١) أمالي الصدوق: ٢٤٠ ـ ٢٤١/ ح٢٥٥، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٧٠/ ح٦٠.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٤٥، وسنن الدارقطني ١: ٣١١/ ح١١٨١، وكنز العمّال ٢: ٢٩٦/ ح٤٠٤٨ و٢: ٥٩٠/ ح٤٨٠٠، والإتقان في علوم القرآن ١: ١٨٤/ ح٨٨٢ و٢١٢/ ح١٠٧٢، والدر المنثور ١: ٣.

(٣) تفسير العيّاشي ١: ١٩/ ح٤ دون قوله: « وينبغي الإتيان... إلخ»، وهذه الزيادة في التفسير الصافي ١: ٨٢.

(٤) تفسير العيّاشي ١: ٢٢/ ح١٦، ومجمع البيان ١: ٥٠.

قرأت فاتحة الكتاب؛ أقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ مع السورة؟ قال: «نعم»[١].

١٠ ـ روى محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السبع المثاني والقرآن العظيم، أهي الفاتحة؟ قال: «نعم»، قلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ من السبع المثاني؟ قال: «نعم، أفضلهنّ»[٢].

١١ ـ عن يحيى بن أبي عمران الهمداني، قال: كُتب إلى أبي جعفر عليه السلام[٣]: جُعلت فداك، ما تقول في رجل ابتدأ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ ـ في صلاته وحده ـ في أُمّ الكتاب، فلمّا صار إلى غير أُمّ الكتاب ـ من السورة ـ تركها؟ فقال العبّاسيّ: ليس بذلك بأس، فكتب عليه السلام بخطّه: «يعيدها مرّتين على رغم أنفه» ـ يعني العبّاسيّ[٤] ـ.

ووجوب الإعادة إنّما هو من عدم تماميّة السورة؛ بإسقاط البسملة، لا لأنّ البسملة واجب مستقلّ.

١٢ ـ عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[٥] قال: هي فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾.

ذكرها الخازن بإسناده عن ابن خزيمة[٦].

---

(١) الكافي ٣: ٣١٢/ح١، والاستبصار ١: ٣١١/ح١١٥٥، وتهذيب الأحكام ٢: ٦٩/ح٢٥١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٩/ح١١٥٧.

(٣) هو الإمام الجواد عليه السلام.

(٤) الكافي ٣: ٣١٣/ح٢، والاستبصار ١: ٣١١/ح١١٥٦، وتهذيب الأحكام ٢: ٦٩/ح٢٥٢.

(٥) الحِجْر: ٨٧.

(٦) تفسير الخازن ١: ١٨ ـ ١٩. وخرّجه السيوطي في الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ح١٠٧١ عن ابن خزيمة والبيهقي، وهو في السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٤٧.

١٣ ـ وعنه أيضاً أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان لا يعلم فصل السورة ـ وفي رواية: انقضاء السورة ـ حتّى ينزل عليه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[1].

١٤ ـ روى الشافعيّ عن ابن عبّاس: أنّه كان يفعله، ويقول: انتزع الشيطان منهم خير آية في القرآن[2].

١٥ ـ وعنه أيضاً قال ـ مرّةً أُخرى ـ: استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[3].

١٦ ـ عن ابن عبّاس، قال: كان النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يعرف فصل السورة حتّى ينزل عليه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾.

وفي رواية البزّار زيادة على ذلك: فإذا نزلت؛ عرف أنّ سورةً ختمت، واستُقبلت ـ أو ابتدأت ـ سورةٌ أُخرى[4].

١٧ ـ وعنه أيضاً ـ رضي الله عنه ـ قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتّى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلت علموا أنّ السورة قد انقضت[5].

---

(١) نصب الراية للزيلعي ١: ٤٤٦، وفيض القدير ٥: ٢٣٨/ ح٦٩٠٣.

(٢) تفسير الخازن ١: ١٩. وانظر أحكام القرآن للشافعي: ٦٣، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ١: ٥٢١ عن الشافعي.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١٠/ ح١٠٦٣ عن ابن خزيمة والبيهقي في المعرفة، وفتح القدير للشوكاني ١: ١٨، والدر المنثور ١: ٧ كلاهما عن سعيد بن منصور في سننه وابن خزيمة في كتاب البسملة والبيهقي.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ ح١٠٦٦.

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ ح١٠٦٧.

١٨ ـ وعن ابن عبّاس أيضاً: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان إذا جاءه جبرئيل فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ علم أنّها سورة(١).

١٩ ـ وعن ابن عبّاس أيضاً قال: أغفل الناس آيةً من كتاب الله لم تنزل على أحدٍ سوى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إلّا أن يكون سُليمان بن داود ـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾(٢).

٢٠ ـ عن ابن عبّاس: أنّه كان يعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ آيةً من الفاتحة(٣).

٢١ ـ عن أُمّ سلمة، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قرأ البسملة في أوّل الفاتحة ـ في الصلاة ـ وعدّها آيةً منها(٤).

٢٢ ـ وروى الدارقطنيّ عن أُمّ سلمة: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ... إلى آخرها، قطعها آية آية، وعدّها عدّ الإعراب، وعدّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ آيةً، ولم يَعُدَّ «عليهم»(٥).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ ح١٠٦٨.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١١/ ح١٠٦٤.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٢ قال: «وروى أيضاً أسباط عن السدّيّ عن عبد خير عن عليّ: أنّه كان يعدّ بسم الله الرحمن الرحيم آية، وعن ابن عبّاس مثله».

(٤) تفسير الخازن ١: ١٨. وانظر الفتح السماوي، للمناوي: ٩٤، وتفسير ابن كثير ١: ١٧، والمجموع للنووي ٣: ٣٣٦، والمغني لابن قدامة ١: ٥٢١، وتلخيص الحبير ٣: ٣١٦، ونصب الراية للزيلعي ١: ٤٤٢.

(٥) سنن الدارقطني ١: ٣٠٦ و٣١٠ وقال: إسناده صحيح وكلّهم ثقات. ومعنى «ولم يعدّ عليهم»: أنّه لم يقف على «عليهم» في قوله ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فيعدّها آية مستقلّة.

٢٣ ـ روى الشافعيّ بسنده عن ابن عمر: أنّه كان لا يَدَع ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لأُمّ القرآن، والسورةِ التي بعدها[١].

زاد غيره عنه: أنّه كان يقول: لمّا كُتِبَت في المصحف لِمَ لَمْ تُقرأ؟[٢]

إذاً، فمن الثابت ـ الذي لا مُلْتَحَد عنه[٣] ـ جزئيّة البسملة من الفاتحة وغيرها من السور جمعاء ـ عدا ما استُثني؛ من مبدأ سورة التوبة ـ فقد أصفق على ذلك العامّة والخاصّة، وأطبق عليه السمع الثابت والنقل الصحيح.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لا أحسب أنّ معنى الحمد يخفى على أحدٍ ممّن يلهج به؛ وله إلمام باللغة العربيّة، وَتحَرٍّ لموارد استعمالاتها، ووقوفٌ على مالَها من المغازي والخصوصيّات.

فهو يضعه في كلّ من مواضعه المناسبة له حسب الاستعمال المقرَّر لكلٍّ منها، وبمطابقة المتبادِر منه عند الإطلاق، وبما عنده من المرتكزات الحاصلة من ترديد اللغة وترتيل جملها، مع التعمّق في كيفيّة الاستعمال، والتدبّر في أَنحائه، ولا ينعطف إلى كثير ممّا يقال أو يقرَّب.

وهنالك ميول لا إخالُ أنّ الحُسْبان يجنح إليها بعد تفكير عميق، فتجد حول الكلمة الطيّبة من يقول: إنّه لِدَة المدح.

---

(١) المسند للشافعي: ٣٧، والأمّ له ١: ١٣٠.

(٢) في السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٤٤ «وكان يقول: لِمَ كتبت في المصحف إن لم تُقرأ»، وفي الإتقان في علوم القرآن ١: ٢١٢/ ح١٠٧٥، والدر المنثور ١: ٧ عن شُعَب الإيمان للبيهقي «ويقول: ما كتبت في المصحف إلّا لتُقرأ».

(٣) التحد عن الشيء: مال وحاد وعدل.

ومن قائلٍ: إنّه نظير الشُّكر، متسرِّباً إلى ذلك بقوله: الحمد لله شكراً، وهو يحسب كون «شكراً» مفعولاً مطلقاً مشتقّاً من معنى الفعل، ذاهلاً عن أنّه مفعول لأجله، شبه قولك: سبَّحْتُه تعظيماً، للتفاوت الظاهر بين الحمد والشكر.

وفي مَن جاس خلال الديار مَن يهوى أن يقال: إنّ الحمد والمدح والشكر مؤتلفة المغزى.

وهنالك من يخال: أنّ الحمد على صفات المولى ـ سبحانه ـ الذاتيّة، وعلى عطاءٍ منه غير مجذوذ[١].

وفي القالة من يزعم: أنّ الحمد مخصوصٌ بمقابلة الكرم؛ بما أنّه العمدة بين الفضائل الاختياريّة المعتبرة عند العرب، فلا جَرَمَ أنّه مخصوصٌ به عند من يظنّ ذلك، أو أنّه لا يَحسنُ الثناء من المنعَم عليه إلّا على المُنْعِم، فيُظنُّ أنّ ما سواه ليس من الحمد الذي يتطلّبه المولى من عبيده.

وممّا لا يلتقي طرفاه: هذا القولُ، وقولُ من حسب: أنّ الحمد والمدح مترادفان، وهو الذي تعطيه كلمةُ الزمخشريّ في «الفائق»[٢].

وإن جاء في استعمالات العرب إطلاق الحمد على ما أُشير إليه ـ من المعنى الأعمّ ـ فليس بذلك المنكر، لكثرة ما في لغة العرب من المجازات والاستعارات البيّنة التي جعلَتها بذلك أوسع لغات العالم كلّها، وإن كان هذا الاطّراد لا يصلح مخصِّصاً لمعنى الحمد؛ بما زُعم.

كما أنّ قضيّة مقابلته بالذمّ لا تستدعي تخصيص معناه بالبُخْل.

---

(١) المجذوذ: المقطوع.

(٢) في الفائق في غريب الحديث ١: ٢٧٣ «وأمّا الحمد فهو المدح والوصف بالجميل».

وإنّ من أقرب المحتملات: أن يكون الثناءُ على الحيّ القادر العالم حمداً، شَرَعٌ سواء في ذلك كونه باعتبار صفاته الذاتيّة البعيدة عن الكسب والاختيار، أو ما يفيضه من النعم الجسام.

وهذه خِيرة بعض من تأخّر، حيثُ جعل الحمد له ـ على ما فيه من ذاتيّ الكمال، كوجوب الوجود، والتعزّز بفضليات الصفات، والتخلّي عن الرذائل، وككون صفاته المقدّسة أكمل الصفات الفاضلة، وكون أفعاله منطويةً على الحِكَم والمصالح ـ إكباراً له[١].

وأشهرُ ما يقال: إنّ الحمد هو الثناء على الجميل الاختياريّ، أو ما هو من مبادئ التحميد، على نحوٍ يكون فيه إيعازٌ إلى توجّه الخطاب إلى المحمود.

والذي يستدعيه التروّي في موارد استعمال الكلمة: أنّه ـ كما قالوه ـ لو كان للخير المحمود عليه نوعُ اختصاص بالحامد، وإلّا فهو مدح.

ومن الفوارق بين الحمد والمدح: أنّ أكثر أقسام الإطراء لا يروقه العقل والشرع؛ ففي النبويّ: «احثوا في وجوه المدّاحين التُّراب»[٢]، وذلك أنّه ـ في الغالب ـ لا يُلاحَظ فيه قصدٌ إلهيّ، فلا يكون إلّا تزلّفاً بحتاً، واذلالاً للنفس من غير ما جدوى، وقد أراد الله للمؤمن ـ مطلقاً ـ العزّة، كما أرادها لنفسه ولرسوله[٣].

---

(١) القائل بذلك هو السيّد علي خان المدني في رياض السالكين: ٢٢٠ شرح الدعاء الأوّل عند قوله عليه السلام: «الحمد لله الأوّل بلا أوّل كان قبله»، حيث قال: الحمد هو الثناء على ذي علم بكماله ـ ذاتياً كان كوجوب الوجود، والاتّصاف بالكمالات، والتنزّه عن النقائص، أو وصفيّاً ككون صفاته كاملة واجبة، أو فعليّاً ككون أفعاله مشتملة على حكمة فأكثر ـ تعظيماً له.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ١١/ ضمن الحديث ٤٩٦٨ و ٣٨٠/ ح٥٨٢٣.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية ٨ من سورة المؤمنين: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وأمّا الحمد؛ فقد يكون مرغوباً فيه، محبّذاً من ناحية الشرع والعقل، ففي المأثور النبويّ: «من لم يحمد الناس لم يحمد الله»(١).

فكأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم يحبّ تقدير العمل الصالح، وإعطاء كلّ ذي حقٍّ حقّه، حتّى يعتاد الإنسان على هذا الميزان الراجح، فيكون ملكةً له لا يسعه تركها، ولا يجد عنها نُدْحَةً في ما يجب عليه أن ينوء به، وإن كان في نظر أهل الدقّة أنّ كلّ صادر عن غيره سبحانه؛ فهو رشحةٌ من رشحات فيضه، وأنّ ما سواه هي مجاري الإفاضة فحسب، وحلقةُ وَصْلٍ بينه سبحانه وبين عبيده، فهي ـ كلّها ـ وسائط محضة، وليس لها كيانٌ استقلاليّ.

فإذا قال القائل: الحمد لله؛ فهو يدلّ على أنّه يعتنق وجود الاختيار في المبدأ الحقّ سبحانه، لا كما ضلّت الحكماء فيه؛ من كونه عزّ وجل مُوجَباً في ما يفعل، وحاشاه.

و«الحمد» حقيقةٌ راهنة تعطي الاعتراف بجميع ما يصدر من المولى سبحانه؛ من النعمِ الجسام، والفواضل المشكورة لأيّ أحد، مع قطع النظر عمّا يخصُّ الحامدَ، فكأنّ القائل يعترف بجميع أعطياته الفضلى، وإن فُرض أنّه لا صلة لها بالحامد نفسه.

يقال: إنّ لفظ جملة ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾ خبرٌ، فهو ـ سبحانه ـ ينبئ عباده بأنّ حقيقة الحمد قَصْرٌ على ذاته المقدَّسة؛ لأنّه جِماع الفضائل والفواضل، وهو خبر الأمر.

ففيه تعليم من المولى ـ سبحانه ـ لعباده كيفيّة الحمد على نِعَمِهِ المتوفّرة؛ على

---

(١) تفسير الرازي ١: ٢١٨ و٢٢١. وانظر هذا الحديث والفرق بين الحمد والمدح في الفروق اللغويّة لأبي هلال: ٢٠٢.

نحو الإجمال، وقد علم أنّهم يعجزون عن استكناهها، والشكر عليها جمعاء، وهي مستعصية على الإحصاء، ونابية عن الاستقصاء.

وقد تفضّل عليهم بقبول هذا المجمل المنبسط على الشكر القوليّ والعمليّ، وهو الواجب عليهم في كلّ حِلٍّ ومُرْتَحَل.

وقد علمنا أنّ الشكر: هو وضع كلّ شيءٍ في موضعه المعدّ له، فشكر كلٍّ من الأعمال العباديّة ـ مثلاً ـ أن يأتي بها على حدودها المقرّرة لها، وكلٍّ من الملكات الفاضلة والنفسيّات الكريمة أن يتحلّى بها الإنسان كما يراد منه، وإن حسب القاصرون أنّها بترديد ألفاظ الشكر على اللِّسان، فرُبَّ شاكرٍ هو إلى الكُفْرانِ أقربُ منه إلى الشُّكُور.

والشكر؛ على أُزُوف[١] معناه من معنى الحمد، ينتئي عنه بعمومٍ من وجه، إذ هو على ما وصل إلى الشاكر ـ فحسب ـ من النِّعمة، سواء في ذلك القلب واللسان والجوارح، على حدّ قول الشاعر:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْماءُ مِنّي ثَلاثَةً: يَدِي، ولِساني، والضَّمِيرَ المُحَجَّبا[٢]

فهو إمّا أن يكون على ما وصل إلى الشاكر بلسانه، وهو الاعتراف بالنعم الواصلة إليه، وتعدادها والاعتراف بها.

وإمّا أن يكون ثناءً عامّاً عليه تجاه ما اتّصل إلى الموجودات ـ جمعاء ـ من

---

(١) الأُزوف: القرب والدُّنُوّ.

(٢) وقبله:

وما كانَ شُكْري وافياً بِنَوالِكُمْ ولكنّني حاوَلْتُ في الجهدِ مَذْهبا

انظر: تفسير الكشّاف ١: ٤٥، والفائق في غريب الحديث ١: ٢٧٣. وانظر هذا البيت الذي في الهامش في كتاب شرح الحِكم العطائيّة: ٦٤/ ح ٦٤.

جزيل الأُعطيات؛ من الفضل والإحسان، قياماً بحقوق المشكور له الواجبة عليه وعلى كافّة المخلوقات.

وكلٌّ منهما من معاني الحمد المنوّه به، ومغازيه القريبة منها، إلّا أن يكون غيرَ مسوقٍ على جهة الاعتراف بالإنعام.

ومن الجليّ الواضح: أنّ في سورة الحمد إلماعاً[١] إلى العباد في كيفيّة الخطاب الإلهيّ، والتأدُّب بالأدب المولويّ عند ذلك، كما هو الظاهر من أحاديث كثيرة من أهل بيت الوحي عليهم السلام، ومنها قول الإمام الصادق عليه السلام ـ المرويّ في «الكافي» ـ من: أنّه «ما أنعم الله على عبدٍ بنعمة صغرت أو كبرت فقال: الحمد لله، إلّا أدّى شكرها»[٢].

وإنّ تفسير الحمد بالشكر يعطي: أنّ مفاده يساوق الثناء بلسانَي الحال والمقال، فقد قيل في معنى الشكر: إنّه إظهار النعمة والكشف عنها، سواءٌ في ذلك ما يكون باللسان والقلب والعمل، ويضادّه الكُفْر.

وهذه المضادّة توضح جليّة الحال في ما قلناه، وأنّ الثناء من أيّ مُثْنٍ يكون بطبيعة الحال مشفوعاً بالنِّعَم المُفاضة على العبد؛ التي منها الثناءُ نفسُه.

فليس من المستبعد أن يكون كلُّ ثناءٍ تِجاه النعم؛ حمداً وشكراً معاً.

ومن حاول الفرق بين الحمد والشكر قال: إنّ الأوّل؛ على كَسْح[٣] المولى سبحانه ـ بفضله ـ الكُثارَ من البلاء المُكْرِب، والثاني. تِجاه ما يجلبه من النعم الجسام[٤].

---

(١) ألمع إليه: أشار إليه.

(٢) الكافي ٢: ٩٦/ح ١٤.

(٣) الكسح: الإذهاب.

(٤) انظر هذا الوجه ـ ووجوهاً أخرى ـ في تفسير الرازي ١: ٢١٩. وانظر وجو الفرق بين الحمد والثناء في رياض السالكين ١: ٢٣٠، والفرق بين الحمد والشكر في ٦: ١٦.

وربما يُعتَرضُ: بأنّ النعمة في إفاضة النعماء أكثر منها في إزالة البلاء، فما الوجه في تقديم ذكر الأقلّ دون الأكثر؟

لكنّها شُبه ضئيلة لا ينوَّهُ بها، لأنّ السياق المذكور في حيّز أن يقول الحامد: إنّ شكري مسوق لأقلّ المِنْحَتَيْن، فهو بأكثرهما أحقّ وأولى.

ويمكن التفصّي[١] عن الشبهة بأن يقال: إنّ اكتساح البلاء ممّا لا انتهاء له، بخلاف إفاضة النعمة التي هي منتهية، والبَدْأَةُ بما لا يتناهى أبلغُ وأجملُ، وأَدْعَى للاعتراف بجلائل النعم.

وممّا لا يُغفل عنه؛ أنّ الإقرار بالمضرّة المدفوعة خيرٌ من وافي المنفعة المجلوبة، فلذلك قدّم الحمدَ سبحانه.

فالحمد يكون بإزاء من أَطْرَدَ[٢] هذا الإحسان والتفضّل.

وربما يُحْمَدُ غيرُ الفاعل المختار؛ تنزيلاً إيّاه منزلةَ المختارِ، كقولك: إنّما يَحْمَدُ الفوزَ من نَجَحَ.

وأعمّيّةُ المدحِ؛ من ناحيةِ شمولِهِ لكلّ حُسن طبيعيّ، قُصدت فيه الإفاضة أو لم تُقْصَد، فمن الصحيح قولك: حمدت الله ومدحته لإحسانه، وليس من الصحيح قولك: حمدت الجوهر على لَأْلَأَتِهِ، أو الجميل على صباحة خدّه، وإنّما تقول: مَدَحْتُهُ.

واللّام فيه[٣] لاستغراق الجنس، وليست للعهد، إذ لا عهد هنا يذكر، والإيعازُ فيه إلى المعنى الجنسيّ.

---

(١) التفصّي: التخلُّص.

(٢) أي: ساق وأجرى.

(٣) أي: في الحمد، في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ﴾.

وبما أنّ الإيعاز لا يتمّ إلّا لما عيّنته الظروف وشخّصته الأحوال؛ فلا يتمّ إلّا إذا جاء معنوناً بعنوانه اللا بشَرطيّ.

واللّام في لفظ الجلالة(١) للاختصاص، ومفاده: أنّ جميع أقسام الحمد مختصّة بالذات القدسيّة، بحيث لا يتسرّب شيءٌ منها إلى غيره سبحانه، فهو أهل له بالأوّليّة والأولويّة.

وإن تجوَّزنا بالحمد لغيره؛ فإنّما يُذْكَرُ هنالك من مآثره، فهو من مِنَنِهِ سبحانه، ومن عطائه الجَزْل.

واللّام في لفظ الجلالة للاستحقاق يفيد: أنّ الحمد ـ كلّه ـ له سبحانه، لا مطمع لأيّ أحد في حقيقته، فلا يتسرّب إلى غيره إلّا بنحوٍ من التوسّع.

والمقامُ المحمود لنبيّ العظمة صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ المشار إليه في قوله سبحانه: ﴿**عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾(٢) ـ: هو مرتكَز ما يَحظى العالمون بفوزه، ويتبجّحون بما هنالك؛ من الفيض الأقدس، والمثوبات الجليلة، والشفاعة والمغفرة.

ومن المحتمل: أنّ ما ذكرناه يكون معنى الحمد المتبادل بين الناس؛ من ثناءٍ وإطراء.

وأمّا المولى سبحانه؛ فهو محمود بذاته القدسيّة بما أنّه مُنشئُ كيان الموجودات بأسرها، وما فيها من نواميس وأسرار، ويُحمد على صفاته العُليا، وفَضْلِهِ الكُثارِ الذي لا مُنْتَهَى لعَدَدِهِ، ولا مُنْصَرَمَ لأَمَدِهِ.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ**﴾.

(٢) الإسراء: ٧٩.

وحقيقةُ هذا الحمد قَصْرٌ عليه سبحانه، فهي مملوكةٌ له، لا مطمع فيه لأحد سواه، لأنّه لا يُحمد في الخارج سواه، لكثرة ما فيه من المحمودين ـ غيره ـ وإن كان على رأي مزيَّفٍ ونظرٍ باطلٍ.

وعلى ذلك جرى ما في «الصحيفة السجّاديّة» ـ صلوات الله على منشئها ـ: «وأَنْتَ مِنْ دُونِهِمْ» ـ يريد كافّةَ الخلق ممّن أعطى أو منع ـ «وَلِيُّ الإِعْطاءِ وَالمَنْعِ»[1].

فهو من حقّ المولى الثابت على عبيده، والواجب عليهم؛ بحيث لو أخلّوا به كانوا عُصاةً.

ومثل هذا الحمد في مَعْزِلٍ عمّن سواه، وإن كان من المستحسن عقلاً ـ وغير مستعصٍ على المنطق ـ إطراءُ الإنسانِ فاعلِ الحُسْنِ ومُسْدي الخيرات؛ على جميله.

وأمّا استحقاقُ الثناءِ لفاعل المُرَغَّبات؛ فهو بمعنى صحّة ذلك ورجحانه فحسب.

هذا من سائر البشر.

وأمّا من الله سبحانه؛ فالذي يقتضيه النظر الصائب هو رجحان مُجازاته على الحسنة، وبما أنّه ـ سبحانه ـ لا يعدوه شيءٌ من الحسنات، ولا يبارحه التفضّل؛ حَسُنَ مِنْهُ أن يجازيه بفضله المتدفّق؛ من دون إلزام.

فكلّ من يحظى بالخُلد من نبيّ أو وصيّ أو مَلك أو وليّ؛ فإنّما يحظى به من باب التفضّل.

(١) الصحيفة السجّاديّة: ١١٥/ في دعائه عليه السلام في مكارم الأخلاق ومرضيّ الأفعال.

﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

وممّا لا يخالِجُ المنقِّبَ تشكيكٌ وترديدٌ فيه؛ هو معنى «الربّ»؛ سواءٌ أُخذ في مفاده الحقيقة، أو الاعتبار لبعض الملاحظات.

وكيف ما استعمل، فإذا أُتي به بصورة مطلقة فالمراد به الإلهُ الواحدُ الذي لا يكون معه شريك، ولم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وهو مالكُ العالمين جميعاً، وسائقُ أرزاقهم إليهم، ومدبّرُ أُمورهم بالخيرات، ودافِعُ الأضرار عنهم، وما نحُهُم بكلّ مَبَرَّةٍ، والكاشفُ عنهم كُلَّ مَعَرَّة[1].

وإن جيءَ بصورةٍ مُضافةٍ؛ أعطى مطلقَ الاختصاص من أيّ أحد لأيّ شيءٍ، فيقال: ربُّ الدَّار، وربُّ الدَّابّةِ.

وهذا اعتبارٌ محضٌ لم يلاحظ فيه غير التخصّص الثابت بين المضاف والمضاف إليه.

وأمّا ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ المنوّه به في الذكر الحكيم ـ الذي عادت هذه الصفة قَصْراً عليه ـ فهو مُنْشِئُ كيان العالم، ومبدع عجائبه، ومجري أسبابه وعلله، وحافظ متماسكاته عن التلاشي ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ** ﴾[2].

والتربيةُ قد تكون فائدتها قصراً على المربّي، كجميع ما يتولّى تربيته الناس؛ من إنسان أو حيوان، أو نبات، لغاية أن ينتفع بها المربّي نفسه، أو أن يصيبه أجرٌ على فَعلته، أو ثناءٌ على صنيعه.

---

(١) المَعَرَّة: المساءة، والأذى.

(٢) فاطر: ٤١.

وهذا غير ربّ العالمين الذي هو القائم وحده على إيجاد الخلق وتربيته، والإحسان إليه، واللُّطف به؛ من غير حاجةٍ منه إلى شيءٍ ممّا ذكر.

وفي الحديث القدسيّ: «خلقتكم لتربَحوا عليَّ، لا لأربح عليكم»[١].

وهنالك فرق آخر بين تربية المولى ـ سبحانه ـ وما يحاول تربيته الناسُ: بأنّ تربيتهم كلّما زادت فإنّها تورث نقصاً فيما عند المربّي؛ من ثراء ونعمة.

وأمّا هو سبحانه؛ فهو منزَّهٌ عن النقصِ في كلّ ما يُسعِفُ به البشرَ وغيرَهُ، لأنّه ممدودٌ بكنزه الذي لا يفنى، وقد قال عزّ من قائل: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ**﴾[٢].

وهذا التحديد؛ في القَدَرِ المنزّل باقتضاء المصلحة، لا لأنّ العطاء يورث تنقيصاً فيما منه العطيّة، وإنّ أُعطيات المولى ـ سبحانه ـ لا تورث إبراماً ولا مللاً، بل تزداد ـ على طول العطاء والسؤال، وكثرة الداعين والمستعطين ـ زيادةً ووفوراً.

وفي الحديث: أنّه تعالى يحبّ العبد اللّحوح[٣].

وفي لفظ آخر: «إنّ الله تعالى يحبّ الملحّين في الدعاء»[٤].

فهو ـ لا غيره ـ ربّ العالمين حقّاً.

وإنّ ممّا يوليه ـ جلّت آلاؤه ـ من النَّعْماء؛ غيرُ موقوف على الطلب وعلى مقدّمات الاقتضاء.

---

(١) تفسير الرازي ١: ٢٣٠، ٢٥: ١٠٠.

(٢) الحِجْر: ٢١.

(٣) في عدّة الداعي: ١٤٣ «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّ الله يحبّ السائل اللّحوح». وانظره في ص١٨٩ منه أيضاً.

(٤) الدعوات للراوندي: ٢٠/ ح١٥، وجامع الأخبار: ١٥٣، وكتاب الدعاء للطبراني: ٢٨/ ح٢٠، والدر المنثور ٥: ٣٥٦.

لكنَّ الحكمةَ البالغةَ، واقتضاءَ الفيض المطلق؛ حَبَّذَا لربِّ العـالمين ـ جـلّت عظمته ـ تواصُلَ العطاء من بعد إيجاده، من غير سؤال واستدعاء، فإنّه لا يخشى فقراً، ولا يخاف إملاقاً، كما هو الشأن في المعطين والمربّين؛ غيرِهِ.

ولذا تجده ـ عمّت مِنَنُه ـ يرزق الإنسان ـ ومن يليه ـ جنيناً، وراضعاً، وطفلاً، وشابّاً، ويافعاً، وكهلاً، وشيخاً، حتّى في ساعة الغفلة عـن الطـلب، وقـبل أوان الدعاء، ومن بعده، وإلى أن يلفظ نفَسه الأخير.

وأمّا ما يترشّح ـ من موادّ الإحسان والتربية ـ فهو في وشك الانـقطاع بشـتّى الموجبات له؛ من موتٍ، وبُعد، وإملاق.

ولكن شاء دوامَ العطيّة وتواصُلَ التربية كيانُه ـ سبحانه ـ الذي لا يفنى، وبقاؤه الدائم، وثراؤه المتدفّق.

فهو الذي يستحقّ ـ وحده ـ إطلاق كلمة ﴿ **رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ عليه.

وإنّ كلَّ مُتَصَدٍّ للتفضُّل والتربية؛ فإنّ من المعلوم تخصُّص جميله المُسْدى؛ بأُمّةٍ دون أُخرى، كما هو المشهود في كلّ من حَظِيَ بعطف ونعمة.

وأمّا الذي أسبغ على الناس نعمه ظاهرةً وباطنة[١]، والذي وسعت رحمته كلَّ شيء[٢]؛ فهو الله ربُّ العالمين فحسب.

إنّ من المستقرَب أكيداً أنّ أصل «الربّ» مأخوذ من التربية، والقيام بمَناجِح[٣]

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى في الآية ٢٠ من سورة لقمان: ﴿ **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً** ﴾.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في الآية ١٥٦ من سورة الأعراف: ﴿ **وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾.

(٣) أي: حوائج.

المُرَبَّى، والوقوف على ما فيه صلاحُهُ ونفعه، وإليه ينظر ما ذكره الجوهريّ: من أنّ ربّ كلّ شيءٍ: مالِكُهُ[١].

وفي استعمالات العرب لكثير من المشتقّات؛ ما يؤكّد هذا المعنى.

فَرَبُّ كلِّ شيءٍ: مالكه ومستحقّه، أو صاحبُه، فهم أولى بإصلاح شؤون مَن ربّوه. وقالوا: طالت مربَّته ورِبابتُه ـ بالكسر ـ أي: مملكته، فهو أولى بإدارة المملكة، والنهوض بالمهامّ من شؤونها، قال علقمة بن عبدة:

وكُنْتَ ٱمْرأً أَفْضَتْ إِلَيكَ رِبابَتي وَقَبلَكَ رَبَّتْني فَضِعْتُ رُبُوبُ[٢]

والربّ: هو السيّد، والمدبّر، والمربّي، والمتمِّم، فكلٌّ منهم المرجع في إنجاح حاجات من رَبُّوه.

وقد قالوه في الجاهليّة للمَلِكِ؛ باعتبار أنّه هو الناهض بمهمّات من يملك أمرهم.

وعلى هذا الحدّ من الجَرْي على مصطلح القوم؛ جاء قوله تعالى: ﴿**اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ**﴾[٣]، يريد به ملك مصر، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ**﴾[٤]، إن أريد به عزيز مصر ـ كما أشار إليه الزجّاج[٥] ـ أو: أنّ الله ربّي أحسن مثواي.

وربما يخفّف «الربّ» نقله الصاغانيّ عن ابن الأنباريّ، وأنشد المفضّل:

---

(١) الصحاح ١: ١٣٠ مادّة «ربب».

(٢) جامع البيان ١: ٤٨، ومعجم ألفاظ مفردات القرآن: ١٨٩ ـ ١٩٠. وديوان علقمة: ٤٣، برواية «وأنت امرؤ أفضت إليك أمانتي».

(٣) يوسف: ٤٢.

(٤) يوسف: ٢٣.

(٥) إعراب القرآن، للزجاج ٢: ٥٦٥.

وَقَــدْ عَــلِمَ الأَقْــوامُ أَنْ لَـيسَ فَـوْقَهُ   رَبٌ غـيرُ مـن يُـعْطِي الحُظُوظَ ويَـرزُقُ[١]

ومن موارد التخفيف: ما حكاه أحمد بن يحيى المعروف بـ«ثعلب» من قولهم: «لا وَرَبِيكَ لا أفعل» أُبدِلَ الباء ياءً للتخفيف[٢].

وفلانة ربّة البيت، وهُنّ ربّات الحِجال، لأنّهن المحْبُوّات بأمرها، المُفاضُ إليهنّ كلاءَتُها.

وفي الحديث: «اللهمّ ربَّ هذه الدعوة التامّة»، أي صاحبها، وقيل: المتمِّم لها والزائد في أهلها والعمل بها والإجابة لَها[٣].

والربّانيّ: العالم الراسخ في العلم والدين، أو العالم العامل المعلّم، أو العالي الدرجة في العلم، أو المتألّه العارف بالله تعالى[٤].

ومن المأثور عن محمد بن الحنفيّة ابن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ عند وفاة حبر الأُمّة عبد الله بن العبّاس، تلميذ أبيه الأقدس ـ أنّه قال: اليوم مات رَبّانيّ هذه الأُمّة[٥].

ومن المأثور عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «الناس ثلاثة: عالم ربّانيّ، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهمج رَعاع أتباع كلِّ ناعق»[٦].

---

(١) تاج العروس ٢: ٤ مادّة «ربب».
(٢) لسان العرب ١: ٣٩٩، وتاج العروس ٢: ٤ مادّة «ربب».
(٣) النهاية في غريب الحديث ٢: ١٧٩، ولسان العرب ١: ٤٠٠، وتاج العروس ٢: ٥ مادة «ربب».
(٤) لسان العرب ١: ٤٠٤، وتاج العروس ٢: ٥ مادّة «ربب».
(٥) ذخائر العقبى: ٢٣٧، والمستدرك على الصحيحين ٣: ٥٣٥.
(٦) نهج البلاغة ٤: ٣٥/ خ١٤٧.

وعن سيبويه: أنّهم زادوا ألفاً ونوناً إذا أرادوا تخصيصاً بعِلم الربّ، دون غيره(١).

وفي الذكر الحكيم: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾(٢) أي: حكماءَ علماءَ.

ومن المجاز: رَبُّ المعروف والصنيعة والنعمة.

وفي الحديث: «اللهمّ إنّي أعوذ بك من غنىً مُبْطِرٍ، وفقرٍ مُرِبٍّ»، أي: لازم غير مُفارِق، من أربَّ بالمكان [إذا أقام به ولزمه] ولم يبارحه(٣)، وكأنّه ضمّن معنى البقاء والدوام المناسب لهذا الاشتقاق.

روى أبو عبيد عن أبي زيد: رَبَّ الأَمْرَ يَرُبُّهُ رَبّاً وَرِبابَةً؛ أصلحه ومَتَّنَهُ، وأنشد ابن الأنباريّ:

يَرُبُّ الَّذي يَأْتي مِنَ العُرْفِ أَنَّهُ ... إذا سُئِلَ المَعْرُوفَ زادَ وتَمَّما(٤)

ورَبَّ القومَ: ساسهم، أي: كان فوقهم.

وفي حديث ابن عبّاس مع ابن الزبير: لَأَنْ يَرُبَّني بنو عمّي أحبّ إليّ من أن يربّني غيرهم(٥).

وفي قول الشاعر:

---

(١) لسان العرب ١: ٤٠٣، وتاج العروس ٢: ٥ مادة «ربب».

(٢) آل عمران: ٧٩.

(٣) النهاية ٢: ١٨١، ولسان العرب ١: ٤٠٣، وتاج العروس ٢: ٦ مادّة «ربب».

(٤) انظر تاج العروس ٢: ٦، فإن ما رواه أبو عبيد عن أبي زيد شيء آخر، فكأنّ الأمر التبس على المؤلّف قدّس سرّه، وإليك نصّ العبارة: «وأَرَبَّت الناقة بولدها: لزمته، وأَرَبَّت بالفحل: لزمته وأحبته، وهي مُرِبٌّ كذلك، هذه رواية أبي عبيد عن أبي زيد. وربَّ الأمر... إلخ». فالذي رواه أبو عبيد عن أبي زيد هو الكلام المتقدّم لا المتأخّر.

(٥) النهاية ٢: ١٨٠.

* سِلاءَها(١) في أَديمٍ غَيْرِ مَرْبُوبِ(٢) *

أي: غير مُصْلَح.

وفي «لسان العرب»: رَبَبْتُ الزِّقَّ بالرُّبّ، والحُبَّ بالقِيرِ والقارِ؛ أَرُبُّهُ: أي مَتَّنْتُهُ. وقيل: رَبَبْتُهُ؛ دهنتُهُ وأصلحته.

قال عمرو بن شأس الأسديّ يخاطب امرأته ـ وكانت تؤذي ابنه عراراً ـ:

وإنَّ عِـراراً إن يَكُـنْ غَـيْرَ واضِـحٍ   فإنِّي أُحِبُّ الجَوْنَ ذا المَنْكِبِ العَـمَمْ
فَإنْ كُنْتِ مِنّي أَو تُـرِيدِينَ صُـحْبَتي   فَكُـوني لَـهُ كـالسَّمْنِ رُبَّ له الأَدَمْ

أراد بالأَدَم؛ النِّحْي(٣).

يقول لزوجته: كوني لولدي عِرارٍ كسَمْنٍ رُبَّ أَديمُهُ، أي: طُلِي برُبِّ التَّمر، لأنّ النِّحْي إذا أُصلح بالرُّبِّ طابت رائحته، ومنع السمنَ [مِن غيرِ] أن يفسُد طعمُهُ أو رِيحُهُ(٤).

ورَبَّ ولدَهُ والصبيَّ يَرُبُّه رَبّاً؛ ربّاه، أي: أحسن القيام عليه ووَلِيَه.

ورَبْرَبَ الرَّجُلُ؛ إذا ربّى يتيماً.

وفي الحديث: «لكَ نِعمةٌ تَرُبُّها»، أي: تحفَظُها وتُراعيها وتُربِّيها كما يربّي الرجلُ ولدَهُ.

وفي حديث ابن ذي يَزَن:

(١) السِّلاء: ما طُبخ وعولج من السمن.

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق كما في ديوانه ١: ٤٥، وصدره:

كـانوا كسـالئة حـمقاء إذ حـقنت

(٣) النِّحْي: زِقّ السَّمْن.

(٤) لسان العرب ١: ٤٠٥ ـ ٤٠٦ مادّة «ربب».

* أُسْدٌ تُرَبِّبُ في الغَيْضاتِ أَشْبالا[١] *

أي: تُرَبِّي، وهو أبلغ منه ومن تَرُبُّ ـ بالتكرير[٢] ـ.

وقال حسّان بن ثابت:

وَلأَنْتِ أَحْسَنُ إِذْ بَرَزْتِ لنا ... يَومَ الخُرُوجِ بِساحَةِ القَصْرِ
مِن دُرَّةٍ بَيْضاءَ صافِيَةٍ ... مِمَّا تَرَبَّبَ حائِرُ البَحْرِ[٣]

وجِماعُ المعنى في «الربّ» تعالى: هو ما قدّمناه؛ من شمول عموم تربيته جميعَ مَن سوى الباري ـ سبحانه ـ وما سواه ـ بلفظه الذي هو نصّ في العموم؛ من حذف المتعلَّق، وذلك حيث لا عهد يذكر أو يشار إليه ـ.

وأمّا العوالم التي وقعت إليها الإشارة؛ فهي عالَم المُلك، وعالَم الجنّ والإنس، والنبات، والجماد، والحيَوان، والأفلاك، والمُلك والملكوت.

فكلّها مربوبةٌ للذات القدسيّة ـ جلّت عظمته ـ لا يشذّ منها قليل أو كثير.

أضف إلى ذلك عوالم جمّة نابيةً عن الإحصاء، ذهلت عنها الناس، ولم تدركها المشاعر، لكنّها ثبت لها الإيعاز في مأثورات الشريعة، ونصوص الهيئة الجديدة، كغير واحد من السيّارات والثوابت التي كشف عنها التنقيب الحديث، وأثبت أنّ كلّاً منها له أرض كأرضنا، وفيها مدائن كمدائننا، وشمس كشمسنا، وقمر كقمرنا، وهتفوا منها بذكر ثلاثة: أورانوس، وفلكان، ونبتون.

---

(١) هذا عجز بيتٍ لأبي الصلت بن أبي ربيعة، أو أميّة ابن أبي الصلت، وصدره:

بِيضاً مَرازِبَةً غُلباً أَساوِرَةً

انظر ديوان أميّة بن أبي الصلت: ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٢) لسان العرب ١: ٤٠١ مادّة «ربب».

(٣) لسان العرب ١: ٤٠٢، وتاج العروس ٢: ٧ مادّة «ربب».

ومن المستقرَب جدّاً: أن تكون هنالك سيّارات لم يكشِفْ عنها العالَمُ بعد، غير أنّها في شُرُف الاكتشافات، وبمقربة من التنويه بها، لما يوجد في صفحة القمر من آثار انعكاساتها، وهي - جمعاء - المرادة من الجمع المُحَلّى باللّام في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾.

روى شيخنا الصدوق في كتاب «الخصال» عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجل: ﴿ **أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾[١]، فقال: يا جابر، تأويل ذلك: أنّ الله - عزّ وجلّ - إذا أفنى هذا الخلق وهذا العالم، وأسكن أهل الجنّةِ الجنّةَ، وأهلَ النارِ النارَ؛ أوجد الله - عزّ وجل - عالَماً غير هذا العالم، وجدّد عالماً من غير فحولة ولا إناث، يعبدونه ويوحّدونه، وخلق لهم أرضاً غير هذه الأرض تحملهم، وسماءً غيرَ هذه السماء تُظِلُّهُم، لعلّك ترى أنّ الله - عزّ وجلّ - إنّما خلق هذا العالم الواحد، وترى أنّ الله - عزّ وجلّ - لم يخلق بشراً غيرَكم، بلى - والله - لقد خلق الله - تبارك وتعالى - ألفَ ألفَ عالم، وألف ألف آدم، أنت في آخر تلك العوالم وأولئك الآدميّين[٢].

واختلف المذكور من العوالم في مأثورات الشريعة؛ إلى عددٍ لا يلتقي طرفاه، فمن أربعة عشر عالماً، إلى كمّيّات متفاوتة، وأقصى كمّيّة من ذلك ألف ألف عالم، وأبعد من ذلك كمّيّةً ما لا يحصى.

ولعلّ من السرّ في هذا الاختلاف: تفاوت مراتب الناس في تلقّي العجائب،

---

(١) ق: ١٥.

(٢) الخصال: ٦٥٢/ ح ٥٤. وانظره في التوحيد: ٢٧٧/ ح ٢.

وسرعة تسرّب الشك إلى ما لم يُحيطوا خُبْراً بحقيقته، وليس للعدد مفهوم يقصر الحقّ في أيٍّ من طرفيه.

فالإبقاءُ على إيمان الناس ـ بمُجملٍ من المأثور عن لسان الشريعة ـ أنجعُ من أن يُتركوا مُهَمْلِجِين[1] في تركاضهم يميناً وشمالاً، وأن يتدهوروا في هوّة الرِّدّة السحيقة.

ومن الجائز: أن يكون غيرُ واحدةٍ من تلكم الكمّيّات كنايةً عن الكثرة، كما اطّرد ذلك في غير مورد من استعمالات الكتاب والسُّنّة، ومحاورات العرب، ومجاري العرف والعادة.

قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾

يريد سبحانه إيقافَ العبد ـ غِبَّ يقينه بمفاد ما يتلوه ـ بين الخوف والرجاء، لما هو جِدٌّ عليمٍ به، من حيطة ملكه ـ جلّت عظمته ـ بالمبدأ والمنتهى، وفي هذه الدار والدار الآخرة.

أمّا في هذه؛ فهو الذي يقلّبه كيف يشاء، من عطف وعناية، وبطش وانتقام.

وأمّا في الآخرة؛ فهو بمقربة من عظمة سلطانه وكبر شأنه، فبينا يخالجه الأمل بالكرامة الإلهيّة؛ فإذا بلوائح القهر وحراجة الموقف تبعث فيه الرهبة والخشية.

فهو ـ على أمله الذي هو مغمور بمظاهره ـ ينشأ فيه الرجاء، وعلى خوفه الذي يشمله في كلّ حين ـ ولا يستبعد وقوع لوازمه عليه ـ ينشأ فيه الخوف.

وفي كلٍّ من الحالتين لا مُنتَدَحَ له عن الإلمام بموجبات الطاعة، والفرار عن

---

(١) الهملجة: سرعة سير الدابة.

مهالك المعصية، ولا يجد العاقلُ نُدحةً؛ من جلب ما فيه جَمام النفس[١] وراحَتها في مُقتَبَلِ أمره، ومنتهى مصيره، والازورار عمّا يقتضي شقاءها في العاجل والآجل.

كلّ هذا بعد اليقين بأنّ السلطان المنوّه به لله وحده، ولا مهرب منه إلّا إليه.

فيا فوز من أطاع أمره، ويا خسار من ألهته الأماني، وخذله التسويف.

فهو ـ سبحانه ـ مالك يوم الدين، والمتصرّف ـ بمفرده ـ بعدله إن شاء، وبفضله الجسيم إن اقتضته المصلحة، فلا يغترّ الإنسان بعطفه المتواصل، ولا يؤيسه بطشه القريب من العُصاة.

وعلى كلٍّ، فالمراد بيوم الدين: هو يوم الحساب والجزاء، كما روي عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام[٢].

ويرشد إليه قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا يَاوَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾[٣] المعنيّ به يومَ الحساب والمجازاة.

وما تضمّنه المأثور عن بعضهم عليهم السلام: يعني القادر على إقامته، والقاضي فيه بالحقّ، والدين: الحساب[٤].

---

(١) الجَمام: الراحة، وجَمام النفس: راحتُها.

(٢) انظر تفسير القمّي ١: ٢٨ عن الإمام الصادق عليه السلام، ومجمع البيان ١: ٦٠ عن الإمام الباقر عليه السلام. وهو مرويّ عن الإمام الرضا عليه السلام أيضاً كما في من لا يحضره الفقيه ١: ٣١٠/ ح٩٢٦.

(٣) الصافّات: ٢٠.

(٤) التفسير الصافي ١: ٨٣/ ح٣، عن تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٣٨/ ح١٤. وانظر التفسير الأصفى ١: ٦.

وفسّر قوله تعالى: ﴿ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ ﴾[١]، بالجزاء الواجب.

وقيل ـ في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴾[٢] ـ: إنّ المراد به الجزاء.

وفي قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾[٣]، يراد به: ما لا عِوَجَ فيه؛ من الحساب العادل.

ومن موارد استعمال «يوم الدين»: هو الشريعة، وهو الذي يريده من عَرَّفه: بأنّه موضوع للعقلاء الذين يستفيدون منه الحِكَمَ، وينالون منه الخيرات، ويتبجّحون منه بالحِكم البالغة، ويحوي ذلك الأُصول والفروع جمعاء.

وإنّما يقال ذلك: لأنّه يومُ نشورٍ لعللها وأحكامها، ويومُ بروزٍ وظهورٍ لمباديها وغاياتها.

ولِدَة ذلك: إطلاقه على الطاعة، لأنّ فيه ظهور نتائج الطاعة، كما أنّ فيه تجلّي مغبّات المعصية.

وإطلاقُ يوم الدين على كلٍّ من هذه المعاني؛ إطلاقٌ حقيقيٌّ؛ من غير أَمْتٍ[٤] ولا عِوَج.

والمُنْعِمُ النظر بدقّة يظهر لديه أنّ هذا اليومَ العصيب يومُ جزاء وحساب، ويوم بروز للحقائق الراهنة؛ من إثابة وانتقام، ولاسيّما على ما ثبت؛ من تجسّم الأعمال، وجوهريّة العلوم والمعارف.

وهنالك المرجع والمنتهى لكلّ أمل، ومحلّ خضوع وتذلُّل للمبدأ الحقّ

(١) النور: ٢٥.

(٢) الذاريات: ٦.

(٣) الروم: ٣٠.

(٤) الأَمْت: الوهن والضعف.

سبحانه ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾[١] فلا مُقْتَرَبَ إلى الرحمة لمن لم يُقرّبه العمل قبل ذلك، ولا مَدْعاة إلى النَّجاة بعد نفوذ الحكم الإلهيّ الباتّ، فهو يومُ الدين الثابت ملكه لرحمن العالمين طوعاً وكرهاً، رضي به المملوك أو أبى.

ثم من بعده السعادة الخالدة، أو الشقاء الدائم، ثم يترك الإنسان وما تحرّاه في حياته؛ من خير وشرّ.

ولابدّ أنّ العامل العاقل يحبّ نفسه، ولا يحبّ لها غيرَ صالحها، و«الناس مجزيّون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌ»[٢].

فإلى السعادة الخالدة أيّها المؤمنون جميعاً.

وقد أقام ـ سبحانه ـ حججاً قويمة على وجوب حصر التوجّه، وطلب الخير والمزيد منه.

فبيّن أنّ مستحقّ حقيقة الحمد هو ذاته المقدّسة.

وأنّه هو الرحمن، مفيض الرحمة على كلّ من يستجديه.

وأنّه الرحيم المانح نيلَه وفضلَه لمن خَضَعَ لدينه، وآمَنَ لقِيلِهِ.

وأنّه مالك يوم الدين، فلا يملك خيرَه المفاض، وشرّه المستطير غيرُه، فلم يدع معذرةً للمسوِّف عن الطاعة.

* أين المفرّ والله في الطلب *

ولابدّ أنّ الخاضعَ للدِّينِ الحقّ خاضعٌ، لأنّ أفعالَه ـ سبحانه ـ وتروكه في معاملة العباد؛ على طبق الحكمة، وأنّ المجازفة غير متسرّبة إليها، فلا يخاف سبحانه

---

(١) طه: ١١١.

(٢) تفسير الطوسي ٧: ٤٠٠، والكشاف ١: ٥٦٦، وكشف الخفاء للعجلوني ١: ٣٢٢/ح ١٠٧٠.

دَرَكاً على تعذيب الكاسلين، كما أنّه لا يطلب نفعاً على رحمة المطيعين، ولقد قال سبحانه: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾(١).

وهنالك شيءٌ آخر تُخشى مغبّتُه: وهو المعاملةُ بالعدل الإلهيّ، فإنّه ـ سبحانه ـ غيرُ مطالَب في معاملاته أن يَسود عليها التفضّل في كلّ الأحوال، فهو المختار المطلَق، إن شاء تفضّل بنيله المتواصل، وإن شاء صبّ على العبد سوطَ عذابٍ من عدله الذي لا يُدافَع ـ وهو باستحقاق من العبد، لوخامة العاقبة ـ ﴿**لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ**﴾(٢).

وفي المأثور: «ابن آدم، كن كما شئت، كما تدين تدان»(٣).

إنّ ممّا لاشك فيه أنّ الظلم والحيف واقع في العالم، سواء في ذلك القدر المتبادل بين أفراد الناس، والمخصوص بكلٍّ من الطواغيت؛ عند ثورة الغضب وقصد الانتقام.

أفهل من العدل أن يُترك الظالم مغموراً بطغواه، منهمكاً في إرجافه في كُلٍّ من دار القرار، ودار البوار، ثمّ يُترَكُ مُنَعَّماً فيهما أو مسكوتاً عنه؟!

ليس هذا ممّا يحبّذه العقل السليم، ويرتضيه المنطق الصحيح، إنّما يفعل ذلك من لا يميّز بين الحقّ والباطل، والإحسان والظلم، أو من يرى أنّ السيّئةَ حسنةٌ، والعدوانَ إحسانٌ، أو من يعجز عن مكافحة الظالم، ويُقْعِدُه الخَوَر عن مناوشته، والعلمُ والعقيدةُ ينزّهان ساحة القدس الإلهيّ عن كلّ ذلك.

---

(١) القلم: ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) الجاثية: ٢٢.

(٣) الجواهر السنيّة في الأحاديث القدسيّة: ٥١، عن الكافي ٢: ١٣٨/ ح٤، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: «مكتوب في التوراة: ابن آدم كن كما شئت كما تدين تدان».

فلاجرم أنّ هنالك موقفاً لصَغار[١] الظالمين، والانتقام منهم، ولا يترك المولى هذا الإنسان سُدىً تتلاعب به الأهواء والشهوات، هذه حقيقة تدين بها الملل جمعاء.

وقد أُنْهِيَ إلى حكيمٍ من الحكماء أنّ فلاناً قُتل، أو أنّه أصابته ظُلامة لا قِبَلَ له بها، فسأل عن أنّه هل اقتصّ من ظالمه، أو أصابه شيءٌ من مغبّة عمله؟ قالوا: لا، فقال ـ بما هو بشر وحكيم ـ: لابدّ أنّ المعاد سوف يكون لتدارك أمثال هذه المظالم التي لم يَثُرْ لدفعها أحد.

واختلف القُرّاء في «مالك»، فقرأ عاصم والكسائيّ وخلف ويعقوب بالألف «مالِك».

وقرأ الباقون «مَلِك».

ومنهم من قرأ بتسكين اللّام «مَلْك».

وهناك قراءة بلفظ الفعل «مَلَكَ» وبنصب اليوم «مَلَكَ يومَ الدين»[٢].

وقُرِئ «مالِكَ» بالنصب، و«مَلِكَ» كذلك؛ على المدح أو الحاليّة.

وقُرئ «مالكٌ» بالرفع منوّناً، ومضافاً؛ على أنه خبرُ مبتدأ محذوف.

ويقرأ «مَلِك» كما ذكر[٣].

وغيرُ واحدةٍ من هذه القراءات لا يخلو من شذوذ، وفيها ذهاب روعة القرآن. وربّما يقال بترجيح «مَلِكِ» لأنّها قراءة أهل الحرمين، لكنّ ذلك ـ بمجرّده ـ لا حجّة

---

(١) الصغار: الهوان بالذلّ.

(٢) مجمع البيان ١: ٥٨ ـ ٦١.

(٣) روح المعاني ١: ٨٢. وانظر جميع هذه القراءات وزيادة عليها في معجم القراءات القرآنيّة ١: ٧ ـ ٨.

فيه، لعدم العصمة في أهل الحرمين، ومن ثَبتتْ عصمتُه لم يُعلم انتماء هذه القراءة إليه.

ويقال فيها: إنّها أمدح، وذلك غيرُ مقطوع به؛ بعد ورود كلتا الصيغتين في الكتاب العزيز، كقوله تعالى: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ**﴾(١).

وفيه أيضاً قوله تعالى: ﴿**مَلِكِ النَّاسِ**﴾، وذلك يقتضي استجماع جهات البراعة والبلاغة فيهما جميعاً، التي منها: كون الكلمة أمدح.

وإن كنّا لا ننكر التفاضل بين آيات الكتاب الكريم؛ فإنّ أقصى ما في ذلك أنّ ما فيها جامع لحدود الإعجاز فحسب، غير وانية عنها، فلا يمكن الجزم بما يقال: إنّه أمدح، إلّا بعد تروٍّ بالغ، وخوض عميق.

ولعلّ التدبّر يحدو إلى أنّ (مالِكاً) أمدح.

و ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾: هو المسيطر على الناس في ذلك اليوم العصيب؛ بالأمر والنهي، وسلطنتُهُ ـ يومئذٍ ـ قَصرٌ على العقلاء، ولذلك يقال: مَلِكُ الناس، ولا يقال: مَلِكُ الأشياء.

وإطلاق المَلِكِ على قسمين:

فملِكٌ مخصوص بالتملّك والتولّي، وعلى ذلك مجرى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً**﴾(٢).

---

(١) آل عمران: ٢٦.

(٢) النمل: ٣٤.

ومَلِكٌ يَقدِرُ على ذلك ـ وان لم يتولَّ أمراً ـ ومن هذا قوله سبحانه: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾(١).

وربّما يقال بترجيح «مالك» لأنّه قد تلازمه الملوكيّة، وقد تعدوه.

وكذلك المَلِك؛ ربما يكون مالكاً، وربما لا يكون، فبين اللفظين تفكّك واجتماع.

وتختصّ المالكيّة أنّها مبيحةٌ لإطلاق التصرّف، دون الملكيّة، فهو أرجح.

وأنّ «مالكاً» متى أُطلق فمُنْصَرَفُهُ إلى سياسة العبيد الذين هم أخسُّ رتبةً من مطلق الرعيّة، فالمسيطر عليها أرفع مقاماً وأجلّ منزلةً من الملك الذي قد تَعْدوهُ المالكيّة.

وهناك فرق آخر: هو أنّ أفراد الرعيّة يمكن كُلٌّ منها إخراجَ نفسه من تحت نِيْر الملوكيّة المبغوضة؛ بتغيير الاستيطان، ورفض التبعيّة، وتبديل الجنسيّة، لكنّ الواحد القهّار هو المالك الذي لا محيدَ عن قدرته، ولا مهرب من سلطته.

فـ«مالك» ـ إذاً ـ أولى.

ومنه يظهر أنّ صفة الشدّة في المالكيّة أعظم منها في الملوكيّة.

وممّا يمتاز به المالك: أنّ من واجب المَلِك هو البرّ برعيّته، ورعاية أحوالها. وفي حديثٍ: «كلّكم راعٍ، وكلّكم مسؤول عن رعيّته»(٢).

وليس من شأن الرعيّة إلّا ملازمة خدمة المَلِك، حتّى إنّه لا يستقلّ المملوك

(١) المائدة: ٢٠.

(٢) عوالي اللئالي ١: ١٢٩/ ح٣ و٣٦٤/ ح٥١، ومنية المريد: ٣٨١، وصحيح البخاري ١: ٢١٥، ٢: ٧٩، ٣: ٨٨ و١٢٥ و١٨٩، ٦: ١٤٦ و١٥٢، ٨: ١٠٤، وصحيح مسلم ٦: ٨.

بظَعْن أو إقامة، وقضاء وإمامة، فهو في كلّ أحواله تابع لمولاه الذي هو مالِك أمره.

واحتُجّ لترجيح «مَلِك»: بأنّ المُلّاكَ في الأمصار كثيرون، وليس من اللازم أنْ يكونوا ـ مع ذلك ـ مُلُوكاً.

لكنّ المَلِك هو أعزُّ الناس وأكبرهم وأمنعهم جانباً، فهو أولى أن يطلق على مَلِكِ السماوات والأرضين، وهو المَلِكُ المسيطر على كافّة الموجودات يوم الدين.

وهذا لا يدلّ على تَعيُّن المُلْك في كلّ مكان، وإنّ من الجائز تعيُّنه في مكانه المذكور فحسب.

وأمّا كَوْنُهُ أقصرَ ـ لأنّه يشغل زماناً هو أقلّ ممّا ينطق فيه بمالك ـ فسفسطة لم يُقَم لها في سوق العلم وزنٌ، وإنّ الشّرعيّات غير مبتنية على الطول والقِصَر في ألفاظها، وما جيء فيه من النظائر ـ ممّا لا طائل تحته ـ فلا يقاس عليها.

قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾

هنا يَربأ العبد بنفسه عن مهوى الخَطَل؛ بحصر العبادة وقصر الاستعانة بالمولى سبحانه، فكأنّه يقيم الحجّة لشمول العطف الإلهيّ وسبوغ اللُّطف المولويّ لنفسه، وإن كان هو لا يُذعِن باستحقاقه لتَيْنِكَ الخصلتين استحقاقاً يُذمّ تاركهما، لكنّه حنانٌ ربوبيّ لا غُنية عنه، ولا يُلام من طمع فيه.

ومن المحقّق لمن يقول ذلك ـ حقّاً ـ أن يفوز بالفلَج، فإنّ المَينَ غيرُ مخالجٍ خطابَ الحقّ سبحانه، فَسُرعانَ ما تنكشف الحقيقة ويُفْتَضَح المائِن.

وهذا النوع من الالتفات أبدعُ ما تستَجْوِدُهُ العربُ من موارده.

وإنّ حقيقة العبادة ممّا لا يقبل التشكيك، وإن تسرّب إليها الاختلاف في غير موردٍ دعا إليه الجهل بمصاديقها، والنكوص عن حقيقتها؛ كما جنح إليه

«الوهّابيّون» في تعظيم صاحب الرسالة، وخلفائه الهداة المهديّين، فحسبوا ذلك عبادةً، ورأوا مرتكبه كافراً بالله العظيم.

وإنّ المعظِّمين لهم لا يرون فيهم أنّهم آلهة، وإنّما يجدونهم مُقَرَّبين عند الإله الحقّ سبحانه، ولذلك خصّهم بالمراتب العظيمة؛ من نبوّة وإمامة.

وأمثال هذه الهلجات[١] لا تزال متوغِّلةً بين الناس منذ عهد متقادم، فقذفوا ـ من جرّائها ـ زعماء الدين، وحماة المذهب؛ بما لا يليق بهم.

تجد ذلك مشروحاً في مسألة الحكَمين ودسيسة عمرو بن العاص، وخذلان أبي موسى الأشعريّ، وما إلى ذلك من مواقف الخوارج والحروريّين.

ولاحظ في أمثال ذلك مواقف الإمام السبط المجتبى سلام الله عليه، وخَوَرَ أصحابه، وهملجتهم مع الأَهواءِ والشَّهواتِ، وتركاضهم إلى دسائس ابن أبي سفيان.

إلى كثير من أمثال ما ذُكر، التي ملأت الدنيا زخارِفُها، وشحنت الأجواء عفوناتُها.

وقد يستعار لفظ العبادة عن معنى خضوع المستهترين لمعبودهم الشيطان، كما في قوله سبحانه: ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[٢].

وفي آية أخرى: ﴿**أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**﴾[٣][٤].

---

(١) الهَلْج: ما لم يوقَن به من الأخبار.

(٢) يس: ٦٠.

(٣) الفرقان: ٤٣.

(٤) إلى هنا انتهى ما أملاه العلّامة الأوردبادي على سبطيه: السيّد مهدي آل المجدّد الشيرازي، والسيّد محمّد تقي الطباطبائي التبريزي.

تفسير سورة التوحيد

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

جاء في الحديث عنهم عليهم السلام: أنّ العلّة في هذا النسق الموجود في هذه السورة المباركة أنّه يأتي في آخر الدهر أُناس محقّقون[1]، فيكون النسق المذكور لافتاً أنظارهم إلى حقائق راهنة.

ولذلك صدّرها من الأسماء الحسنى بـ ﴿هُوَ﴾ الذي هو أعظم الأسماء، المشاريه إلى الذات البسيطة في عالم غيب الغيوب، المجرّدة عن الاسم والرسم.

وربّما كان ذلك مُوهِماً ـ لأهل الأنظار البسيطة ـ إلى تجرّدها حتّى عن الأوصاف الكماليّة والجلاليّة والجماليّة، فجاء بعده باسم الجلالة ﴿اللهُ﴾ المراد به الذات المستجمِعَة لجميع صفات الكمال.

وبما أنّ ذلك يتوهّم منه القاصرُ التركيبَ أو التعدُّدَ ـ كما حسبه الأشاعرة في الصفات الثبوتيّة ـ عقّبه بلفظ الـ ﴿أحَدٌ﴾ المراد به الذات البسيطة الوحدانيّة، تنزيهاً لها عن أيّ تركيب وندٍّ يشاركه في القِدَم.

وكأنَّ فرطَ العظمة المفهوم من هاتيك الأسماء العظام قد يوقع السذّج في

---

(١) الكافي ١: ٩١/ ح٣، والتوحيد: ٢٨٣ ـ ٢٨٤/ ح٢.

اليأس عن الوصول إلى الذات المقدّسة بأيّ وسيلة، فلذلك قد خصّه المولى سبحانه بقوله عزّ من قائل: ﴿ اللهُ الصَّمَدُ ﴾.

يريد أنّه مَصْمودٌ إليه بالحوائج، يقصد بالحاجات؛ فيجيب دعوة الداعي، ويُنجح طَلِبَةَ المسترفد، وهو أقرب إلى عباده من حبل الوريد، وإن انتأى عنهم على قدر عظمته وحقارة المخلوقين بالنسبة إليه.

وإن ظنّ ظانّ أنّ ذلك القرب لا يكون إلّا بالمُسانخة مع البشر، ومن لوازمه أن يكون مولوداً ووالداً؛ فهو محجوج بقوله سبحانه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾.

وزبدة المخض: اتّصافه سبحانه بتلك الصفات العظيمة أنّه ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد﴾ فليس فيه شيءٌ من لوازم البشريّة، وصفات الأجسام، فهو شيءٌ لا كالأشياء، سبحانه ما أعظمه(١).

(١) من مجاميع العلّامة السيّد نور الدين الميلاني، وقد أملاه عليه العلّامة الأوردبادي.

بحث في حقيقة الوحي

إنّ للمفسّرين حول حقيقة الوحي أنحاءً من الكلام.

ولبعض الفلاسفة ورطات لا تقف منها على محصَّل.

كما أنّ للمتوسّعين ـ من أهل التأريخ والحديث ـ ما يشوّه سمعة الكتابة.

فدع هاتيك الأقاويل، وهلمّ معي إلى تحرّي الحقيقة من معادنها.

إنّ للوحي معاني جاء بكلّها القرآن الكريم، لكنّ الذي يهمّنا أمره هو وحي النبوّة الذي هو ملاك الديانات.

وممّا جاء منه في الذكر الحكيم: ﴿**إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ**﴾[1].

وتجد من ذلك في سورة يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والأنعام، والنحل.

وهذا الوحي إمّا شهوديّ، أو انكشافيّ.

أمّا الشهوديُّ: فقد أثبتت الفلسفة الإلهيّة ـ وتجد له ذكراً في علم الكلام ـ أنّ النفس النبويّة ـ لفرط صفائها وصقالتها، وشدّة نورانيّتها، وكمال تجرّدها ـ لها

---

(١) النساء: ١٦٣.

صلة مستمرّة بالمجرَّدات العالية، والتئام تامٌّ مع روح القدس، وأنّ علاقة النبيّ الضئيلة بالبدن العنصريّ المودعة فيه لضرورة التبليغ ورغبة المجتمع البشري فيه؛ لا تقطع هاتيك الصلة، فإنّها عرضيّة، ولغاية خاصّة من شؤونها.

فهو في كلّ حين يشاهد الصور المثاليّة، والمُثُل النوريّة، واللطائف غير المادّيّة، والأشكال غير الهيولانيّة، وأصناف الملائكة وحملة الوحي، والمجرّدات البرزخيّة التي يمكن النبيّ مشاهدتها بانطباع صورها في الحسّ المشترك.

فرؤيتها من جهة الخارج؛ بحاسّة البصر، وبسمع أصواتها وما لديها من آيات وأحكام.

ولا نُكْر في هذه المشاهدة والإبصار؛ بعد ما عرفنا أنّ القوى الظاهريّة والباطنيّة من كلّ نفس تتبعها في المُنّة والضُّؤُولة، فإنّها من شؤون النفس الناطقة، ولذلك قالوا: النفس في وحدتها كلُّ القوى.

فقوى النفس النبويّة تَشْؤُو[١] بقيّةَ النفوس وقواها بمقدار ما شَأَت هي نفوسَ البشرِ.

فكما أنّ لها مفعولات لا تطيقها النفوس البشريّة؛ فلإدراكاتها وقواها مبالغ لا تتحمّلها غيرها.

ومن الأوّليّات: أنّ هذا النوع من المشاهدة لا يمكن أن يطرقها الخطأ، لأنّها لا تقع إلّا على الحقائق الثابتة من غير أيّ زيادة أونقصان، بخلاف مشاهدة المادّيّات، والإصاخة إلى أصواتها التي تقع فيها أخطاء كثيرة كما يثبته علم المرايا والمناظر[٢].

(١) أي: تسبق.

(٢) هذا آخر ما وجد في ورقة مستقلّة بخطّ العلّامة الأوردباديّ قدّس سرّه.

فائدة

في نزول القرآن مُنَجَّماً

إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله وسلّم صدع بهذا القرآن الكريم ـ متدرِّجاً ـ في سنيّ نبوّته الظاهرة التي أمر فيها بالتبليغ بحسب الاقتضاءات الوقتيّة والمصالح في التهذيب والإرشاد.

ولا مِرْيَة في أنّ كلّ تبليغاته التي كان يصدع بها لم تكن إلّا عن وحي جديد، ونزول جبرئيل عليه، وهذا معنى قولهم: «إنّ القرآن نزل نجوماً».

لكنّ الذي يجب أن يُلفت إليه النظر؛ أنّ ذلك الوحي والنزول هل كان مبدأً لنزول الآي؟

أو أنّه كان إذناً في التبليغ، وأنّ القرآن كان مُنْزَلاً جملةً واحدة على قلبه صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإنّما كان يتجدّد الوحي تثبيتاً للقلوب، ولفتاً لها إلى جهة الحقّ، وتقريباً للأذهان.

إلى غيرها من الحِكَم؟

الأظهر: هو الثاني.

أمّا نزولها جملة واحدة؛ فلقوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[١]، وهي المرادة من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[٢].

وقد عيّنها بحسب الشهور في قوله عزّ من قائل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾[٣].

وإطلاق شهر رمضان مقيَّدٌ بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾[٤]، المراد به: ليلة القدر.

ففي «الكافي» و«الفقيه» بالإسناد عن حمران، أنّه سأل أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾، قال: «هي، ليلة القدر، وهي في كلّ سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر، ولم ينزل القرآن إلّا في ليلة القدر، قال الله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، قال: يقدّر في ليلة القدر كلّ شيءٍ يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابل، من خير أو شرّ، أو طاعة أو معصية، أو مولود، أو أجَل، أو رزق»[٥].

وفي «الفقيه» بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام ـ في حديثٍ ـ: «ونزل القرآن في ليلة القدر»[٦].

---

(١) القدر: ١.

(٢) الدخان: ٣ ـ ٥.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) الدخان: ٣.

(٥) الكافي ٤: ١٥٧ ـ ١٥٨/ ح٦، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١٥٨/ ح ٢٠٢٤.

(٦) الفقيه ٢: ١٥٨/ آخر الحديث ٢٠٢٦.

وأمّا أنّه نزل جملةً واحدة على قلبه صلّى الله عليه وآله وسلّم فلقوله سبحانه ﴿ **نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ** ﴾(١).

ويؤكّد ذلك؛ علمه صلّى الله عليه وآله وسلّم بالقرآن قبل نزوله، بدليل قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ** ﴾(٢)، أي: الإذن في تبليغه.

وإن احتُمِلَ في الآية الأولى ـ نكُوباً عن ظاهر اللفظ، ونكوصاً عن المحجّة اللائحة ـ أنّه نزل على قلبه نُجُوماً؛ فإنّ نصوص الآيات السابقة ـ بنزوله في ليلة القدر، أو ليلة مباركة ـ تدحره.

وكذلك النصُّ بأنّ نزوله في شهر رمضان، المنزَّل على ليلة القدر قطعاً، فإنّه ليس هنالك نزولات.

كلّ ذلك، على ما في الآية الثانية؛ من النهي عن العجلة في التبليغ، القاضي بأنّه كان عنده حاضراً عتيداً نُهي عن الاستعجال به.

وما في مرسلة القميّ ـ المسندة إلى لفظ «قال» ـ وفي «مجمع البيان» ـ يعزو أمثالها إلى الإمام الصادق عليه السلام ـ من: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان إذا نزل عليه القرآن بادر بقراءَته قبل نزول تمام الآية(٣).

وفي «مجمع البيان» جعله أحد الوجوه الثلاثة، وعزاه إلى ابن عبّاس والحسن والجبّائيّ، قال: كان يقرأ معه ويعجل بتلاوته مخافة نسيانه(٤)... إلى آخره.

---

(١) الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) طه: ١١٤.

(٣) تفسير القمي ٢: ٦٥ عند قوله تعالى ﴿ **وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وحْيُهُ** ﴾.

(٤) مجمع البيان ٧: ٦٠، عند قوله ﴿ **وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وحْيُهُ** ﴾.

وذكر وجهين آخرين عمّن لاحجّة في كلامهم، وقرّر ذلك في «الكشّاف»[١].

لا ينهض[٢] حجّةً لمفادها، فإنّها غير منسوبة إلى معصوم.

وإن تحقّق لديك ما عرفته عن «المجمع» ونصّ به غيره؛ من استناد مثله في تفسير القميّ إلى الإمام الصادق عليه السلام؛ فهي مرسلة، لا اعتماد عليها في تفسير القرآن.

ولو ثبت لها إسناد قوي؛ فلا تعدو أن تكون من الآحاد التي لم يثبت حجّيّتها في غير ما له أثر تكليفيّ، ولا حجّة فيما عن ابن عبّاس ـ إن صحّ الإسناد إليه ـ ما لم يُنْهِه إلى معصوم.

نعم، لو كان للقول أصل ثابت؛ فإنّه يصلح أن يكون مؤيِّداً له، لكنْ أين وأنّى؟

وأمّا الحسن والجبّائيّ؛ فأحرى بقولهما أن يضرب عرض الحائط.

على أنّ ما ذكروه منافٍ لأدب النبوّة، وما كان يلزمه ويلتزم به؛ من الهَدء والتُؤَدَة ـ عند نزول الوحي ـ أمام أُبّهة الملك القهّار.

وكان صلّى الله عليه وآله وسلّم أعظم من الملائكة الذين جاء فيهم أنّهم ﴿ **عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ** ﴾[٣].

وأشنع من ذلك ما في الكلام الأخير؛ من أنّه كان ذلك مخافةَ نِسيانه، ونبيُّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم كان على يقين من رسالته، وأنّه سبحانه لاينسيه ما يوحيه

---

(١) الكشّاف ٢: ٥٥٤ عند قوله تعالى ﴿ **وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ** ﴾، ٤: ١٩١ عند قوله تعالى ﴿ **لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتعجل به** ﴾.

(٢) خبر لقوله ـ آنفاً ـ: وما في مرسلة القمّي...

(٣) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

إليه لغاية التبليغ، وقد وعده الله سبحانه ذلك بقوله: ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى** ﴾[١].

وأمّا الاستثناء فيه بقوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ**﴾[٢]، فالظاهر أنّه كناية عن نسخ الحكم، أو التلاوة، لا المحو عن الخواطر.

إذاً، فما كان صاحب الرسالة يخشى ـ في ما أُنزل عليه بداعي الذكر ـ النسيانَ المنافي لحكمة التنزيل، وما كان بالذي يرتكب لذلك عمل الأَغْرار[٣] من ذوي الأفئدة الخائرة ـ من القراءة مع جبرئيل ـ أمام تجلّي ربّه بالكلام معه[٤].

---

(١) الأعلى: ٦.

(٢) الأعلى: ٧.

(٣) الأغرار: جمع غِرّ، الشابّ لا تجربة له.

(٤) زهر الرُبى: ١١٣.

علم المعصوم حضوريّ أم حصوليّ ؟

... وأمّا ما استشهد به في البحث عن علم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أنّه حضوريّ أو حصوليّ؛ فهو على خلاف المصطلح عليه في انقسام العلم إلى الحضوريّ والحصوليّ.

فإنّ المراد بالحضوريّ: ما إذا كان المعلوم حاضراً للعالِم بعينه، كما في علم الشخص بذاته، فإنّه ـ بذاته ـ حاضر لذاته، غير غائب عن ذاته، لأنّ الشيء لا يكون فاقداً لنفسه، كما في علم العلّة الحقيقيّة بمعلولها، فإنّ المعلول ـ بملاحظة ارتباطه حقيقةً وذاتاً بعلّته ـ يكون حاضراً لعلّته بعينه؛ بأتمّ أنحاء الحضور، كما في علمه الفعليّ تعالى ـ بعد الإيجاد ـ بمعاليله.

والمراد بالحصوليّ: ما إذا كان المعلوم حاضراً ـ بصورته المجرّدة وماهيّته ـ للعالِم؛ في أُفق نفسه، كما في علم الشخص بكلّ ما هو يغايره وجوداً، فإنّه لا يكون إلّا كذلك.

فعِلْم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام بما عداهما؛ علم حصوليّ بهذا المعنى، لا حضوريّ.

نعم، ما ينبغي التكلّم فيه هو أنّ الموجودات ـ بأسرها ـ دائمة الحصول للنبيّ

صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام عليه السلام كما أنّها دائمة الحضور لذاته تعالى، إذ أنّ نفس النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام عليه السلام ـ لصقالتها، وتجرّدها عن الغواشي والحواجب، وعدم توغّلها في الشواغل ـ تنطبع فيها صور الأشياء متى التفت إليها، وتوجّه نحوها.

فعقل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام عليه السلام عقل فعليّ ـ دائماً ـ على الأوّل.

وعقل هيولانيّ مع عدم التوجّه والالتفات، وعقل فعليّ مع التوجّه والالتفات، على الثاني.

بخلاف غيرهما ممّن ليست نفسه بتلك الصقالة، وذلك الصفاء، فإنّه لا ينطبع فيها الغائب عنها؛ بمجرّد التوجّه، بل بأساليب خاصّة ربما تكون، وربما لا تكون[١].

(١) هذا ما عثرنا عليه في هذا البحث، والظاهر أنّ له مقدّمةً لم نقف عليها بعدُ.

٢

في

الدفاع عن العقيدة

الردّ على تقوّلات ابن حزم

من تقوّلات ابن حزم الظاهريّ الأندلسيّ المتوفّى سنة ٤٥٦ في كتابه «الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل» طبع سنة ١٣٤٧ ـ وبهامشه «الملل والنحل» للشهرستانيّ ـ الجزء ٢ صفحة: ٦٥، في كلامٍ له ينسب فيه القول بتحريف القرآن إلى الشيعة، ويجريهم مجرى اليهود والنصارى ويقرّ ذلك عليهم، فيقول مالفظه: فإنّ الرّوافض ليسوا من المسلمين، إنّما هي فرق حَدَثَ أوّلها بعد موت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بخمس وعشرين سنة.

وكان مبدؤها إجابة مَن خذله الله، لدعوة مَن كاد الإسلام، وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر.

وهي طوائف، أشدّهم غلوّاً يقولون بإلهيّة عليّ بن أبي طالب، وإلهيّة جماعة معه.

وأقلّهم غلوّاً يقولون: إنّ الشمس ردّت على عليّ بن أبي طالب مرّتين.

فقوم هذا أقلّ مراتبهم في الكذب، أيُستشنع منهم كذب يأتون به؟!

وكلّ من لم يزجره عن الكذب ديانة أو نزاهة نفس؛ أمكنه أن يكذب ماشاء... إلى آخره.

ويأتي في صفحة: (١٣٩) من الجزء الرابع قوله: ومن قول الإماميّة كلّها ـ قديماً وحديثاً ـ إنّ القرآن مبدَّل، زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدّل منه كثير، حاشا عليّ[١] بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم ابن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، وكان إماميّاً يظاهر بالاعتزال، مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول ويكفّر من قاله، وكذلك صاحباه أبو يعلى سلّار الطوسيّ، وأبو القاسم الرازيّ... إلى آخره.

ولولا عفّة النفس، ونزاهة القلم؛ لكايلت الرجل صاعاً بصاع، ولقابلته شبراً بذراع، ولأريته أنّ أيّ الفريقين أخزى.

لكنّني أُنشده بيتين سبق لي نظمهما في مثله:

[من الوافر]

رماني الشيخُ بالتكفيرِ جَهْلاً ... وأصبحَ يزدري من غَيرِ لُبِّ
فلستُ أَقولُ إلّا: إنَّ هذا الـ ... ـمُغفَّلَ مُسلمٌ كِذْباً بكِذْبِ

ويمكنني مقابلته بنصّ كلامه: «وكلّ من لم يزجره عن الكذب ديانة...».

وليس هذا الموقف منه ببِدْع من بقيّة كتابه، فهو لا ينقطع فيه يشنّ الغارات، ويمسّ الكرامات، ويخدش العواطف بالسباب المُقْذِع، والكذب الشائن، والنِّسَب المشوّهة.

وكتابه هذا إلى الهوس والهياج أقرب منه إلى العلم بالنِّحَل، فقد شوّه سطوره ببذاءة المنطق، والعَزْو المختلَق، والقول المائن[٢]... إلى غيرها ممّا لا يذكره منصف، فضلاً عن عالم.

(١) يعني السيّد الشريف المرتضى علم الهدى الموسويّ، المتوفّى سنة ٤٣٦.
(٢) المائن: الكاذب.

وليت شعري، من أين صارت الشيعة مثل اليهود والنصارى في الكذب والكفر؟!

أَلِتشهّدهم الشهادتين؟

أم لصلواتهم وصيامهم؟

أم لحجّهم وزكاتهم؟

أم لالتزامهم بنواميس الشريعة جمعاء؟

أم لأُصولهم الصحيحة الموافقة للمنطق، غير المستعصية على الأفهام؟

نعم، حَبَّذَ للظاهريّ حقدُهُ ولجاجه أن يقول فيهم ذلك.

ومن نسبه المكذوبة إلى الشيعة ـ كلّهم ـ أنّ القرآن زيد فيه، ونقص منه، وبُدّل منه كثير.

ولعلّك تكتفي في العلم بكذبه؛ بنصوص علمائنا في كتبهم بخلاف ذلك وتفنيده، كالشيخ الصدوق في «اعتقاداته»(١)، وأمين الإسلام الطبرسيّ في «مجمع البيان»(٢)، وعلم الهدى في «المسائل الطرابلسيّات»(٣)، وشيخ الطائفة أبي جعفر

---

(١) في كتاب الاعتقادات: ٨٤/ الباب ٣٣ «باب الاعتقاد في مبلغ القرآن». قال: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وآله هو مابين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب.

(٢) في مجمع البيان ١: ٤٣ قال: فأمّا الزيادة فيه فمجمع على بطلانه، وأمّا النقصان منه، فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامّة أنّ في القرآن تغييراً أو نقصاناً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه.

(٣) في مجمع البيان ١: ٤٣ قال: واستوفى [السيّد المرتضى] الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات.

الطوسيّ في «التبيان»(١)، والسيّد الداماد في حواشيه على «القبسات»(٢) من تأليفه، وشيخنا البهائيّ في حواشيه على تفسير البيضاويّ(٣)، والقاضي نور الله التستريّ في «مصائب النواصب»(٤)، و «إحقاق الحقّ»(٥)، وشيخنا الحرّ العامليّ في «رسالته في تواتر القرآن»(٦)، والمولى فتح الله القاساني في تفسيره «منهج الصادقين»(٧)، والسيّد المحقّق الأعرجيّ في «شرح المفاتيح»(٨)، والمولى صالح المازندرانيّ في

(١) التبيان ١: ٣ قال: وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به [أي بتفسيره] أيضاً، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا.

(٢) انظر الذريعة ١٧: ٣٢/الرقم ١٨٣.

(٣) نقله عن آلاء الرحمن ١: ٢٦، حيث قال البهائي: «الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادة كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

(٤) مصائب النواصب ٢: ١١٥ ـ ١١٦، قال: لأنّ ما نسبه [صاحب نواقض الروافض] إلى الشيعة الإماميّة من قولهم بوقوع التغيير في القرآن، ليس ممّا قال به جمهور الإماميّة، وإنّما قال به شرذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم.

(٥) انظر إحقاق الحق: ٣٢٣.

(٦) انظر الذريعة ٤: ٤٧٣/الرقم ٢٠٩٨ «تواتر القرآن»، قال: نقض فيه كلام بعض معاصريه في كتاب تفسيره من إنكار التواتر.

ونقل عنه في الفصول المهمّة في تأليف الأمّة: ١٦٦ قوله: إنّ من تتبع الأخبار وتفحّص التواريخ والآثار، عَلِمَ علماً قطعيّاً بأنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، وأنّ آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونه، وأنّه كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله مجموعاً مؤلّفاً.

(٧) صرّح ذلك في مقدّمة تفسيره «منهج الصادقين»، كما صرّح بذلك عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

(٨) قال في شرح مفاتيح الأصول: وإنّما الكلام في النقيصة، وبالجملة فالخلاف إنّما يعرف صريحاً من علي بن إبراهيم في تفسيره، وتبعه على ذلك بعض المتأخّرين، تمسّكاً بأخبار آحاد رواها المحدّثون كما رووا أخبار الجبر والتفويض والسهو والبقاء على الجنابة ونحو ذلك.

«شرح الكافي»(١)، والمولى رحمة الله الهنديّ ـ من علماء أهل السنّة المنصفين ـ في «إظهار الحقّ»(٢) وشيخنا الإمام المجاهد البلاغيّ في تفسيره «آلاء الرحمن»(٣)، وسيّدنا العلم الحجّة السيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ في «الفصول المهمّة»(٤)، وشيخنا الأقدم المفيد في كتابه «أوائل المقالات في الفرق والمذاهب»(٥)، والفاضل التونيّ في «الوافية»(٦)، والشيخ الأكبر في «كشف الغطاء»(٧)، والعلاّمة الآشتيانيّ في حاشيته الكبيرة الشهيرة على رسائل الشيخ

---

(١) الذي وقفنا عليه في شرح أصول الكافي، هو عكس ذلك، ففي ١١: ٨٨ وإسقاطُ بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنىً كما يظهر لمن تأمّل في كتب الأحاديث من أوّلها إلى آخرها.

(٢) قال السيّد شرف الدين في الفصول المهمّة: ١٧٥ قال الإمام الهمام الباحث المتتبع رحمة الله الهندي رضي الله عنه في الصفحة ٨٩ من النصف الثاني من كتابه النفيس «إظهار الحق» ما هذا لفظه: القرآن الكريم عند جمهور علماء الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة محفوظ عن التغيير والتبديل، ومن قال منهم بوقوع النقصان فيه فقوله مردود غير مقبول عندهم.

(٣) ذكر ذلك مستوفىً في أوّل كتابه الآء الرحمن، وقال في ١: ١٨ ولئن سمعت من الروايات الشاذّة شيئاً في تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تقم لتلك الروايات وزناً.

(٤) انظر الفصول المهمّة، وأجوبة مسائل جار الله: ٢٨ ـ ٣٧.

(٥) أوائل المقالات: ٥٥ ـ ٦٥، قال: وقد قال جماعة من أهل الإماميّة أنّه لم ينقص من كلمه ولا من آيِهِ ولا من سوره، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله... وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كَلِمٍ من نفس القرآن على الحقيقة دون تأويل، وإليه أميل.

(٦) الوافية ٢: ٢٧٣ ـ ٢٧٤ قال: والمشهور أنّه محفوظ ومضبوط كما أُنزل، لم يتبدّل ولم يتغيّر، حفظه الحكيم الخبير، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

(٧) نقله عنه السيّد شرف الدين في أجوبة مسائل جار الله: ٣٣، ونصّ كاشف الغطاء هو: لا ريب في أنّ القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الدّيّان، كما دلّ عليه صريح الفرقان وإجماع العلماء في جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها.

الأنصاريّ[١]، والشيخ محمود بن أبي القاسم الرازيّ في رسالته «كشف الارتياب»[٢]، والعلاّمة الكَلْباسيّ[٣]، وشيخنا المروّج المجدّد المحقّق الكركيّ في رسالةٍ مستقلّة له في نفي التحريف[٤]، والعلاّمة الجواد الكاظميّ في «شرح الزبدة»[٥]، وآية الله العلاّمة الحلّي في «التذكرة» و «النهاية»[٦]، وزين الدين الشيخ عليّ بن يونس البياضيّ في «الصراط المستقيم»[٧]، والشيخ يوسف البحرانيّ «صاحب الحدائق» في «الدرّة النجفيّة»[٨].

---

(١) وهي المسمّاة بحر الفوائد في حاشية الفرائد في الأصول، قال فيها: والمشهور بين المجتهدين والأصوليين ـ بل أكثر المحدّثين ـ عدم وقوع التغيير مطلقاً، بل ادّعى غير واحد الإجماع على ذلك.

(٢) انظر الذريعة ١٨: ٩/ الرقم ٤٢١ كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب، كتبه ردّاً على فصل الخطاب للميرزا النوري.

(٣) هو الشيخ إبراهيم الكلباسي الإصفهاني، المتوفّى سنة ١٢٦٢، قال كما في إشارات الأصول: إنّ النقصان في الكتاب ممّا لا أصل له.

(٤) ذكرها الشيخ البلاغي في الآء الرحمن ١: ٢٦، وحكاها عنه السيّد محسن الأعرجي البغدادي في «شرح الوافية في علم الأصول»، حيث اعترض الكركي في الرسالة على نفسه بما يدلّ على النقيصة من الأخبار، فأجاب: بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل والسنّة المتواترة أو الإجماع، ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه، وجب طرحه.

(٥) كتاب «زبدة الأصول» للشيخ البهائي، وقد شرحه تلميذه جواد بن سعد الله بن جواد الكاظمي، وسمّاه «غاية المأمول». انظر الذريعة ١٣: ٢٩٨/ الرقم ١٠٩١. وهو مخطوط.

(٦) انظر تذكرة الفقهاء ٣: ١٣٢/المسألة ٢٢٢ البسملة آية من الحمد... إلخ، و٣: ١٤١/المسألة ٢٢٧ يجب أن يقرأ بالمتواتر من القراءات... إلخ.

والنهاية هو كتاب «نهاية الوصول إلى علم الأصول» للعلاّمة الحلّي، وقد نُقِل عنه أنّه نَقَل أنّ السورة كانت تنتشر بمجرّد نزولها بأمر النبي صلّى الله عليه وآله، فلازم كلامه هو عدم التحريف، وعدم الزيادة والنقصان.

(٧) الصراط المستقيم ١: ٤٥ قال: علم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله.

(٨) الدرّة النجفيّة في ملتقطات اليوسفيّة، ويقال له: الدرر النجفيّة.

إلى غير هؤلاء من عُمُد الدين وأساطين المذهب، فقد نصّوا على عدم التحريف، وفي كلمات كثير منهم نقل الإجماعات والشهرات والضرورات.

ومن إفكه الشائن قوله: حَدَث أوّلها بعد موت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها ـ يعني عقيدة التشيّع ـ إجابة من خذله الله لدعوة من كاد الإسلام... إلى آخره، يريد به: عبد الله بن سبأ.

فإنّ التشيّع ما توطّدت أُسسه ولا ارتفعت عَلاليه[١] إلّا على العهد النبويّ، يوم كان صلّى الله عليه وآله وسلّم يهتف ويصارح بخلافة الإمام عليّ عليه السلام، ويحضّ ويرغّب إلى متابعته، ويدعو ويكرّر إلى حبّه.

وهنالك كان يهواه كثيرون، ويضمر له الغدر ـ ريثما تُنْتَهَزُ الفُرَصُ ـ آخرون، حتّى إذا افتجعت الأُمة بفقد نبيّها الأمين بَدَتْ البغضاء، واختلفت الأهواء، وتضاربت النزعات، وتحيّزت أقوام إلى من لا يَفْقِدُ إلّا الجدارةَ، وحِنْكَةَ الإمرة، فالتقفوها كُرةً يتلاعب بها تَرْكاضُ خُيُولهم إلى صَوْلَجانِ المُلك ضابحةً[٢]، لا يُلْوِي بهم[٣] عن ذلكَ دينٌ ولا حِجىً.

وكان ممّن أظهر التشيّع بين تلكم الهَلَجاتِ[٤]: سلمان، وأبو ذرّ، وعمّار، والمقداد، وبنو هاشم، والزبير، ومن حذا حذوهم؛ من الاثني عشر رجلاً الذين احتجّوا على من تسنّم عرش الخلافة، وأظهروا له قصوره عنها، وفقره عن

---

(١) العلالي: الغُرَف العالية.

(٢) الضَبْح: صوت أنفاس الخيل عند العَدْو.

(٣) أَلْوَىٰ به: أَمالَهُ وثَناهُ.

(٤) الهَلَجات: جمع الهَلْجَة، مؤنّث الهَلْج، وهو ما تراه من أضغاث الأحلام. والمراد بهم رِعاع الناس الذين تابعوا الغاصبين.

برودها[١]، وتبعتهم بنو حنيفة الذين قتلوهم باسم الرِّدّة؛ لمّا امتنعوا عن أداء الزكاة لهم روماً لأدائها إلى الخليفة الحقّ.

ثم لم تزل تنضوي إلى هذه الفئة فئات وأقوام زُرَافات ووُحْداناً في غضون الأعصر المظلمة، حتّى أسفر الحقّ عن وجهه، وظهر أمر الله وهم كارهون، فبايع الناسُ أميرَ المؤمنين بيعةً عامّةً، وبايعته الخاصّة على أولويّته ـ أوّلاً ـ ممّن تقدّمه، بيعةً خاصَّةً.

نعم، كان هذا الظهور بعد خمسة وعشرين عاماً بعد وفاة صاحب الرسالة صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم يك لمن كاد الإسلام، ولا لإجابة من أجابه في ذلك؛ حَلٌّ ولا رَبْطٌ.

وهذا الملحد[٢] قتله أمير المؤمنين عليه السلام لدعوته الكفريّة[٣]، والشيعة تعتقد كفره وكفر أتباعه وزبانِيَتِهِ ـ تبعاً لإمامهم المقدّس عليه السلام ـ وبذلك لا ترى له في المجتمع الدينيّ مقيلاً.

أمّا القائلون بإلهيّة الإمام وغيره؛ فهم عندنا كفّار، فهم قُسَماءُ[٤] لنا لا قِسْمٌ منّا، لكنّ الظاهريّ يباهت ويقول: أشدّهم غلوّاً... إلى آخره.

---

(١) انظر خبر الاثني عشر ـ من المهاجرين والأنصار، الذين أنكروا على أبي بكر جلوسه في الخلافة وتقدّمه على أمير المؤمنين عليه السلام ـ في الخصال: ٤٦١ ـ ٤٦٥/ ح ٤، واليقين: ٣٣٥ ـ ٣٤٢، والصراط المستقيم ٢: ٧٩ ـ ٨٣، والاحتجاج ١: ٩٧ ـ ١٠٥.

(٢) يعني ابن سبأ.

(٣) انظر اختيار معرفة الرجال ١: ٣٢٣ ـ ٣٢٤/ الأحاديث ١٧٠ ـ ١٧٤. هذا بناءً على وجوده خارجاً، وإلّا فللقول بعدم وجوده أصلاً مجال.

(٤) قُسَماءُ وأَقْسماءُ: جمع قَسِيم، وهو الشَّطْر المقابِل والمُقاسِم لك.

وأمّا القول بردّ الشمس له عليه السلام؛ فليس من الغلوّ في شيء، وقد تواتر به النقل من الفريقين[١].

فإنّه بأمر الله ـ سبحانه ـ لا بتصرُّفِ الإمام مستقلّاً، كما رُدّت ليوشع بن نون.

وليس بأَعظم من قضيّة الطير لإبراهيم، وإحياء الموتى لعيسى، وانفلاق البحر لموسى، وسائرُ معاجز الأنبياء وكرامات الأولياء لِداتٌ له.

فَلِم لا يقول الظاهريّ بالغُلُوِّ فيها، ويقول به هنا؟!

أنا أدري لِمَ ذلك، وأنت تدري، والظاهريّ يدري قبلنا.

لم يبرح الظاهريّ يُباهِتُ غيرَ مُتَأثِّمٍ ولا متحرّجٍ، ويجرحُ العواطف ويَمَسُّ الكراماتِ، حتّى قال ابن العريف ـ كما في ترجمة عليّ بن أحمد بن حزم من «الوفيات» ـ: إنّ لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان.

ونقل أيضاً إجماع فقهاء عصره على تضليله[٢].

وقال ابن خلدون ـ في الفصل المعقود لعلم الفقه وما يتبعه؛ من «مقدّمته» المشهورة ـ مالفظه: ونقم الناس ذلكَ عليه، وأوسعوا مذهبه استهجاناً وإنكاراً، وتلقّوا كتبه بالإغفال والتّرْكِ، حتّى إنّه ليُحظَر بيعها في الأسواق، وربَّما تمزّق في بعض الأحيان[٣].

---

(١) انظر: الغدير في الكتاب والسُنّة والأدب ٣: ١٢٦ ـ ١٤١. وقد كتبت في ردّها قديماً وحديثاً كُتُبٌ وأجزاء ورسائل مستقلّة، منها «كشف اللبس عن حديث ردّ الشمس» للسيوطي، و«مزيل اللبس على حديث ردّ الشمس» لمحمّد بن يوسف الشامي الصالحي، و«كشف الرَّمس عن حديث ردّ الشمس» للعلّامة المرحوم الشيخ محمّد باقر المحمودي.

(٢) انظر وفيات الأعيان ٣: ٣٢٧ ـ ٣٢٨/ الترجمة ٤٤٨ «ابن حزم الظاهري». وانظر أيضاً ١: ١٦٨ ـ ١٦٩/ الترجمة ٦٨ «ابن العريف».

(٣) مقدّمة ابن خلدون: ٤٤٧.

لم يكتف الرجل بنبز الشيعة فحسب بمثل ما عرفت، وبنسبةِ تجويز نكاح تسع نسوة إلى بعضهم في (الجزء ٤ ـ صفحة: ١٨٢).

المعلوم من إجماع الشيعة وكتبهم ونصوص فقهائهم وتعاضد أحاديثهم تحريمُ ما زاد على الأربع.

وعزو تحريم الكرنب[١] ـ وهو نوع من النبات... إلى آخره ـ لأنّه نَبَتَ على دم الحسين عليه السلام، ولم يكن قبل ذلك.

وليس للكرنب في فقه الإماميّة ذكر ولا عنوان، ولا في أحاديثهم تعرّض لحكمه أو نباته، وإنّما هو عندهم كسائر المباحات من النبات.

لم يكتف الرجل بأمثال هذه حتّى رمى مثل إمامهم الأشعري (الجزء ٢ ـ صفحة: ٢٠٤) والباقلّانيّ (الجزء ٤ ـ صفحة: ١) وبعض الأشاعرة (صفحة: ٢٠٥) والسمنانيّ (الجزء ٤ ـ صفحة: ٢٢٤) ومحمد بن الحسن بن فَوْرَك، وسليمان بن خلف الباجيّ؛ بالفظائع والطامّات، ونقل عنهم مقالات إلحادية هم منها براء. وعزا إلى الأشاعرة القول بانقطاع الرسالة بعد الموت، ولذلك قال السبكيّ في «طبقات الشافعيّة» الجزء ٣ ـ صفحة: ٥٤، في ترجمة ابن فوْرك مالفظه: وابن حزم لا يدري مذهب الأشعريّة، ولا يفرّق بينهم وبين الجَهْميّة، لجهله بما يعتقدون.

والقولُ الفَصْلُ؛ أنَّه رجل مِهْذار[٢]، لم يؤلّف كتابه إلّا بدافع الوقيعة في أعراض الناس، ولم يُرِدْ إلّا إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا.

---

(١) الكُرُنْب والكَرْنَب: السِلْق، وقيل: نوع منه أحلى وأغضّ من القُنَّبيط.

(٢) أي: هاذٍ يخلّط في منطقه ويتكلّم بما لا ينبغي.

أو أنّه كما قال أبو جعفر الإسكافيّ في الجاحظ من: أنّه رُزق مَقُولاً، ولم يُرْزَق مَعْقُولاً[١].

فهو مُخَبِّطٌ خبطَ عَشْواءَ، ويرمي القول على عَواهِنِه، مُخِفّاً[٢] في جوّ خُيَلائه، مُسِفّاً[٣] إلى هُوَّةِ جهله[٤].

---

(١) انظر شرح النهج الحديدي ١٣: ٢٧٧، ونصّ كلامه: «لقد أُعطي أَبُو عثمان مَقُولاً وحُرِمَ مَعْقُولاً».

(٢) مُخِفّاً: مُسْرِعاً.

(٣) يقال: أَسَفَّ للأمر الدنيّ؛ أي: دنا منه.

(٤) الروض الأغنّ (من الموسوعة): ١٣٣ ـ ١٣٨.

تفنيد مزاعم ابن الخيّاط المعتزليّ

قال أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخيّاط المعتزليّ في كتاب «الانتصار في الردّ على ابن الراونديّ» ـ طبع مصر سنة ١٣٤٤، صفحة ٤٠ ـ: إنّ المعروفَ بقول الديصانيّة؛ شيخُ الرافضة وعالِمُها هشامُ بن الحَكَم المعروف بصُحْبة أبي شاكر الدَّيْصانيّ الذي قصد الإسلام فطعن فيه من أركانه.

فقصد إلى التوحيد بالإفساد؛ بقوله: إنّ القديم ـ جلّ ثناؤه ـ جسم، فأَبْطَلَ دلالةَ الأجسامِ على الحَدَثِ بحُكْمِهِ أنّ منها ما هو قديم.

ثم قصد إلى الرسالة فأبطلها؛ بقوله: إنّ أمّة محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم ارتدّت بعد وفاته، وخالفت أمره، وبدّلت حكمه، وأزالت خليفته عن مقامه، وإنّ القرآن ـ الذي خلّفه في أُمّته ـ قد حُرِّف وبُدِّلَ وغُيِّرَ، وزِيدَ فيه، ونُقِصَ منه، فليس يُعْرَفُ ـ اليومَ ـ محكمُهُ من متشابِهِهِ، ولا عامُّهُ من خاصِّهِ.

وهذا قول هشام، وهو قول الرافضة، وهو الإلحاد المجرّد، يعلم من أنصف أنّ واضعه إنّما أراد إبطال الدين من أصله، وإفساده على أهله.

وفي صفحة (٧): إنّ الرافضة معتقدة أنّ ربّها جسم ذو هيئة وصورة، يتحرّك ويسكن، ويزول وينتقل، وأنّه كان غيرَ عالمٍ ثُمَّ عَلِمَ، وأنّه يريد الشيء ثم يبدو له

فيريد غيره، وهذه صفة غير الله، تعالى الله عن قولهم علوّاً كبيراً... إلى آخره.

وفي صفحة (٤): تشنيعه: أنّ الذي نَفَّرَ العامّةَ والخاصّةَ عن الرافضة قُبْحُ قولها، وخطأُ مذهبها، وفسادُ مقالتها في ربّها؛ من تشبيهه بخلقه، وتجويره في حكمه، ومخالفتهم سنن محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم، وطعنهم في القرآن، وإكفارهم المهاجرين والأنصار... إلى آخره.

وفي صفحة (٥): إنّ من قول الرافضة: أنّ الله عزّ وجلّ ذو قَدّ[1]، وصورة، وحدّ، يتحرّك ويسكن، ويدنو ويبعد، ويخفّ ويثقل، وأنّ علمه محدَث، وأنّه كان غير عالمٍ فَعَلِمَ، وأنّ جميعهم يقول بالبداء، وهو: أنّ الله يُخْبِرُ أنّه يفعل الأمر، ثم يبدو له فلا يفعله.

هذا توحيد الرافضة بأسرها، إلّا نفراً منهم يسيراً صحبوا المعتزلة واعتقدوا التوحيد، فنفتهم الرافضةُ عنهم، وتبرّأت منهم.

فأمّا جملتهم ومشايخهم ـ مثل هشام بن سالم، وشيطان الطّاق[2]، وعليّ بن ميثم، وهشام بن الحكم، وعليّ بن منصور، والسكّاك ـ فقولهم ما حكيتُ عنهم.

ثم قولهم في القَدر: إنّ الكافر كَفَرَ لعلّةٍ وبسببٍ من قِبَل الله ألجاَه إلى الكفر، بل ألجاَهُ إلى كفره واضطرّاه إليه وأدخلاه فيه، وإنّ الله يشاء كلّ فاحشة ويريد كلّ معصية.

ثم هم ـ بأجمعهم ـ يقولون بالرجعة إلى دار الدنيا؛ قبل القيامة.

---

(١) القَدّ: القامة.

(٢) هو أبو جعفر محمّد بن علي بن النعمان الكوفي، المعروف عندنا بـ«مؤمن الطاق»، والمخالفون يلقّبونه «شيطان الطاق»، وهو من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام.

ثم قولهم: إنّ القرآن بُدّل وغُيّر، وزيد فيه ونقص منه، وحُرّف عن مواضعه.

ثم مخالفتهم جميع الأُمّة في الصلاة؛ في كثير من الفرائض والسُّنن.

ثم قولهم: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم استخلف على أمّته رجلاً بعينه واسمه ونسبه، وإنّ الأمّة بأسرها ـ إلّا نفراً يسيراً ـ اجتمعوا على خلاف رسول الله ومعصيته، وتأخير من قدّم، واستخلاف غيره.

هذا قول الرافضة بأسرها، وجميعُ الأُمّةِ له مُنْكِرٌ ومكذِّبٌ.

فلو قلت: إنّ قليلَهُ يُربي على عظيم كفر الدهريّة والثنويّة... إلى آخره.

وفي صفحة (١٨): عَزا إلى الرافضة ـ كلّها ـ والمجبّرة ـ بأسرها ـ والمُـرْجِئة، ومن تكلّم من النَّوابِت[١]؛ بأنّهم يحيلون القُدْرَةَ على الظُّلْمِ، ويزعمون أنّ الله إذا أخبر أنّه يفعل أمراً من الأمور، فقولُ القائلِ: إنّ الله يَقْدِرُ ـ بعد الخبر ـ أن لا يفعل ما أخبر أنّه يفعله؛ محالٌ لا وجه له... إلى آخره.

وفي صفحة (٤٤): عَزا إليهم أيضاً القول بأنّ لله صورةً، وردَّ نَفْيَ ابن الراونديّ لهذا القول فيهم، وذكر أنّه عند الرافضة التوحيد الصحيح.

قال: فهل كان على الأرض رافضيّ إلّا وهو يقول: إنّ لله صورة، ويروي في ذلك الروايات، ويحتجّ بالأحاديث عن أئمّتهم؟! إلّا من صحب المعتزلة منهم ـ قديماً ـ فقال بالتوحيد، فنفته الرافضة عنها ولم تقرّبه.

ثم قال: وهذه كتب الرافضة بيننا وبين صاحب الكتاب ـ يعني ابن الراونديّ ـ تشهد على كذبه... إلى آخره.

وفي صفحة (١٦٤): وكيف لا يخرجُ أهلُ الإمامةِ بأسرهم من الإجماع، وقد

---

(١) النوابت: طائفة من الحشويّة أحدثوا بدعاً غريبة في الإسلام.

خالفوا الأُمّة في أكثر ما سُنّ لهم وفُرِضَ عليهم، فعُرِفَ ذلك من قولهم في الطُّهور، والصَّلاة، والأذان، وفي عدد الصلاة، وفي التشهّد، وفي الفرائض، حتّى كأنّ النبيَّ المبعوث إلينا غيرُ النبيّ المبعوث إليهم.

فبهذا ونحوه أخرج المسلمونَ أهلَ الإمامةِ من الإجماع، انتهى.

وفي صفحة (٨٩) ـ بعد نسبة القول بالمتعة إليهم ـ ما لفظه: لقولهم بالمتعة، ولوطئهم النساء بغير تزويج، ولا مِلْك يمين ـ خلافاً لكتاب الله نصّاً ـ ثم يرون إيطاء المرأة الواحدة في اليوم الواحد مائة رجلٍ من غير استبراء ولا قضاء عدّة، وهذا خلاف ما عليه أمّة محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وفي صفحة (١٦٢): إنّ الرافضة غلت في إمامها، وأفرطت في وصفه؛ على حسب غلوّ النصارى في المسيح عليه السلام.

فبعضهم زعم أنّه إلٰهٌ.

وبعضهم زعم أنّه الواسطة بين الله وخلقه.

وبعضهم زعم أنّه رسول.

وبعضهم زعم أنّه نبيّ وليس برسول.

والمقتصِد منهم في وصفه؛ من زَعم: أنّه عالم بجميع ما بالناس إليه حاجة، لا يخفى عليه منه شيء، وأنّه نقيّ السريرة والعلانية، لا يجوز عليه التغيير والتبديل، وأنّه أعلم الناس بالتدبير، وأزهدُهُم في الدنيا، وأشدُّهُم بأساً، وأنّ الله هو المتولّي لنصبه وإقامته، وأنّ الأُمّة أزالته ودفعته عن موضعه، وأقامت غيره، وأنّ من أنكره وخالفه وجحد إمامته فكافر مشرك وُلِدَ لغير رِشْدة.

وفي صفحة (٥٨): إنّ شيطان الطاق وهشام بن سالم ـ وهما شيخا الرافضة ـ

عبدا مثلهما، تعالى الله عن قولهما وقول من أشبههما، انتهى.

وفي صفحة (١٤٢): إنّ هشام بن الحكم كان المضروب به المثل في الانقطاع عند أهل الكلام، ولقد جُمع بينه وبين أبي الهذيل بمكّة وحضرهما الناس، فظهر من انقطاعه وفضيحته وفساد قوله ما صار به شهرةً في أهل الكلام، وهو مجلس محكيّ في أيدي الناس، معروف في أهل الكلام.

وكذلك كان عليّ بن ميثم بالبصرة في أيدي أحداث المعتزلة.

وكذلك كان السكّاك بالأمس ـ وهو أحد أصحاب هشام ـ لم يكلّمه معتزليّ قطّ إلّا قطعه.

هذه مجالسه مع أبي جعفر الإسكافي معروفة، يعلم قارؤها والناظر فيها مقدار الرجلين وفرق مابين المذهبين... إلى آخره.

هكذا استرسل المؤلِّف في بقيّة كتابه؛ بالقذف، والنَّبْزِ، والسِّبابِ المُـقْذِع، وخدش العواطف بالبَهْتِ والوقيعة في الشيعة.

وكذلك ناشر كتابه الدكتور «نيبرج» المستشرق؛ في مقدّمته، آخذاً من الكتاب ـ نفسِهِ ـ ومن لِداته من كتب أهل السُّنّة المشحونة بالقذائف والطَّامّات، من غير ما حقيقة أو تحرّي سدادٍ في النّقل، أو أمانةٍ في العَزْوِ، شَأْنَ الحانِقينَ المشوِّهينَ سُمْعَةَ أضدادِهم؛ بالشَّتائم والمفتريات.

هذه كتب علماء الشيعة في العقائد مطبوعة منشورة، مجملاتها ومفصّلاتها: ككتاب «التجريد» لنصير الملّة والدين الطوسيّ، وشرحه لآية الله العلّامة الحلّي، و«نهج المسترشدين» لهذا الشارح، وشرحه للفاضل المقداد، و«كشف الحقّ» للعلّامة أيضاً، وله شرح «قواعد العقائد» للخواجه الطوسيّ، و «الفصول» للخواجه

وشروحه، و «الباب الحادي عشر» وشروحه، وكتب الشيخ المفيد، وشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسيّ، وكتاب «الياقوت» للنوبختيّ وشرحه للعلّامة، ورسالة «الاعتقادات» لشيخنا الأقدم أبي جعفر الصدوق، وشرحه للشيخ المفيد(١)، ورسالة «العقائد» للعلّامة المجلسيّ، و «الشوارق» و «گوهر مراد» للّاهيجيّ، و «شمع اليقين» لولده، و «أنيس الموحّدين» للمحقّق النراقيّ، و «كفاية الموحّدين» للعلّامة العقيليّ، وكتب العلّامة أبي الفتح الكراجكيّ، ورسالة «العقائد» لشيخنا الشهيد الثاني، ورسالة «العقائد» لشيخنا البهائيّ، و «إحقاق الحقّ» للقاضي نور الله التستريّ، وكتب المحقّق الفيض، والعلّامة الداماد، وصدر الدين الشيرازيّ، والحكيم السبزواريّ، والمولى عليّ النوريّ.

إلى غير هذه؛ من مؤلّفاتهم في العقائد، أو الكلام، أو الفلسفة العالية.

فردّد النظر فيها، فهل ترى لما عزاه إلى الشيعة ـ من المبادئ الإلحاديّة ـ عيناً أو أثراً؟

أم تجدهم يكفّرون من يقول بالتجسيم وبقيّة ما تَقَوَّلَه على الشيعة، ويثبتون ذلك بالبرهان القطعيّ؟

غير أنّ المجسِّمة ـ قوم من أصحاب الكاتب ـ يناقشونهم في ذلك، ولكن سرعان ما ينكفِؤُون مخذولين.

ولا تقول الشيعة إلّا: أَنّ علمه تعالى عينُ ذاته، قديمٌ بقِدَمه، لا أنّه صفةٌ خارجةٌ عن ذاته ـ كما يتقوّله سَماسِرةُ المؤلّف ـ فراجع الكتب المذكورة آنفاً.

ومن سمّاهم من رجالات الشيعة وقذفهم بتلكم الشنائع؛ فهم منها برآء براءة

(١) هو المعروف بـ«تصحيح الاعتقاد».

الذئب من دم ابن يعقوب، وهي لم تُنقَل عنهم إلّا على ألسنة الخصوم الألدّاء.

وقوله: فهل كان على وجه الأرض رافضيّ... إلى آخره؛ إفك مفترى، ولعلّك لا تجد على الأرض شيعيّاً يقول ذلك.

وأمّا تحريف الكتاب؛ فليس من مذهب الشيعة، وإنّما افتعلته عليهم خصومهم الألدّاء.

نعم، غرّ البعضَ ظواهرُ مُؤَوّلة، أو أسانيدُ ضعيفة، لكنها لا تكاد تقاوِمُ البرهانَ، وإجماعُ الطائفة على خلافها.

ولا تختصّ هي بالشيعة، فقد رواها حفّاظ أهل السُّنّة أيضاً، وستأتي بقيّة لهذا الباب إن شاء الله تعالى.

وهم أبرأ الناس من التَّشبيه، ولقد تعاقبت كتبهم وبراهينهم بنفيه.

وأمّا الجبر والإلجاء وتجويره تعالى في الحكم؛ فإنّما هو مذهب أولئك القائلين بخلق الأعمالِ من أهل السنّة ـ وهم الأشاعرة ـ ﴿ **وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾[١].

ولكنّ الكاتب لا يجد مسرحاً إلى الطعن فيهم ـ لأنّهم أصحابه ـ فنسب مقالتهم إلى الشيعة، وأخذ يصول عليهم، أو أنّه:

* أسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُرُوبِ نَعامةٌ[٢] *

وأمّا الشيعة في الفروض والسنن؛ فليس لهم مستند إلّا الكتاب والسُّنّة، وأصولُ

---

(١) الأنعام: ١٦٤.

(٢) هذا صدر بيت لعمران بن حطّان السدوسيّ، وعجزه كما في ديوانه: ٨٥:

فَتْخاءُ تَنْفِرُ من صَفِيرِ الصَّافِرِ

مستنبطة منهما، والإجماع؛ بشروطٍ يحدو بها إلى حيث تُنيخُ السُّنّة[١].

نعم، لا يعملون بالرأي، والقياس، والاستحسان، ولعلّ هذا ذنبهم الذي أوجب على الكاتب أن ينبزهم بمفترياته.

نعم، يختلف الحال في كيفيّة الاستنباط، فربّما وقع الخلاف في النتيجة ـ كما وقع ذلك لكلّ من أئمّة القوم الأربعة، وغيرهم؛ من مستنبطي علمائهم القدماء ـ وليس أمرُ الشيعة في ذلك ببِدْع من أمر فِرَق المسلمين ـ إذا خالفوا بعضهم أو كلّهم ـ حتّى يَشُنَّ عليهم الغارات.

ولعلّ لهم ذنباً آخر، وهو: أنّهم يريدون بالسُّنَّة ما صحّ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو أوصيائه الاثني عشر؛ من عترته وأهل بيته الذين هم عِدلُ الكتاب ـ في حديث الثَّقَلينِ المتواترِ نقْلُهُ عن كلٍّ من الفريقين ـ وأحد خليفتي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ الكتاب والعترة ـ ولا يأبهون بما ينقل عن الصحابيّ إذا لم يُنْهِه إلى نبيّ الإسلام صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ولا يعتمدون في الرواية على من لم تَثْبُتْ عدالته؛ من الأصحاب وغيرهم.

ولا يرون من أصول الدين الإذعان بعدالتهم أجمع ـ وليس هو منها[٢] ـ والكتابُ والسُّنّةُ المتواترةُ ـ معنىً ـ يُثبتانِ اقترافهم الذنوب ومخالفتهم للسُّنّة، ولا ينكر ما شجر بينهم من الخلاف المفضي إلى فسق أحد المتخاصمين في الأكثر.

وفي القرآن نصوص بنفاق جمع[٣]، وانقلاب آخرين[٤].

(١) وذلك بأن يكون المعصوم عليه السلام داخلا في المُجمعين، فترجع حجيّة الإجماع إلى السُّنَّة.

(٢) أي: ليس الإذعان بعدالتهم من أصول الدين.

(٣) التوبة: ٦٤ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ٧٧ ـ ٩٦ ـ ١٠١، المنافقون: ١.

(٤) آل عمران: ١٤٤.

وحديثُ من يؤخذ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ذاتَ الشّمال يومَ القيامة من أصحابه، ويقال له[١]: «إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، مستفيضٌ مذكورٌ في الصِّحاح والمسانيد[٢].

إلى الكثير المتواتر ـ معنىً ـ الذي لا يَدَعُ سِواغاً للمسلم لِأَنْ يقول بعدالتهم جميعاً.

وهذا معنى وقيعة الشيعة في الصحابة، التي عدّها من موجبات مروقهم عن الدين؛ عند هذا الكاتب المسلم المنصف!!

وليس في هذا مسٌّ بكرامة الدين، ولا النبوّة، حتّى يكون إبطالاً لها ـ كما حسبه ابن الخيّاط يوم ألّف الكتاب بمفرده، أو هو وأهواؤه، وليس معه من يناقشه الحساب ـ.

هذا مبدأ خلاف الشيعة مع قُسَمائها.

كما أنّ لكلٍّ من أئمة القوم مبادئ شذّ بها عن أصحابه، وخالفهم في فروعه، فلِمَ لا يقول ابن الخيّاط فيه مايتقوّله في الشيعة؟!

وأقوال الشيعة في الطَّهور والصلاة ... إلى آخر ما قال؛ مشهورة مذكورة في كتبهم الفقهيّة، وطُبع منها: «المنتهى»، و«التذكرة»، و«المختلف»، و«القواعد»، و«التحرير»، و«التبصرة» للعلاّمة الحلّيّ. و«الشرائع»، و«المعتبر»، و«المختصر النافع» للمحقّق الحلّيّ. و«المبسوط»، و«التهذيب»، و«الاستبصار» للشيخ الطوسيّ. و«الفقيه»، و«الهداية»، و«المقنع» للصدوق. و«المقنعة» للشيخ المفيد.

---

(١) أي: يقال للنبيّ صلّى الله عليه وآله.

(٢) صحيح البخاري ٧: ٢٠٦ ـ ٢٠٩، مسند أحمد ١: ٣٨٤.

و«الانتصار»، و«الناصريّات» للسيّد المرتضى. و«جامع المقاصد» للمحقّق الثاني. و«الذكرى»، و«الدروس»، و«البيان» للشهيد الأوّل. و«المسالك»، و«الروضة» للشهيد الثاني. و«كشف اللثام» للفاضل الهنديّ. و«شرح الإرشاد» للمحقق الأردبيليّ. و«السرائر» لابن إدريس. و«المدارك» للسيّد العلّامة العامليّ. و«الوسائل» و«البداية» للشيخ الحرّ العامليّ. و«الحدائق» للشيخ يوسف البحرانيّ. و«الرياض» للسيّد عليّ الطباطبائيّ. و«الجواهر» و«نجاة العباد» لعلاّمة الأواخر الشيخ محمد حسن النجفيّ. و«المنظومة» لبحر العلوم. و«كشف الغطاء» للشيخ الأكبر. وكتب الشيخ الأنصاريّ. و«مصباح الفقيه» للعلّامة الهمدانيّ. و«شرح نجاة العباد» للعلاّمة العقيليّ.

إلى غير هذه من الكثير الطيّب؛ من مجملات ومفصّلات.

فمن أنعم النظر في هذه الكتب عرف مَيْن ابن الخيّاط فيما جاء به، وأنّ الإماميّة ليسوا إلّا على ما خطّه لهم وللعالم كلّه محمدٌ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

لكنَّ أبا الحسين مدفوعٌ ـ من ناحية الهوى ـ إلى أَمَمِ الهَوَس[1] والهياج الراقصين لما لَهُ من مُكاءٍ وتصدية[2].

وأمّا من يقول بإلهيّة أمير المؤمنين عليه السلام أو نبوّته، أو رسالته؛ فهو عندنا كافر خارج عن الملأ الديني، وكُتُبُ علمائنا كافلة بتحقيق هذه المسألة، فنسبتهما إلى فرقتين منهم كذب شائن.

---

(١) الأَمَم: القُرْب. والهَوَس: طرفٌ من الجنون وخفّة العقل.

(٢) المُكاء: الصفير. والتّصدية: التصفيق باليدين. قال تعالى في الآية ٣٥ من سورة الأنفال: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾.

وأمّا القول بالوساطة؛ فهو عبارة أخرى للخلافة الكبرى والولاية المطلقة، والإمامُ أفضلُ من الملائكة، وهُمُ الوسائط في إسداء الفُيُوضِ والوحي.

فماذا على القائل بأنّه حلقة الاتّصال بين المولى وعبيده؟ وهو يدعو إلى ما يقرّبهم إلى الله زلفى، وبيُمنه يَرْزُقُ اللهُ العبادَ.

إلى معانٍ أُخرى يثبتها له البرهان، ويقصر عنها مثل ابن الخيّاط وأضرابه.

وبقيّةُ أوصافِ المقتصدين ـ التي ذكرها ـ كُلُّها صحيحةٌ.

ولو لم يكن عالماً بجميع ما إليه حاجة الناس؛ لقصر عن إدارة شؤونهم دينيّاً ومدنيّاً، وهو منصوب لذلك.

ولو لم يكن نقيّ السريرة والعلانيّة؛ لَمَا حصل الوثوق بتبليغه، ولَجازَ عليه الحيف والميل والمَيْن، ولزالت عنه ثقةُ النَّاس، وهو نقضٌ للغرض من نصبه.

ولو لم يكن أعلم الناس بالتدبير؛ لذهبت عليه شؤون المملكة، واختلّ نظامها.

ولو استأثر بالأموال؛ لسقط محلّه من القلوب، وتضعضع أمره.

على أنّ ذلك من فروع عصمته؛ بنقاء سريرته وعلانيته، وهو معنى كونه أزهدهم.

ولو كان خائر العزم، جبان القلب؛ لفشل عن الغزو والجهاد، وقيادة الجيوش وسَوْق العساكر، والزحف بالعدوّ، وقصر عن أمور مهمّة فيها صالح المجتمع، ومناجح للأُمَّة.

وإذا ثبتت عصمته؛ فيجب أن يكون المتولِّي لنصبه هو الله العالم بالسرائر.

وليست العصمة وساماً على المناكب، أو سِمَةً على الجباه، حتّى يبصرها كلّ أحد، لكنّ المولى ـ سبحانه ـ الذي خلقه معصوماً يعلم به فينصِّبُهُ، ويبلّغ عنه نبيُّهُ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وأمّا المتعة؛ فقد حللّها النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يحرّمها إلّا عمر بصريح قوله: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وأنا أحرّمهما وأُعاقب عليهما(١).

والتحريم النهائيّ عام أَوطاس(٢)؛ مُفْتَعَل، يختصّ بروايته بعضُ أهل الخلاف لنا(٣)، فلا حجّة فيها علينا.

ولو كان صحيحاً؛ لما أسند عمر التحريم إلى نفسه، ولما تمتّع الناس على العهد النبويّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وعلى عهد أبي بكر، وشطراً من أيّام عمر(٤).

وقال بإباحتها جموع من الصحابة والتابعين، وأهل البيت كلّهم، وتشملها أدلّة النكاح.

وأمّا وَطْءُ النساء بغير تزويج... إلى آخره، ومسألة العدّة ـ المذكوران في كلامه ـ فإفك على الشيعة، فهم عن بَكْرة أبيهم(٥) يمنعون عنهما ويحرّمونهما.

لكنّ ابن الخيّاط حبّذت له بواعثه أن يقول ذلك.

كما أنّه لا ينقطع ـ في كتابه هذا ـ عن أمثال هذه المفتريات مشفوعةً ببذاءة

---

(١) سنن البيهقيّ ٧: ٢٠٦، شرح معاني الآثار: ٣٧٤، الدرّ المنثور ٢: ١٤١.

(٢) كانت وقعة أوطاس بعد فتح مكّة.

و«أوطاس»: وادٍ بديار هوازن جنوبي مكّة بنحو ثلاث مراحل، وفيه كانت معركة حنين. انظر معجم البلدان ١: ٢٨١، ومعجم ما استعجم ١: ٢١٢.

(٣) صحيح مسلم ٧: ١٨٩ كتاب النكاح ـ باب نكاح المتعة ـ ح٢٤٩٩، عن إياس بن سَلَمة، عن أبيه، قال: رَخَّصَ رسول الله صلّى الله عليه وآله عامَ أَوْطاسٍ في المتعة ثلاثاً ثمّ نهى عنها.

(٤) انظر صحيح مسلم ٧: ١٨٣ ـ ١٨٨/ الأحاديث ٢٤٩٣ ـ ٢٤٩٨.

(٥) أي: جميعاً.

المنطق، والسبّ والوقيعة، وهو الذي جرَّأ ناشر كتابه الدكتور المستشرق، فأخذ يرمي الشيعة من هَنّا وهَنّا، لكنّه كما قيل: «حَنَّ قِدْحٌ ليس منها»[١].

وإِنِّــي لأَعْــرِفُ نَــذْلاً رَمَــى فِــذي رَمْــيَةٌ رَيَّشَــتْها ثُــعَلْ[٢]

---

(١) مثَل يضرب للرجل ينتمي إلى نسبٍ ليس منه، أو يدّعي ما ليس منه في شيء.

والقِدْح: أحد سهام المَيْسِر، فإذا كان من غير جوهر إخوته ثمّ حرّكها المفيض بها خرج له صوت يخالف أصواتها، فعُرف به. انظر مجمع الأمثال ١: ١٩١/المثل ١٠١٨.

(٢) الروض الأغنّ (من الموسوعة): ٢٥ ـ ٣٣. وبيت الشعر للمؤلّف.

ردّ على الشهرستانيّ

ممّا تقوّله الشهرستانيّ ـ المتوفّى سنة ٥٤٨ هـ ـ في «الملل والنِّحَل» ـ طبع سنة ١٣٤٧ بهامش «الفِصَل» لابن حزم الظاهريّ؛ بمصر ـ صفحة: ١٥٢ الجزء الأوّل:

«المختاريّة»: أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفيّ، كان خارجيّاً ثم صار زبيريّاً، ثم صار شيعيّاً وكيسانيّاً.

قال بإمامة محمد بن الحنفيّة بعد أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنهما، وقيل: لا، بل بعد الحسن والحسين، وكان يدعو الناس إليه، وكانَ يُظْهِرُ أنّه من رجاله ودعاته، ويذكر علوماً مزخرفة بتُرَّهاته ينوطها به.

ولمّا وقف محمد بن الحنفيّة على ذلك تبرّأ منه خاصّةً، وأظهر لأصحابه (ـ عند العامّة ـ براءَته منه ليصرف الناس عنه، ليمشّي أمره على إمارة الحسين، وليجمع أمر زين العابدين على أعداء أهل الدين، وأنّه يبثّ)[1] على الخلق ذلك ليتمشّى أمره ويجتمع الناس عليه.

وإنّما انتظم له ما انتظم بأمرين:

أحدهما: انتسابه إلى محمد بن الحنفيّة عِلْماً ودعوةً.

---

(١) بدل مابين القوسين في طبعتنا: «أنَّه إنَّما نَمَّسَ».

والثاني: قيامه بثأر الحسين بن علي رضي الله عنهما، واشتغاله ليلاً ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين.

فمن مذهب المختار: أنّه يجوز البَداء على الله تعالى، والبَداء له معانٍ:

البَداء في العلم، وهو: أن يَظْهَرَ له خلافُ ما علم، ولا أظنّ عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد.

والبَداء في الإرادة: وهو أن يظهر له صوابٌ على خلاف ما أرادَ وحَكَمَ.

والبَداء في الأمر: وهو أن يأمر بشيءٍ ثمّ يأمر بشيء آخَرَ بعده بخلاف ذلك، ومن لم يجوّز النسخ ظنّ أنّ الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة.

وإنّما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء لأنه كان يدّعي علم ما يحدث من الأحوال، إمّا بوحي يوحى إليه، وإمّا برسالة من قِبَل الإمام.

فكان إذا وعد أصحابه بكون شيءٍ، وحدوث حادثة؛ فإن وافق كونُه قولَه جعله دليلاً على صدق دعواه، وإن لم يوافق قال: قد بدا لربّكم.

وكان لا يفرّق بين النسخ والبَداء، قال: إذا جاز النسخ في الأحكام؛ جاز البداء في الأخبار.

وقد قيل: إنّ السيّد محمد بن الحنفيّة تبرّأ من المختار حين وصل إليه أنّه قد لَبَّسَ على الناس: أنّه من دعاته ورجاله، وتبرّأَ من الضَّلالات التي ابتدعها المختار؛ من التأويلات الفاسدة، والمخاريق المُمَوِّهة.

فمن مخاريقه: أنّه كان عنده كرسيّ قديم قد غشّاه بالديباج، وزيّنه بأنواع الزينة، وقال: هذا من ذخائر أمير المؤمنين عليّ كَرَّم الله وجهه، وهو عندنا بمنزلة

التابوت لبني إسرائيل، فكان إذا حارب خصومه يضعه في بَراح[١] الصَّفّ، ويقول: قاتلوا، ولكم الظَّفَر والنُّصْرة، وهذا الكرسيّ محلُّهُ فيكم محلّ التابوت في بني إسرائيل، وفيه السكينة والبقيّة، والملائكة ـ من فوقكم ـ ينزلون مَدَداً لكم.

وحديثُ الحماماتِ البِيضِ التي ظهرت في الهواء ـ وقد أخبرهم قبل ذلك بأنّ الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ـ معروفٌ.

والأسجاعُ التّي ألّفها أبردَ تأليفٍ مشهورةٌ.

وإنّما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفيّة حُسْنُ اعتقاد الناس فيه، وامتلاءُ القلوب بحبّه، والسيّد محمَّد بن الحنفيّة كان كثير العلم، غزير المعرفة، وقّاد الفكر، مصيب الخاطر في العواقب، وقد أخبره أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه عن أحوال الملاحم، وأطلعه على مدارج المعالم، وقد اختار العزلة، وآثر الخمول على الشُّهْرة.

وقد قيل: إنّه كان مستودَعاً علم الإمامة حتّى سلّم الأمانة إلى أهلها، وما فارق الدنيا حتّى أقرّها في مستقرّها[٢]...

إلى آخر ما ذكر عند ذكره فرق الشيعة، وخصوصاً الكيسانيّة.

وكلُّ هذه مفترياتٌ لا مَقِيلَ لها في ظلّ الحقيقة، كما فصّلناه في رسالتنا «سبيك النُّضار»[٣].

لكنّ الشهرستانيّ لا يزال يتقوّل على الشيعة وينبزها بالأكاذيب، ويلوّث سمعة

---

(١) البَراح: المكان الذي لا سترة فيه.

(٢) الملل والنحل ١: ١٤٧ ـ ١٥٠. ط. دار المعرفة في بيروت، بتحقيق محمّد سيّد كيلاني.

(٣) هذا الكتاب من جملة كتب هذه الموسوعة.

عظمائها بالمخاريق، كزُرارة، ويونس بن عبد الرحمن، والهشامين[١]، ومؤمن الطاق، وأشباههم، وليس المختار ببِدْعٍ من قومه.

وغداً الموقف بين يدي الله سبحانه، وهو لهم بالمرصاد[٢].

---

(١) الهشامان: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، وهما من أجلّاء أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

(٢) الروض الأغنّ (من الموسوعة): ١٤٦.

في ردّ القاديانيّة
(ما عشت أراك الدهر عجباً)

إنّ من المؤسف انخداع كثير من الصحف الدينيّة وكتّابها بتمويهات القاديانيّين، فحسبوهم قادةً ودعاة إلى الدين الحنيف؛ بدعوى الفَرْق بين الأحمديّة التي يرأسها محمّد عليّ، وفِرْقتها الأخرى التي يرأسها بشير أحمد.

ولا يزال «محمّد عليّ الحاج سالمين يهتف بهذه الدعوى، ويعزو للأحمديّة خدمات مجيدة في مجلّة «العرفان» و«المرشد» و«الهدى»، حتّى جاء الأمير شكيب أرسلان يدعم ذلك بكتاب منشور في صفحة: ٢٨٥ من العدد السادس من مجلّة «الهدى».

وإن تعجب؛ فعَجَبٌ أنّ هذه المجلّات الدينيّة تنشر عن تلك الفرقة قبل أن تعرف القادیانيّ ودعاويه الفظيعة، أو تقف على كتبه وما أودعها من مشوّهات الحقيقة، وقبل أن تعرف مكانة الرجل عند هذه الفرقة، ومَبْلغَ إذعانها به.

وهذا الأمير شكيب أرسلان صرّح في تلك الصحيفة بما يلي: بأنّها لا تقول عن غلام أحمد إلّا أنّه مجدّد... إلى آخره.

قف معي -أيّها الكاتب- كي أُسائلك عن كلمتك هذه، وبذمّة العدل أُناشدك إلّا ما صَدَقْتَنِي.

هل يحسب صاحب هذه المزعمة أنّ الرجل صادق في تجديده، أم أنّه يكذّبه فيما يقول؟

لا أحسب ذا مسكة يقول في أحد: إنّه مجدّد، ثم يتسنّى له تفنيد آرائه، والتهجّم عليه في دعاويه.

إنّ الحقيقة الجليّة لا تقبل أيّ ستار.

وكلّ من سَبَرَ غَوْر أصحاب محمّد عليّ جدُّ عليمٍ بتقديس القومِ غلامَ أحمد وآراءَه.

[بعض إسفافات القادياني]

وها أنا أُلقي إليك طرفاً منها؛ نقلاً عن كتبه بلا واسطة.

مع غضّ الطَّرْف عمّا جاء فيها من المراغمة للأحاديث الصحاح المتواترة؛ بإنكار ظهور المهديّ المنتظر سلام الله عليه، ونزول المسيح مؤازراً له، وأنّه يصلّي خلفه.

ونغضّ الطَّرْف عن ادّعائه الكاذب: بأنّه المهديُّ تارةً، وأنّه المسيحُ أخرى، وما جاء فيها من شتمه المقذع لعلماء المسلمين، إذ لم يتّبعوه في دعاويه الكفريّة، فسمّاهم باليهود تارةً، وبالنصارى تارةً أخرى(١).

ونغضّ النظر عمّا جاء في كتابه؛ من الكذب على القرآن(٢)، وعلى التوراة(٣)، وعلى المسلمين(٤).

---

(١) كتاب الحمامة: صفحة ٨ سطر ٣ ـ ٧، وصفحة ٤ سطر ٢.

(٢) كتاب الحمامة: ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) كتاب الخطبة: ١٤٥.

(٤) كتاب الحمامة: ٤٥ ـ ٦٤.

ونغضّ النظر عن كتبه السخيفة[١] التي ينسبها إلى الوحي، مع ما فيها من الخرافات، والأغلاط والألحان[٢]، وهو يدّعي الإعجاز بعربيّتها وفصاحتها.

هَبْ أنّا غاضيناه عَنْ ذلك كلّه، ولكن هل تركت الحفائظ سِواغاً للمسلم أن يغاضيه عَنْ ادّعائه النبوّة ـ بملء فمه ـ حين يقول: إنّ الله سمّاني نبيّاً بوحيه، وكذلك سُمّيتُ من قبل على لسان رسوله المصطفى[٣]، وأنّ الله بعثه وأرسله، وأنزل له كلّ آية، وجمع فيه كلّ ما هو من علامات الصادقين، ووضعه تحت السُّنّة التي جرت لجميع الأنبياء، وأنّ الله كلّمه كما كلّم رسله الكرام[٤]؟!

ويقول ـ في وقت ظهوره وشيوع أمره ـ: إنّ المؤمن به يقول: يا نبيّ الله، كنتُ لا أعرفك، فيقول لهم: لا تثريبَ عليكم اليوم[٥].

أُنظر إلى هذه القِحَةِ[٦] والصَّلَف!

يدّعي النبوّة ـ وهو يؤمن بنبوّة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ والقرآن يهتف ـ منذ أضاء العالم بنوره ـ بقوله: ﴿ **وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾[٧].

---

(١) وقفنا منها على أربعة كتب: «حمامة البشرى إلى أُمّ القرى» وكتاب «خطبة الأضحى» وكتاب «الاستنقاء وضميمة حقيقة الوحي»، ولهذه الكتب ملحقات من نثر وشعر.

وكتاب للقاديانيّ المعنونة جبهات صحائفه بـ «آئينه كمالات إسلام»، وفيها من البوائق والطامّات مالا يحصيه عدّ، لكنّنا نقلنا عنها بقدر الحاجة، وبسط القول في ذلك في كتاب «المصابيح» ـ (المؤلّف).

(٢) الألْحان: جمع لَحْنٍ، وهو الغلط في الكلام والبناء والإعراب.

(٣) كتاب الاستنقاء: ١٦.

(٤) كتاب الاستنقاء: ٩.

(٥) كتاب الاستنقاء: ٨٥.

(٦) القِحَة والقَحَة: الوقاحة.

(٧) الأحزاب: ٤٠.

وتواتر النصّ بذلك من السُّنّة، وأنّه لا نبيّ بعد نبيّ الإسلام.

وأجمع عليه المسلمون ـ في أجيالهم وأدوارهم ـ منذ عهد النبوّة وحتّى اليوم.

دع هذا، واعطف النَّظرة معي على تناقضه في المقام؛ بنفي ذلك عنه ـ بعد هتافه ومصارحته به ـ حين يقول: وما كان لي أن أدّعي النبوّة، وأخرج من الإسلام وألحق بقومٍ كافرين، وكيف أدّعي النبوّة وأنا من المسلمين؟![1].

تظهر لنا من كلمته هذه حقيقةٌ راهنةٌ لا يسع المسلم إنكارها، وهي: أنّ مدّعي النبوّة ملحق بالقوم الكافرين، وأنّه خارج عن زمرة المسلمين، وأنّ تلك الدعوى لا يمكن صدورها من مسلم.

فليهَنأْ بها القاديانيّ يوم جاء هاتفاً بِزَقْيَتَيْه[2]، وليتورَّطْ في تناقضه، فإنّه الجدير بذلك.

[ورطاته في الصِّفات الإلهيّة]

واعطف النظرة ـ ثانياً ـ على ورطاته في الصفات الإلهيّة، فقد جاء من ذلك قوله: وبعد ذلك يكسى الإنسان الكامل حُلّة الخلافة، ويصبغ بصبغ صفات الأُلوهيّة[3].

مَرْحَىً بهذه المِصْبَغَة التي تصبغ كلّ يوم واحداً من الزعانف[4] بصبغ الألوهيّة، وتهبه لمن يستحيل له التقمّص بالتألّه؛ من المخلوقين.

---

(١) كتاب الحمامة: ٨.

(٢) الزَّقْيَةُ: الصَّيْحةُ.

(٣) كتاب الخطبة: ٨ ـ ٩.

(٤) الزعانف: القطعة من القبيلة تشذّ وتنفرد، وكلّ جماعة ليس أصلهم واحداً.

وقال: ليرى بي ربّي من بعض صفاته الجلاليّة والجماليّة(١)، وقال: إنّه مظهر الله(٢)، وقال: رأيت أنّي عين الله(٣)، وقال: إنّ الله أوحى إليه قائلاً له: يا قمر وياشمس، أنت منّي وأنا منك(٤).

فانظر إلى هذا الكفر الذي لم يجترئ عليه أحد، حتّى أَهْلُ الثَّالُوث(٥) من البراهمة(٦) والبوذيّين والنصارى وغيرهم، فإنّهم وإن قالوا: إنّ بَرَهْما(٧) وبُوْذا والمَسِيح وغيرهم مولودون ومنبثقون من الله؛ لكنّهم لم يجترؤوا على أن يقولوا: إنّ الله منهم.

نعم:

* كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ للآخِرِ(٨) *

وقال: إنّ الله أوحى إليه: إنّا نبشّرك بغلامٍ مظهر الحقّ والعلا، كأنّ الله نزل من السماء(٩).

---

(١) كتاب الخطبة: ٢١.

(٢) كتاب الاستنقاء: ٥.

(٣) عن أحد كتبه (كتاب البريّة): ٢٩.

(٤) كتاب الاستنقاء: ٨٥.

(٥) الثالوث: ما رُكّب من ثلاثة، ومنه ثالوث النصارى.

(٦) البراهمة ـ في ما قيل ـ: عُبّاد الهند وزهّادهم.

(٧) وفي «المصباح المنير»: ٤٦: بَرْهَمَان، وهو رجل من حكمائهم مهّد لهم قواعدهم التي هم عليها، وهم لا يجوّزون على الله بِعْثَةَ الأنبياء، ويحرّمون لحوم الحيوان.

(٨) لأبي تمّام حبيب بن أوس الطائيّ، كما في ديوانه: ٤٤٢ من قصيدة يقول فيها:

لا زلتَ من شكريَ في حُلّة * لا لبسها ذو سَلَبٍ فاخِرِ

يقول مَن تقرع أسماعه * كم ترك الأوّلُ للآخرِ

(٩) كتاب الاستنقاء: ٨٥.

وإنّ الله قال له: أنت منّي بمنزلة توحيدي وتفريدي، أنت منّي بمنزلة عرشي، أنت منّي بمنزلة ولدي[١].

تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

[آراؤه في المعاد الجسماني]

ثم هلمّ معي حتّى نستحفي[٢] الخبرَ عن آراء القاديانيّ في المعاد الجسمانيّ، وحشر الأموات من قبورهم وحسابهم، ومصير كلٍّ:

* أَيْما إلى جنّةٍ، أيْما إلى نار[٣] *

وقد قامت الضرورة من دين الإسلام بثبوت ذلك ـ كلّه ـ مدعومةً بالكتاب المجيد، والسُّنّة القطعيّة.

لكنّ القاديانيّ يراغم جميع ذلك ـ كلّه ـ حيث يقول: إنّ المؤمنين يدخلون الجنّة بعد موتهم من دون مكث ـ أي بلا فصل بالبرزخ، والحساب، ويوم المعاد ـ ثم لا يخرجون منها، وينعمون خالدين.

وكذلك أهل جهنّم يدخلونها بعد الموت من غير مكث.

وإن قلت: إنّ كتاب الله والأخبار الصحيحة شاهدة على أنّ البعث حقّ، والميزان حقّ، وسؤال الله عن عباده ـ أي لعباده ـ حقّ لا شبهة فيه، ثم بعد هذه الواقعات ـ يعني حشر الأجساد، والحساب ـ يدخلون أهل الجنّة مقامهم،

---

(١) كتاب الاستنقاء: ٨٢.

(٢) يقال: استحفاه عن كذا؛ استخبره عنه على وجه المبالغة.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

يا ليتما أُمّنا شالت نعامتها ....

أورده البغدادي في خزانة الأدب ١١: ٩٣ لسعد بن قرط أحد بني جذيمة. وهو ابن أمّ النحيف.

ويدخلون أهل النار مقام نارهم، وإن كان هذا هو الحقّ؛ فكيف يمكن دخول أهل الجنّة وأهل النار في مقامهم إلّا بعد حشر الأجساد، كما تقرّر في عقائد المسلمين؟

قلنا: لو حملنا تلك الآيات ـ يعني آيات الحشر والمعاد الجسمانيّ ـ على ظاهرها؛ لاختلّ نظام كتاب الله، وما بقي توافق آيات الله[١].

هذا بعض كلامه في إنكار المعاد الجسمانيّ.

وليت شعري، أيُّ آية في كتاب الله تصرفُ آياتِ المعاد عن مفادها؟! تلك الآياتُ الكثيرة الصريحة، وفيها ـ من تكفير المنكرين له، وتضليلهم، وتسفيه أحلامهم ـ ما عرفه المسلمون على بَكرة أبيهم.

لا يغرّنّك تلفّظ القاديانيّ بالبعث في بعض كلامه، فإنّه كرّر الصراحة بأنّ المراد منه زمان ظهوره في دعوته.

قال: والحاصل أنّ الهداية الوسيعة العامّة والحجج القاطعة التامّة مختصّ «كذا» بزمان المسيح الموعود ـ يعني نفسه ـ وعند ذلك الزمان تنكشف الحقائق المستترة، ويُهدى الضالّون، ويُبْعَث المقبورون.

فهذا معنى قوله: ﴿إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[٢]، فإنّ هذا البعث بعثٌ ماراه الأوّلون، ولا المرسلون السابقون، ولا النبيّون أجمعون[٣].

وقال ـ في وصف زمان عودته ـ: وإليه إشارة في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ

(١) كتاب الحمامة: ٥٣.

(٢) المؤمنون: ١٠٠.

(٣) الحاشية الكبيرة الملحقة بخطبة الأضحى: صفحة (د).

فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعاً ﴾[١]، وهو مراد من بعث المسيح الموعود[٢].

[مزاعمه الحُلُوليّة]

دع هذا كلّه، وقف بمقربة من كتابه المُعَنْوَن أعلى صفحاته «آئينه كمالات إسلام» الذي نشرته الجماعة الأحمديّة في مطبعة «كواپر تيوستيم برليس لاهور» تحت صدارة مولاهم المولويّ محمّد عليّ، فإنّك سترى في خاتمة الكتاب وذِكْر ما يزعم القاديانيّ؛ من الوحي إليه ومناماته الصادقة ـ في الصحيفة المرقّمة في يمناها (٥٦٥)، وفي أسفلها (٤٤٩) وفي الصحيفة التي بعدها ـ قولَه: رأتني في المنام عين الله، وتيقّنت أنّني هو، وأعني بـ«عين الله» رجوع الظلّ إلى أصله، وغيبوبته فيه.

وتفصيل ذلك: أنّ الله إذا أراد شيئاً من فعل الخير؛ جعلني من تجلّياته الذاتيّة بمنزلة مشيئته وعلمه وجوارحه وتوحيده وتفريده، فرأيت أنّ روحه أحاط عَلَيَّ واستوى على جسمي، ولفّني في ضمن وجوده حتّى ما بقي منّي ذرّة، فإذا جوارحي جوارحه، وعيني عينه، وأُذني أُذنه، ولساني لسانه.

ووجدت قدرته وقوّته تفور في نفسي، وأُلوهيّته تتموّج في روحي، وما بقيت ذرّة من هويّتي إلّا والأُلوهيّة غلبت عليه.

وكنت أتيقّن أنّ جوارحي ليست جوارحي، بل جوارح الله، والآن لا منازع ولا شريك ولا قابض يزاحم.

وبينما أنا في هذه الحالة كنت أقول: إنّا نريد نظاماً جديداً، وسماءً جديدة،

---

(١) الكهف: ٩٩.

(٢) كتاب الخطبة: ١٨٩ ـ ١٩٠.

وأرضاً جديدة، فخلقتُ السماوات والأرض ـ أوّلاً ـ بصورة إجماليّة، لا تفريق فيها ولا ترتّب، ثم فرّقتُها ورتّبتُها.

ثم خلقتُ السماء الدنيا، وقلتُ: إنّا زيّنّا السماء الدنيا بمصابيح، ثم قلتُ: الآن نخلق الإنسان من سلالة من طين.

ثم انحدرتُ من الكشف إلى الإلهام، فجرى على لساني: أردتُ أن استخلف فخلقتُ آدم، إنّا خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، وكنّا كذلك الخالقين، ورأيتُ ذلك في ربيع الثاني سنة (١٣٠٩) فتبارك اللهُ أحسن المُوحِين، انتهى كلام القاديانيّ.

ألا بشرفِ الإنصاف ـ أيّها الكاتب ـ ما مقيل هذه الكلمات الكفريّة الإشراكيّة التي جعلها كشفاً ـ طوراً ـ ووحياً وإلهاماً ـ تارةً ـ من الديانة الإسلاميّة؟

وهل أبقى في القوس مَنْزَعاً في ادّعاء الإلهيّة والخلق والاتّحاد؛ في المنام واليقظة؟

لاها الله، بل إنّه زاد في الطُّنبور نغمةً، وتجاوز ما يقوله المثلّثون والبراهمة والأَرِبَّة[1]؛ بالشّوط البعيد.

أفَبمثل الأحمديّة ـ أتباعِ هذا الرجل، ومؤيّدي دعوته، وناشري كلمته هذه ـ تتلوّث صُحُفُنا الدينيّة؛ بنشر مآثرهم، وإطرائهم؟! اغتراراً بما يزعمه الـ.. من نسبتهم إلى خدمة الإسلام.

إن جرى على لسان القوم اسم الدعوة أو الإسلام؛ فإنّ ذلك أقرب الوسائل إلى ترويج ضلالهم، واستنزاف ثراء الناس، ودسّ السُّمِّ بالدَّسَم، فإنّ كلّ مبتدعٍ ينادي

---

(١) الأَرِبَّة: جمع الربّ.

في بدء أمره «واديناه» كما نادى بذلك البابيّون في البَدء، بل في الأخير ـ أحياناً ـ إغفالاً:

[من الكامل]

كـالسَّهْمِ رامِـيهِ يُـقَرِّبُهُ ولأَجْـلِ بُـعْدٍ ذلكَ القُـرْبُ[١]

فدعوى القوم ـ هذه ـ كدعوى البابيّة بأنّهم جلبوا إلى الإسلام والبابيّة أُلوفاً من الأمريكان، وإن كان منهم شيءٌ من ذلك؛ فمِنَ المَطَرِ إلى المِيزابِ.

❊ ❊ ❊

كتاب خالد شيلدرك المنشور في مجلّة «إسلام ديويو» الإنجليزيّة في لغتها، الإسلامية في بِزّتها، الصادرة من إدارة «مدرسة الواعظين» في لكهنو الهند، عدد شهر فبروري سنة (١٩٣٠) الموافق لشهر رمضان المبارك سنة (١٣٤٨) مترجماً إلى العربيّة.

قال محمّد عليّ الحاج سالمين ـ في صفحة (٤٤٢) من العدد العاشر من مجلّة «المرشد» لسنتها الرابعة ـ: تيقّظ كبار رجال الأمّة الإنكليزيّة لاعتناق الديانة الإسلاميّة، بواسطة المساعي التي يبذلها الخواجه كمال الدين وجماعته الأحمديّة في لاهور... إلى آخره.

هكذا يقول ابن الحاج سالمين، لكنّ جُهَيْنَةَ هذا النبأ ونَيْقَدَهُ هو المجاهد البطل «خالد شيلدرك» ذلك الرجل العظيم المحبوب لكلّ مسلم، وها هو يهتف بخلاف ذلك بكلّ صراحة، نزفّ إلى القرّاء كُلَّ كتابه، لما فيه من الفوائد المهمّة، وإليك نصّه:

---

(١) البيت لناصح الدين الأرَّجاني كما في ديوانه ١: ٢١٩، من قصيدته التي مطلعها:

عُـوجُوا عـليها أيُّـها الرَّكْبُ لا عارَ أَنْ يـتساعَدَ الصَّحْبُ

إنّي من جهة الأمّ فرنساويّ، ومن جهة الأب إنجليزيّ، ولدت سنة (١٨٨٨) وأسلمت سنة (١٩٠٣)، أخذت العلوم المسيحيّة في كلّيّة «كيمبرج»، غير أنّ خطرات الشُّبَه كانت تحدوني على المطالعة والفكر.

وأعظم ما هاج خاطري في هذا الباب؛ كثرة ما كتبه العلماء المسيحيّون في الردّ على علماء الإسلام، فنبّهني ذلك على أنّ الإسلام ممّا يخافه علماء المسيحيّة على ديانتهم.

وعندما كنت مولعاً بالبحث على الديانة لم أكن أعرف أحداً من المسلمين، ولا كان لديّ شيءٌ من كتبهم، إلّا أنّي اهتديت بكتابات النصارى أنفسهم، ولم أُقْصِرِ النظر على عقائد المسيحيّين، بل تأمّلت في أسرار الديانات الأخرى أيضاً، كمذاهب: بوذا، وشو، وجوده، وزردشتي، وبوشوي، والهنود، غير أنّي رجّحت الإسلام.

ولا يخفى أنّه لا صلة بين ما ذكرتُ وبين الجماعة الأحمديّة، وأَنّ ظهور هذه الجمعيّة كان بعد تأسيس المجلس الإسلاميّ في لندن، وقيامه بأعمالٍ مهمّة؛ بعناية عبد الله بن السهروردي، وكان يحتفل بمولد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وصلاة العيدين، ونحو ذلك.

وأمّا الأحمديّة؛ فغاية ما جمعته ـ فخراً لها ـ اعتناق «اللُّورْدْ هيدلي» الإسلام على يديها، وهو الذي هيّأ الشركة، وأسّس المسجد النظاميّ الذي اهتمّ بأمره الخواجة كمال الدين وابنه الخواجة نصير الدين أحمد.

إنّ الجمعيّة الأحمديّة وإن كانت تعمل أعمالاً حسنة، ولكنّها ضيّقة النظر، مفرّقة بين الناس.

وأنا أوّل من ينتقد مثل هؤلاء الرجال؛ بأنّ المسجد النظامي لماذا يبقى تحت سلطة الأحمديّة؟

إنّ مقرّ المسجد بعيد عن لندن بـ(٢٨) ميلاً، فلا يخرج إليه أهل لندن.

والمسجد الثاني في الجانب الغربيّ من لندن.

وأمّا وسط لندن؛ فليس فيه مسجدٌ أصلاً، وإنّ الموضعين المذكورين هما معتركا التبشير المسيحيّ.

وأمّا نحن؛ فقد أعاننا بالمادّيّات «سرآغاخان»، وقد تكلّفنا بإقامة جمعيّة للتجهيز والتكفين، ولقد أُزيحَتْ بعض المشاكل المادّيّة، وإن لم يكن بقدر ما نرضاه.

وأمّا الأحمديّة؛ فقد أبَتْ أن تبذل شيئاً للتجهيز والتكفين، معتذرةً بأنّه ليس عندها ما يفي بذلك... إلى آخره.

هذا حال الادّعاء في خدمات الأحمديّة وآثارها في الأُمّة الإنكليزيّة التي يتبجّح بها ابن سالمين، وإنّ أهل البيت أدرى بما فيه.

[من الوافر]

إذا قالَتْ حَذامِ فَصدِّقُوها فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذامِ[١]

ولنا في ذلك حقّ العتاب على صحفنا المحبوبة، فإنّه دليل الحبّ، ومن واجب النصح علينا.

---

(١) قائله: وسيم بن طارق أو لُجَيْم بن صعب، وكانت حذام امرأته. وربّما نسب إلى وسيم بن طارق أو ديسم بن ظالم الأعصري. انظر جمهرة الأمثال ٢: ١١٦/١٣٦٠، مجمع الأمثال ٢: ١٠٦/٢٨٩٠، ولسان العرب ١٢: ١١٨ مادّة «حذم»، فصل المقال ١: ٤٢، المستقصى ١: ٣٤٠/١٤٦١.

وبالأخير؛ أنشدهم قول الشريف الرضيّ قدّس سرّه:

[من البسيط]

خُذْ من صَدِيقِكَ مَرْأىً دونَ مُسْتَمَعٍ يـابُعْدُ بـينَ عِـيانِ المَـرْءِ والخَـبَرِ
وإن سَمِعْتَ فـقُلْ: مـا كـانَ مِـنْ أُذُنٍ وإِن نظرتَ فقُلْ: ما كانَ مِـنْ نَـظَرِ(١)

ووصيّتي إلى كُتّابنا البارعين: أن لا يرموا القول على عَواهِنِهِ، وأن يتثبّتوا في الإصحار بالحقيقة، لاسيّما في أمثال هذه المباحث التي يختلط فيها الحابل بالنابل، وأن لا يُطْعِمُوا العبدَ الكُراع(٢) فيطمع في الذراع(٣).

---

(١) ديوان الشريف الرضيّ ١: ٥٢٤.

(٢) الكُراع: مستدقّ الساق.

وفي المثل: أعطى العبدَ كُراعاً فطلب ذراعاً، لأنّ الذراع في اليد وهو أفضل من الكُراع في الرِّجْل. انظر أمثال العرب للمفضل الضبي: ١٤٩، والأمثال لابن سلام: ٥٣/ باب عادة السوء يعتادها صاحبها، وجمهرة الأمثال ١: ٩٦/١٠٧.

(٣) مجلّة «الهدى» العماريّة ـ السنة الثانية: ٤٤٥ ـ ٤٥٣.

ردّ على الأستاذ الطَنْطاويّ[١]

قال الأستاذ الطنطاويّ في «التاج المرصّع» صفحة: ١٦٥ ـ في ذيل الآية الكريمة ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ...﴾[٢] بعد كلام له ـ ما لفظه: فتعظيم القبور، والتغالي فيها، ونحو ذلك؛ كلّه غلوّ في الدين، ورجوع إلى الوثنيّة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما كنت أودّ صدور هذه الكلمة من مثل الأستاذ الطنطاويّ الذي أسمع الملأ الإسلاميّ ـ بأعلى هتافه ـ الدُّعاءَ إلى توحيد صفوفهم، ونبذ ما كان عليه شراذم من السَّلَف؛ من مسّ الكرامات، وخدش العواطف، ووقيعة كلّ فريق في مقدّسات الفريق الآخر.

ولا أقول إنّه: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾[٣]، فإنّ تعظيم قبور

---

(١) هذا جزءٌ من رسالة أرسلها العلاّمة الأوردباديّ ـ قدّس سرّه ـ إلى الأستاذ الطنطاويّ صاحب التفسير المعروف بـ«الجواهر»، وذلك عندما كان شيخنا العلاّمة في سَفَره الأخير في تبريز سنة ١٣٥٢هـ.

وقد نشر الطنطاويّ أوّل الرسالة في الجزء الأخير ـ من الطبعة الأولى ١٣٥١هـ ـ من تفسيره، وجعلها من جملة التقاريظ، وذكر الثناء والإطراء فقط، وترك النقد ولم يُشر إليه بشيءٍ! المحقّق.

(٢) المائدة: ٧٧.

(٣) النحل: ٩٢.

الأنبياء والصالحين هومذهب عامّة المسلمين ـ على اختلاف آرائهم ومغازيهم ـ لم يشذّ عنهم إلّا ابن تيميّة، وتبعه عليه تلميذه ابن القَيِّم.

ولم تفتأ مقولات تلكم الهَمْلَجة[1] أساطيرَ في طيّات كُتُبِها، أو ما أُلِّف في النقد عليهما، حتّى آنَ لمحمد بن عبد الوهّاب نبش ما طمّته اللَّيالي، فأعاد لها جدّتها ـ بعد أن تركتها الأدلّة في مَدْحَرَة البطلان ـ ورَقَصَ أعرابُ نجدٍ لما لَه من مُكاءٍ وتصدية[2].

ولك العبرة في ذلك بكتاب «شفاء السقام» لتقيّ الدين السُبْكيّ، و «الجوهر المنظّم» لابن حجر الهيتميّ، و «منتهى المقال» للمفتي صدر الدين، وما ضمّنه أحمد شهاب الدين الخفاجيّ المصريّ كتابه «نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض»، والمُلّا عليّ القاري في شرحه على «الشفاء» أيضاً، وما ذكره الجلبيّ في «كشف الظنون» عن العلاء البخاريّ، وما ذكره المولويّ عبد الحليم الهنديّ في «حلّ المعاقد»، وابن حجر العسقلانيّ في «الدرر الكامنة»، والذهبيّ في «تأريخه»، واليافعيّ في «مرآة الجنان»، وأبو الفداء في «التأريخ»[3].

كلّ ذلك ممّا يدلّ على تنكّب ابن تيميّة ـ في مزاعمه ـ عن الطريقة المثلى.

ثم إنّ الأستاذ هل اطّلع من نوايا معظِّمي قبور الأنبياء والصالحين على ما يوجب حُكْمَهُ الباتَّ بأنّه: من الغلوّ المنهيّ عنه، كالبلوغ بهم إلى مرتبة التأليه ونحوه؟

---

(١) الهَمْلَجة: سرعة مشي البرذون. وأراد هنا أقوال ابن تيميّة وابن قيّم.

(٢) المُكاءُ: الصفير، والتَّصْدية: التصفيق.

(٣) انظر: كشف الارتياب في أتباع محمّد بن عبد الوهّاب: ١٢٠ ـ ١٢٢، ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

أم أنّه شاهد فيهم من مظاهر ذلك الاعتقاد ماحداه إلى نبزهم بتلك النسبة، كأنْ رآهم يسجدون عليها، أو يصلّون إليها؟

والأوّل لا يعلمه إلّا الله.

ومدّعي الأخير مباهت لا محالة.

فإنّ تعظيم القوم لتلك القبور المقدّسة لا يعدو أن يكون إمّا تشييداً لبناياتها، أو زيارتها، أو تمسّحاً بها وتقبيلاً لها، أو استشفاعاً بأصحابها إلى المولى سبحانه، وتوسّلاً بهم إليه ـ لزلفتهم لديه، وقربهم منه ـ أو إيقاداً للسُّرُج حولَها، والصلاة عندها، أو سَوْق الذبائح ـ النذور ـ لأجلها.

أمّا عمارتها: فقد ثبت وقوعها على عهد الصحابة والتابعين الذين يحتجّ إخواننا أهل السُّنّة بأقوالهم وأفعالهم.

فإنّ حجرة قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كانت مقوّمة بجريد النخل، وأوّل من بناها باللَّبِن عمر بن الخطاب ـ على ما ذكره السمهوديّ الشافعيّ في «وفاء الوفا»[١] ـ.

وفيه: بنى عقيل بن أبي طالب عليه السلام بيتاً على قبر أُمّ حبيبة بنت صخر ابن حرب[٢].

وذكر السيّد إبراهيم الراويّ البغداديّ ـ المعاصر ـ في «أوراقه البغداديّة»: وجود المباني على قبور الأنبياء عند فتح الشام، ورآها الصحابة، وشاهدها عمر ابن

(١) انظر وفاء الوفا ٢: ١٦٩، ٢: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) انظر وفاء الوفا ٣: ٩٨.

الخطّاب فلم يهدمها، ومن أشهرها قبر إبراهيم الخليل عليه السلام[١].

وذكر ابن تيميّة وجود ذلك البناء على قبر الخليل عليه السلام زمن الفتح وعلى عهد الصحابة[٢].

إلّا أنّه ادّعى كونه مسدوداً إلى سنة (٤٠٠)[٣] لكنّ التأريخ يفنّد هذه الدعوى، لأنّه يثبت اختلاف الناس إليه.

وفي «وفاء الوفا»: أنّ مصعب بن عمير وعبد الله بن جحش دُفنا تحت المسجد الذي بُني على قبر حمزة[٤].

وراوي الخبر عبد العزيز بن عمران، وهو من أهل القرن الثاني ـ كما ذكره السمهوديّ ـ وهو يعني أنّ بناء المسجد على قبر حمزة قبل عهده.

وذكر ابن خلّكان في ترجمة الإمام زين العابدين عليه السلام: أنّه دُفن في قبر عمّه الحسن عليه السلام في القبّة التي فيها قبر العبّاس[٥].

وذكر مثله في ترجمة الإمام الباقر عليه السلام[٦].

وذكر نحوه ابن حجر في «الصواعق»[٧] في ترجمة الإمام الباقر عليه السلام.

وفي ترجمة الإمام السجّاد من كتاب «فصل الخطاب» للمحدّث محمد خواجه

---

(١) الأوراق البغداديّة:

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ٢: ٣٥٢/الفصل ٢٢، كشف الارتياب: ٣٠٦.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ١: ١٨٨/الفصل ١٧، كشف الارتياب: ٣٠٦.

(٤) وفاء الوفا ٣: ١١٥.

(٥) وفيات الأعيان ٣: ٢٦٩/ الترجمة ٤٢٢.

(٦) وفيات الأعيان ٤: ١٧٤/ الترجمة ٥٦٠.

(٧) الصواعق المحرقة: ٢٠١.

بارسا البخاريّ؛ نحوه، وذكر أنّه دفن فيها ـ بعده ـ الإمامان الباقر وابنه الصادق عليهما السلام.

وفي «مسالك الأبصار وممالك الأمصار» لابن فضل الله العمريّ، صفحة (١٣١): ذكر مدافن الأئمّة الأربعة ـ صلوات الله عليهم ـ في تلك القبّة المقدّسة؛ بعد عمّهم العبّاس.

وجميع هذه الأنقال توجب وجود القبّة على تلكم القبور؛ في القرن الأول وبعدَه.

وفي صفحة (١٣٢) من «المسالك والممالك» أيضاً: وفي البقيع أيضاً قبّة إبراهيم ابن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وقبّة فاطمة الزهراء عليها السلام... إلى قوله: وقبّة مالك بن أنس إمام دار الهجرة.

وفي «وفاء الوفا»[١]: ما يعني وجودَ المسجد على قبر فاطمة بنت أسد، وأنّها دفنت فيه بأمر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

والمولى ـ سبحانه ـ يخبرنا عن الذين غَلبوا على أمر أصحاب الكهف، وهم المسلمون كما في «معالم التنزيل» للبغويّ[٢]، و«لباب التأويل» للخازن[٣]، و «الكشّاف» للزمخشريّ[٤]، وتفسير الجلالين[٥]، وتفسير أبي السعود[٦]،

---

(١) وفاء الوفا ٣: ٨٨. وفيه: فلمّا توفّيت خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله فأمر بقبرها فحفر في موضع المسجد الذي يقال له اليوم قبر فاطمة.

(٢) معالم التنزيل ـ بهامش تفسير الخازن ـ ٤: ١٦٨.

(٣) تفسير الخازن «لباب التأويل» ٤: ١٦٨.

(٤) الكشّاف ٢: ٣٨٤.

(٥) تفسير الجلالين: ٢٣٦.

(٦) إرشاد العقل السليم ـ بهامش تفسير الرازيّ ـ ٥: ٦٩٧.

و «غرائب القرآن»[١] للنيشابوريّ، وعن ابن عبّاس[٢] أنّهم قالوا: ﴿**لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا**﴾[٣]، من غير نكير عليهم.

والقرآن ـ في قَصَصه ـ يوعز إلى عِبَر وعِظات وحِكَم وتعاليم يجب الجري عليها، والتأسّي بها، أو زواجر يتحتّم الحذر عنها، وإلّا فليس من شأنه السَّرْد التأريخي فحسب.

ومعلوم أنّ المقام ليس من الأخير، وإلّا لكان يزجر عنه، فهو من الأوّل، وحسبنا ذلك دلالةً على رجحان البناء، وبناء المساجد على القبور الشريفة.

وما ورد من النهي عن اتّخاذ القبور مساجد؛ فهو عن السجود عليها، أو الصلاة إليها، لا عن اتّخاذها عليها[٤] يصلّى فيها إلى القبلة ويسجد لله، وإلّا فقد عرفت وقوعها في الإسلام أيضاً.

وما ارتبك فيه شارح «توحيد ابن عبد الوهّاب» من تكفير القوم، لاتّخاذهم المسجد؛ فمن شناشنه الأخزميّة[٥] التي لم يسلم منها أيّ مسلم، وقد جَدَّتْ به غُلْواؤُهُ[٦] حتّى نال من أصحاب القبور.

---

(١) غرائب القرآن ١٥: ١١٩.

(٢) انظر: كشف الارتياب: ٣٣٥ـ٣٣٦.

(٣) الكهف: ٢١.

(٤) أي: لا عن اتّخاذ المساجد على القبور.

(٥) الشِّنْشِنَة: الطبيعة والسجيّة، وفيه إشارة إلى المثل السائر «شنشنة أعرفها من أخزم»، وهو شطر شعر قاله أبو أخزم الطائي ـ جدّ أبي حاتم الطائي أو جدّ جدّه ـ وكان له ابنٌ يقال له: أخزم، وقيل: كان عاقّاً، فمات وترك بنين، فوثبوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأدموه، فقال:

إنَّ بنيَّ ضَرَّجوني بالدّم　　شِنشِنَةٌ أعرفها من أخزمِ

انظر مجمع الأمثال: ١: ٣٦١/المثل ١٩٣٣.

(٦) الغُلْواء: الغُلُوّ ومجاوزة القصد.

وذكر السمهوديّ: إعلاءَ ابن الزبير جدرانَ قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد أن كانت قصيرة[١]، وتسقيفَها عن أبي البختريّ والي المدينة من قبل هارون سنة (١٩٣)[٢]، ثمّ تشييدها بحجارة الرُّخام عن المتوكّل[٣].

وذكر ابن خلّكان عن الخطيب البغداديّ: وجود المشهد على قبر الإمام الكاظم عليه السلام في مقابر الشونيزيّة، ووجود قبّة هنالك يوم دفن فيها سنة (١٨٣)[٤].

وروى جمال الدين ابن عِنَبة في «عمدة الطالب» بناء الرشيد القبّة على قبر أمير المؤمنين عليه السلام[٥].

وذكر نحوه ابن الأثير في «الكامل»[٦] وصاحب «حبيب السِّيَر».

وذكر ابن خلّكان بناء القبّة على قبر حبيب بن أوس الطائيّ، المتوفّى سنة (٢٣٠)[٧].

وذكر أيضاً قبّة بوران بنت الحسن بن سهل، المتوفّاة سنة (٢٧١)[٨].

وفي «روضة الصفا»: ما يظهر منه بناء المأمون ـ الذي ذكر السيوطيّ[٩] عن

---

(١) وفاء الوفا ٢: ١١٢.

(٢) وفاء الوفا ٢: ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) وفاء الوفا ٢: ١٣٣ و١٣٧.

(٤) وفيات الأعيان ٥: ٣١٠ قال: وقال الخطيب توفّي في الحبس، ودفن في مقابر الشونيزيين خارج القبّة، وقبره هناك مشهور يزار، وعليه مشهد عظيم.

(٥) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ٦٢.

(٦) الكامل في التاريخ:

(٧) وفيات الأعيان ٢: ١٧/ الترجمة ١٤٧ وفيه: وبنى عليه أبو نهشل بن حميد الطوسي قُبَّةً.

(٨) وفيات الأعيان ١: ٢٩٠/ الترجمة ١٢٠ وفيه: ويقال إنّها دفنت في قبّة مقابلة مقصورة جامع السلطان وإنّها باقية إلى الآن.

(٩) تاريخ الخلفاء: ٣٠٧.

أبي معشر المنجِّم: أنّه كان أمّاراً بالعدل، فقيه النَّفْس، يعدّ من كبار العلماء ـ القبّة على قبر أبيه، وفيها دفن الإمام الرضا عليه السلام(١).

إلى غير هذه من البنايات في القرون الأُولى.

إذاً، فبأيّ شيءٍ نَزِن ما نشره ابن بليهد ـ في جريدة «أمّ القرى» سنة ١٣٤٥، رابع جمادى الآخرة ـ: من أنّ بدعة القباب حدثت بعد القرون الخمسة؟!

وقد أتينا على بنيان مقالته في رسالة مستقلّة مطبوعة(٢).

وأمّا خبر أبي الهَيَّاج وقول أمير المؤمنين عليه السلام فيه: «أبعثك بما بعثني به رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أن لا تدع تمثالاً إلّا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلّا سويته»(٣).

فالمراد منه ـ بقرينة ذكر التمثال ـ: قبور الكفّار، فقد كان النصارى يصوّرون صور صالحيهم على مساجد يبنونها على قبورهم، وقد ذمّهم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، رواه البخاريّ(٤).

وكانوا يبنونَ القبورَ مرتفعةً كالمنائر، فأمر صلّى الله عليه وآله وسلّم بإزاحة تلك المرتفعات، أو إزالة ماعلى القبور من التسنيم.

---

(١) روضة الصفا.

(٢) ستأتي قريباً إن شاء الله بعنوان: «رسالة حول هدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام».

(٣) صحيح مسلم ٣: ٦١، مسند أحمد ١: ٩٦، سنن أبي داود ٢: ٨٣/ ح٣٢١٨، سنن الترمذي ٢: ٢٥٦/ ح١٠٥٤.

(٤) صحيح البخاريّ ١: ١١٢ عن عائشة: أنّ أمّ سلمة ذكرت لرسول الله صلّى الله عليه وآله كنيسة رأتها بأرض الحبشة يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصّور، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصَوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله.

وهو معنى التسوية ـ لغةً ـ والتعديل، لا تسويتها مع الأرض، وإلّا لوجب ذكر ما تُسَوَّى معه[١].

وتعديل القبور هو السُّنّة المتّبعة عند الإماميّة والشافعيّة، وهو الذي فهمه من معنى الحديث الشارحُ النوويّ[٢]، وابن حجر العسقلانيّ في «شرح البخاريّ»[٣]، فهو في معزل عن قبور الأنبياء والصالحين.

ويؤيّده الإبقاء على قبر دانيال في «تُسْتَر»، والخليل في «القدس»، وهود وصالح في «الغريّ»، ويونس وذي الكِفْل ويوشع وغيرهم.

وأمّا الزيارة وشدّ الرحال؛ فقد قال تقيّ الدين السُّبْكيّ: إنّها من أعظم القُرَب إلى ربّ العالمين[٤].

ونقل ابن حجر [الهيتمي] الإجماعَ على مشروعيّتها[٥].

وبالغ المفتي صدر الدين[٦] في الإنكار على ابن تيميّة، لإنكاره لها[٧].

وفي كتاب «الشفا» للقاضي عياض: أنّها سُنّة ـ من سنن المسلمين ـ مجمع عليها، وفضيلة مرغّب فيها[٨].

---

(١) أي لقال: «إلّا سوّيته مع الأرض».

(٢) انظر شرح صحيح مسلم، للنووي ٧: ٣٦.

(٣) لم أقف عليه في فتح الباري، وحديث أبي الهيّاج لم يرد في البخاري. نعم استدلّ ابن حجر على استحباب التسطيح دون التسنيم، انظر فتح الباري ٣: ٢٠٣.

(٤) شفاء السقام: ١٦١.

(٥) الجوهر المنظَّم في زيارة القبر المُكَرَّم: ١٢. ط مصر سنة ١٢٧٩هـ.

(٦) هو المفتي صدرالدين خان، صاحب كتاب «منتهى المقال في شرح حديث لا تشدّ الرحال».

(٧) انظر ما نقل عنه في كشف الارتياب: ١٠٩.

(٨) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٨٣.

وروى قولَه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من زار قبري وجبت له شفاعتي».

وقولَه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من زارني في المدينة محتسِباً كان في جواري، وكنت له شفيعاً يوم القيامة».

وقولَه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من زارني بعد موتي فكأنّما زارني في حياتي».

وقولَه صلّى الله عليه وآله وسلّم: «نُهيتم ـ أو كنت نهيتكم ـ عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هُجْراً»(١).

وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» بإسناده عن جابر، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»(٢).

وذكر القاضي عياض عن أبي عمر ـ في كلامٍ له ـ قولَه: «وواجب شدّ المَطِيّ إلى قبره» وشرحَه بقوله: يريد بالوجوب ـ هنا ـ وجوب ندب وترغيب وتأكيد، لا وجوب فرض.

ونَقَلَ عن إسحاق بن إبراهيم الفقيه قولَهُ: ممّا لم يزل من شأنِ مَن حجّ؛ المرورُ بالمدينة، والقصد إلى الصلاة في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والتبرّك برؤية روضته، ومنبره، وقبره، ومجلسه، ومَلامس يديه، ومَواطئ قدميه، والعمود الذي كان يستند إليه وينزل جبرئيل بالوحي فيه عليه، وبمن عمّره وقصَده؛ من الصحابة وأئمّة المسلمين، والاعتبار بذلك كلّه.

وروى فَضْلَ من وقف على قبره وتلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٣: ٢٦٣/ الترجمة ٧٢١٦ «مغلس البغدادي».

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[١] ثم قال: صلّى الله عليك ـ سبعين مرّة ـ.

وروى أنّه أَمَرَ عمرُ بنُ عبد العزيز مَن يَمَّم[٢] المدينة أن يُقرئ النبيَّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عنه السلام.

وزيارةَ أنس بن مالك قبره صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وتسليمَ ابن عمر عليه صلّى الله عليه وآله وسلّم أكثر من مائة مرّة، وعلى أبي بكر، وعلى أبيه.

وذكر كيفيّة التسليم عليه صلّى الله عليه وآله وسلّم عن الصدّيقة الطاهرة فاطمة سلام الله عليها، وعن مالك، ومحمد بن سيرين، وأُناسٍ غيرهم.

وروايات غير هذه، وعن كثيرين من الصحابة[٣].

وفي «تاريخ بغداد» للخطيب البغداديّ بإسناده عن سليمان بن بريدة، [عن أبيه]: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم زار قبر أُمّه فأصلحه وبكى عليه[٤].

ولو ذهبنا إلى سرد ما في الباب ـ من الأحاديث والأقوال ـ لجاء كتاباً ضخماً، ولعلّ في هذا القدر كفاية إن شاء الله تعالى.

وأمّا التمسّح والتقبيل؛ ففي كتاب «العلل والسؤالات» لعبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي عن الرجل يمسّ منبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم

---

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) أي: قصَد.

(٣) انظر جميع هذه النقولات في الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٨٤ ـ ٨٨.

(٤) تاريخ بغداد ٧: ٢٩٨/ الترجمة ٣٧٩١ «الحسن بن إدريس، أبو القاسم القافلائي».

يتبرّك بمسّه وتقبيله، ويفعل بالقبر ذلك رجاء ثواب الله؟ قال: لابأس به[١].

وعبد الله ـ هذا ـ أعرف بمذهب أبيه من أيّ أحد.

فما في «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيميّة؛ عن أبي بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يُمسّ ويُتَمَسَّحُ به؟ قال: ما أعرف هذا، قلت له: فالمنبر؟ فقال: أمّا المنبر فنعم.

ثم روى مسح ابن عمر المنبر، وسعيد بن المسيّب الرُّمَّانَةَ[٢].

فالظاهر أنّه اشتباه من الراوي[٣].

على أنّه لم يُفْتِ بالمنع، وإنّما قال: إنّه لا يعرف حُكْمَهُ، أو أنّه لم يُنْهَ إليه[٤] فعلُ أحد من السلف في ذلك، أو قولُه.

ولعلّه ـ بعد ذلك ـ عرف مجهولَه، فنفى البأس عنه ـ كما عرفت في رواية ابنه عنه ـ.

على أنّه لا وجه للتوقّف في القبر بعد إباحته في المنبر.

والملاكُ في الجميع ـ وهو التبرّك بهما لشرف الانتساب ـ شَرَعٌ سَواءٌ.

ونقل ابن تيميّة ـ نفسه ـ مسح يحيى بن سعيد المنبر ـ حين خرج إلى العراق ـ ونقل تبرّك مالك به[٥].

---

(١) العلل والسؤالات ٢: ٤٩٢/ ح٣٢٤٣، وعنه في كشف الارتياب: ٣٤٦ ـ ٣٤٧، وسبل الهدى والرشاد ١٢: ٣٩٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ٢٤٣ ـ ٢٤٤/الفصل ١٧.

(٣) لأنّ ما رواه ابنه عبد الله عنه هو الأثبت.

(٤) أي: لم يبلغه.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ٢٤٣ ـ ٢٤٤. لكنْ فيه «وكره مالك التمسح بالمنبر».

وروى السُّبكيّ: التزام أبي أيّوب الأنصاريّ القبر الشريف[١].

وعن بلال: أنّه مرّغ وجهه به[٢].

وفي كتاب «الشفا»: رُئي ابن عمر واضعاً يده على مقعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من المنبر، ثم وضعها على وجهه[٣].

وعن ابن قسيط والعتبيّ: كان أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إذا خلا المسجد حَسُّوا[٤] رُمَّانةَ المنبر التي تلي القبر بميامنهم[٥]... إلى آخره.

وروى القندوزيّ البلخيّ الحنفيّ في «ينابيع المودّة» عن عائشة: تقبيل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عثمان بن مظعون ميتاً ودموعه تسيل على خدّيه[٦].

وأخرج ابن ماجة في «سننه» عن ابن عبّاس وعائشة: تقبيل أبي بكر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد موته[٧].

وفي «كفاية» الشعبيّ و «فتاوى الغرائب» و «مطالب المؤمنين» و «خزانة الرواية»: نفي البأس عن تقبيل قبر الوالدين، مستنداً لأمر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مَن حَلَفَ أن يقبّل عتبةَ باب الجنّة وجبهةَ حور العين؛ أن يقبّل رجل أُمّه

---

(١) شفاء السقام: ٢٨٠، وفيه: أقبل مروان بن الحكم، فإذا رجل ملتزم القبر... وذلك الرجل أبو أيّوب الأنصاري.

(٢) شفاء السقام: ١٤٠، وفيه: فأتى قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله فجعل يبكي عنده ويمرّغ وجهه عليه.

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٥٧ و٨٦.

(٤) حَسَّ الشيءَ: مَسَحَهُ ومَسَّهُ.

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٨٦.

(٦) لم نعثر عليه في ينابيع المودّة. انظره في سنن ابن ماجة ١: ٤٦٨/ ح١٤٥٦، ومسند أحمد ٦: ٤٣ و٥٥ و٢٠٦.

(٧) سنن ابن ماجة ١: ٤٦٨/ ح١٤٥٧، وفيه: «إنّ أبا بكر قَبَّلَ النبي صلّى الله عليه وآله وهو ميّت».

وجبهة أبيه، قال: يارسول الله، إن لم يكن أبواي حيّين؟ فقال: قبّل قبرهما، قال: فإن لم أكن أعرف قبرهما؟ قال: خُطّ خطّين، اِنْوِ أحدَهما قبرَ الأُمّ، والآخرَ قبرَ الأب؛ فقبّلهما، فلا تحنث في يمينك[١].

فإذا جاز تقبيل قبر الأبوين، فلِمَ لا يجوز تقبيل قبر مَنْ هو الأب الروحيّ الذي هو أفضل منهما؛ من نبيّ أو إمام؟!

وإذا ساغ لأبي بكر تقبيل ذلك الجثمان المقدّس؛ فلِمَ لا يسوغ لنا تقبيل قبره ـ الذي هو وعاء له ـ من أجله؟!

[من الوافر]

أَمُـرُّ عـلى الدِّيـارِ ديـارِ لَـيْلى ... أُقــبِّلُ ذا الجِـدارَ وذا الجِـدارا
ومـا حُبُّ الدِّيـارِ شَغَفْن قَلْبي ... ولٰكِنْ حُبُّ من سَكَـنَ الدِّيـارا[٢]

وإن هو إلّا كتقبيل يده المقدّسة إبّان حياته، الذي فعله ابن عمر ـ على ما في «سنن أبي داود»[٣] ـ.

وكما فعله وفد عبد القيس يوم قدموا المدينة، رواه أبو داود أيضاً[٤].

وأمّا الاستشفاع؛ فهو من المتسالم عليه في عهد الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين في خير القرون، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه.

فروى عماد الدين العامريّ في «بهجة المحافل» توسّل عائشة بقبر النبيّ

---

(١) مطالب المؤمنين: ٢١٤، كشف الارتياب: ٣٤٩.

(٢) شفاء السقام: ١٦٨.

(٣) سنن أبي داود ٢: ٥٢٣/ ح٥٢٢٣ «باب في قبلة اليد».

(٤) سنن أبي داود ٢: ٥٢٣/ ح٥٢٢٥ «باب في قبلة الجسد» عن زارع وكان في وفد عبد القيس، قال: لمّا قدمنا المدينة فجعلنا نتبادر من رواحلنا فنقبّل يد النبيّ صلّى الله عليه وآله ورجله.

صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ للاستشفاء.

وفي «شرح دلائل الخيرات»: توسّل أبي بكر بالقبر.

وفي «الاستيعاب» لابن عبد البرّ: حديث الجَدْب على عهد عمر، وتوسّل رجلٍ من المسلمين بالقبر الشريف[١].

وفيه قول النابغة الجعديّ ـ لمّا عزّره أبو موسى بسياط ـ:

[من الوافر]

فيا قَبْرَ النَّبيّ وصاحِبَيْهِ ألا يا غَوْثَنا لو تَسْمَعُونا[٢]

وأثبت شمس الدين الجزريّ في «الحصن الحصين» الدعاء عند قبره ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ للاستجابة[٣]، وكذلك الشيخ عبد الحقّ [الدهلوي] في «جذب القلوب»[٤].

وفي «الشفا» للقاضي عياض؛ من قول الإمام مالك للمنصور العباسيّ ـ إذ سأله عن استقبال القبلة، أو الوجه الشريف ـ ما نصّه: وكيف تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك، ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله عزّ وجل[٥]... إلى آخره.

وفي «الأوراق البغداديّة» للعلاّمة المعاصر السيّد إبراهيم الراويّ، عن المحدّث الرمليّ ـ بعد شطر من آداب الزيارة، والسلام على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

---

(١) الاستيعاب ٣: ١١٤٩/ ترجمة عمر ١٨٧٨، وفيه «فجاء رجل إلى قبر النبي صلّى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله استسق لأمّتك فإنّهم قد هلكوا».

(٢) الاستيعاب ٤: ١٥١٨/ ترجمة النابغة الجعدي ٢٦٤٨.

(٣) في كشف الارتياب: ٣٤٠ ولنعم ما قال شمس الدين الجزري في «الحصن الحصين» على ما حكي عنه: إن لم يُجَب الدّعاء عند النبي صلّى الله عليه وآله ففي أيّ موضع يستجاب؟

(٤) انظر كتاب «الفجر الصادق» لجميل صدقي الزهاوي: ٩٠، عن كتاب «جذب القلوب».

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٤١.

والشيخين ـ ما لفظه: ويتوسّل به في حقّ نفسه، ويستشفع به إلى ربّـه[١]... إلى آخره.

وقال القسطلانيّ في «المواهب اللدنيّة»: التوسّل به في حياته وبعد وفاته؛ أكثر من أن يحصى، أو يُدرك باستقصاء[٢].

قلت: وقد أخرج الحاكم توسّل آدم عليه السلام بنبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم وصحّحه[٣].

ومن المتواتر: لاميّة أبي طالب عليه السلام، وفيها قوله:

وأبيضُ يُسْتَسْقَى الغَمامُ بـوَجْهِهِ   ثِـمالُ اليَـتامى عِـصْمَةٌ للأَرامـلِ

وارتضاؤه صلّى الله عليه وآله وسلّم لها[٤].

وذكره السيوطيّ في «الخصائص الكبرى»[٥].

وذكر السيوطيّ ـ أيضاً ـ استسقاء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ونزول الغيث، وأبيات الشاعر الكنانيّ، وفيها قوله:

* سُقينا بوجه النبيّ المطر *

وقول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: إن يك شاعر يحسن فقد أحسنت[٦].

---

(١) الأوراق البغداديّة:

(٢) المواهب اللدنيّة، نقله عنه يوسف النبهاني في «شواهد الحق»: ١٦٤.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٢: ٦١٥، عن عمر بن الخطّاب، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا ربّ أسألك بحقّ محمّد لَمَّا غفرتَ لي... إلخ، هذا حديث صحيح الإسناد.

(٤) شفاء السقام: ٣٠٧، بدائع الصنائع ١: ٢٨٣، الاستذكار ٢: ٤٣٣، التمهيد ٢٢: ٦٥.

(٥) الخصائص الكبرى ٢: ٢٤٢.

(٦) الخصائص الكبرى ٢: ٢٤٢، شفاء السقام: ٣٠٨.

وروى البخاريّ حديث الضرير الذي أتى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لشفاء عينه فعلّمه دعاءً نصّه: «اللهمّ إنّي أتوجّه بنبيّك نبيّ الرحمة، يا محمّد إنّي أتوجّه بك إلى ربيّ في حاجتي هذه ليقضيها لي، اللهمّ شفّعه فيّ» ففعل الرجل فقام وقد أبصر(١).

وأخرج البيهقيّ وأبو نعيم في «المعرفة» تعليم عثمان بن حنيف رجلاً له حاجة ـ ولم يك يلتفت إليه عثمان بن عفان ـ لِدَةَ هذا الدعاء ففعله فقضيت حاجته عنده(٢).

وأخرج أبو نُعيم: استسقاء عمر بن الخطّاب بالعبّاس عمّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وسقيهم(٣).

وروى القاضي عياض: أنّ ابن عمر خدرت رجله، فقال: وامحمداه، فانطلقت رجله(٤).

وذكر ابن خلّكان في «التأريخ»: دعاء ابن الزبير عند الركن اليمانيّ، وفيه: أسألك بحرمة عرشك، وحرمة وجهك، وحرمة نبيّك عليه السلام(٥)... إلى آخره.

---

(١) التاريخ الكبير ٦: ٢٠٩، سنن ابن ماجة ١: ٤٤١، المستدرك ١: ٤٥٨، دلائل النبوّة ٦: ١٦٦، سنن الترمذيّ ٥: ٥٣١.

(٢) دلائل النبوّة ٦: ١٦٧، معرفة الصحابة ٤: ١٩٥٩/ ح٤٩٢٨، المعجم الكبير ٩: ١٧، المعجم الصغير ١: ١٨٣، المستدرك ١: ٥٢٦.

(٣) صحيح البخاريّ ٢: ١٦ و٨٣، دلائل النبوّة ٦: ١٤٧. وفي صحيح البخاري عن أنس: أنّ عمر بن الخطّاب كان إذا قحطوا استسقى بالعبّاس، وقال: اللّهمّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنّا نتوسّلُ إليك بعَمِّ نبيّنا فاسقنا، قال: فيسقون.

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٢٣.

(٥) وفيات الأعيان ٣: ٣٠/ الترجمة ٣٢١ «عبد الله بن عمر».

وقال العلاّمة الكمال بن الهمّام: إنّ استقبال القبر الشريف أفضل من استقبال القبلة[١].

واستدلّ عليه ابن حجر المكّيّ في «الجوهر المنظّم»: بالاتّفاق على حياته صلّى الله عليه وآله وسلّم في قبره؛ يَعْلَمُ بزائِرِهِ، فكما لا يسعه في حياته إلّا استقباله واستدبار القبلة، فكذلك بعد موته[٢].

ويؤكّده ما ذكره برهان الدين الحلبيّ في «السيرة»[٣] والسيوطيّ في «الخصائص الكبرى»[٤] من أنّ قبره أفضل بقاع الأرض حتّى الكعبة.

وقال بعضهم: وأفضل من بقاع السماء حتّى العرش.

قلت: أمّا حياته؛ فممّا لاشكّ فيه نصّاً وإجماعاً، وهو أفضل من الشهداء الذين نصّ القرآن بحياتهم، فكما لم يكن من البدع سؤاله حيّاً؛ فكذلك بعد انتقاله إلى النشأة الأُخرى.

وأمّا تنوير المصابيح في تلك المشاهد المطهّرة؛ فهو لإعانة الزائرين على تلاوة القرآن الكريم، والدعوات المأثورة، وحفظهم من الاصطكاك ـ في حَلَك الظلام ـ عند الاختلاف.

وفيه تبجيل لصاحب القبر بذلك واحترام له، وحرمة المؤمن ميتاً كحرمته حيّاً،

---

(١) نقله عن الكمالِ بن الهمام، أحمد زيني دحلان في الدرر السنيّة في الردّ على الوهابيّة: ٢٢.

(٢) الجوهر المنظّم في زيارة القبر المكرم: ١٤، وعنه في الدرر السنيّة: ٢٣.

(٣) السيرة الحلبيّة ٢: ١٩٧ قال: والكلام في غير ما ضمّ أعضاءَهُ الشريفة صلّى الله عليه وآله من أرض المدينة، وإلّا فذاك أفضل بقاع الأرض بالإجماع، بل حتّى من العرش والكرسي.

(٤) الخصائص الكبرى ٢: ٣٠٢ باب اختصاصه صلّى الله عليه وآله بتفضيل بلدته على سائر البلاد، وبأنّ الدجّال والطاعون لا يدخلها، وبفضل مسجده على سائر المساجد، وبأنّ البقعة التي دفن فيها أفضل من الكعبة والعرش.

فهو مشمول لقوله سبحانه: ﴿ تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾[(١)]، ومن تعظيم الشعائر المندوب إليه في القرآن الكريم.

ونفى البأسَ عنه المحدّثُ الفتنيُّ؛ لبعض هذه الغايات.

والنهي عنها منزّل لما خَرَجَ عنها[(٢)].

وأمّا النذور والذبائح؛ فهي مسوقة لوجه الله تعالى، ويبذل ثوابها لصاحب القبر، وينفق أبعاضها إلى الفقراء حوله، فهو من الإِحسانِ الثابتِ حُسْنُهُ كتاباً وسنّةً وعقلاً وإجماعاً.

وأما الصلاة عندها؛ فلكسبه الشرف بجوارها، ولا ريب أنّ العبادة في بقاع شريفة أعظم أجراً وأوفى، والسجدة فيها لله سبحانه، والتّوجه إلى القبلة؛ لا غيرها. وما سبق من التوجّه إليها؛ فهو عند الدعاء، لزلفة أصحابها إلى المولى سبحانه، والاستشفاع بهم، لا الصلاة.

وما ورد من اللعن على متّخذيها مساجد؛ فهو ناظر إلى ما كانت تفعله اليهود والنصارى؛ من السجود إليها ـ كما فهمه المحدّث الفتنيّ ـ.

وهو ظاهر السيوطيّ في «زهر الربى» ونصّ به البيضاويّ[(٣)]، وحرّره العلاّمة

(١) المائدة: ٢.

(٢) في كشف الارتياب: ٣٣٩ وقال الشيخ الحفني في حاشيه الجامع الصغير: يحرم إسراج القنديل على قبر الوليّ ونحوه حيث لم يكن ثَمَّ من ينتفع به؛ لما فيه من إضاعة المالِ لا لغرض شرعي. وانظر حاشية الجامع الصغير للحفني: ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) زهر الربى ـ شرح سنن النسائيّ ـ ٢: ٤١ ـ ٤٢ وفيه: قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجّهون في الصلاة نحوها، واتّخذوها أوثاناً، لعَنَهُمْ ومنع المسلمين من مثل ذلك، فأمّا من اتّخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرّك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجّه نحوه، فلا يدخل في ذلك الوعيد.

السنديّ المدنيّ في حاشيته على «سنن النسائيّ»[١].

وأسلفنا في هذه المقالة وجود مساجد على قبور في الإسلام.

وروى الغزاليّ في «الإحياء» صلاة الصدّيقة الطاهرة فاطمة ـ سلام الله عليها ـ عند قبر حمزة، وزيارتها له[٢].

واستدلّ الفتنيّ على الجواز؛ بفضل الصلاة في حِجر إسماعيل عليه السلام، مع أنّ قبره هناك[٣].

وروى كونَ قبره عنده؛ المناويُّ في «الكنوز»[٤] عن الترمذيّ في «النوادر»[٥] وعن الديلميّ.

وروى ابن تيميّة في «اقتضاء الصراط المستقيم» عن أحمد بن حنبل: نفيَ البأس عنها، مستنداً إلى حديث ابن أُمّ مكتوم، وإلى تتبّع ابن عمر آثار النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ والصلاة عندها[٦].

---

(١) حاشية السنديّ على سنن النسائيّ ٤: ٩٤ ـ ٩٥، وفيها: واتّخاذ المسجد عليها قيل أن يجعلها قبلة يسجد إليها كالوثن، وأمّا من اتّخذ مسجداً في جوار صالح أو صلّى في مقبرة من غير قصد التوجّه نحوه فلا حرج فيه، وقال جماعة بالكراهة مطلقاً.

(٢) إحياء علوم الدين ٤: ٤٩٠، وفيه: عن جعفر بن محمّد، عن أبيه: إنّ فاطمة بنت النبي صلّى الله عليه وآله كانت تزور قبر عمّها حمزة في الأيّام، فتصلّي وتبكي عنده.

(٣) وعن عائشة: ما أبالي صلّيت في الحِجْر أو في الكعبة ـ وفي رواية: أو في البيت ـ. المصنّف لابن أبي شيبة ٢: ٣٧٩/الباب ٣٢٦ «الصلاة في الحجر وما جاء فيه»، مسند أبي يعلى ٧: ٣٢٨/ح ٤٣٦٤.

(٤) كنوز الحقائق:

(٥) نوادر الأصول:

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ٢٧٢ «أقوال العلماء في مقامات الأنبياء وحكم قصدها».

هذا قَطر من بحر، أو غَيْض من فيض[١]؛ من معاني تعظيم قبور الأنبياء والصالحين الثابت في شريعة الإسلام، ولم يزل المسلمون عليها في أجيالهم وأدوارهم.

وقد حسبه الأستاذ الطنطاويّ من الغلوّ في الدين ـ المنهيّ عنه في الآية الكريمة[٢] ـ وخالها رجوعاً إلى الوثنيّة، مع أنّه سبحانه شرح ما نهى عنه ـ من الغلوّ ـ بقوله: ﴿ **وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾[٣].

فهو نهي عن القول بالثالوث، وعن إثبات الولد له سبحانه، والقول في المسيح بما ليس فيه، وفوق مقامه.

فأيّ عموم فيه يشمل ماذكرناه من معاني التعظيم؛ بظاهره، أو إطلاق يشمله بمقدّمات الحكمة، أو ملاك يسري إليه باتّحاده فيهما؟!

وليس من الحزم تسرية الحكم إلى ما نرتئيه بدون شيءٍ منها، فنكون كالمتمسّك بالعام في الشبهات المصداقيّة.

ولِمَ لا يكون التعظيم الذي ذكرناه مشمولاً لقوله سبحانه: ﴿ **وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ** ﴾[٤] بالتقريب الذي ذكرناه؟

---

(١) أي: قليل من كثير.

(٢) وهي الآية ٧٧ من سورة المائدة: ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ** ﴾.

(٣) النساء: ١٧٠.

(٤) الحجّ: ٣٢.

وإذ ثبت تعظيم قبور الأنبياء ـ عليهم السلام ـ فملاكُهُ سارٍ في قبور الأئمّة ـ عليهم السلام ـ والصالحين، وإن كانت مراتب الفضيلة متفاوتة في الصالحين.

وفي الأخير نتصافق مع الأستاذ على ما تصافقنا عليه بَدْءاً؛ من السعي وراء توحيد صفوف المسلمين، والكفّ عن مسّ الكرامات وخدش العواطف، ومن المولى نستمدّ المعونة، والسلام.

محمد عليّ الغرويّ الأوردباديّ(١)

(١) قطف الزهر: ٩٣ ـ ١٠٨.

دعوى الهدى

إلى الورع في الأفعال والفتوى

مناقشة علميّة لفتوى الوهّابيّة

بهدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، وهو المستعان

قد طرقَتِ الدينَ والعلمَ والدنيا هذه الداهيةُ المُمِضّةُ، والخَطْبُ المقيمُ المُقعِدُ.

هذه الداهيةُ التي استهدفت ـ بأوّل سهامها ـ مرقدَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم[1]، ولانتهاك حرمته رَفَعَتْ معاوِلَها، ولمحو آثارِهِ المقدّسة تَرْمي بقصدها.

فيا لَلدين والعلم!

ويا لَلعدل والإسلام!

ويا لَلمسلمينَ لهذا الحادث الجَلل في الإسلام، وهذا الأمر الفظيع المحدَث فيه!

وقد قامت قيامة العلم والدين من أجل ما جيءَ به في هذا الاستفتاء وهذه الفتاوى؛ من الدواهي.

ومن جملة ذلك: محاضرة علميّة ألقاها علينا الأُستاذ العلّامة، ظهير الدين، منار الهدى، نصير الحقّ، حجّة الإسلام البلاغيّ، متّع الله العلم والدين بطول بقائه.

وإليك نصّ المحاضرة.

محمّد عليّ الغرويّ الأُوردباديّ

---

(١) في سنة (١٩٦٨) ميلاديّة وُزِّع في المسجد النبويّ الشريف منشور يتضمّن أنّ المسلمين اليوم يخالفون أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بحرمة إشادة المراقد، فأشادوا مرقده، وقد أساءوا إليه وهم يحسبون أنّهم يحسنون بذلك صنعاً !!

وأصدروا في الآونة الأخيرة كتاباً بعنوان: «مشروعيّة هدم قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم»!!

المحقّق.

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد، وهو المستعان

والصلاة والسلام على خاتم رسله محمد صلّى الله عليه وآله الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

أمّا بعد: فإنّ المعهود من علماء المدينة أنّهم ملتزمون بانسداد باب الاجتهاد، وأنّه لا تسوغ الفتوى إلّا بالنقل عن أحد المجتهدين الأربعة[١]، فماذا الذي أقحمهم في هذه الفتوى الهائلة؟!

نعم، لأمرٍ مّا تقحّموا في ذلك، ولعلّهم أشاروا إلى ذلك الأمر بما أوردوه في الاحتجاج من الغرائب.

[البناء على القبور]

قالوا: «**أمّا البناء على القبور: فهو ممنوعٌ إجماعاً**».

ويا للعجب! كيف يُدّعى هذا الإجماع، مع أنّ السيرة العمليّة من المسلمين ـ في جميع الأمصار والبلاد والأجيال والقرون ـ مستمرّة على ما ادُّعي منعه؟!

سيرة يجري عليها العلماء والصلحاء والمتشرِّعون والتابعون لهم؛ بنحوٍ يرون جوازه، أو رجحانه، من دون مدافعةِ شكّ أو نكير.

سيرة متسلسلة في أجيال المسلمين، توصلنا إلى العلم والدراية بجواز ذلك من مصدر الشريعة المطهّرة عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام.

---

(١) وهم أئمّة المذاهب الأربعة: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفيّ، ومالك بن أنس الأصبحيّ، ومحمد بن إدريس الشافعيّ، وأحمد بن حنبل الشيبانيّ.

بل توصلنا إلى العلم والدراية برجحانه في بعض الموارد، درايةً لا تقف أمامها رواية مهما كان سندها، ومهما وضحت دلالتها.

سيرة في كلّ زمان، وفي كلّ جيل؛ تتجلّى بأوضح إجماع.

فمهما شذّ من أقوال بعض الآحاد شاذٌّ بالخلاف؛ كان مسبوقاً بالإجماع والسيرة، وملحوقاً بهما.

وأَيَّةُ روايةٍ عَرَضَتْ أمامَ ذلك كان الفضلُ للعلمِ عليها إذا تأوَّلَها واحْتَرَمها من الطرح.

فيا للعجب! كيف وأين يكون الإجماع الذي ادّعاه هؤلاء المفتون؟!

ومن أيّ اتّفاقٍ عمليّ أخذوه؟!

وعن أيّ اتّفاقٍ في الفتوى نقلوه؟!

وكيف تغاضوا عن سيرة المسلمين التي هي نصب عين العلم والعمل؟! السيرة التي يتجلّى منها في كلّ زمان إجماع وعلم ودراية.

وكيف اقتحموا في مخالفة السيرة والإجماع هذه المخالفة الفادحة وهذا الاقتحام المزعج؟!

ومن العجيب في العلم والاجتهاد قول هؤلاء المفتين: «ممنوع إجماعاً؛ لصحّة الأحاديث الواردة في منعه»!!

أليس الإجماع هو اتّفاق المسلمين في العمل، أو اتّفاق العلماء في الفتوى؟!

إذاً، فما هو الوجه في تعليله بصحّة الحديث؟!

فهل كلّ حديث صحّ في نظر البعض يلزم أن يتّفق المسلمون على العمل والفتوى بمضمونه، من دون نظر إلى معارضاته وقرائن مداليله؟!

فكيف يغيب عن هؤلاء المفتين أنّ صحّة الحديث ـ المُدَّعاة ـ لا تعارضُ الإجماعَ، ولا تكون علّةً له، بل الحكم للإجماع على الحديث؟!

أليست هي أن يرويه آحاد يوثّقهم بعضُ الناس، أو يمدحهم، أو يقبل روايتهم، أو تُروى الرواية في جوامع الحديث، كجامعَي مسلم والبخاريّ؟! وإن كان في رواتها مثل عمران بن حطّان[١] الذي يثني على ابن ملجم في قتله أمير المؤمنين عليه السلام![٢].

وكأمثال عمران من الخوارج الذين تكاثرت الروايات المفيدة للعلم بأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: إنّهم يمرقون من الدين![٣].

وكرجال عُرفوا بنَصْب العداوة لأهل البيت![٤].

وكرجال ذكر العلماء أنّهم وضّاعون للحديث!

إلى غير ذلك؛ ممّا لا حاجة إلى ذكره مفصّلاً.

وقد وقع ذلك في جوامع الحديث، وخصوص جامعَي البخاريّ ومسلم.

ماذا يفيد توثيق بعض الناس وقبول بعض الناس ـ مع وقوع الدواهي ـ أمام الركون إلى ذلك؟

وماذا يجدي رأي بعض الناس في العلم والحقيقة؟

---

(١) هو: عمران بن حطّان بن ظبيان بن لوذان السدوسيّ البصريّ، كان من رؤوس الخوارج، توفّي سنة (٨٤ هـ).

(٢) حيث يقول ـ لعنه الله ـ:

ياضربةً مِن تقيّ ما أرادَ بها	إلّا لِيَبلُغَ مِنْ ذي العرشِ رِضوانا
إنّي لأذْكرهُ يوماً فأحسبُهُ	أوفى البَرِيّةِ عندَ الله ميزانا

(٣) صحيح البخاريّ ٩: ٣١.

(٤) انظر: العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل: ١٠٥ ـ ١٢٨.

فإذا كانت الصحّة المقصودة للمفتين هي بنت الآراء الآحاديّة المحفوفة بالنقد والمعارضات؛ فكيف تكون علّةً للإجماع الذي هو طريقٌ علميّ للواقع والحقيقة؟

أين روايات الآحاد من الإجماع؟ وأين الإجماع من روايات الآحاد؟

وما هي الأحاديث الصحيحة الواردة في المنع، لكي يُعرف مدلولها والعمل بها؟

أهي رواية جابر: «نهى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن تُجصَّص القبور، وأن يُكتب عليها، وأن يُبنى عليها، وأن توطأ» على ما في جامع الترمذيّ(١)؟

أو: «نهى أن يُقْعَدَ على القبر، وأن يُقصّص(٢) ويُبنى عليه» كما في سنن أبي داود(٣)؟

من أين جاء المنع الشديد في قوله: «نهى» مع احتمال كون النهي للتنزيه، لا للتحريم والمنع؟!

ومن أين يكون المراد من ذلك بناء القباب والسقوف؛ لمنفعة الزائرين؟

ولماذا لا يكون عمل المسلمين المستمرّ ـ في بناء القبر والسقف عليه ـ دليلاً على استنادهم إلى ناسخٍ لحكم الحديث، كما نسخ النهي عن زيارة القبور؟

فإنّ دليل الناسخ لا ينحصر بروايات الآحاد.

بل إنّ سيرة المسلمين وعملهم أقوى دليل على الحكم الشرعيّ، فإنّها إجماع، وفوق الإجماع.

---

(١) سنن الترمذيّ ٣: ٣٦٨.

(٢) أي: يجصَّص.

(٣) سنن أبي داود ٣: ٢١٣.

أم هي الأحاديث الواردة في اتّخاذ المساجد على القبور؟

فسيأتي ـ إن شاء الله ـ أنّه لا مصداق بين المسلمين لهذا المنهيّ عنه، لا في قبر الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولا في قبور غيره.

وقال هؤلاء المفتون في احتجاجهم: «**وبهذا أفتى كثير من العلماء بوجوب هدمه، مستندين على ذلك بحديث عليّ رضي الله عنه أنّه قال لأبي الهيّاج...**» إلى آخره.

لأيّ شيءٍ أشاروا بقولهم: «وبهذا»؟

هل يريدون الإشارة إلى الإجماع الذي ادّعوه؟!

دع عنك ما ذكرناه؛ من السيرة والإجماع العمليّ المستمرَّيْن.

ولكن إذا كان المستند للهدم هو الإجماع؛ فكيف تُنسب الفتوى به إلى الكثير؟ بل لابُدّ من أن تُنسب إلى جميع العلماء والمسلمين.

ومن ذا الذي يقدر على هذه النسبة الهائلة؟

ومن هم هؤلاء الكثيرون الذّين أفتوا بالهدم؟

وأين فتاواهم الكثيرة في كتب المسلمين المعتبرة؟

وما هو محلّهم من أئمّة الفتوى؟

وأيّ مُفْتٍ منهم لم يُسْبَق بما ذكرناه ـ من السيرة والإجماع العمليّ المستمرَّين ـ ولم يُلْحَق بهما؟

هبْ أنّ الكثير أفتى بذلك، فماذا تجدي فتواهم؟ حتّى لو أغضينا عمّا ذكرنا من السيرة المستمرّة.

وكيف يصحّ ـ في العلم، والنظر السديد، والدين القويم ـ أن نغضي عن ذلك؟

وكيف ترى حال الاجتهاد الذي لا ينظر إلى السيرة والإجماع؟

وماذا تجدي الفتاوى الكثيرة؛ في الدلالة والعمل، إذا لم يحصل منها إجماعٌ معصومٌ عن الخطأ والضلال؟

دعنا من ذلك، ولكنّهم يستدلّون في فتواهم بالحديث المرويّ عن عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، فدونك الحديث وانظر في سنده، ولفظه، ودلالته، ومعارضاته.

[لفظ الحديث]

فهو في جامع مسلم ـ في روايته عن رجاله، عن وكيع، عن سفيان، عن حبيب، عن أبي وائل ـ عن أبي الهيّاج، قال: قال لي عليٌّ: «ألا أبعثك على مابعثني عليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ أنْ لا تدع تمثالاً إلّا طَمَسْتَه، ولا قبراً مُشْرِفاً إلّا سَوّيتَه»(١).

ونحوه إحدى روايات أحمد، ولكنّه بدون لفظ: «ألا»(٢).

وفي جامع مسلم ـ في روايته عن يحيى القطّان، عن سفيان ـ قال: «ولا صورةً إلّا طمستَها»(٣).

وفي جامع الترمذيّ، وإحدى روايات أحمد: «أبعثك» من دون لفظ «ألا»

---

(١) صحيح مسلم ٣: ٦١ ـ كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر.

ورواه النسائيّ في سننه ـ بشرح السيوطيّ وحاشية السنديّ ـ ٤: ٨٨ بلفظ: ألا أبعثُك على ما بعثني عليه رسول الله؟ لا تدعنّ قبراً مُشْرِفاً إلّا سوّيتَه، ولا صورةً في بيت إلّا طمستَها.

(٢) مسند أحمد ١: ٩٦.

(٣) صحيح مسلم ٣: ٦١.

وبتأخير «ولا تمثالاً إلّا طَمَسْتَه»[١].

ونحوه في جامع أبي داود بلفظ: «أن لا أدع»[٢].

[سند الحديث]

وأمّا سنده؛ فإنّ روايات أحمد ومسلم والترمذيّ وأبي داود تشترك في روايته عن طريق سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل.

ولكنّ الروايات اختلفت:

فتارةً تذكر عن أبي وائل: «أنّ عليّاً قال لأبي الهيّاج»، كما في رواية أحمد عن وكيع، ورواية أبي داود عن محمد بن كثير، ورواية الترمذيّ عن محمد بن بشّار.

وتارةً تذكر عن أبي الهيّاج أنّه قال: «قال لي عليٌّ»، كما في رواية أحمد عن عبد الرحمن، ورواية مسلم عن وكيع.

وقد اضطربت رواية وكيع في ذلك.

هذا شأن الحديث في اضطرابه في سنده ومتنه.

● على أنّ وكيع بن الجرّاح الرؤاسيّ قال فيه أحمد بن حنبل: أخطأ وكيع في خمسمائة حديث[٣].

وقال محمد بن نصر المروزيّ: كان يحدّث بأَخَرةَ من حفظه فيغيّر ألفاظ الحديث، كأنّه كان يحدّث بالمعنى ولم يكن من أهل اللسان[٤].

---

(١) سنن الترمذيّ ٣: ٣٦٦ ح١٠٤٩ ـ مسند أحمد ١: ١٢٩.

(٢) سنن أبي داود ٣: ٢١٢.

(٣) تهذيب التهذيب ٦: ٨٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٦: ٨٥.

● وسفيان الثوريّ كان يدلّس تدليسَ التَّسْوِيَة، وهو شرٌّ أنواع التدليس.

قال ابن المبارك: حدّث سفيان بحديث فجئته وهو يدلّسه فلمّا رآني استحيى وقال: نرويه عنك[١].

وقال يحيى بن سعيد القطّان: جهد الثوريّ أن يدلّس عَلَيَّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه[٢].

● وحبيب بن أبي ثابت كان مدلّساً ـ كما قال ابن حبّان وابن خزيمة ـ وقال العقيليّ: غمزه ابن عون، وقال القطّان: له غير حديث عن عطاء، لا يتابع عليه وليست بمحفوظة[٣].

● وأبو وائل شقيق بن سلمة الأسديّ الكوفيّ كان عثمانيّاً، قال عاصم بن بهدلة: قيل لأبي وائل: أيّهما أحبّ إليك، عليٌّ أو عثمان؟ قال: كان عليٌّ أحبّ إليَّ ثم صار عثمان[٤].

نعم، رواه عبد الله بن أحمد في «مسند عليّ عليه السلام» بطريق آخر، بلفظ: «لأبعثنّك في ما بعثني فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أن أُسوّي كلّ قبر، وأن أطمس كلّ صنم»[٥].

وهذا ممّا يزيد في اضطراب متنه، ويبيّن أنّ المحلّ المبعوث إليه أبو الهيّاج فيه أصنام.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢: ٣٥٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٦: ١٣٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٢: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٢: ٥١٣. وانظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٩٩.

(٥) مسند أحمد ١: ٨٩ و١١١.

على أنّ في سنده شيبان بن فرّوخ، وهو قَدَريّ، وقال أبو حاتم: اضطُرّ الناس إليه بأَخَرَةَ[١].

وفيه ـ أيضاً ـ حمّاد بن سلمة، قال ابن سعد: ربّما حدّث بالحديث المنكر[٢].

[مدلول الحديث]

وأمّا مضمون الحديث ومدلوله؛ فهو أنّه وارد في بعث خاصّ وواقعة خاصّة، فليُعرَفْ موضوع الواقعة وجهةُ البعث، ثم يُسَرَّى من ذلك إلى أمثاله ـ بفحوى الحكم ـ ليُعرف أنّه هل كان البعث إلى قبور المشركين وآثار الجاهليّة التي يلزم أن تطمس آثارها ولا كرامة لها؟ كما يشير إليه ذِكر الصنم والتمثال ـ وإنْ أباه لفظ التسوية وإطلاقه، كما سيأتي إن شاء الله ـ أو أنّه بعثه إلى قبور مسنَّمة لكي يردّها إلى سُنّة التسطيح؟

فإنّ إهمال مورد الحديث الوارد في واقعة خاصّة؛ يُوجِبُ الوَهْمَ في أخذ الحكم، وتبدُّلَ الأحكام الشرعيّة.

ألا ترى أنّه رُويت أحاديث في أنّ الميّت يعذّب ببكاء أهله، وجرى التشديد بالمنع لنساء المسلمين عن البكاء[٣]؟

ولكنّ عائشة أبانت وجه الخطأ في ذلك: بأنّ الراوي لم ينظر إلى مورد ما رواه، فقالت: إنّما مرّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على يهوديّة يبكي عليها أهلها، فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّهم يبكُونَ عليها، وإنّها لَتُعذّب في قبرها.

---

(١) تهذيب الكمال ٨: ٤١٩، ميزان الاعتدال ٣: ٣٩٢، تهذيب التهذيب ٢: ٥٢١.

(٢) تهذيب التهذيب ٢: ١٢.

(٣) صحيح البخاريّ ٢: ١٧٢ ـ ١٧٤، صحيح مسلم ٣: ٤١ ـ ٤٥.

وفي رواية أُخرى قالت: يرحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّ الله لَيعذّب المؤمنَ ببكاء أهله عليه، ولكنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: إنّ الله لَيزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه. وقالت: حسبكم القرآن ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[١].

ذكر ذلك البخاريّ في «جامعه» في «كتاب الجنائز» في «باب قول النبي صلّى الله عليه وآله: يعذَّب الميّت ببعض بكاء أهله عليه»[٢].

وكذا النسائيّ[٣].

وكذا الترمذيّ وصحّحه، وذكر: أنّ عائشة قالت في شأن ابن عمر: غفر الله لأبي عبد الرحمن، أمَا إنّه لم يكذب، ولكنّه نسي أو أخطأ[٤].

وروى ذلك أيضاً أحمد في «مسنده» في مسند عمر، وابنه، وعائشة[٥].

وذكر أبو داود في «سننه»[٦] نحوَ الحديث الأوّل.

وفي الرواية أنّ عائشة قالت: «وَهِلَ»[٧] بفتح الواو وكسر الهاء، أي: غلط وسها، تعني ابن عمر.

---

(١) الأنعام: ١٦٤.

(٢) صحيح البخاريّ ٢: ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٣) سنن النسائيّ ٤: ١٧ ـ ١٨.

(٤) سنن الترمذيّ ٣: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٥) مسند أحمد ١: ٤١ ـ ٤٢، ٢: ٣١، ٦: ٢٨١.

(٦) سنن أبي داود ٣: ١٩٠.

(٧) في صحيح مسلم ٣: ٤٤ ذكر عند عائشة أنّ ابن عمر يرفع إلى النبي صلّى الله عله وآله أنّ الميّت يعذّب في قبره ببكاء أهله، فقالت: وَهِلَ، إنّما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: إنّه ليعذّب بخطيئته ـ أو بذنبه ـ وإنّ أهله ليبكون عليه الآن.

وفي رواية «الموطّأ»: أنّ عائشة ذُكِر لها أنّ عبد الله بن عمر يقول: إنّ الميّت ليعذَّب ببكاء الحيّ، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أمَا إنّه لم يكذب، ولكنّه نسي أو أخطأ، إنّما مرّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بيهوديّة يبكي عليها أهلها، فقال: إنّكم لَتبكون عليها، وإنّها لَتُعَذَّب في قبرها(١).

[ألفاظ الحديث]

وأمّا ألفاظ الحديث؛ فلا يخفى ـ من اللغة والعُرف ـ أنّ تسوية الشيء ـ من دون ذِكر القرين المساوي معه ـ: إنّما هو جعل الشيء متساوياً في نفسه.

فليس لتسوية القبر في الحديث معنىً إلّا جعله متساوياً في نفسه، وما ذلك إلّا جعل سطحه متساوياً.

ولو كان المراد تسوية القبر مع الأرض؛ لكان الواجب ـ في صحيح الكلام ـ أن يقال: إلّا سوّيته مع الأرض، فإنّ التسوية بين الشيئين المتغايرين لابُدّ فيها من أن يُذكر الشيئان اللّذان تراد مساواتهما.

وهذا ظاهر لكلّ من يعطي الكلام حقّه من النظر.

فلا دلالة في الحديث إلّا على أحد أمرين:

أوّلهما: تسطيح القبور وجعلها متساوية برفع سنامها، ولا نظرَ في الحديث إلى علوّها.

ولا تشبُّثَ فيه بلفظ: «المُشْرِف»، فإنّ «الشَّرَف» إنْ ذُكر: أَنَّه بمعنى «العُلُوّ»(٢)، فقد ذُكِر: أنّه من البعير سَنامه، كما في «القاموس» وغيره(٣).

---

(١) الموطّأ: ٢٢٦.

(٢) القاموس المحيط ٣: ١٦٢.

(٣) المصدر نفسه.

فيكون معنى المُشرف ـ في الحديث ـ هو: القبر ذو السَّنام، ومعنى تسويته: هدم سَنامه.

ثانيهما: أن يكون المراد: القبور التي يُجعل فيها شُرَف من جوانب سطحها، والمراد من تسويته أن تُهدَمَ شُرَفُه ويُجعَل مسطّحاً أَجَمّ[١]، كما في حديث ابن عبّاس: أُمرنا أن نبني المدائن شُرَفاً، والمساجد جُمّاً[٢].

وعلى كلّ حال، فلا يمكن ـ في اللغة والاستعمال ـ أن يُراد من التسوية ـ في الحديث ـ أن يُساوى القبرُ مع الأرض، بل لا بُدّ من أن يُراد منه أحد المعنَيَيْن المذكورَيْن.

وأيضاً؛ كيف يكون المراد مساواة القبر مع الأرض، مع أنّ سيرة المسلمين ـ المتسلسلة ـ على رفع القبور عن الأرض؟!

وفي آخر كتاب الجنائز من «جامع البخاريّ» مسنَداً؛ عن سفيان التمّار أنّه رأى قبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مَسَنَّماً[٣].

وأسند أبو داود في «كتاب الجنائز»: عن القاسم، قال: دخلتُ على عائشة فقلت: يا أُمّهْ، اكشفي لي عن قبر رسول الله وصاحبَيه، فكشفتْ عن ثلاثة قبور لا مُشْرِفة ولا لاطِئة[٤].

---

(١) الأجَمّ: البنيان الذي لا شُرَف له.

(٢) كنز العمّال ٨: ٣١٤/ ح٢٣٠٧٦، عن مصنّف ابن أبي شيبة ١: ٣٤٣/ ح٧ وفيهما «أُمرنا أن نبني المساجد جُمّاً والمدائن شرفاً».

والجُمّ ـ جمع أجَمّ ـ: هو البنيان الذي لا شُرَف له.

(٣) صحيح البخاري ٢: ٢١٢.

(٤) سنن أبي داود ٢: ٢١٢، السنن الكبرى ٤: ٣. ولاطئة بمعنى لازقة بالأرض.

وأسند ابن جرير عن الشعبيّ: أنّ كلّ قبور الشهداء مسنَّمة[١].

وأيضاً: عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم رُفِع قبره من الأرض شبراً[٢].

وروي نحوه في «قرب الإسناد» و «العلل» و «التهذيب» من جوامع الشيعة[٣].

وفي «شرح جامع الترمذيّ»: قيل: السُّنّة أن يُرفَع القبر شبراً[٤].

وقد روى ابن حبّان أنّ قبره صلّى الله عليه وآله وسلّم كذلك[٥]، قاله الشيخ في «اللمعات»[٦]. انتهى.

فهذه الروايات تردّ رواية أبي الهيّاج، لو أمكن حمل التسوية فيها على التسوية مع الأرض.

ولأجل ذلك ذكر في «شرح جامع الترمذيّ» عن شرح الشيخ: أنّ المراد ـ في الرواية ـ من تسوية القبر: تسطيحه، لا تسويته مع الأرض، جمعاً بين الأخبار[٧].

وحاصل الأمر ـ مضافاً إلى السيرة المتقدّم ذكرها ـ: أنّك لا تكاد تجد مفتياً ـ معتدّاً بفتواه ـ يفتي بوجوب تسوية القبر مع الأرض، بحيث يجب هدمه وإزالة أثره لو كان مرتفعاً، فإنّ الشافعيّ ـ المتعرّض للكراهة ـ جوّز ارتفاع القبر بمقدارٍ يُعرف أنّه قبر[٨].

---

(١) كنز العمّال ١٥: ٧٣٦/ ح٤٢٩٣٢.

(٢) كنز العمّال ١٥: ٧٣٥/ ح٤٢٩٢٤.

(٣) قرب الإسناد: ١٥٥/ ح٥٦٨، علل الشرائع ١: ٣٠٧/ الباب ٢٥٥ ـ ح٢.

(٤) تحفة الأحوذيّ ٤: ١٢٨ ـ ١٣٠، وانظر: شرح صحيح مسلم للنوويّ ٤: ٣٢.

(٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٨: ٢١٨.

(٦) أشعة اللمعات في شرح المشكاة ٤: ٢٠.

(٧) تحفة الأحوذي ٤: ١٣٠، عن شرح صحيح مسلم للنووي ٤: ٣٢.

(٨) سنن الترمذيّ ٣: ٣٦٧. وانظر الأُمّ ١: ٤٥٨.

وقال النوويّ في شرح حديث أبي الهيّاج من «جامع مسلم»: فيه: أنّ السُّنّة أنّ القبر لا يُرفع عن الأرض رفعاً كثيراً، ولا يُسنّم، بل يُرفع نحو شبر ويسطّح، وهذا مذهب الشافعيّ ومن وافقه، ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أنّ الأفضل عندهم تسنيمها[١].

فلا تكاد تجد مفتياً ـ معتنىً به ـ يخالف السيرة والإجماع، ويفتي بوجوب تسوية القبر مع الأرض وهدمه إذا كان أعلى منها.

وزيادةً على ما دلّ على جواز الارتفاع ـ من السيرة العمليّة، والإجماع، والفتوى، والأحاديث المتقدّمة ـ أنّ حديث أبي الهيّاج ـ كما تقدّم إيضاحه ـ لا ربط له بتسوية القبر مع الأرض، بل لا يدلّ إلّا على هدم سَنامه أو شُرَفه.

ومهما تكن في هذا الحديث من دلالة؛ فإنّها لا مساس لها بالسُّقُوف والقباب المبنيّة على حجرات القبور المحترمة؛ لأجل انتفاع المسلمين المتقرّبين إلى الله بزيارتها، والسلام على أهلها، وتلاوة القرآن الكريم، وذِكر الله عندها، ووقايتهم من حرّ الشمس وصدمة البرد والمطر وأعاصير الرياح.

يزورونها لأجل جواز الزيارة ورجحانها؛ والتسليم على الأموات؛ حسب ماثبت بالسيرة والإجماع والأحاديث المتكاثرة المنتشرة في المسانيد والجوامع، ومنها الستّة المعروفة و «الموطّأ»[٢].

فإنّ النهي أعمّ من الكراهة التنزيهيّة، وضميمةُ الوَطْءِ شاهدٌ لإرادتها.

---

(١) شرح صحيح مسلم ٤: ٣٢.

(٢) انظر مثلاً صحيح البخاريّ ٢: ١٧١ ح ٤٤، صحيح مسلم ٣: ٦٣ ـ ٦٥، الموطأ ١: ٢٨/ ح٢٨، ٢: ٤٨٥/ ح٨.

والظاهر من البناء عليها: هو البناء على حفرتها بالحجارة، لا بناء السقف على حجرتها.

ويحتمل أن يكون المراد بناء الخيمة والفسطاط لإقامة الحِداد وتعظيم المصيبة، كما قيل: إنّه من أعمال الجاهليّة التي لا غاية لها إلّا إظهار الجزع من قضاء الله[١].

فلا نهيَ في الحديث عن بناء السقف لوقاية المؤمنين الزائرين المتقرّبين إلى الله بزيارة القبور والدعاء للأموات، وذِكر الله وتلاوة القرآن؛ حينما يتذكّرون الآخرة ويعملون لها عند زيارة القبور، ولإعانة هؤلاء على الخير والبرّ.

ففي «كنز العمّال» و«منتخبه»: رواية الديلميّ، عن جابر، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا برّ أفضل من برّ أهل القبور، ولا يَصِلُ أهلَ القبور إلّا مؤمن[٢].

وفي «المنتخب» عن الرافعيّ، عن عليّ عليه السلام: من مرّ على المقابر فقرأ فيها إحدى عشرة مرّة ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾ ثم وهب أجره الأموات؛ أُعطي من الأجر بعدد الأموات[٣].

وفي «سنن أبي داود» عن ابن عمرو، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّه

---

(١) انظر: صحيح البخاريّ ٢: ١٩٩ ـ ٢٠٠ باب الجريد على القبر.

(٢) كنز العمّال ١٥: ٦٥٦/ ح٤٢٦٠٠، منتخب كنز العمّال بهامش مسند أحمد ٦: ٢٧٤، عن فردوس الأخبار للديلميّ ٢: ٤٤٦.

(٣) منتخب كنز العمّال بهامش مسند أحمد ٦: ٢٧٤، وانظر كنز العمّال ١٥: ٦٥٥/ ح٤٢٥٩٦.

لو كان[١] مسلماً فأعتقتم عنه، أو تصدّقتم عنه، أو حججتم عنه؛ بلغه ذلك[٢].

إذاً فما ظنّك بالجلوس لذكر الله، وقراءة القرآن، وإهداء الثواب للأموات الذين لهم الحقّ الكبير في الإسلام، لكونهم من أهل السابقة والقربى من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، والعلم، والصلاح، والدعوى[٣] إلى الهُدى؟

أفلا يكون إعداد المكان لهؤلاء الزائرين لهؤلاء الأولياء لله؛ من التعاون على البرّ الذي أمر الله به، كما هو المقصود المعلوم من بانيها؟!

ومَن ذا الذي يريد ببناء السُّقُوف والقباب غير ذلك، وقد بناها رجال مسلمون؟! فلا ينبغي أن يُحمل أمرهم على غير الراجح شرعاً، ولا يجوز رميهم بالظنون السيّئة.

[اتّخاذ القبور مساجد]

وقال المفتون: «**وأمّا اتّخاذ القبور مساجد، والصلاة فيها، وإيقاد السُّرُج عليها؛ فممنوع، لحديث ابن عبّاس: لعن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم زائرات القبور، والمتّخذين عليها المساجد والسُّرُج، رواه أهل السُّنن**».

رواه أبو داود والنسائيّ وابن ماجة[٤].

---

(١) اسم كان محذوف مقدّر، وهو العاص بن وائل. وذلك أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص، قال أنّ العاص بن وائل أوصى أن يعتق عنه، فقال ابنه عمرو بن العاص: حتّى أسأل رسول الله، فأتى النبي صلّى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، إنّ أبي أوصى بعتق مائة رقبة، وإنّ هشاماً أعتق عنه خمسين، وبقيت عليه خمسون رقبة، أفأعتق عنه؟ فقال رسول الله صلّى الله عله وآله: إنّه لو كان مسلماً فأعتقتم عنه... الحديث.

(٢) سنن أبي داود ٣: ١١٨.

(٣) أي: الدُّعاء.

(٤) سنن أبي داود ٣: ٢١٦، سنن النسائيّ ٤: ٩٤ ـ ٩٥، سنن ابن ماجة ١: ٥٠٢.

وقال في «فتح الودود»: واتّخاذ المسجد عليها؛ قيل: أن يجعلها قِبلةً يسجد إليها كالوثن[١].

قلت: ولا تختصّ رواية النهي عن اتّخاذ القبور مساجد بمن عَنَوْهُم من أهل السُّنّة، فقد روته الشيعة في جوامعهم، كـ«الكافي» و«كتاب من لا يحضره الفقيه» و«العلل»[٢].

وأنّه لا يجوز السجود على القبر، رواه في «التهذيب» و «الاحتجاج»[٣].

وعلى وفق هذا النهي جرى عمل المسلمين جميعاً ـ قديماً وحديثاً ـ ولم يتّخذ المسلمون مسجداً على قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وقبور الأولياء مطلقاً.

أمّا المسجد اللُّغَويّ؛ فهو المحلّ الذي يُسْجَد عليه، ولا ترى في جميع المسلمين من يسجد على قبر، أو يسجد له أصلاً، حتّى في أوباشهم[٤].

وأمّا المسجد الاصطلاحيّ؛ فهو العَرْصة والمحلّ الواسع الذي يُوقَف للصلاة، وله أحكام شرعيّة خاصّة به يمتاز بها.

فليس في مراقد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والأولياء ما جُعِل كذلك، فإنّ الغرض من المراقد منافٍ للغرض من المسجد، فإنّ المسجد يوقف للصلاة بحيث لا يعارضها شيء.

ومراقد الأولياء تُعَدّ لإعانة الزوّار على قراءة القرآن، وذكر الله، والدعاء للميّت.

فليس في المسلمين من اتّخذ على القبر مسجداً.

---

(١) انظر حاشية السنديّ بهامش سنن النسائيّ ٤: ٩٤.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٠، كتاب من لا يحضره الفقيه ١: ١٥٦، علل الشرائع ٢: ٥٦.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ٤٦١، الاحتجاج ٢: ٥٨٣.

(٤) الأوْباش: الأخلاط والسَّفِلَة.

بل إنّ اتّخاذ المسجد ينافي غرضهم في إعدادها لإعانة الزوّار على الجلوس للتلاوة وذكر الله والدعاء بالرحمة والرضوان لصاحب القبر.

فتأمّل أيّها الناظر إلى قول السائل(١): «**في البناء على القبور واتّخاذها مساجد**»، وإلى سؤاله عن وجوب هدمها.

وإلى جواب المفتين واحتجاجهم بصحّة الأحاديث الواردة في منعه، مع ما رووه عن ابن عبّاس.

فإنّك تجد من كلّ كلمةٍ مِعْولاً رفعوه على قبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقبّته؛ لهدمهما.

فها هم يزعمون أنّ هذه الأبنية على قبر الرسول والأولياء؛ هي مساجد يجب هدمها.

ثمّ يضمّون إلى ذلك ما أشاروا إليه؛ من الروايات المذكورة في الجوامع ـ في رواية ابن عبّاس، وأبي هريرة، وعائشة ـ عن قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في مرض موته ـ: «لعن الله اليهود والنصارى اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد»(٢).

فيجعلون فتواهم ومستندهم نصّاً في هدم قبر الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وقبّته.

فتراهم بهذا شحذوا معاولهم ومساحيهم لهدمهما ومحو آثارهما، وعلى الإسلام السلام!

---

(١) يعني قاضي الوهّابيّة (عبد الله بن بليهد) الذي جاء إلى المدينة المنوّرة في شهر رمضان سنة (١٣٤٤ هـ) فوجّه إلى علمائها سؤالاً في هدم القبور، فقال: ما قول علماء المدينة ـ زادهم الله فهماً وعلماً ـ في البناء على القبور واتّخاذها مساجد، هل هو جائز أم لا ؟ وإذا كان غير جائز، بل ممنوع منهيّ عنه نهياً شديداً؛ فهل يجب هدمها ومنع الصلاة عندها ؟... إلى آخره.

(٢) صحيح البخاريّ ١: ١٨٩ و١٩٠، صحيح مسلم ٢: ٦٧.

فيا لله لهذا الخطب الفظيع المحدَث في الإسلام والمدينة ـ حرمِ الرسول ـ والفادحِ المَشُومِ على العلم والأُمّة.

[إيقاد السُّرُج]

وأمّا إيقاد السُّرُج؛ فليس الغرض منه ـ في قبور الأولياء ـ هو محض إضاءة القبر عبثاً وتنويهاً بذات القبر.

وإنّما الغرض منه الإنارة للزائرين، وإعانتهم على التلاوة في المصاحف وكتب الأذكار، ولذا تراهم يطفئونها إذا انقطع الزائرون وانقضى وقت الزيارة من الليل.

فيكون إيقادها بهذا النوع وهذه الغاية من نحو التعاون على البرّ المأمور به في الكتاب المجيد، فيمتاز بالرجحان كما يمتاز ما أُهِلّ به لله عمّا أُهِلّ به لغير الله[١].

والأُمور تختلف بعناوينها وغاياتها، كما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾[٢] طاعةً لله، ولا يضرّ في ذلك أنّ المشركين كانوا يفعلون ذلك لأجل الصنمين: إساف ونائلة[٣].

وقد روى الترمذيّ عن ابن عبّاس: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم دخل قبراً ليلاً فأُسرج له سراج[٤].

---

(١) ما أُهلّ به لله: ما ذُكر اسم الله عليه، وما أُهلّ به لغير الله: ما ذُبح على اسم صنم ولم يُذكر اسم الله عليه.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) إساف ونائلة: رجل وامرأة فسقا في الحرم فمسخهما الله عزّ وجلّ حجرين، وصُيّرا بعد ذلك وثنين وعُبدا تقرّباً بهما إلى الله؛ وقيل: بل هما حجران نُحتا ومُثّلا برجل وامرأة وسُمّيا بأسمائهما، انظر: مروج الذهب ٢: ٢٣.

(٤) سنن الترمذيّ ٣: ٣٧٢.

[منع دعوى وقف البقيع]

وأمّا قول السائل: «وإذا كان البناء في مُسَبَّلَة كالبقيع ـ وهو مانع من الانتقاع بالمقدار المبنيّ عليه ـ فهل هو غصب يجب رفعه لِما فيه من ظلم المستحقّين ومنعهم استحقاقهم، أم لا ؟».

فيا لَلعجب ممّا فيه!

مَن ذا الذي كان مالكاً لأرض البقيع، ثم وقفها وسبّلها لدفن الموتى ـ وبقيد[1] عدم المراعاة لشؤون الأولياء منهم في زيارتهم، والإعانة على البرّ لزائريهم الكثيرين ـ؟!

وليت شعري متى كان هذا الوقف والتسبيل ؟!

وأيّ تأريخ أو حديث يذكره، لكي يصحّ من السائل هذا السؤال ؟!

أليس غاية ما يُعرف من أرض البقيع أنّها مباحة باقية على إباحتها العامّة الأصليّة، لم يُعلم بتعلّق حقٍّ بها لإنسان إلّابقدر ما تصرّف به منها؛ بدفن ميّت أو بناء، فيكون ذلك حقّاً لا يُعارَض فيه ولا يُتعدّى عليه، على حدّ ما هو المعلوم في الدين من شأن المباحات وحكم التصرّفات بها.

إذاً فيكون هدم البناء فيها ظلماً واعتداءً على المال المحترم، وتصرّفاً محرّماً، وظلماً للمستحقّين للانتفاع، وضدّاً للتعاون على البرّ، وقطعاً لآثار الخير.

وإن لم نعلم ببقاء أرض البقيع على إباحتها العامّة الأصليّة؛ إلى حين البناء، فإنّه يكفينا استصحاب الإباحة، واستصحاب عدم عروض الملك، وعدم الوقف بالقيد المتقدّم.

---

(١) الباء متعلّقة بـ«وقفها»، أي وقفها بقيد عدم ... إلخ.

بل لو علمنا أنّها كانت ملكاً لواحد من الناس ؛ لكفانا استصحاب عدم وقفها، وكان علينا أن نحمل أمر الدفن والبناء فيها على الوجه الصحيح، كما هو الشأن في أعمال المسلمين.

فالبناء محترم ما لم ينازع المالك ويثبت ـ شرعاً ـ غصب الباني، فإذا هَدَمَهُ غيرُ المالك للأرض يكون هَدْمُهُ ظلماً وتعدّياً على المال المحترم.

وإذا كان البناء مسبّلاً لانتفاع المسلمين الزائرين وإعانتهم على البرّ وأعمال الخير؛ كان هَدْمُهُ ظلماً للمسلمين، وإيذاءً لهم، ومضادّة للتعاون على البرّ، وهتكاً لحرمة الأولياء ولحُرْمةِ حَرَمِ المدينة.

[التوجّه إلى القبور]

وقال المفتون: «**وأمّا التوجّه إلى حجرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ عند الدعاء ـ فالأَوْلى منعه، كما هو المعروف من فقرات كتب المذهب**».

ويا لَلعجب! كيف يقال هذا؟ وكتاب الله بين أيدينا ينادي في سورة البقرة: ﴿ **وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾[١]، واسع الرحمة، يريد التوسعة والتيسير على عباده، وهو عليم بنيّاتهم ودعائهم.

وقد صحّ واستفاض في الحديث: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يصلّي النافلة على الراحلة حيث توجّهت به في مقاصده صلّى الله عليه وآله وسلّم كما في «مسند أحمد» والجوامع الستّة وغيرها[٢].

---

(١) البقرة: ١١٥.

(٢) مسند أحمد ٢: ٧ و٢٠ و٣٨ و٣: ٧٣ ـ ٧٥ و٣٧٨، صحيح البخاريّ ٢: ١٠٦، صحيح مسلم ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.

وقال الترمذيّ: والعمل عليه عند عامّة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً، لا يرون بأساً أن يصلّي الرجل على راحلته تطوّعاً حيثما كان وجهه، القبلة أو غيرها[١].

قلت: وإلى الآن لم نسمع في الإسلام أنّ أحداً منع الداعين من التوجّه إلى غير القبلة، فكيف يُمنع الداعي ـ إذا توجّه إلى الله برخصة الكتاب المجيد، وحُجّته، وسَعَةِ رحمة الله ـ حينما يتوجّه إلى الله، ويقصد تقديم قبر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بين يديه للاستشفاع بالنبيّ إلى الله؛ في دعائه.

فإنّ النبيّ بشر متحيّز في مكان وجِهَة، فينبغي ـ في أدب خطابه، والاستشفاع به، وطلب الشفاعة منه على القرب ـ أن يتوجّه إلى جهته، ولا يُترَك جانباً أو ظِهْرِياً ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢].

فكيف تُعارَض توسعة الله وتيسيره، ويُمنع مَن يأخذ برخصة القرآن وحُجّته؟!

[النذر والاستشفاع]

وقال المفتون: «**وأمّا ما يفعله الجُهّال عند الضرائح ـ من التمسّح بها، والتقرّب إليها بالذبائح والنذور، ودعاء أهلها مع الله ـ فهو حرام، ممنوعٌ شرعاً، لا يجوز فعله أصلاً**».

فنقول:

أمّا التقرّب إلى الضرائح بالنذور ودعاء أهلها مع الله؛ فلا نعهد واحداً من أوباش المسلمين وغيرهم يفعل ذلك.

---

(١) سنن الترمذيّ ٢: ١٨٣.

(٢) البقرة: ١١٥.

وإنّما ينذرون لله بالنذر المشروع، فيجعلون المنذور في سبيل إعانة الزائرين على البرّ، أو للإنفاق على الفقراء والمحاويج، لإهداء ثوابه لصاحب القبر؛ لكونه من أهل الكرامة في الدين والقربى.

وكلّ من يزور هؤلاء يعرف أنّهم عباد الله الذين لم يكن لهم محلّ عند الناس إلّا بطاعتهم لله في دينه، وأنّهم عباد الله الذين لا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعاً.

ولكنّ المذنب يجعل العبد الصالح وسيلةً إلى الله في الدعاء، فيدعو الله متوسّلاً إليه بحرمة الصالح وقرب منزلته؛ لعلّما يوافق ذلك رضا الله بشفاعته، وارتضائه لتوسّل المُسْتَشْفِعِ.

وقد صحّ في الحديث: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم علّم ضرير البصر أن يقول: «اللّهم إنّي أسألك وأتوجّه إليك بنبيّك نبيّ الرحمة، يا محمد إنّي توجّهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى، اللهمّ فشفّعه فيّ».

أسنده أحمد[١] عن عثمان بن حُنيف، وكذا ابن ماجة[٢]، والترمذيّ وصحّحه[٣]، والحاكم وصحّحه على شرط البخاريّ ومسلم[٤]، وصحّحه السيوطي أيضاً في «جامعه»[٥].

وفي «جامع البخاريّ» عن أنس: أنّ عمر بن الخطّاب كان إذا قحطوا استسقى بالعبّاس، وقال: اللهمّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا

(١) مسند أحمد ٤: ١٣٨.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٤٤١.

(٣) سنن الترمذيّ ٥: ٥٣١.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١: ٤٥٨.

(٥) جامع الأحاديث الكبير ٢: ٨٣.

فاسقنا، قال: فيُسْقَوْن[١].

وأسند أبو داود الطيالسيّ، وسعيد بن منصور في «سننه»، وأبو نعيم في «الدلائل»، والبيهقي في «الدلائل»[٢]، وابن عساكر[٣]، والحاكم ـ وصحّحه ـ[٤] عن ابن عمر، ما ملخّصه:

أنّ آدم قال: يا ربِّ أسألك بحقّ محمّدٍ إلّا غفرتَ لي، فقال الله تعالى: كيف عرفتَ محمّداً ولم أخلقه بعد؟ قال: رأيتُ على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، فقال الله تعالى: وإذ سألتني بحقّه فقد غَفَرْتُ لكَ.

ومن المعلوم في الدين أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم له الشفاعة والوسيلة.

وقد تواتر ـ في المعنى ـ عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنّ صلاة المصلّين عليه تُعرض عليه وتبلغه، ويسمعها ويردّ السلام، وأنّ علمه بعد موته كعلمه في الحياة.

ومن أراد الاطّلاع على شيءٍ من ذلك؛ فلينظر ـ أقلّاً ـ إلى الجزء الأوّل من «كنز العمّال»[٥] في الصلاة عليه صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وروى ابن سعد: أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم تُعرَض عليه الأعمال بعد وفاته، ويستغفر للمذنبين[٦].

---

(١) صحيح البخاريّ ٢: ٨٣.

(٢) دلائل النبوّة ٥: ٤٨٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٧: ٤٣٦ عن عمر بن الخطّاب.

(٤) المستدرك على الصحيحين ٢: ٦٧٢. وانظر: كنز العمّال ١١: ٤٥٥/ ح٣٢١٣٨، حيث خرجه عن الطيالسي وسعيد بن منصور وأبي نعيم والبيهقي في الدلائل وابن عساكر عن عمر.

(٥) كنز العمّال ١: ٤٨٨/ ح٢١٣٩ ـ ٢١٤١، ومواضع أخرى. وانظر أيضاً مسند أحمد ٤: ٨.

(٦) الطبقات الكبرى ٢: ١٤٩، كنز العمّال ١١: ٤٠٧/ ح٣١٩٠٣.

وقد دلّ القرآن الكريم[١] والأحاديث المتواترة ـ في المعنى ـ على أنّ للأموات ـ بعد الموت ـ حالةَ إدراكٍ وشعور ـ على اختلاف أحوالهم ـ يُسألون في قبورهم، ويَسمعون مناديهم، فريق منهم في النعيم فرحون، يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم، يَسألون مَن يجيئهم من الأموات، ويقولون في الميّت الذي لم يجئهم: هَوَى، ويعرفون زائريهم، ويردّون عليهم السلام، ويأنسون بهم، كما تكاثر ذلك في جوامع الحديث في أبواب شتّى، فلينظر ـ أقلّاً ـ كتاب الموت في الجزء الثامن من «كنز العمّال»[٢].

وهذا كلّه بديهيٌّ في الدين، ولا يجحده إلّا من يجحد بقاء النفس بعد الموت؛ من غير أهل الأديان.

وقد صحّ في الحديث: أنّ في هذه الأُمّة المرحومة شفعاء إلى الله، وأنّ منهم من يشفع لأكثر من ربيعة ومضر، وللفِئام[٣]، وللقبيلة.

ومن ذلك مارواه أحمد، وابن ماجة، والحاكم ـ وصحّحه على شرط مسلم ـ عن الحارث بن أُقَيْش، عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم[٤].

وأحمد والترمذيّ عن أبي سعيد[٥].

ومَن هو أحقّ بالشفاعة من الرسول، وآله، والأولياء؟

---

(١) البقرة: ١٥٤، آل عمران: ١٦٩ ـ ١٧١.

(٢) كنزالعمّال ١٥: ٦٤٦/ح٤٢٥٥٦، ١٥: ٦٤٩/ح٤٢٥٦٧، و٦٥٦ ـ ٦٥٧/ح٤٢٦٠١ ـ ٤٢٦٠٦، و٦٨٣ ـ ٦٨٥/ح٤٢٧٣٦ ـ ٤٢٧٤١.

(٣) الفِئام: الجماعة الكثيرة من الناس.

(٤) مسند أحمد ٤: ٢١٢، سنن ابن ماجة ٢: ١٤٤٦/ح٤٣٢٣، المستدرك على الصحيحين ١: ٧١.

(٥) مسند أحمد ٣: ٢٠ و٦٣، سنن الترمذيّ ٤: ٥٤١/ح٢٤٤٠.

إذاً، فأيّ مانعٍ يمنع من الاستشفاع إلى الله؛ برسوله، وآله، وأوليائه؟

ولا يخفى انفتاح باب المجاز في اللغة ودورانه في الكلام، وخصوص المجاز في الإسناد[١]، فإنّك إذا استشفعت عند السلطان الأرضيّ بعبده المقرّب عنده تقول للعبد: أُريد هذا المطلب منك، ونحو ذلك.

ولكنّ المسلمين الداعين المستشفعين بالأنبياء والأولياء كثيراً مّا يتورّعون عن بعض مراتب المجاز في الكلام، وإنْ كانت لا تعارض توحيد الله في سلطانه، ولا ترفع البشر فوق مقامه؛ من عبوديّة الله والخضوع لقدرته، ولا يبلغون في البشر مثلَ عبارة القرآن الكريم ـ في شأن المسيح عليه السلام ـ في سورة المائدة: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي**﴾[٢].

وفي سورة آل‌عمران ـ عن قول المسيح ـ: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾[٣].

ومثل قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿**وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾[٤] قال ذلك ـ جلّ شأنه ـ في أُناسٍ لم يكن غناهم من أموال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

---

(١) المجاز في الإسناد: هو المجاز العقليّ، وهو إسناد الفعل أو ما في معناه ـ من اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر ـ إلى غير ما هو له في الظاهر من حال المتكلّم؛ لعلاقة، مع قرينة تمنع من أن يكون الإسناد إلى ما هو له.

(٢) المائدة: ١١٠.

(٣) آل عمران: ٤٩.

(٤) التوبة: ٧٤.

وما من مسلم يقرن مع الله عبادَه في الدعاء.

والواجب على كلّ مسلم، بل كلّ متديّن، بل كلّ إنسان؛ أن لا يتهجّم على عملٍ فيحمله على الوجه القبيح، مع أنّ له وجهاً حسناً مشروعاً يعرفه مَن يحمله الورع على التثبّت والتبيّن لئلّا يصيب الناس بجهالة.

[التمسّح بالضرائح]

وأمّا التمسّح بالضرائح؛ فالباعث عليه هو الحبّ في الله، والتبرّك بما يرتبط بالنبيّ والوليّ.

ولم يَرِد فيه نهي في الشريعة، وقد صحّ عنه قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في حديث الرفع ـ: أنّه رُفع عن أُمّته ما لا يعلمون(١).

فالأُمّة لا تعلم حرمةً في ذلك، فهي مرفوعة الأثر ـ لو كانت في الواقع ـ.

ونيّتهم في ذلك الخير، و«لكلّ امرئٍ ما نوى»(٢).

و«يُبعث الناس على نيّاتهم» كما رواه أحمد، والترمذيّ، وابن ماجة؛ عن أبي هريرة وأُمّ سلمة وجابر(٣).

و«لك ما نويتَ يا يزيد» كما رواه البخاريّ، وأحمد؛ عن معن(٤).

---

(١) في التوحيد: ٣٥٣/ ح٢٤ عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: رفع عن أمّتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه، وما لا يطيقون، وما لا يعلمون... الحديث. وانظره في الكافي ٢: ٤٦٣/ ح٢.

(٢) صحيح البخاريّ ١: ٢ و١٩ ـ ٢٠ باب ما جاء أنّ الأعمال بالنيّة والحسبة ولكلّ امرئ ما نوى.

(٣) مسند أحمد ٢: ٣٩٢، سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٤، سنن الترمذيّ ٤: ٤٠٧.

(٤) صحيح البخاريّ ٢: ٢٢٦، مسند أحمد ٣: ٤٧٠. رواية معن بن يزيد السلمي، ويزيد هو أبوه.

و«لكَ ما احتسبتَ» كما رواه ابن ماجة عن أُبَيّ، عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم(١).

وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ كما في رواية مسلم في الحجّ، عن أبي هريرة ـ: «ذروني ما تركتُكُم، فإنّما هلك مَن كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيءٍ فأْتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيءٍ فدعوه»(٢).

فعلّق الترك على النهي.

ورواية الترمذيّ، وابن ماجة، والحاكم في «مستدركه» عن سلمان: «الحلال ما أحلّ الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو ممّا عفا عنه»(٣).

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا**﴾(٤).

ولهم في ذلك قياس جليّ(٥) على استلام الركنين، وتقبيل الحجر واستلامه ومسحه، كما روي ذلك في الجوامع والمسانيد(٦).

بل روي في الجوامع و«المستدرك» عن ابن عبّاس: أنّ عمر قبّل الحجر وسجد

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٢٥٧.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٠٢.

(٣) سنن الترمذيّ ٤: ١٩٢، سنن ابن ماجة ٢: ١١١٧، المستدرك على الصحيحين ٤: ١١٥.

(٤) الطلاق: ٧.

(٥) القياس الجليّ ـ ويسمّى الفحوى، ولحن الخطاب ـ: هو الذي يكون فيه حكم الفرع أوْلى من الأصل، كتحريم ضرب الوالدين بالنسبة لتحريم التأفيف الثابت بقوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا**﴾ الإسراء: ٢٣.

(٦) صحيح البخاريّ ٢: ٢٩٢ ـ ٢٩٧/ ح١٨٩ و١٩٥ و١٩٧ ـ ٢٠٢ و٢٠٥، صحيح مسلم ٤: ٦٥ ـ ٦٨.

عليه، وقال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم صنع ذلك[١].

وروى نحو ذلك أبو يعلى في مسنده عن عمر[٢]، وابن راهويه عن طاووس[٣].

وروى ابن عساكر عن جابر: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم استلم الحجر فقبّله، واستلم الركن اليمانيّ فقبّل يده[٤].

كما لهم في ذلك قياس على مصافحة المؤمن، حسبما ثبت وروي رجحانها في الصحاح[٥].

هذا، وللشيعة من المسلمين في هذه الأُمور كلامٌ خاصٌّ، وأدلّة خاصّة ـ ممّا صحّ من طرقهم ـ زيادةً على ما ذكرناه[٦].

[الترحيم والتذكير]

وأمّا ما ذُكر من الترحيم والذِّكْر في الأوقات المذكورة؛ فكان على المجيب أن

---

(١) مسند أبي داود الطيالسيّ: ٧، مسند البزّار ١: ٣٣٢، المستدرك على الصحيحين ١: ٤٥٥، وهو في كنز العمّال ٥: ١٧٤/ ح١٢٥٠٨ خرجه عن أبي داود الطيالسي والدارمي وأبي يعلى وابن خزيمة وابن السكن ومستدرك الحاكم والبيهقي وسعيد بن منصور.

(٢) مسند أبي يعلى ١: ١٩٢ ـ ١٩٣/ ح٢١٩ و٢٢٠.

(٣) مصنّف عبد الرزّاق ٥: ٣٧.

(٤) صحيح مسلم ٤: ٦٦، مصنّف عبد الرزّاق ٥: ٤٠/ ح٨٩٢٣ ـ ٨٩٢٤ و٤٢/ ح٨٩٣٢ ـ ٨٩٣٣، السنن الكبرى ٥: ٦٧.

(٥) مصنّف عبد الرزّاق ٥: ٣٩.

(٦) انظر: الكافي ٤: ٤٠٣ ـ ٤٠٦ و٤٠٨ ـ ٤١٠، التهذيب ٥: ١٠١ ـ ١٠٢ و١٠٤ و١٠٥ ـ ١٠٦، المحاسن ١: ١٣٩، وسائل الشيعة ١٣: ٣١٣ ـ ٣٣٠/ ح١٧٨٢٤ ـ ١٧٨٧٢.

يقول: إنّ الإتيان بهذه الأُمور في هذه الأوقات إنْ كان على نحو توقيت الوِرد[١] للذِّكْر المطلق ـ كما يجعل الإنسان له وِرداً في الصباح لقراءة القرآن ـ فلا بأس به.

وإنْ كان ذلك على وجه التشريع في تخصيص الوقت؛ فهو تشريع محدَث.

وينبغي حمل فعل المسلم على الوجه الصحيح، لو لم نعرف منه أنّه يريد التشريع.

[الخاتمة]

هذا ما وسعه الوقت من واجبنا العلميّ في هذه المسائل.

والأمل من رجال العدل والإصلاح أن يقوموا بواجبهم العمليّ في إصلاح هذه الأُمور المفرِّقة للكلمة، والمكدِّرة لصفاء الإنسانيّة والعدل، والمتعرِّضة لهتك حرمة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم والأولياء، وقطع سبل الخير والبرّ، وإحداث الحَدَث الفادح في حرم المدينة.

فقد صحّ وتواتر في الحديث: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل المدينة حَرَماً، وحرّم ما بين لابَتَيْها[٢]، ما بين «عائر» إلى «ثور»[٣].

وشدّد باللّعن على من أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدِثاً، حتى أنّه لا يُقطَع شجرُها، ولا يُختلى خلاؤها[٤].

ورُوي كونها حرماً؛ في جوامع الحديث، وخصوص السنّة[٥].

---

(١) الوِرْد: الوظيفة من قراءة ونحو ذلك.

(٢) اللابَة: الحَرَّة من الأرض، وهي أرض ذات حجارة نَخِرَة سودٍ كأنّها أُحرقت بالنار.

(٣) عائر وثور: جبلان بالمدينة.

(٤) الخَلَى: هو الحشيش الذي يُحْتَشّ من بُقول الربيع، والنبات الرقيق ما دام رطباً.

(٥) صحيح البخاريّ ٣: ٤٩ ـ ٥١، صحيح مسلم ٤: ١١٢ ـ ١١٨ و٢١٧.

رواه أكثر من اثني عشر من الصحابة، فانظر بعض ذلك في الجزء السادس من «كنز العمّال»[١].

فأين الورع ورعاية حرمة المدينة ـ حَرَمِ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ؟!

والله هو المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

هذا ما أردنا طبعه من المحاضرة، وسمّيته: «دعوة الهدى إلى الورع في الأفعال والفتوى».

والحمد لله وحده، ومنه التسديد والتوفيق.

محمد علي الغروي الأُوردباديّ

---

(١) كنزالعمّال ١٢: ٢٣٠ ـ ٢٤٧/ ح ٣٤٨٩١ ـ ٣٤٨٠٠، ١٤: ١٢٦ ـ ١٣٩/ ح ٣٨١٢٥ ـ ٣٨١٧١.

رسالة

حول هدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام

في الردّ على قاضي الوهابيين في الحجاز

عبد الله بن سليمان بن بُلَيْهِد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد القهّار، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، وآله الأطهار، وصحبه الأخيار.

وبعد: فإنّي أقدّم كتابي هذا إلى كافّة إخواننا المسلمين، وخاصةً ملوكهم الكرام، وعلماءَهم الأعلام، وزعماءَهم المحترمين، وفّقهم الله ـ جميعاً ـ لصالح الأعمال، وواجب الاصلاح، والأمر بالمعروف.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾(١).

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(٢).

طرقت الإسلام تلك الداهية الفادحة، والفاجعة المبرِّحة، مفرِّقة الكلمة، ومضعضعة أركان الجامعة، ومشوِّشة أمر الأُمّة، ومضيِّعة الحرمة، ألا وهي فادحة هدم القباب ودعائمها في المدينة ـ حرمِ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ من مراقد كبار الإسلام، وخيرة السلف آل الرسول، وصحابته والتابعين لهم باحسان من أئمّة الدين.

---

(١) آل عمران: ١١٠.

(٢) آل عمران: ١٠٤.

وكان الاعتماد ـ في الظاهر ـ لهذه الداهية على فتوى بعضٍ من علماء المدينة المنوّرة.

ولمّا احتجّوا لفتاواهم بالاستدلال؛ رجونا أنّا إذا باحثناهم ـ بدلالة الكتاب، والسُّنّة، وسيرة السلف، وانتقدنا حجّتهم ودلالتها، وأوضحنا الحقّ ـ أن ترجع الحرمات إلى احترامها، والحقوق إلى سابقتها، وكرامة أولياء الله إلى واجبها، وذلك لحسن الظَّنّ بأولياء الأمور، وزعماء التنفيذ ـ خُطّاب السياسة الحُسنى، وروّاد الآثار الحميدة، وعدل الإسلام والذكر الجميل ـ مع الأمل بعدلهم، وإنصافِ العلماء عندما يُشرق الحقّ؛ بالبحث الدينيّ الشريف، وتحقيق الدلالة ومواضيع التحقيق؛ بالأسلوب العلميّ الكريم.

فكتَبَ بعضُ العلماء في هذا المقام رسائلَ كافيةً، وقدّموا شطراً منها إلى الحجاز، مؤمّلين أن يسير البحث مسراه العلميّ الدينيّ، وتجري المراجعات فيه مجراها الشرعيّ، ويُطْلَب إيضاح المشكلات، وبيان المبهمات، فيُعمل بالواجب، وتُحفظ الحرمة، ويُتدارك ماجرى، ويُعنَى بجمع الكلمة بعون الله وحسن توفيقه.

وإذ كنّا في انتظار المراجعات الصالحة، أو الإصلاح ـ بتدارك الفادح على الوجه الصالح ـ رأينا في أواخر شهر رجب الحرام؛ العددَ الرابع بعد المائة من جريدة «أُمّ القرى» المؤرّخ بيوم الجمعة رابع جمادى الآخرة من السنة الخامسة والأربعين بعد الألف والثلاثمائة، وقرأنا في افتتاحه مقالةً مسهبة عنوانها: «**حول هدم القبور**» تنسبها الجريدة إلى قاضي الوهّابيّين في الحجاز الشيخ عبد الله بن سليمان بن بُلَيْهِد.

فأحببنا أن يطّلع المسلمون على بعض ما في تلك المقالة، وما عليه من وجوه النقد من وجهتي: العلم الصحيح الدينيّ، والأخلاق الشرعيّة، لينصفَ المنصفُ، ويأمرَ بالمعروفِ رجالُ خير أُمّة، والله المستعان.

ولنذكر بعض فقرات المقالة وما عليها من الكلام، مستعينين بالله، سائلين منه توفيق المسلمين لسواء السبيل، إنّه أرحم الراحمين، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

قال الشيخ: «ولا عدوان إلّا على الظالمين».

وأقول: لا مناسبة لهذه الفقرة فيما بين الحمد وبين الشهادة بالتوحيد والصلاة، إلّا أن يريد بها الإشارة إلى شيءٍ يزعمه.

وياللعجب، فإنّ العدوان بهدم القباب الشريفة لم يكن إلّا على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حرمه ـ المدينة المنوّرة ـ وعلى عدّة ممّن حيّاهم الكاتب بصلاة الله، وذكَر بعضاً ممّا لهم من الثناء، منهم: آل الرسول الطاهرون المطهّرون، وصحبه المنتجبون، والتابعون لهم بإحسان، وأزواج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

أوَليس منهم حمزة سيّد الشهداء، والعبّاس، وعثمان بن عفّان، وعثمان بن مظعون، وإبراهيم ابن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، وسيّد شباب أهل الجنّة الحسن السبط، والأئمّة البارزون بالفضل من بين التابعين، وآل الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم: زين العابدين، والباقر، والصادق عليهم السلام.

فلعَمْر الإسلام؛ لقد هُتِكَتْ حرمتهم، وحِيلَ دون حقّهم وإقامة شعائر الله ومأثورات السُّنّة؛ من تلاوة القرآن عند قبورهم، وذكر الله، وإهداء الثواب لتلك الأرواح المقدّسة.

وهُدم ما بناه المسلمون ـ في أرض الله المباحة ـ بأموالهم المحترمة؛ لتلك الغاية الحميدة المأثورة في السُّنّة، ومساعدةً للمسلمين التالين للقرآن الكريم والذاكرين لله العظيم، ومعاونةً لهم على هذا البرّ، وحمايةً لهم من عادية الحرّ والمطر والقرّ(١)، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

ثم قال: **«ما قمنا به؛ من إزالة البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومنها: ما أحدثه الجهّال؛ من البناء على القبور، وتعظيمها والعكوف عندها»**.

وأقول: إنّ رغبةَ الشيخين في دفنهما في الحجرة الشريفة بجوار القبر النبويّ الشريف؛ حجّةٌ على أَنَّ قبر الكبير في الدين له حرمة وشرف، وللمدفون فيه حرمة وشرف وبركة يُرغب فيها، وأَنَّ حرمته وشرفه وبركته ـ في حياته ـ لا تذهب ضياعاً بعد موته، ولا تنعدم وتكون نسياً منسيّاً، ولا يكون بعد موته كالحجر المدسوس في التراب.

فهل كانت رغبتُهما في الدفن عند رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا تبرّكاً بعظمته، وتعظيماً لمرقده الشريف؛ بأوضح مراتب التعظيم؟ وما ذلك إلّا لمقامه الدينيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ومن نحو ذلك رغبةُ عائشةَ في الدَّفْنِ، وادّخارها مكان القبر لها، لكنّها آثرت عُمَرَ لمّا استأذنَها.

وهل يستطيع مسلم أن يُنكِرَ المقامَ العظيمَ في الإسلام لهؤلاء الذين هُتكت حرمتهم؛ بهدم القباب التي بناها المسلمون معاونةً لزوّارهم على البرّ، واستدامةً

(١) القرّ: البرد.

لزيارتهم، واستكثاراً من تلاوةِ القرآن الكريم، وذكرِ الله عند مراقدهم، وإهداء الثواب لهم؟

أوَليسوا من كبار الصحابة، وأهل البيت، والتابعين، وأئمّة الدين؟

وكلّ مسلم يعلم أنّ التعظيم ليس لقبورهم بما هي حفرة وتراب، بل التعظيم إنّما هو لذلك العظيم في الإسلام من عباد الله الصالحين، والذي تشرّفت البقعة برمسه وحرمته.

ولم يحدث بناء القباب أمس، ومنذ مائة سنة، وإنّما مضت على القباب مئاتٌ من السنين، من عهد الصحابة والتابعين في القرن الأوّل، وفي عهد الأئمّة والفقهاء في القرن الثاني والثالث والرابع ـ كما سنذكره عن التأريخ ـ.

وإنّ بناءها لولم يكن بأمر علماء الدين؛ لَما عَدَت أن تكون ـ لا زالت ولم تزل ـ بمرأىً منهم في القرون المتطاولة، يستظلّون بها في الزيارة، ويرتاحون بحمايتها لهم ـ عند قراءة القرآن، وذكر الله ـ ويرعون بها حرمة العظيم المزور.

وعلى ذلك جرت سيرة المسلمين، وفي ذلك حجّةٌ كافيةٌ، وإن لم يؤخذ حكمها من عموم المعاونة على البرّ وفعل الخير.

وقد فُتِحَتْ بلاد الشام والعراق وفارس في زمن الخلفاء، وكانت لهم القدرة والسيطرة فيها، فلم يتعرّض منهم أحدٌ لقباب الأنبياء فيها، منها: قبر خليل الله إبراهيم في فلسطين، وقبر ذي الكِفْل والعُزَير في العراق، ودانيال في الشوش، مع أنّها كانت بمرأى العيون، وفي ذلك أكبر حجّة على من يرعى للخلفاء الراشدين حقّهم.

فليت شعري، مَن يعني بالجهّال من هؤلاء السلف في الإسلام؟!

ولم يعكف أحد على القبور ـ تحت القباب ـ عُكُوفَ العشّاق على الربوع، ولا عُكُوفَ الجاهليّة للحِداد والنَّوْحِ ـ على الميّت ـ بالباطل، والتَّظاهرِ بالحزن والجزع، معارضةً لقضاء الله بالموت.

وإنّما يمكث المسلمون تحتها ريثما يعملون بالمسنون المأثور؛ من زيارة القبور، وتلاوة القرآن، وذكر الله واستغفاره، وإهداء الثواب لرجل الدين المدفون فيها، والداعي لهم إلى ذلك هي طاعة الله فيما هو المأثور المسنون في الشريعة.

ثم قال: «نظير ما كان يفعله الجاهليّة الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾(١)».

وأقول: كلّ مسلم يعلم أنّ ما يشمله عموم كتاب الله وسنّة رسوله؛ هو شرع الله، من دين الله، بإذن الله، وذلك: كعموم زيارة القبور، وتلاوة القرآن الكريم، وذكر الله العظيم، وإهداء الثواب للميّت، والمعاونة على البرّ وفعل الخير.

مضافاً إلى أنّ السَّلَف ـ من المسلمين، وعلمائهم، وخلفائهم ـ كشفوا لنا ـ بسيرتهم، وإجماعهم، وإمضائهم ـ عن مشروعيّة بناء القباب على قبور الأولياء والأنبياء، وإبقائها، والتظلّل تحتها؛ لأداء عبادات الله المسنونة عموماً وخصوصاً.

وما التنظير بفعل الجاهليّة إلّا كما يقول غير المسلمين: من أنّ حجّ البيت الحرام، والطواف، والسعي، وثياب الإحرام، وغير ذلك؛ أخَذَه دينُ الإسلام من أعمال الجاهليّة، فلا يجدي بهم قولنا: إنّ هذه ـ كلّها ـ دين الله، جاء به رسول الله بوحي من الله.

دع هؤلاء، ولكنّ العتب وحقّ العُتبى على إخواننا المسلمين؛ حيث لا يصغون

(١) الشورى: ٢١.

إلى احتجاجنا بعموم الكتاب والسُّنّة، وسيرة السلف والعلماء، بل حتّى الخلفاء.

ويا ليت البعض من إخواننا المسلمين ـ إذ لم يُصْغِ إلى ذلك، وتجافى عن البحث العلميّ ـ قد نزّه فضيلته ومقامه العلميّ عن نبز إخوانه العلماء ـ من المسلمين ـ باللّغو والهذيان والجهل، فيا لَلأَسَف!

ثم قال: «واتّخاذها ـ يعني القبور ـ مساجد».

وأقول: كلّ أحدٍ يعلم أنّ المسلمين لم يسجدوا قطّ على القبور، ولا للمدفون فيها ـ والعياذ بالله ـ كما يفعله اليهود والنصارى، فلم يتّخذها واحد من المسلمين مسجداً بهذا المعنى.

ولم يتّخذها المسلمون مسجداً شرعيّاً كسائر مساجد الإسلام.

وها هم لا يُجْرُونَ عليها الأحكام الخاصّة بالمسجد الشرعيّ.

فلم يتّخذها أحد من المسلمين مسجداً بجميع معاني الكلمة ـ كما ذكرته الرسائلُ التي رآها، وسيذكرها ويسمّيها: مقالات ـ.

ثم قال: «وهل يجب هدم البناء، ومنع الصلاة عندها؟».

وأقول: لمن يصلّي المصلّون عندها؟

أليسوا يصلّون لله ـ فرائضه ونوافله ـ على النهج المشروع في دين الإسلام؟

يصلّون إلى القبلة طاعةً وعبادةً لله، تلك الصلاة التي هي عمود الدين، وخير موضوع: ﴿**أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى**﴾[1].

ولماذا يجب هدم البناء؟

ولماذا لم يهدم أمثالَه الخلفاءُ الراشدون: عمر، وعثمان، وعليّ؟

---

(١) العلق: ٩ ـ ١٠.

ثم قال: «ومنها: إذا كان البناء في مُسَبَّلَةٍ[١] فهو غصب»... إلى آخره.

وأقول: ياللعجب من تكراره لذكر هذا السؤال، مع أنّه ذكر أصحابُ الرسائل ـ التي سيذكرها ـ بما لا يدع مساغاً للتفوّه بتكرار السؤال ـ لغرضه ـ في أرض البقيع.

فقد بيّنوا: أنّه لا يوجد في شيءٍ؛ من الحديث، والتأريخ أنّ أحداً من المسلمين مَلَكَ أرضَ البقيع، ثُمَّ وقفها مُسَبَّلَةً للمقبرة.

بل يعرف من ذلك[٢] أنّها باقية على إباحتها الأصليّة، وكلّ من حاز منها شيئاً بدفن أو بناء كان أحقَّ به، وليس لأحدٍ أن يتعرّض لما حازه؛ بوجهٍ من الوجوه ـكما هو الحكم المتّفق عليه في الأرض المباحة ـ.

ولو سلّمنا عدم العلم ببقائها على الإباحة الأصليّة؛ لكفى في إثبات ذلك ـ شرعاً ـ استصحاب الإباحة المؤيَّد باستصحاب عدم عروض الملك لها، واستصحاب عدم حصول الوقف.

ولا يمكن أن يعارَض هذا الاستصحاب إلّا بالحجّة الشرعيّة المُسلَّمة بين المسلمين؛ على أنّ فلاناً ملك أرض البقيع ووقفها مسبّلةً للمقبرة؛ قبل الحيازات الموجودة فيها.

ونرجو من كلّ مسلم ـ ونُقْسِمُ عليه بالله العظيم ـ أن يجيبنا عمّا ذكرنا بالجواب العلميّ؛ على أدب الشريعة، لا بالنبز باللغو والهذيان والجهل.

ثم لو ثبت الوقف قبل الحيازة ـ وأنّى بإثباته ـ لم يَكْفِ في غرض السائل،

---

(١) أي: موقوفة ـ في سبيل الله ـ مقبرةً للمسلمين.

(٢) أي من الحديث والتاريخ.

بل لابدّ من أن يثبت بالحجّة أنّ واقفها لم يَجْرِ على عادة أهل المعرفة ـ من المسلمين ـ في فعل الخير والإحسان.

لا في رعاية حقوق الكبير المحترم في الإسلام، ومَن يكثر زوّاره من المسلمين، ويتلون عنده القرآن الكريم، ويذكرون الله، ويهدون الثواب لروحه المقدّسة؛ قياماً بحقّ فضله في الإسلام، وعملاً بالطاعات المأثورة.

ولا في رعاية المسلمين الزائرين ـ في وجوه طاعاتهم، وأدائهم لحقوق ذوي الحقوق في الإسلام ـ فلا يرضى بالإعانة على البرّ وفعل الخير والباقيات الصالحات، وما يستظلّ به هؤلاء المسلمون من الحرّ والبرد والمطر؛ عند عملهم بالسُّنَن المأثورة.

كلّا، ليس من المسلمين العارفين بفعل الخير من يمنع ـ عند وَقْفِهِ للمقبرة ـ عن هذه الأمور.

بل إنّ ظاهر حال المسلم ـ في طلبه للخير، ومعرفته بحقوق رجال الدين، والطاعات المسنونة، وفضل المعاونة على البرّ وفعل الخير ـ لَيَدُلُّ على أنّه يُوقِفُ المقبرة على الوجه الأمثل في الطاعة ورعاية الحقوق.

فهل ترى مسلماً يوقف مقبرةً؛ ويشترط أن يكون قبر النبيّ والوليّ كقبر المسلم الضعيف العمل، والذي لا يرغب أحد في زيارته، ولا كرامة له في الإسلام؟ كلاّ.

هذا كلّه، مع أنّ حديث وقف البقيع وتسبيله بالوقف للمقبرة؛ ممّا لا يخطر على البال، والقول به قول بما لا يُعْلَم، ومُخالِفٌ للعلم وأصول المذهب.

ثم قال: «قام لذلك ناس وقعدوا، وضجّوا وعجّوا، وصالوا وقالوا، وحرّروا

بذلك مقالات، منها: ما كتبه محمد عليّ الغرويّ الأوردباديّ بنجف «هكذا» والشيخ يوسف الفقيه من علماء جبل عامل، وعضو محكمة التمييز بالجعفريّة «هكذا» والسيّد حسن صدر الدين الكاظميّ».

وأقول: ما ضجّ الضاجّون لهذه الداهية وهم آحاد ومئاتٌ، بل ضجّ جميع المسلمين في أقطار العالم، إلّا قليلاً من أهل «نجد» أو من أَلْجأَهُمُ الوقت على السكوت، مع الشجى المبرِّح.

وما ضجّوا وما عجّوا إلّا غيرةً لحرمة حرم الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وحرمة أولياء الله: آل الرسول، وصحابته، والتابعين لهم بإحسان ـ أعلام المسلمين في العلم والعمل الصالح ـ.

وغيرةً للعلم وحججه، ودلالة السُّنّة، وسيرة المسلمين، وأحكام الشرع، وحرمة أموال الناس وبنائهم للمقاصد المشروعة بدلائل الكتاب والسُّنّة.

وما صالوا إلّا بالحجج العلميّة والبحث الجميل.

وما قالوا إلّا القول الكريم.

وما حرّروا إلّا المباحثات العلميّة على آداب الشريعة المقدّسة، حرّروا ذلك بياناً للصواب، وخدمةً للدين والعلم، وانتصاراً للحقّ، واستلفاتاً لعامّة المؤمنين الذين خاطبهم الله ـ جلّ شأنه ـ في كتابه الكريم بقوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا** ﴾[١].

---

(١) النساء: ١٣٥.

ثم قال: «ولمّا كان ما كُتب».

أقول: يعني في الرسائل الثلاث المذكورة التي سمّاها مقالات، ولم يغب عنّا ما فيها من التعرّض لكلّ مسألة من جواب علماء المدينة، والبحث فيها بحثاً علميّاً من حيث عموم الكتاب، والنظر في الحديث سنداً، ومتناً، ومورداً، ودلالةً ـ لغةً، وعرفاً ـ مع ذكر ما يُبْطِلُ التَّشبُّثَ؛ من الأحاديث، وأقوال السلف من العلماء.

وذكروا فيها سؤال السائل، وجواب المفتين، واستدلالهم، وما عليه من النقد، ليكون القارئ على بصيرة من أمره في النظر في الكلمات، ووجوه الاستدلال، ونهج العلم، وميزة الصواب.

وهاهي الرسائل منشورة في أقطار المسلمين، لا يخلو الحجاز ـ وحده ـ من نحو مائة نسخة منها:

❊ هذا جَنايَ وخيارُهُ فِيهْ[1] ❊

وقال: «غير جارٍ ـ يعني ما كُتب في الرسائل ـ على سَنَن العلم، ولا مستند إلى دليل من كتاب ولا سنّة، ولا مذهب إمام متَّبَع».

وأقول: إنّي أرجو من عامّة المسلمين ـ وخاصّةً العلماء ـ وأسألهم بالله الذي لا إله الا هو؛ أن ينظروا في الرسائل المذكورة، وما فيها من البحث العلميّ بموازين الحجج، والاستناد إلى الكتاب والسُّنّة والسِّيرة.

وإنّ الذي يُرْجَى ـ ممّن له بحث علميّ في هذا المقام ـ هو: أن يذكر كلمات

---

(١) هذا شطر بيت قاله عمرو بن عديّ، وعجزه:

إذ كـــلُّ جـــانٍ يـــدُهُ إلى فِـــيهْ

مجمع الأمثال ٢: ٣٦١.

الرسائل ومطالبها مطلباً مطلباً، وينقدها بالنقد العلميّ على النهج المستقيم، والطريقة المُثلى، ولا يدمج كلامه هذا الإدماج الذي يُخَيِّل أنّ كَتَبَةَ الرسائل لم يأتوا في رسائلهم إلّا بنشيد الشعر، ومصادرات الأمثال، وما لا ينبغي من القول ـ معاذ الله ـ.

وقال: «**وكان أشبه شيءٍ بالهذيان واللّغو الذي لا يدري صاحبه ما يقول، كما قيل:**

يَقُولُون أشياءً ولا يعرفُونها وإن قيل: هاتُوا حَقِّقوا، لم يُحَقِّقوا»

أقول: ولم يكتف بهذا المقدار، بل أردفه في آخر مقالته بقوله:

«**ومن كانت بضاعته الجعجعة والهذيان؛ فجوابه كما قيل:**

وإذا بُلِيتُ بجاهلٍ مُتَجاهلٍ يَجِدُ المُحالَ من الأُمُور صَوابا

أَوليتُهُ منّي السُّكُوتَ وربُّما كان السُّكُوتُ عن الجوابِ جَوابا

فأقول: يالَلأسف على شرف العلم، وأخلاق الشريعة!!

متى كان السلف ـ من رجال العلم والدين ـ يقتحمون في المباحث العلميّة الدينيّة مثل هذا الدَّحَض[1]، ويقولون مثل هذه الأقوال؟!

كيف، وقد أدّب الله رسوله ـ في خطابه مع الكافرين ـ بقوله تعالى: ﴿**وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[2]؟

فهل يصحّ ـ مع ذلك ـ أن يتكلّم المتكلّم في شأن العلماء من المسلمين بهذه الكلمات، لأنّهم تكلّموا في العلم على الأصول الشرعيّة، وحاموا ـ بالبحث

---

(١) الدَّحْض والدَّحَض: الزَّلِق من الأمكنة.

(٢) النحل: ١٢٥.

العلميّ، وأدلّة الدين ـ عن حرمات الإسلام، ورجال الدين، وحرم الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ عملاً بالواجب، ورجاءً لأن تَصْفُوَ موارد العلم والأحكام الشرعيّة، ويُتَدارَكَ ذلك الفارط الفادح، فينشعبَ صَدْعُ الإسلام، وتَندملَ القُرْحَةُ، وينتعشَ الإسلامُ من داء الخلاف الوبيل، والدسائس الفتّاكة؟! وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ويالَلعجب من المتشرِّف بالنسبة إلى عِلْمِ الإسلام، والمُتَبَوِّء مَساندَهُ، كيف يتجافى عن البحث العلميّ على أصول العلم وقوانين الشرف؛ في المواضيع المهمّة في الإسلام، وجمع الكلمة، ورعاية الحرمة، ويتكلّم بنبز العلماء من المسلمين؟!

وقال: «وكان الأولى بنا أن نعاملهم بالإعراض عن جوابهم امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾[1]».

وأقول: يشهد الله أنّه لم يَمُرَّ في الرسائل المذكورة إلّا على مباحث علميّة، وحجج قيّمة تعتمد على الكتاب والسُّنّة وواضح الدلالة.

ولم يمرّ فيها على قذف العلماء ـ من المسلمين ـ باللغو، والهذيان، والجعجعة، والجهل، وكلّ من رأى الرسائل المذكورة يعرف ما ذكرناه.

فلماذا لم يتمثّل الشيخ بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[3]، ويكون ممّن هُدي إلى الطيّب من القول.

---

(١) القصص: ٥٥.

(٢) الحُجرات: ١١.

(٣) البقرة: ٨٣.

وقال: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاَمًا ﴾[١].

وأقول: ياللعجب ممّن يذكر هذه الآية الكريمة وهو يخاطبه العلماء ـ في جملة إخوانهم المسلمين ـ بالحجج القيّمة على الأصول الشرعيّة؛ بالخطاب العلميّ الجميل، فيقابلهم بقول الشَّتْم والنَّبز!!

فمن هم الجاهلون؟

وأين قول السلام؟

وإنّي لم أُرِدْ بما كتبته الانتصار لشخصيّات أصحاب الرسائل ـ وإن كانوا من رجال العلم والدين ـ ولكنّي أردت بذلك الانتصار لحرمة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في حُرْمَةِ آله وصحبه، ولشرف عِلْم الإسلام ومَجْد مباحثه، وآداب الشريعة وأخلاقها الفاضلة، طالباً أن يجري البحث في المسائل الدينيّة مجراه الشرعيّ؛ في تحقيق الحقّ، وإيضاح الحقيقة؛ بالبيان السَّديد، والقول الجميل، راجياً من عامّة المسلمين ـ وخاصّةً ساستهم، وعلماءَهم، وزعماءَهم، وفّقهم الله ـ أن يرعوا للعلم الإسلاميّ شرفه ومجد سمعته، وأن يزيلوا من سبيله ما يكدّر مجاريه، ليتّضح الحقّ بعون الله وتوفيقه، ويرتفع الخلاف، وينشعب الصَّدْع، وتصفو الأخوّة الإسلاميّة، وتتجلّى الأحكام الشرعيّة، وأدلّة الشريعة المقدّسة والدين القيّم، والله هو الموفّق والمعين.

ثم ذكر أحاديث اتّخاذ القبور مساجد، وحديث أبي الهيّاج[٢].

فنقول: إنّ المفتين ـ من علماء المدينة ـ قد أوردوا ذلك كلّه في الاحتجاج.

---

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) انظر ـ في الكلام على هذا الحديث ـ كشف الارتياب: ٣٢٧ ـ ٣٢٨، ٢٩٣ ـ ٢٩٦.

وتكلّم أصحاب الرسائل في هذه الأحاديث من حيث السند، والمتن، والمورد، والدلالة، والعمل، وعدم الانطباق على بناء القباب لإعانة الزائرين على البرّ المسنون، وأوضحوا أنّها ـ بأجمعها ـ لا دلالة فيها على مراد المفتين، فما هي الفائدة بمجرّد التكرار لذكر الأحاديث؟!

بل اللائق هو أن يدفع ما أورده أصحاب الرسائل؛ بالإيضاح العلميّ السديد، لا بما لا يليق بالمسلم من القول.

وممّا يبطل احتجاجهم بحديث أبي الهيّاج على تسوية القبور مع الأرض؛ ما رواه البخاريّ في «جامعه» عن خارجة بن زيد، قال: رأيتني ونحن شبّان في زمن عثمان وإنّ أشدّنا وثبةً الّذي يَثِبُ قبرَ عُثمانَ بنِ مظعون حتّى يجاوزه[1].

ثم قال: «وكذلك لم نسمع في خير القرون أنّ هذه البدعة ـ يعني بناء القباب على قبور الكبار؛ في الإسلام ـ حدثت فيها، بل بعد القرون الخمسة».

وأقول: قد كان الصحابة في أوّل الأمر وزمانهم متساوين في فضيلة الصحبة، وقد كانت الموانع الوقتيّة تحول دون الترجيح، ودون أن تظهر قبور بعض الممتازين، ولم يكن الزمان زمان بناء.

نعم ميَّزَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قبرَ عثمان بن مظعون؛ بما يسعه الوقت، بأن وضع عند رأسه حجراً كبيراً لم يطق حمله غيره، وقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: أُعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي ـ كما رواه أبو داود في «سننه»[2] وغيره ـ.

---

(١) صحيح البخاري ٢: ٩٨/ باب الجريد على القبر.

(٢) سنن أبي داود ٢: ٨١/ باب في جمع الموتى في قبر والقبر يُعَلَّم ـ ح٣٢٠٦، سنن ابن ماجة ١: ٤٩٨/ ح١٥٦١.

وقد مضت مدّةٌ على حجرة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وسَقْفُها من نحو جريدِ النَّخل، حتّى جدّد بناءها عمر في أيّامه(١).

كما بنى عثمان المسجد بالجصّ الذي نقله من بطن نخل، وبالحجارة المنقوشة، وجعل له أعمدةً من حجارة فيها رصاص، وقد كان في عهد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم أشبه شيءٍ بالعريش(٢).

لكن لمّا تقادم عهد الصحابة وأهلِ البيت، وكثر المسلمون في الأقطار، وظهرت ميزة رجال الإسلام، وذوي السابقة في الفضل، وكثر زوّارهم؛ اقتضى الحال أن تحفظ الآثار الكريمة لقبورهم، ولا تترك عرضة للاندراس، وضياع حرمة المدفونين فيها، وفوات انتفاعِ المسلمين بزيارتهم وإهداءِ ثواب التلاوة وذكر الله لهم؛ تقرّباً إلى الله بالمسنونات الشرعيّة، وأداءً لحقّ سابقتهم في الإسلام.

واقتضَتِ الحال ـ أيضاً ـ وقاية الزائرين من الحرّ والبرد والمطر؛ معاونةً على البرّ، فلذلك أخذ المسلمون في عمارة ما حولها، وتسقيفه بالبناء الذي يدوم على مرور الأيّام؛ بحسب ما يسعه الوقت، كما بنى عثمان المسجد بالحجارة المنقوشة.

وإنّ التأريخ إن لم يكثر فيه الذكر لبناء القباب وسابقته ـ على الاستقصاء ـ فلأنّ ذلك لم يدخل في أغراض المؤرّخين، وكثيراً مّا أهملوا أمثاله ولم يذكروه إلّا على سبيل الصُّدْفة والاتّفاق.

ومن ذلك ما ذكره ابن خلّكان ـ صدفةً ـ في ترجمة زين العابدين عليه السلام:

---

(١) انظر وفاء الوفا ٢: ١٦٩ و١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٣: ٣٢١، والكامل في التاريخ ٣: ١٠٣، والبداية والنهاية ٧: ١٧٣.

أنّه توفّي في السنة الرابعة والتسعين، ودفن في قبر عمّه الحسن في القبّة التي فيها قبر العبّاس[١].

وكذا قال في ترجمة الباقر عليه السلام[٢].

ومن ذلك يعرف أنّه كان في زمان زين العابدين على قبر العبّاس قبّة.

وقال في ترجمة الكاظم عليه السلام ـ نقلاً عن الخطيب البغداديّ المولود سنة ٣٩٢ والمتوفّى سنة ٤٦٣ ـ: إنّ الكاظم دفن في مقابر الشونيزيّة ـ أي مقابر قريش ـ خارج القبّة، وقبره هناك مشهور يزار، وعليه مشهد عظيم فيه من القناديل وأنواع الآلات والفرش مالا يحدّ[٣].

ويُعرف من قوله: «خارج القبّة» أنّه حينما دُفن الكاظم عليه السلام نحو سنة (١٨٣) كان في مقابر الشونيزيّة قبّة.

ويُعرف أنّ مشهد الكاظم عليه السلام لم يحدث بناؤه في عصر الخطيب، ولا أقلّ من أن يكون موجوداً في القرن الثالث.

وقد روى في «عمدة الطالب»[٤] و«حبيب السِيَر» و«كامل»[٥] ابن الأثير: أنّ في القرن الثاني ـ في أيّام هارون الرشيد ـ بُنيت قبّة على قبر عليّ.

وروى في «حياة الحيوان» ـ في ذكر الفهد ـ عن ابن خلّكان: أنّ هارون حجّر

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٦٩/ الترجمة ٤٢٢.

(٢) وفيات الأعيان ٤: ١٧٤/ الترجمة ٥٦٠.

(٣) وفيات الأعيان ٥: ٣١٠.

(٤) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ٦٢.

(٥) الكامل في التأريخ:

قبر عليّ عليه السلام ـ أي بنى عليه حُجرةً ـ[١].

ونقل ابن خلّكان في ترجمة أبي تمّام حبيب: أنّه توفّي في نحو سنة مائتين وثلاثين، وبنى على قبره [أبو] نَهْشَل بن حُميد الطوسيّ قبّةً[٢]، انتهى.

وهذه القبّة ـ مع أنّها لا تشبه قباب الأولياء؛ في الغاية المطلوبة المسنونة ـ قد بُنيت في العصر الحافل بالعلماء ذوي الكلمة النافذة، فلم تُعدّ من المنكرات، ولم يؤمَر بهدمها.

ومن هذا النحو قبّة بوران بنت الحسن بن سهل المتوفّاة سنة إحدى وسبعين ومائتين، كما ذكره ابن خلّكان في ترجمتها[٣].

والذي يتتبّع التواريخ يجد في مطاويها من ذلك شيئاً كثيراً.

فلم يكن حدوث القباب بعد القرن الخامس ـ كما ذكره الشيخ[٤] ـ بل كان في خير القرون الحافلة بالعلماء.

---

(١) حياة الحيوان ٢: ١٧٧. قال: وذكر ابن خلّكان أنّ الرشيد خرج مرّة إلى الصيد، فانتهى به الطَّرد إلى موضع قبر علي بن أبي طالب الآن، فأرسل فُهوداً على صيد فتبعت الصيد إلى موضع قبره، ووقفت الفهود عند موضع القبر الآن، ولم تتقدّم على الصيد، فتعجّب الرشيد من ذلك. فجاءه رجل من أهل الخبرة وقال: يا أمير المؤمنين أرأيتك إن دللتك على قبر ابن عمّك عليّ بن أبي طالب مالي عندك؟ قال: أتم مكرمة. قال: هذا قبره. فقال له الرشيد: من أين علمت بذلك؟ قال: كنت أجيء مع أبي فيزور قبره، وأخبرني أنّه كان يجيء مع جعفر الصادق فيزوره، وأنّ جعفراً كان يجيء مع أبيه محمّد الباقر فيزوره، وأنّ محمّداً كان يجيء مع أبيه عليّ زين العابدين فيزوره، وأنّ عليّاً كان يجيء مع أبيه الحسين فيزوره، وكان الحسينُ أَعْلَمَهُمْ بمكان القبر. فأمر الرشيد أن يُحجّر الموضع، فكان أوّل أساس وضع فيه، ثمّ تزايدت الأبنية فيه.

(٢) وفيات الأعيان ٢: ١٧/الترجمة ١٤٧.

(٣) وفيات الأعيان ١: ٢٩/الترجمة ١٢٠.

(٤) يعني ابن بليهد.

ثم عاد[١] إلى بناء القباب الذي بيّنّا غايته الحميدة، وأنّه من فعل الخير والإعانة على البرّ، فقال، وماذا قال؟

قال: «فكيف إذا كان ـ يعني بناء القباب ـ وسيلةً للشِّرك الذي هو أعظم الذنوب».

وأقول: إنّ هذا الكلام من أعظم الدواهي على الإسلام والمسلمين.

يالَها من داهية تفعل في الإسلام ـ بدسائسها ـ ما تفعل، وتكيده ـ بـزُوْرِها ـ ما تكيد.

أما والله الذي لا إله إلّا هو، إنّ زوّار الأولياء الصالحين المدفونين في القبور المشار إليها؛ لا يرون الأولياء المزورين إلّا عباد الله، تشرّفوا بطاعتهم وعبادتهم وتوحيدهم له ـ جلّ شأنه ـ وتقدّموا بسابقتهم في الإسلام، وفضلهم في الدين، يزورونهم لأجل ماورد في الشريعة المطهرة والسنّة الشريفة؛ من الرجحان في زيارة أهل القبور، والتسليم عليهم، وبرّهم بالدعاء، وقراءة القرآن الكريم.

فكيف بزيارة أهل الفضل والسابقة في الإسلام، والتسليم عليهم؟

وهل يكون التسليم على هؤلاء الصالحين شركاً؟

كيف وقد سلّم الله في كتابه المجيد على المرسلين، وعلى نوح، وإبراهيم، وموسى، وهارون، وإلياسين، وعلى يحيى، وأمر رسوله بالحمد له والسلام على عباده الذين اصطفى؟[٢].

وأوجب على المسلمين ـ إلى يوم القيامة ـ أن يقولوا في صلاتهم: «اللهمّ صلّ على محمد وآل محمد»، وأن يسلّموا على عباد الله الصالحين.

وهل يكون خطاب أهل القبور شركاً؟

---

(١) يعني ابن بليهد.

(٢) الصافّات: ١٨١ ـ ٧٩ ـ ١٠٩ ـ ١٢٠ ـ ١٣٠، مريم: ١٥، النمل: ٥٩.

كيف وقد أمر الله المسلمين ـ إلى يوم القيامة ـ أن يخاطبوا النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في صلاتهم؛ بقولهم: السلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته؟

وقد استفاض في الحديث: أنّ زائر القبور يقول للمزورين: السلام عليكم.

كما استفاض في الحديث: أنّ الموتى يدركون ويسمعون الخطاب وغيرَه، والسلام عليهم وغيره.

فدونك الجوامع، و«كنز العمّال»[١] فإنّك ترى الأحاديث في ذلك متواترةً في المعنى.

وأمّا الاستشفاع بهم؛ فلم يكن إلّا لأنَّ الله أثبت الشفاعة لعباده المكرمين في قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى** ﴾[٢].

وأَذِن بشفاعتهم في قوله تعالى: ﴿ **مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ** ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ **مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ** ﴾[٤].

فيتوسّل عبدُ الله ويتوجّه ويستشفع إليه بأوليائه من عباده، كما صحّ هذا المعنى في الحديث عن رسول الله، وعمر، وحديث ابن عمر في استشفاع آدم ـ في توبته ـ برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم[٥]، كما ذكر في الرسائل المذكورة.

وقال الشيخ في «اللمعات»: قال الإمام الشافعيّ: قبر موسى الكاظم ترياق مجرّب للإجابة والدعاء به[٦].

---

(١) كنز العمّال ١: ٤٨٨/ ح٢١٣٩ ـ ٢١٤١ ومواضع أخرى، وانظر مسند أحمد ٤: ٨.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) يونس: ٣.

(٥) راجع: رسالة «دعوى الهدى» المطبوعة في هذا الجزء.

(٦) نقله عن اللمعات، جميل صدقي الزهاوي في كتابه الفجر الصادق: ٨٩.

ولا يزيد على الاستشفاع والتوجّه بهم إلى الله؛ أحدٌ من الناس حتّى الأوباش.

ومعاذ الله أن يرفعهم أحد عن مقام العبوديّة لله، أو يذكرهم في الدعاء بغير الاستشفاع والتوسّل بهم إلى الله، فهل في ذلك شيءٌ من الشرّك؟!

يالَله، ما أدهى هذه الداهية على الإسلام والمسلمين!

وكيف يفرّقُ إفْكُها كَلِمَتَهُم، ويشتِّتُ جامِعَتَهم، ويُشِيطُ بِدمائِهِم؟

فيالَلّه، لِعَظيم فتكها في الإسلام، وسوء أثرها فيه، ووبال عاقبتها، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

فأين المسلمون عن واجب الوعظ، والنهي عن المنكر؛ في هذه الداهية الفتّاكة، والدسيسة الهائلة، والبهتان العظيم؟

وإنّا نقسم بالله العظيم على عامّة المسلمين ـ وخاصّةً ملوكهم، وعلماءهم وزعماءهم، وفّقهم الله ـ أن يفعلوا الخير، ويأمروا بالمعروف؛ في رعاية حرمة الرسول، وحرمة الأولياء، وحرمة الحقوق في إعادة القباب على كرامتها، ورعاية حرمة المسلمين، وحرمة العلم، وفي أن يكون المجرى في المسائل الشرعيّة هو البحث العلميّ على الأدب الشرعيّ؛ بنحوٍ يرفع الشبهة ببيانه، ويكشف الحجاب بحجحه، وينبّه الغافل بلطفه، وتجري فيه المراجعات بالاستيضاح والتحقيق، من دون أن يكون في البين شتم، أو رمي ـ لأهل التوحيد ـ بالشرك.

والله وليّ التوفيق، وهو الهادي، والحمد لله أوّلاً وآخراً، وهو المستعان.

محمد عليّ الغرويّ الأوردباديّ

شعبان سنة ١٣٤٥

القطر الهنديّ
والحالة الحاضرة في الحجاز

إنّ الشعب الهنديّ لَمِن أشدّ مَن أنكر على ابن سعود فظائعه، وإنّ أعمالهم الباهرة ـ المنبثقة من وراء الضغط الأجنبيّ الطاحن ـ أكثر ذكراً في العالم الإسلاميّ وشكراً.

عقدت الأُمّةُ الهنديّةُ عدّةَ اجتماعات للدِّفاع عن حرم الحجاز المنيع، وتخليصه من السياسة القاسية.

منها: جمعيّة «خدّام الحرمين»، وأخذت في الانتشار إلى جُلّ بلادها، وامتدّت شُعَبُها إلى أَقاصي بلاد الهند.

ومنها: «هيئة حفظ الآثار المتبرّكة»، وقد ذاع أمرها إلى أقطار المسلمين، ولها جريدة أُسبوعيّة باسمها، قصرت الكلامَ على البحث حول مسألة الحجاز والحرمين الشريفين.

وكانت جريدة «صوت الحقّ» الصادرة في «بومباي» لامرمى لها في البحث إلّا حول تلك المسألة، غير أنّ العراقيل حالت دون صدورها برهةً، ثم عادت تصدر في هذه الآونة الأخيرة.

وكانت جريدة «الوفاق» الجاويّة الوهّابيّة؛ تتحرّى الوقيعة فيها لذلك، كما كانت تقذف كلّ ساعٍ لمحاربة النزعة الوهّابيّة.

الصحف الهنديّة طافحة بنشر فظائع هذا الطاغية[١]، وما مُنيت به الأُمّة من جرّاء أعماله الوبيلة.

راجع مجلّة «الواعظ» الصادرة في شهر ربيع الأوّل سنة (١٣٤٦)، وجريدة «سَرْفَراز» المؤرّخة بثاني المحرّم من تلك السنة، فقد بسط القول فيها في الجرائم التي اقترفها؛ نقلاً عن حُجّاج سنة (١٣٤٥).

وفي المجلّد الثالث من «سرفراز» عدد (٢) المؤرّخة بـ(٤) محرّم سنة (١٣٤٦): برقيّة «راجه سليم بور» عن جمعيّة «خدّام الحرمين» إلى نائب ـ ويسرا ـ الهند، وترجمتها:

إنّ جمعيّة «خدّام الحرمين» ـ التي تُفرِغُ عن كافّة المسلمين في أرجاء الهند ـ تُنهي إلى «ويسرا» الهند أنّ المعاهدة التي بلغنا تقريرها عن جلالة ملك بريطانيا المعظّم مع ابن سعود ـ المشتملة على التصديق بملوكيّته على الحجاز ـ قد أقلقت المسلمين وأزعجتهم.

فهم ينقمون هذا التقرير بملء أفواههم؛ لما ارتكبه طاغية «نجد» من الأعمال الهمجيّة من هدم القبور، ومحو الآثار، وغيرها.

وإنّ تقريرَ بريطانيا ملوكيّةَ هذا الرجل جَرْحٌ في عواطف المسلمين، فالرجاءُ منه[٢] أن يعرض نظريّاتهم هذه على جلالة الملك، ويعطف نظره إليها.

وفي إبلاغيّة يوم ثامن شوّال ـ الذي هدم فيه مشاهد البقيع المقدّسة ـ التي نشرها زعماء الهند الروحيّون وممثّلوا تلك الأُمّة اليقِظَة؛ لإقامة آثار الاستياء لتلك

---

(١) أي: ابن سعود.

(٢) الضمير يعود إلى ويسرا الهند.

الكارثة المُمِضّة سنة (١٣٤٥) ـ وهم حجج الإسلام: السيّد نجم الحسن [ت ١٣٦٠]، والسيّد ناصر حسين [ت ١٣٦١] ابن العلامة السيّد حامد حسين صاحب «العبقات»، والسيّد أبو الحسن [ت ١٣٥٥] من أحفاد المجتهد الكبير السيّد دلدار عليّ، والمبرور السيّد محمد باقر الكشميريّ [ت ١٣٤٦]، والمفتي السيّد محمد عليّ [ت ١٣٤٦] ابن العلاّمة المفتي السيّد محمد عبّاس الشهير، وغيرهم ـ ما ترجمته:

كان أملنا الوطيد بالمسلمين أن ينهضوا لإعادة شعائرهم إلى ما كانت عليه، ولِدَحْر السلطة المسيطرة على الحجاز بقوّةٍ من عزائمهم، ولكن حال على ذلك الحول ولم يَثُرْ ثائرٌ، ولا اقتُدِحَ زنادٌ، فلنوجّه أملنا إلى الله سبحانه فهو شديد الانتقام، فإنّه سوف ينتزع المشاهد المشرّفة من أيدي النجديّين؛ باجتياح أصولهم، واستئصال شأفتهم[1]، ويجيب دعوى المسلمين فينقذ الحجاز من سيطرة ابن سعود الذي لا يرضى أحد من المسلمين بتحكّمه على الحجاز.

وفي منشور آخر لهم وقّع عليه ما يقرب من أربعين رجلاً من علماء الفريقين وملوكهم وأمرائهم ـ وفي مقدّمتهم من علماء الشيعة الأكابر: السيّد نجم الحسن، والسيّد ناصر حسين، ومن موجّهي علماء أهل السنّة ومقدَّميهم: الرئيس الكبير قطب الدين محمد عبد الوالي الفرنجي محلّي، ومحمد سلامة الله، ومحمد عناية الله، وغيرُهم، ومن الأمراء الأعاظم: «مهاراجه علي محمد» رئيس محمود آباد، و«راجه نوّاب علي خان» رئيس لكهنو، و«راجه محمد ياسين علي خان» رئيس

(١) الشَّأفة: الأصل، والأذى والعداوة، يقال: استأصَلَ الله شأفتهم، أي أزال أصلهم، أو أذاهم وعداوتهم.

«ديوكانون»، وغيرهم ـ وإليك نصٌّ ممّا فيه:

نأمل من كافّة المسلمين في القطر الهنديّ أن يُبْدُوا نفثات صدورهم أمام العالم، وأنّهم برآء من هذه الفظائع المبيدة للإسلام، ومن الثائرين بها.

وهناك مقالة قد استطارت في الصحف الهنديّة، فقد نشرتها «سَرْفراز» الأسبوعيّة في عددها السادس عشر من المجلّد الثاني، و«هَمْدَم» اليوميّة الصادرة في «لكهنو» في العدد (٢٧٢)، وجريدة «حقّ» اللكهنويّة في العدد (٧٧) و(٧٨) من مجلّدها الثاني، ونشرتها جمعيّة «خدّام الحرمين» في صفة رسالة مستقلّة مطبوعة في مطبعة «إشاعة العلوم» ـ الواقعة في لكهنو ـ سنة (١٣٤٥) وحام فيها حول البحث عن التواء الحجّ تلك السنة.

ومن جملة كلامٍ له:

إنّ سلطة ابن سعود على الحجاز يُخشى منها على الإسلام أن يُمْحَى أثره، وعلى الدين أن تُهدَمَ شعائره، ويُخاف منها على بيضة الإسلام، فدَفْعُهُ وإخراجُهُ عن الحرمين واجبٌ على كلّ مسلم.

وفي جريدة «نداء الشعب» اليوميّة البغداديّة ـ ١٧ شعبان، يوم الأحد سنة (١٣٤٥) ـ:

قامت جمعيّة خدّام الحرمين ببثّ دعوة واسعة النطاق في جميع أنحاء الهند للتبشير في عدم ذهاب المسلمين إلى الحجاز لأداء فريضة الحجّ، وقد وعدها ملك «حيدر آباد الدَّكَن» بإقفال حدود مملكته في وجه كلّ من يحاول الذهاب إلى الحجاز ما دام الوهّابيّون في الحجاز، كما أنّه أظهر استعداده لبناء جميع ما خرّبه الوهّابيّون من القُبَب والآثار المقدّسة.

وانعقدت في «بومباي» جلسة مهمّة حضرها ما ينوف على عشرة آلاف نسمة، خطب فيها عدّة من الخطباء، من ضمنهم «المستر محمد علي خان» صاحب الوزير السابق لحاكم «بومباي»، وقد أبان في خطبته وجوب عدم الذهاب إلى الحجّ مادام الوهّابيّون يحتلّون الحجاز، وحثّ المسلمين على عقد مؤتمر عامّ يحتجّ به مندوبو المسلمين ـ وعلى رأسهم مسلمو الهند ـ لإجراء التدابير اللّازمة في إخراج الوهّابيّين من الحجاز.

وقال: **إنّ الواجب يدعو كلّ مسلم إلى بذل كلّ ما يملكه، ويقدّم روحَهُ فِداءً في سبيل صيانة الشعائر الدينيّة.**

إلى أن قال: **وانعقدت جلسة أخرى في «مرّان آباد» وقرّروا عدم الذهاب إلى الحجاز كذلك.**

وعقدت جلسة مهمّة جدّاً في «الجامع الكبير» حضرها ما ينوف على اثنتي عشرة ألف نسمة، وقرّروا عدم جواز الذهاب إلى الحج.

وعقد الشيعة جلسات متعدّدة قرّروا فيها التضامن مع إخوانهم السُّنّة لإجراء ما يجب إجراؤه في سبيل إخراج الوهّابيّين من الحجاز، ووافقوا ـ بالإجماع ـ على عدم الذهاب إلى الحجاز. عن جريدة «خدّام الحرمين».

والخلاصة: أنّ الدعوة منتشرة ـ في طول البلاد وعرضها ـ لمقاومة فكرة الحجّ في هذه السنة.

وقد كاد الإجماع يتمّ في الهند على عدم الذهاب إلى الحجاز.

وفي المادّة [...]: إنّ الجمعيّة [...] أن تؤسّس في الحجاز حكومة تكون لها الحرّيّة التامّة على وفق الأحكام والمصالح الإسلاميّة، وأن لا تكون شخصيّةً

ولا موروثة، وأن يكون تشكيلها منوطاً بآراء الحجازيّين؛ عملاً بالأصل الضابط: «الحجاز للحجازيّين».

وفي المادّة الثالثة: إنّ الجمعيّة تُظْهِر تأهّبها لمواساة الحجازيّين فيما دهمهم من القوارع المُجْهِدة، وإعانتهم بكلّ ما يتسنّى لهم في ذلك، غير أنّها تصارخ ـ بهتافها ـ بالمنع من مساعدة حكومة الحجاز الحاضرة فيما ترمي إليه؛ من توسيع شُعَب الخطوط الحديديّة، وتعديل الطرق... إلى غيرها، حتّى تتمّ التشكيلات العادلة؛ على ما يرتضيه الحجازيّون بحرّيّتهم التامّة، ويحبّذه المسلمون في أرجاء العالم أجمع.

نعم، تجد هنالك حثالةً من رعرعة[١] القوم ـ مثل «شوكت عليّ» ومن يضمّ لفيفه ويحوم حول فكرته ـ تحسب نفسها في الصميم، غير أنّ الشرف القوميّ والثبات الدينيّ يشهدان عليها أنّها من ساقة[٢] تلك الأُمّة، والوجدان الحرّ لَمِن أَصْدَقِ الشُّهداء على ذلك.

يرى ذلك اللَّفيف أن يقتصّ أثر الوهّابيّ في تعاليمه وهمجيّته.

وما عسى أن تصنع تلك الزِّجْرَجَة[٣] أمام هذا التيّار الهنديّ المتدفّق، وفي مقدّمته: علماؤه، وملوكه، وأمراؤه، وأشرافه.

أفلا أُلقي لك من ترجمة حياة «شوكت علي» و«محمد علي» وأذنابهما ذِكراً حتّى كأنّك جُسْتَ خلال أفئدتهم، ولمست حقيقة قصدهم بيدك؟

---

(١) الرَّعْرَعة: اضطراب الماء على وجه الأرض. والمراد هنا المضطربون الذي يتبعون كل ناعق. انظر الفائق للزمخشري ٢: ٤٣.

(٢) السَّاقة: مؤخّر الجيش.

(٣) الزِّجْرَجَة: من لا عقل له، الضعفاء العقول. البُزاق.

هما أخوان من ناشئة العصر الحديثة، حاولا العَيْث في مسقط رؤوسهما؛ من رئاسة «رامبور»، فأصدر ملكها الحكم بإخراجهما عن حدود مملكته، فقذف التبعيد بمحمد علي إلى «دلهي» فهو اليوم فيها يصدر جريدة «هَمْدَرْدْ»، وبشوكت عليّ إلى «بومباي»، فهو يصدر فيها جريدة «الخلافة».

ثم مَنَّتْ «شوكت» هواجسُه أمراً حَسِبَه هيّناً ـ وهو عند الله والشَّرف عظيم ـ فطفق يستنزف ثراءَ الناس لتتميم إسراج الحرم النبويّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو يعلم أيّ رَبْوَة افترع به، وأيّ هوى يرفعها.

ولعلّ للشَّعب وقوفَ خبيرٍ على مصبّه.

نعم، والله من فوقهم عليم.

ذاع من «شوكت علي» وأخيه ما كانا يدّخرانه في عُلْبة مكرهما وخداعهما، حتّى آل أمرُهُما إلى الجنوح إلى الرأي الوهّابيّ ـ لِما ابتعثتهما بواعثهما؛ من التوصّل إلى نواياهما ـ فأخذا ينهجان تلك الخطّة الخشناء رَدْحاً، حتّى تجلّى عندهما أنّهما لم يحظيا منها بطائل، غير أَنْ مجَّتْهُما[1] أمّتُهُما مجّةً واحدة، وفوَّقَتْ إليهما ـ وحُقَّ لها ذلك ـ سهامَ المَلامِ، فطَفِقا يبديان العداء له والبراءة منه[2]، ولكن «في الصَّيفِ ضيَّعْتِ اللَّبن»[3]، والله يعلم ماذا أضمرا على أمّتهما فيما بعد ﴿**وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ**﴾[4].

---

(١) أي: قذفتهما ورمت بهما.

(٢) الضمير في «له» و«منه»، يعود إلى الرأي الوهّابي.

(٣) مثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فَوَّته على نفسه. انظر مجمع الأمثال ٢: ٦٨/المثل ٢٧٢٥.

(٤) فاطر: ٤٣.

ولا تنسَ يوماً ألّف فيه «شوكت علي» في الهند جمعيّة باسم «جمعيّة الخلافة»، وجمع لها أموالاً تعدّ بالملايين، فلمّا طُولِبَ بها؛ ادّعى أنّه سلّمها إلى التجّار فخسروها زمنَ الحرب، ولم يكن له جواب ـ حين طالبته بها «تركيا» أكثر من عشرين مرّةً ـ غير هذا.

ولعلّ المستقبل سيُميطُ ـ للمُنَقِّبِ ـ الأَستارَ عن مستودَع تلك الأموال.

وسَلِ الأُمّة الهنديّة عنها اليوم، فهي جُهَيْنة هذا الخبر.

ولا أدري أنّ هذا المفترس الضاري طاغية «نجد» هل يغضّ الطَّرْف عنها، كما غَضَّتْ عنها حكومة تركيا؟

لا أحسب أن يدعه الجَشَع أن يصبر على ابتلاع «شوكت علي» هذا الثراء الباهظ لو تمكّنت منه أنيابُهُ، وهو الذي ساقته نَهَمَتُهُ إلى أن يرتكب ما يشوّه به صفحة التأريخ، فأخذ يأكُلُ ما يَجِدُ، ويطلُبُ مالا يَجِدُ[١].

عرف ذلك منه صاحبُهُ، وعلم أَنْ قد طاش سهمُهُ، وكذبت هواجِسُهُ إذ منّته أن سَيَحْلِبَ حَلْباً لَهُ شَطْرُهُ[٢]، فقلب عليه ظهر المِجَنّ[٣].

---

(١) من كلام لأمير المؤمنين عليه السلام ـ كما في الخطبة ٥٧ من نهج البلاغة ـ يصف فيه معاوية لعنه الله: أما إنّه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه ولن تقتلوه.

(٢) من كلام لأمير المؤمنين عليه السلام ـ كما في شرح النهج الحديدي ٦: ١١ ـ قاله لعمر حين أراد إجباره على البيعة لأبي بكر، إذ قال عمر: إنّك لست متروكاً حتّى تبايع، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: احلب يا عمر حلباً لك شطره.

(٣) أي: تغيّر عليه وساء رأيه فيه، وهو مثل يضرب لمن كان لصاحبه على مودّة ورعاية ثم حال عن العهد. انظر مجمع الأمثال ٢: ١٠١/المثل ٢٨٦٩.

أخذ هو وأخُوه يشنّان الغارة على ابن سعود في صحيفتهما وخُطَبِهما، وأنّ «محمد عليّ» هو الذي قدّم في لكهنو ـ في مجتمع عامّة المسلمين سنة ١٣٤٥ ـ معاذيره، وأخوه يسمع عن جُنُوحه إلى رُقْيَةِ[١] النَّجْديّ، ثمَّ النَّدَم على ذلك.

قال: وجدنا المسلمين في حالة بائسة تتعاورهم الطوارق المبيدة وهم في حاجة ملحّة إلى من يَلُمُّ شَعَثَهُمْ، ويُقوّم الأَوَدَ، فأخذنا نُيمّم كلَّ بارقةٍ شِمْناها[٢] عسى أن يكون فيها صلاحُ الشَّعب ونجاح الأُمّة، فلمّا أومض بارق «تركيا» حسبنا أن يكون هو الآخِذ بضُبْع[٣] المُتَحَمِّل، والمقيم لظَهْرِ النَّاهِض[٤]، وما أَكْدَى الطلب إلّا بعد أن أَزِفَ موعد ما تطلّبناه فوجدناه بَرْقاً خَلوباً.

ثم لمّا نهض الثائر النجديّ؛ منّتنا الأمانيّ أن يكون هو المنقذ للأُمّة، والمزيح لما هنالك من الهنابث[٥] والكوارث.

ثم لمّا أبرز من نواياه ما استاءت له الأُمّة، ونقمه المجتمع البشريّ، ولفظته الجبلّة الدينيّة؛ أحرزنا منه عدم الكفاية، ولفظناه لفظ النواة.

---

(١) الرُّقْية: أن يستعان للحصولِ على أمرٍ يقوى خارقة على حدّ زعمهم. والمراد هنا مخادعات النَّجدي وتمويهاته.

(٢) شِمْناها: لَمَحْناها.

(٣) الضُّبْع: وسط العضد، وقيل: العضد كلّها، وقيل: الإبط.

(٤) الناهض: فرخ الطائر الذي وفر جناحه وتهيّأ للطيران.

(٥) الهَنابث: الأُمور الشِّداد المختلفة، الواحدة هَنْبَثَةٌ، ومنه قول فاطمة الزهراء عليها السلام ترثي رسول الله صلّى الله عليه وآله:

قد كان بعدك أنباء وهنبثة ... لو كنت شاهدها لم تكثر الخُطَبُ

هذا كلامه، وتلك معاذيره، ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[١]، والأُمّة تقول له: «لا يُلدَغ العاقل من جُحرٍ مرّتين».

هَبْه أنّه عرف الحقيقة فارتدع، وألقى إلى الشَّعْب معاذيره؛ فهلّا ردّ إليه ما استنزفه من أموالهم بحجّته الداحضة، لكنّه قال: إنّ التجّار خسرتها.

فدع الوهّابيّ يتبجّح بهذا ورفاقه المتلوّنين مثل أختهم الحِرْباء[٢][٣].

---

(١) الملك: ١١.

(٢) الحِرْباء: حيوان أكبر من العظاءَة شيئاً، يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت، ويتلوّن ألواناً بحرّ الشمس، يضرب به المثل في التقلّب.

(٣) أوراق مستقلّة بخطّ المؤلّف.

[مقالة تأبينيّة في فاجعة البقيع]

مقالة أنشأتُها وتُليت في (٨) شوّال سنة (١٣٤٥) في دارنا في النجف الأشرف، وقد عُقد المجلس لتأبين القباب الطاهرة في البقيع، وهو يوم هدمها.

[من مجزوء الكامل]

مــا ذنبُ أَهْــلِ البَـيْت حَـتْـ ـتَىٰ مِـنْهُمُ أَخْـلَوا رُبُـوعَهْ؟![1]

ويا حبّذا لو تركوا لهم بيوتاً خالية لم تعبث فيها الأهواء، ولا عبثت بها الأحقاد.

لم يَشْفِ ضِغْنَ القلوبِ من آل محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّهم بين ثاراتٍ تُطَلُّ[2]، وسواعدَ تُطَنُّ[3]، ورقابٍ تُحزُّ، تنوشُهُم الأيدي، وتنتاشُهُم[4] النُّصُول[5].

فلست ترى سيّداً منهم إلّا وهو رَمِيَّة رامٍ، أو دريئة[6] طاعن.

وحسبك بكارثة الطَّفّ مبيدةً لسَراتهم، طاحنةً لساداتهم:

---

(١) ديوان السيّد حيدر الحلّي ١: ٩٠.

(٢) أي: تُهدر ولم يؤخذ بها.

(٣) أي: تقطع.

(٤) أي: تتناولهم.

(٥) النصول: جمع نَصْل، وهي حديدة السهم والرمح والسيف والسكّين.

(٦) الدريئة: حلقة يتعلّم عليها الطعن.

[من الطويل]

وهل زَحْفُ ذاكَ اليومِ أَبْـقَى لحَـيِّهِمْ عَمِيدَ وغىً يستنهضُ الحَيَّ للزَّحْفِ
فَلا ـ وأَبيكَ الخيرِ ـ لم يَـبْقَ مِـنْهُمُ قَرِيعُ وغىً يَقْرِي القَنا مُهَجَ الصَّفِّ[١]

أما وايْمُ الحقّ، ما نقموا منهم غير أنّهم ضربوا ـ في نصر التوحيد ـ بثَبَج أشراكهم[٢]، وقادوهم إلى السعادة بالإسلام طوعاً وكرهاً، ولكن:

[من الطويل]

إذا أَنتَ أكـرمتَ الكَـرِيمَ مـلكتَهُ وإن أنتَ أَكْرَمْتَ اللَّـئِيمَ تَـمَرَّدا[٣]

فهي أوتار[٤] جاهليّة، وضغائن إلحاديّة، تعاوَرَت عليها أقوام[٥]، واقتفى أثرهم آخرون.

فمن جرّاء هذا وذاك تشظّت[٦] جامعةُ أهل البيتِ، وتفرّق شملهم؛ بين طريد وقتيل وسجين، وتعاورت عليهم الدواهي والكروب.

ولكن مهما عظم المصاب واستفحل الخطب:

[من الوافر]

فَلا كمُصابِ يَـثْرِبَ حينَ وافـى يَـنُوءُ بـعِبْءِ حـادِثِهِ البَـقِيعُ
غَـداةَ تـواثَـبَتْ أرجـاسُ (نَـجْدٍ) بـقارِعَةٍ يَشِـيبُ لَـها الرَّضـيعُ

---

(١) ديوان السيّد حيدر الحلّي ١: ٩٦.

(٢) الثَبَج: ما بين الكاهل إلى الظهر، والأشراك: جمع الشريك.

(٣) للمتنبّي كما في ديوانه: ٢٩٧.

(٤) الأوتار: جمع وِتْر، بمعنى الثأر، وأكثر ما يستعمل في العداوة بسبب القتل.

(٥) تعاور القوم الشيءَ: تداولوه وتعاطوه.

(٦) أي: تفرّقت.

أَلَمَّتْ بـالحِجازِ لَـهُمْ دَواهٍ فَـهُدَّ لِـهَوْلِها العَـمَدُ الرَّفِـيعُ
كَـوارِثُ قـد عَـبَثْنَ بكُـلِّ قَـلْبٍ فَـلُبٌّ طـائِرٌ وحَشَـاً مَـرُوعُ

لقد كظّ[١] المسلمينَ هذا الفادحُ المُمضُّ، والبلاءُ المُكْرِبُ، والخطبُ المقيمُ المُقْعِدُ، واستاء له الدِّينُ الحنيفُ.

وأَوْدَى بـالهُدَى والدِّيـنِ جَـمْعاً ومـاتَ المَـجْدُ والفَضْلُ الجَـمِيعُ
ومـا تِـلكَ القِـبابُ هُـدِمْنَ إلَّا لِـدِينِ المُـصْطَفَى هُـدِمَتْ رُبُـوعُ

لم يَشْفِ وَغَرَ[٢] صُدُورِهِم ما عانى محمدٌ صلّى الله عليه وآله وسلّم في عترته ـ وهم أحياء ـ من الكَرْبِ المُجْهِد، والشَّجْوِ المُبرِّح، حتّى إذا أَسِفُوا أن لا يروه مُكْمَداً وهو صريع في رمسه، عَدَوا على ضرائح عترته وأَولاده.

وأَيُّ مُـلِمَّةٍ لَـمْ تَـعْدُ طٰـه فَـمِنْهُ عَـنْدَماً[٣] جـرَتِ الدُّمُـوعُ
ولا عَـدَتِ البَتُولَ غـداةَ شُـدَّتْ لِهَـدْمِ مَـعاهِدِ العَـلْيا النُّسُـوعُ[٤]

فقُرعت لهم أيُّ صَفاة[٥]، وغُمزت لهم أيُّ قناة.

ألا هُتكت المحارم، وأُضيعت المواثيق، وجُرحت العواطف، وشُتّت شمل الكتاب، وتمزّقت آياته.

وإنَّ مَـعاوِلاً رُفِـعَتْ شَـقاءً عـلى آيِ الكـتابِ لَـها وُقُـوعُ
ورُزءٌ فَـتَّ فـي عَـضُدِ المـعالي بـأَعضادِ الهُـدَى مـنهُ صُـدُوعُ

---

(١) كظّ الأمر فلاناً: بهظه وكربه وجَهَده وغمَّه.
(٢) الوَغَر: العداوة والحقد.
(٣) العندم: خشَبُ بناتٍ يُصبَغُ به، وهو صبغ أحمر، ويقال له: دم الأخوين أو: البَقَّم.
(٤) النسوع: جمع النِسْع، وهو حبل تُشَدُّ به الرِّحال.
(٥) الصَّفاة: الحجر الصَّلْد الضخم، وقرعُ الصَّفاة مَثَل في التعرّض للأمر.

وتلك بيوت ﴿أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[١] قد عادت طُلُولاً دوارِسَ[٢] تسحب عليها السَّوافي[٣] أذيالَها، وبلاقِعَ[٤] قد عشعش البومُ على أنقاضها.

فأيُّ مسلم لا يبكي عليها بدل الدُّمُوع دماً[٥]، وأيّ قلبٍ لا ينصدع استياءً لها.

وأيُّ حُشاشَةٍ لم تُرْزَ[٦] فِيها — وقَلْبُ مُحمَّدٍ كَمِدٌ وَجِيعُ
قَذىً في مُقْلَتَيْهِ أَخُو حِفاظٍ — يَلَذُّ له بِناظِرِهِ الهُجُوعُ؟

فَلإِن قَصُرَت الهِمَم؛ فلا يُبخَلَنَّ بالدُّموع، وإلّا فعذابٌ واصب[٧]، وذلٌّ خالد.

آهٍ لأهل البيت عليهم السلام، أما كانت تكفيهم أكبادٌ ذائبة، وقلوب واجبة[٨]، وحقوق مُخْتَلَسَة، ومقامات مغصوبة.

أَلَمْ يَكْفِ الهُداةَ سَراةَ فِهْرٍ — رَزايا كُلُّها كَمَدٌ فَجِيعُ
ولم يَكْفِ ابنَ أحمدَ حينَ أَوْدَى — حَشَاً قد غالَهُ السَّمُّ النَّقِيعُ
وَجِسْمٌ للنُّشابَةِ[٩] كانَ مَرْمىً — ووَجْدٌ فوقَهُ انْحَنَتِ الضُّلُوعُ

---

(١) النور: ٣٦.

(٢) الطُّلول: جمع الطَّلَل، وهو الشاخص من آثار الدار، ودَرَسَ الرَّسْمُ: عفا، فهو دارس، وجمعه: دوارس.

(٣) السَّوافي: جمع السَّافية، وهي الريح التي تحمل التُّراب.

(٤) البلاقع: جمع البَلْقعة؛ الأرض القَفْر التي لا شيء بها.

(٥) أخذه من قول حجّة الله ابن الحسن في زيارة الناحية المقدّسة: فلأندبنّك صباحاً ومساءاً، ولأبكينَّ عليك بدل الدُّمُوع دماً.

(٦) تُرْزَ: مخففة «تُرْزَأ»، بمعنى تُصاب.

(٧) أي: دائم.

(٨) وجب القلب: خفق ورجف.

(٩) النُّشَّابة: السَّهم، والجمع نُشَّاب. وتخفيف التشديد ضرورة.

وغَـصْبُ مَـقامِهِ أَدْهَـى وأَنْكَـى مُـصاباً يُـرْتَضَىٰ فـيهِ الجَـزُوعُ

لم يكفه أنّه ذيدَ عن مرقد جدّه، وأَخذت جنازتَه النِّبالُ من كلّ جانب، حتّى حَلَّؤوه[١] إلى البقيع، وحبّذا لو تركوا له في البقيع مرقداً عامراً، ولكنْ هَـلُمَّ الخطْب..

فإلى الله المشتكى، وإلى وليّه المرتجى أَسْتَعْدِي فعنده العَدْوَى[٢].

---

(١) أي: طردوه.

(٢) دفتر الشعر: ٦٤. والأبيات العينيّة كُلُّها للمؤلِّف.

[كتاب في فاجعة البقيع]

كتاب كتبتُه ـ عن لسان علماء النجف الأشرف والطبقة الثانية ـ إلى كهف الشيعة، ومرجع الشريعة، آية الله الشيخ عبد الكريم اليزديّ [ت ١٣٥٥] نزيل «قم» في فاجعة البقيع:

[من الرَّمَل]

حَلَّ ما لا تَبْرُكُ الإِبْلُ عَلَى مِثْلِهِ يَوماً ولو زِيدَتْ عِقالا[١]

لقد تفاقم الأمرُ، وعظم الفادحُ، حتّى ﴿**تَكَادُ السَّماوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً**﴾[٢].

كلّ ذلك ممّا اقترفه الوهّابيّون في الحرمين الشريفين؛ من القوارع[٣] والطامّات التي تركت العيون عَبْرى، والجفون قَرْحى، والصدور حَرّى[٤]، وقد التقت بها حَلْقتا البِطان[٥]، وبلغ سيلُها الزُّبى[٦].

---

(١) ديوان (الدرّ النظيم) للسيّد حيدر الحلّي رحمه الله: ٣٣٤.

(٢) مريم: ٩٠.

(٣) أي: الدواهي.

(٤) في بلاغات النساء: ٢٢ من خطبة الحوراء زينب عليها السلام في مجلس يزيد: غيرَ أنَّ العيونَ عبرى، والصدور حَرَّى.

(٥) أي: اشتدّ الأمر وعظم الخطب. وفي المَثَل: «التَقَت حَلْقَتا البطان»، يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية في الشدّة. انظر مجمع الأمثال ٢: ١٨٦/المثل ٣٢٩٢.

(٦) أي: اشتدّ الأمر حتّى انتهى إلى غاية بعيدة. وفي المثل: «بلغ السّيل الزُّبى»، يضربُ للأمر إذا جاوز الحدّ. انظر مجمع الأمثال ١: ٩١/المثل ٤٣٦.

أما إنّها بيضةُ الدِّين أُهينت، وشعائر الله أُضيعت، ومشاعرُ الإسلام مُحيت، وهذا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يستنصر حَمَلَةَ كتابه وحُماتَهُ، والدِّينُ يستصرخ عُمُدَه ودعائمه، وقد عاد غريباً كما بدأ.

هذا يَكِزُهُ، وهذا يَخِزُهُ[١]، وهناك من يتطلّع إليه من كلّ ثنيّة.

والأُمّة الإسلاميّة شاخصة ببصرها إليكَ، وأنتَ اليومَ رأسُ الفخر، وفِقْرَةُ الظَّهْر، وأنت «جُذَيْلها المُحَكَّك، وعُذَيْقُها المُرَجَّب»[٢].

وأمّا المقام الروحيّ في العراق؛ فلم يَألُ جهداً في العمل ـ كما تشهد بذلك كتبهم، وفتاويهم، ومجتمعاتهم ـ غير أنّهم في منطقة غير حرّة مطلقة، لا يتسنّى لهم الإقدام من كلّ الوجوه، وأنّ عليهم ما يصدّهم عن التظاهر التامّ.

لكنّكم في بلادٍ إسلاميّة، والسلطة الحاكمة فيها لا تعدو شارَتكم، وإنّ ملوكها وسوقتها رهن أوامركم، فمثلك مَن يُعَدُّ لدفع البأساء، ورفع الهنابث[٣].

فإن لم تكن أنت؛ فَمَنْ يكون لها؟

وإن لم يَتِرْكَ[٤] هذا؛ فإلى مَن؟

فالأمل الوطيد أن يكون ما يُتَراءَىٰ ـ من هُدُوئكم ـ في سبيل نهضة تَقَرُّ لها العيون، وتُثْلَجُ لها الصدور.

---

(١) وكَزَهُ: دفعَهُ، وطعَنَهُ بالرمح. ووَخَزَه بالرمح: طعنه.

(٢) هذا مثل يُضرب لمن يُستشفى برأيه ويعتمد عليه، وهو من قول الحباب بن المنذر. انظره في مجمع الأمثال ١: ٣١/المثل ١٢٥.

(٣) الهنابث: الدواهي، الواحدة هَنْبَثَة.

(٤) أيّ: يُفْزِعك ويصيبك بظلم.

* ولٰكنَّما قد يَرْبِضُ اللَّيْثُ للوَثْبِ[١] *

ونحن في انتظار أعمالكم الباهرة في هذه المهمّة، وكشف تلك الغمّة، التي لا يتسنّى لمسلم التقاعد فيها، والتخاذل عنها، وقد استاءت لها الجِبِلّة الدينيّة، والأُمّة الإسلاميّة.

فكن أنت الذي يُسَكِّن فَوْرَتها، ويبرِّد غليلَها، وأنت رُكْنُها الوثيق، وكَهْفُها المَنيعُ.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

فوقّع فيه ما يناهز الخمسين؛ من حجج الإسلام، والمبرّزين من الأفاضل الأعلام[٢].

---

(١) عجز بيت للشيخ عبد الحسين الأعسم كما في ديوانه: ٢٥، وصدره:

ونَيتَ وعهدي أَنَّ عَزْمَكَ لا يَنِي

(٢) دفتر الشعر: ٦٧.

الردّ على البابيّة والبهائيّة

...[1] إذا اقترن أساسها بما تأباه الحلوم الراجحة وتنصّ على امتناعها، فإنّها تُجْبَه بالردّ، ولا يلبّيها إلّا من يرى المستحيل ممكناً.

فهلمّ ننظر أنّ دعاوي «علي محمد» هل هي من هذا القبيل فنرفضها؟

وإذا كانت ممكنة، فهل هي مقترنة بما يثبت صحّتها؟

أم هي بسيطة[2] عنها؟ ولا نضع نِيْر التقليد الأعمى في أعناقنا؛ في سبيل الدين.

البروجرديّ

حبّاً وكرامة، وما الذي دلّك على امتناع كون «علي محمد» باباً للمهديّ عليه السلام ـ وأبوابه كثيرون ـ أو نفس المنتظر الموعود؟

وما الترجيح في كونه من صلب العسكريّ؟

وماذا يردعنا من القول بنبوّته، وقد ابتعث الله تعالى أنبياء كثيرين من سنخه من هذا البشر؟

---

(١) من هنا بداية (الردّ على البابيّة والبهائيّة) حسب ما وقفنا عليه في أوراق المؤلّف رحمه الله، وقد فُقد منه (١٥) صفحة بخطّه، وهو ناقص الأوّل والآخر.

(٢) كذا، ولعلّها: «بعيدة».

وإنّما أوقفنا العقل على وجود صانع في الجملة، ولم يوقفنا على اسمه ونسبه، فما المانع من أن يكون اسمه «علي محمد»؟

دُلَّنا على امتناع كلّ واحدة من هذه الدعاوي، مع الغضّ عن الأخرى إن كانت ممتنعة ـ كما تزعم ـ.

الغرويّ

نعم، على الخبير سقطت ﴿وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾[١].

قل لي ـ أوّلاً ـ: ماذا يجديك فرض انحياز كلٍّ منها عن الأخرى، وهي في الخارج غير منحازة؟ دعا إليها واحدٌ، وادّعاها واحدٌ لنفسه ـ هو زعيم نِحْلتك «علي محمد»[٢] ـ.

فهذا الاقتران أوّل الموانع من ثبوت دعوته، كما أسلفناه.

لم أحاول في هذا التقديم الفرار من مناجزتك[٣] في استحالة دعاويه فرداً فرداً، وإنّما أردت أن لا تذهب عليك هذه الفائدة جُباراً[٤].

المانع الآخر: هو اعتراف عليّ محمد بحقّيّة دين الإسلام، وصدق نبيّه، وسداد

(١) فاطر: ١٤.

(٢) أما بمجد الديانة، وشرف الإنصاف عليك؛ لو قال لك أحد: أنا عامل فلان، حتّى إذا أخذ بمجامع قلبك على ذلك؛ نقضه بقوله: أنا نفس فلان ـ يعني به مستعمِلَه في ادّعائه الأوّل ـ ثم انتحل اسم رجل آخر هو قسيمه وقسيم مستعمله، ثم ادّعى أنّه مَلِك تلك القارّة التي كان هو ومستعمِلُه من جملة نُزلائها، أفلست تتناول رأيه بالتسفيه؟ وهل يقام له في سوق العقلاء وزن؟ لا ولا كرامة، (المؤلّف).

(٣) المناجزة: المقاتلة والمبارزة.

(٤) الجُبار: الهَدَر.

كتابه، وإمامة الأئمّة الاثني عشر صلوات الله عليهم كما يوعز بذلك ادّعاؤه المهدويّة والنيابة عنه، وتفسيره لسورة يوسف، فإنّها من فروع الديانة الإسلاميّة.

وإليك جملة من نصوصه:

في اللّوح الرابع من ألواحه ـ يخاطب به الملّا محمد عليّ المازندرانيّ، الملقّب بقدّوس ـ: ثم محمّد رسول الله، ثم الأئمّة والورثة حجج الله، ثم الأبواب.

وفي كتابه إلى شهاب الدين الآلوسيّ مفتي بغداد ـ وأنّه من قبل محمد رسول حقّ محبوب، وقد جاء بالهدى، وبلّغ ما أُنزل عليه من كتاب ربّه، حيث أنتم يومئذٍ به مؤمنون، وإنّني أنا ما تذكرونه من قول: محمد رسول الله، إلى قوله: ... ـ: ولقد بعثني الله بمثل ما قد بعث محمداً رسول الله من قبل، ونزّل عليه آياته...

وفيه أيضاً: وإنّ من بعد ما قُبض محمد رسول الله لم يكن عندكم حجّة إلّا الفرقان، فتنظرون فيه هل احتجّ بالله بدون آياته، ثم في الحين تؤمنون؟

وفيه أيضاً: وإنّ مثلكم في دينكم لمثل المؤمنين بالأئمّة الهدى، والأبواب الأولى من بعد محمد رسول الله.

وفي «البيان»: إنّ أمر الله في حقّي أعجب من أمر محمد رسول الله من قَبْلُ لو أنتم فيه تتفكّرون، قل إنّه رُبّي في العرب، ثم بعد أربعين سنة قد نزّل الله عليه الآيات، وجعله رسوله إلى العالمين.

قل إنّي رُبّيت في الأعجمين، وقد نزّل الله عَلَيَّ ـ من بعد ما قضى من عمري خمسة بعد عشرين سنة ـ آياتٍ التي كلٌّ عنها يعجزون.

إلى قوله: وإنّا وُعِدْنا من قَبْلُ في القرآن أنّا كنّا نستنسخ ما كنتم تعملون.

إلى قوله: آمنتُ بسرّ آل محمد... إلى آخره.

فإذا تمهّد هذا؛ فابعث رائد بصيرتك إلى دعواه النبوّة، فهل تراه يلائم شيئاً ممّا قضت به الضرورة من دين الإسلام، ونصّ عليه الصريح من هتاف كتابه، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأمنائه؛ من أنّ هذا الدين هو خاتمة الأديان، وأنّ الصادع به خاتم النبيّين، وقد أُرْتِجَ[١] باب الوحي بعد كتابه، وأنّ حلالَ محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم حلالٌ إلى يوم القيامة، وحرامَهُ حرامٌ إلى يوم القيامة[٢].

وإليك بعض ما هنالك:

قال الله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾[٣].

وقال أمير المؤمنين سلام الله عليه في «نهج البلاغة» في خطبةٍ له: «أمين وحيه، وخاتم رسله، وبشير رحمته، ونذير نقمته»[٤].

وفي خطبة له يذكر فيها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «محمَّدٍ عبدِكَ ورسولِكَ، الخاتم لِما سبقَ، والفاتِح لما انغلق»[٥].

ومن خطبة له في وصف النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أرسلَهُ على حين فترة من الرُّسُل، وتَنازُعٍ من الألسن، فقفَّى به الرُّسُلَ، وخَتَمَ به الوحيَ»[٦].

وقوله عند تغسيل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لقد انقطعَ بموتِكَ ما لم

---

(١) أرتج الباب: أغلقه إغلاقاً وثيقاً.

(٢) الكافي ١: ٥٨.

(٣) الأحزاب: ٤٠.

(٤) نهج البلاغة ٢: ٨٦/ خ١٧٣.

(٥) نهج البلاغة ١: ١٢٠/ خ٧٢.

(٦) نهج البلاغة ٢: ١٦/ خ١٣٣.

ينقطع بموتِ نبيٍّ غيرك؛ من النُّبوَّةِ، والأنباءِ، وأخبارِ السماء»[١].

وقال عليه السلام في وصف الإسلام: «إنّ هذا الإسلام دين الله الذي اصطفاه لنفسه... ثم جعَلَهُ لا انفصامَ لعُرْوَتِهِ، ولا فَكَّ لحَلْقَتِهِ، ولا انهدامَ لأَساسِهِ، ولا زَوال لدعائمه، ولا انقلاعَ لشجرته، ولا انقطاعَ لمدّته، ولا عَفاءَ لشرائعه، ولا جَذَّ لفروعه»[٢].

وفي «باب أنّ الأئمّة بمن يشبهون ممّن مضى...» من «أصول الكافي» صحيحاً عن أبي عبد الله عليه السلام ـ في حديث ـ: «إنّ الله ـ عزّ ذكره ـ ختم بنبيّكم النبيّين، فلا نبيَّ بعده أبداً، وختم بكتابكم الكتب، فلا كتاب بعده أبداً»[٣].

وفي «باب البدع» منه صحيحاً ـ أيضاً ـ عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة، لا يكون غيره، ولا يجيء غيره»[٤].

وفي «باب الفرق بين الرسول والنبيّ» منه ـ في حديث معتبرٍ إسناده ـ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: «لقد ختم الله بكتابكم الكتب، وختم بنبيّكم الأنبياء»[٥].

وفي «عيون الأخبار» بإسنادٍ معتبر عن مولانا الرّضا عليه السلام ـ في حديث ـ قال: وشريعة محمد صلّى الله عليه وآله لا تُنسخ إلى يوم القيامة، ولا نبيَّ بعده إلى

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٢٢٨/ خ ٢٣٥.

(٢) نهج البلاغة ٢: ١٧٤/ خ١٩٨.

(٣) الكافي ١: ٢٦٩/ ح٣.

(٤) الكافي ١: ٥٨/ ح١٩.

(٥) الكافي ١: ١٧٧/ ح٤.

يوم القيامة، فمن ادّعى نبيّاً بعده[١] أو أتى بعد القرآن بكتاب؛ فدمه مباح لكلّ من سمع ذلك منه»[٢].

وفي كتاب سُلَيْم بن قيس الهلاليّ صاحب أميرالمؤمنين صلوات الله عليه الذي نصّ النعمانيّ في «كتاب الغيبة»: بأنّه من أصول الشيعة التي تعتمد عليها، وقد سكن إليه وروى عنه عامّة محدّثينا والعلماء، كثقة الإسلام الكلينيّ والصدوق وغيرهما[٣].

ففيه من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «أمّا رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فخاتمُ النبيّين، ليس بعده رسول، ولا نبيّ، خَتَمَ اللهُ برسوله الأنبياء إلى يوم القيامة، وختم بالقرآن الكتب إلى يوم القيامة»[٤].

ومن المتواتر القطعيّ ـ الذي رواه الفريقان، وأجمع على روايته المسلمون وتلقّوه بالقبول خلفاً عن سلف، وقلّما يخلو منه كتاب ـ حديثُ المنزلة، وفيه قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»[٥].

---

(١) في المصدر المطبوع: «بعده نبوّة» بدل «نبيّاً بعده».

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٨٦/ ح١٣.

(٣) في الغيبة للنعماني: ١٠٣ قال: وليس بين جميع الشيعة ممّن حلّ العلم ورواه عن الأئمّة عليهم السلام خلاف في أنّ كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أصل العلم ومن جملة حديث أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، لأنّ جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنّما هو عن رسول الله صلّى الله عله وآله وأميرالمؤمنين عليه السلام والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذر ومن جرى مجراهم ... وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها.

(٤) كتاب سليم بن قيس: ٢٠٧.

(٥) فضائل الخمسة ١: ٣٤٧ ـ ٣٦٤، أمالي الطوسي: ٢٢٧ و٢٥٣ و٢٦١ و٣٠٧ و٣٣٣ و٣٤٢ و٣٥١ و٥٤٨، اليقين: ٤٤٨، قصص الأنبياء: ٢٨٤. والحديث متواتر عند الفريقين.

وفي «الفقيه» صحيحاً عن أبي جعفر عليه السلام قال ـ في حديث ـ: «قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: أيّها الناس، إنّه لا نبيَّ بعدي، ولا سنّة بعد سنّتي، فمن ادّعى ذلك فدعواه وبدعته في النار، فاقتلوه، ومن تبعه فإنّه في النار»[١].

إنّ من شؤون الأنبياء التبشير بمن يأتي بعدهم؛ من نبيّ، أو مصلح دينيّ ينفي عن شريعتهم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، أو يؤسّس ديناً جديداً.

وإنّ خاتم النبيّين صلّى الله عليه وآله وسلّم حيث أكمل الله بدينه مناجح البشر، وأتمّ به مصالح العمران، ونظام المدنيّة؛ لم تبق له حاجة إلى شريعة هي أرقى منه.

فقد بلغ حدّ الكمال، ووقف على الغاية، كما نصّ عليه عزّ من قائل: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾[٢].

فلذلك أعلن ـ سبحانه ـ وبلّغ رسوله: أنّه خاتم النبيّين، وأن لا شريعة بعده ولا كتاب.

أترى لو كان في علم الله ـ سبحانه ـ حاجة البشر إلى مثل شريعة «الباب»، وأنْ سوف يبعثه نبيّاً؛ يحرمهم ـ بمثل هذا الإعلان ـ عن سعادة اتّباعه، ويغريهم إلى الشقاء ﴿**كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً**﴾[٣]؟! تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

إذا عرفت من الإسلام هذه الحقيقة الثابتة؛ فقد بان لك خطر ما نوّه به «الباب»، و«قرّة عينه»[٤]، ودعاته؛ من ورود هذه النحلة على الدين الإسلاميّ، كما ورد هو

---

(١) الفقيه ٤: ١٦٣/ح ٥٣٧٠.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) النحل: ٩٢.

(٤) واسمها «زرّين تاج» وكانت من أكبر دعاة البابيّة.

على سائر الأديان، ولقد بَشَّرَ بها كما بَشَّرتِ الأديانُ الغابرةُ به.

وسوف نفصّل القول في ما يُدّعى أنّها بشائر إن شاء الله تعالى.

نعم، بشّر هذا الرسول الخاتم صلوات الله عليه وآله بمصلح يأتي من بعده يقيم الأَوَد، ويشعب الصَّدْع، ألا وهو خاتم الوصيّين «المهديّ»، وهو البطن التاسع من صلب ولده الحسين سلام الله عليهم أجمعين وهو يلمّ شَعَثَ الإسلام، ويجمع شمله، ويوحّد الكلمة على الإذعان به، لا كمن هو فَتّ في عضده، وهَدّ لركنه.

وهلُمَّ بنا لنعطي النَّصَفَة حقَّها في دعواه المهدويّة، فنرى هل يساعدها شيء من أصول الشيعة؟

إنّ المهديّ سلام الله عليه ـ كما قامت به الضرورة من المذهب، والمتواتر القطعيّ من أخبار الفريقين ـ هو «م ح م د» الولد الصلبيّ للإمام العسكريّ صلوات الله عليه، المعلوم نسبه المبارك إلى جلالة صاحب الرسالة صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وأمّه أمّ ولد اسمها «نرجس».

ولد بـ«سامرّاء» في منتصف شعبان سنة (٢٥٦) أو سنة (٢٥٥) يؤرّخها «نور» أو «نهر».

وظهرت له ـ ساعة ميلاده وبعدها ـ الآيات الباهرة التي نشرتها الصحف، وروتها الثقات.

وقضى أبوه وهو ابن خمس سنين.

وغاب غيبته الصغرى، التي كان يتراءى فيها لبطانته.

ثم الكبرى، التي لم يره فيها إلّا الأمثل فالأمثل.

وهو اليوم حيّ يرجى، من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهليّة، ولولاه لساخت

الأرض بأهلها، وبيُمنه رُزق الورى، وبه ثبتت الأرض والسماء.

وقد دلّنا الكتاب والسنّة والعقل على أنّه سوف يظهر فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يظهر.

وقد عرف العباسيّون ذلك كلّه، فوقع عليه الطلب بعد وفاة أبيه عليه السلام وأحيط بداره، وجعلوا بعض جواريه تحت المراقبة؛ لاحتمال أن تكون حاملاً به فيُقتل عند الوضع، حِذارَ أن يستفحل أمره فيبيد ملكهم.

إنّ ما ذكرته لك هو لُباب ما تضمّنته كتب الغيبة، وزبدة المخض ممّا جاءت به رواياتها.

فانظر ـ أوّلاً ـ إلى كتاب «الغيبة» تأليف الثقة الجليل محمد بن إبراهيم النعمانيّ.

وكتاب «إكمال الدين» لرئيس المحدّثين الصدوق أبي جعفر محمد بن عليّ ابن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ.

وكتاب «الغيبة» لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ.

و «النجم الثاقب» و «كشف الأستار» تأليف العلّامة ثقة الإسلام النوريّ.

وكتاب «الغيبة» من «بحار الأنوار».

وكتاب «نصائح الهدى» تأليف العلّامة الأستاذ حجّة الإسلام البلاغيّ أدام الله تعالى أيّامه.

وكتاب «البيان» للحافظ الگنجيّ الشافعيّ.

إلى غيرها من كتب أصحابنا القدماء منهم والمتأخرين.

وهذا الرجل اسمه «عليّ محمد» ابن «الميرزا رضا» البزّاز الشيرازيّ، وأمّه العلويّة «خديجة».

ولد أوّل يوم من المحرّم سنة (١٢٣٥).

مات أبوه وهو يرضع، فتربّى في حجر خاله «الميرزا عليّ» التاجر.

ولمّا بلغ الحُلُم علّمه شؤون التجارة ولوازمها، وأدخله في متجره، ثم أخذه إلى «بوشهر» ومكث هنالك عنده حتّى بلغ العشرين من عمره.

وفي أثناء إقامته في «شيراز» و «بوشهر» ألَمَّ بشيءٍ من المبادىء الأدبيّة ـكما هو دأب أولاد التجّار والمترفّهين من أهل الثروة واليسار ـ إلماماً ناقصاً شهد به الاختبار والوقوف على ألحانه[١] الفاحشة.

وتعاطى شيئاً من المعقول الرائج بعصره وبلاده، لكنّه لم يقف منه على مُحَصَّل، كما تشهد به سَقَطاته التي تناقلتها الألسن، وسارت بها الركبان، وضمّتها دفّتا كتابه.

نعم، راق له في «بوشهر» استخدام الكواكب، فتحمّل الرياضات الشاقّة لتحصيل بغيته، حتّى أضجَرَ بذلك خالَهُ، فحاول أن يرسله إلى العراق إشغالاً له عن ذلك، وتكميلاً لما كان يتعاطاه من مبادىء العلوم، فقفل إلى كربلاء يختلف فيها إلى مجلس السيّد كاظم الرشتيّ، وكان يدرّس به كتب الشيخ أحمد الأحسائيّ.

ومكث بها غير بعيد حتّى أتت عليه خمسة وعشرون عاماً من عمره، فعاد إلى «بوشهر» وبَدَرت منه بعض دعاويه، حتّى جلبته الحكومة إلى «شيراز» في (٩) شعبان سنة (١٢٦١) فتداولته السجون بها، ثم منها إلى أصفهان، ومنها إلى قلعة «چهريق» من تَوابع «ماكو» من ضواحي «أذربيجان»، إلى أن اخترمته المنيّة في

---

(١) الأَلْحان: جمع اللَّحْن، وهو الخطأ في الإعراب والبناء، وعدم إقامة الكلام العربي على وجهه.

«تبريز» صَلْباً في «٢٧» من شعبان سنة «١٢٦٥» بعد مناظرة العلماء معه، وإفحامهم له، وعجزه عن طفائف يعرفها الابتدائيّون.

هذا مجمل القول في ما بدأ به أمره، وما آل إليه وجرّ إليه الويلات؛ من الفشل الظاهر، والجهل الفاضح.

فهل تراه يشابه المهديّ سلام الله عليه في اسمه، أو نسبه، أو أبيه، أو أمه، أو تاريخ ميلاده، أو محلّ ذلك، أو ما ظهر عند ذلك من الآيات، أو مبلغ عمره عند وفاة أبيه، أو نشوئه وارتقائه، واحترافه، وتعلّمه، ورحلاته، وما جرى عليه، أو مبلغ علمه؟!

وهل يشابهه في ادّعائه النيابةَ عنه، أو البعثةَ من الله سبحانه، أو ما شوّه به محاسن الشرع بالتبديل والاضطراب؟!

البروجرديّ

إنّ ما ذكرته من تقدّم ميلاد المهديّ؛ يردّه غير واحد من النصوص: على أنّه يخرج حَدَثَ السِّنّ شاباً، ولو كان ابن ألف سنة لخرج بهيئة الهِمّ الهَرِم.

فعن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لو خرج القائم لقد أنكره الناس، يرجع إليهم شابّاً موفّقاً، فلا يلبث عليه إلّا كلّ مؤمن أخذ الله ميثاقه في الذرّ الأوّل»[1].

[الغَرَوِيّ

قال النعماني موضحاً الحديث المذكور: وفي هذا الحديث عبرة لمعتبر، وذكرى لمتذكّر متبصّر، وهو قوله: «يخرج إليهم شابّاً موفّقاً، لا يثبت عليه إلّا

(١) الغيبة للطوسي: ٤٢٠/ ح٣٩٨، الغيبة للنعماني: ١٩٤/ ح٤٣.

مؤمن قد أخذ الله ميثاقه في الذرّ الأوّل»، فهل يدلّ هذا إلّا على أنّ الناس يبعدون هذه المدّة من العمر، ويستطيلون المدى في ظهوره، وينكرون تأخّره، ويأيسون منه، فيطيرون يميناً وشمالاً، كما قالوا عليهم السلام: تتفرّق بهم المذاهب، وتتشعّب لهم طرق الفتن، ويغترّون بلمع السراب من كلام المفتونين، فإذا ظهر لهم ـ بعد السنين التي يوجب مثلها فيمن بلغه الشيخوخة والكبر، وحنّو الظهر، وضعف القوى ـ شابّاً موفّقاً، أنكره من كان في قلبه مرض، وثبت عليه من سبقت له من الله الحسنى بما وفقه عليه وقدمه إليه من العلم بحاله، وأوصله إلى هذه الروايات من قول الصَّادِقينَ عليهم السلام فصدَّقها وعمل بها، وتقدّم علمه بما يأتي من أمر الله وتدبيره، فارتَقَبَهُ غيرَ شاكٍّ ولا مُرتابٍ ولا متحيّر ولا مُغترٍّ بزخارف إبليس وأشياعه[1] [[2]].

وإنّ لظهور المهديّ سلام الله عليه علامات محتومة تكون قبيل ذلك وتتّصل به، أو مقارنة له، نصّت عليها الأحاديث المتواترة.

ففي «إكمال الدين» صحيحاً؛ عن أبي حمزة الثماليّ، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إنّ خروج السفيانيّ من الأمر المحتوم؟ قال: «نعم، واختلاف ولد العبّاس من المحتوم، وقتل النفس الزكيّة من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم»، فقلت له: فكيف يكون ذلك النداء؟ قال: «ينادي منادٍ من السماء ـ أوّل النهار ـ: ألا إنّ الحقّ في عليّ وشيعته، ثم ينادي

---

(١) الغيبة للنعماني: ٢١٩ ـ ٢٢٠/ ذيل الحديث ٢٠.

(٢) من عندنا ليستقيم المعنى.

إبليس لعنه الله ـ في آخر النهار ـ: ألا إنّ الحقّ في السفيانيّ وشيعته، فيرتاب عند ذلك المبطلون»[١].

و«فيه»: صحيحاً ـ على الأصحّ ـ عن المعلّى بن خُنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ أمر السفيانيّ من المحتوم، وخروجه في رجب»[٢].

و«فيه» وفي «كتاب الغيبة»: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «خمس قبل قيام القائم عليه السلام: اليمانيّ، والسفيانيّ، والمنادي ينادي من السماء، وخسف بالبيداء، وقتل النفس الزكيّة»[٣].

و«فيه» وفي «كتاب الغيبة»: عن صالح مولى بني العذراء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس بين قيام قائم آل محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلّم وبين قتل النفس الزكية إلّا خمس عشرة ليلة»[٤].

و«فيه»: عن ميمون البان، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام في فسطاطه، فرفع جانب الفسطاط فقال: «إنّ أمرنا لو قد كان لكان أبين من هذه الشَّمس»، ثم قال: «ينادي منادٍ من السماء: إنّ فلان بن فلان هو الإمام ـ وينادي باسمه ـ وينادي إبليس ـ لعنه الله ـ من الأرض كما نادى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ليلة العقبة»[٥].

و«فيه»: عن عمر بن حنظلة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قبل

---

(١) إكمال الدين: ٦٥٢/ ح ١٤.

(٢) إكمال الدين: ٦٥٠/ ح ٥.

(٣) إكمال الدين: ٦٤٩/ ح ١، الغيبة للطوسي: ٤٣٦ ـ ٤٣٧/ ح ٤٢٧.

(٤) إكمال الدين: ٦٤٩/ ح ٢، الغيبة للطوسي: ٤٤٥/ ح ٤٤٠.

(٥) إكمال الدين: ٦٥٠/ ح ٤.

قيام القائم عليه السلام خمس علامات محتومات: اليمانيّ، والسفيانيّ، والصيحة، وقتل النفس الزكيّة، والخسف بالبيداء»[١].

و«فيه»: عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ينادي منادٍ باسم القائم عليه السلام»، قلت: خاصّ أم عامّ؟ قال: «عامّ، يُسْمِعُ كُلَّ قوم بلسانهم»، قلت: فمن يخالف القائم عليه السلام وقد نودي باسمه؟ قال: «لا يدعهم إبليس حتّى ينادي في آخر اللّيل ويشكّك الناس»[٢].

و«فيه»: عن المعلّى بن خُنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صوت جبرئيل من السماء، وصوت إبليس من الأرض، فاتَّبِعُوا الصوتَ الأوّلَ، وإيّاكم والأخيرَ أن تفتتنوا به»[٣].

وفي «كتاب الغيبة» تأليف شيخ الطائفة الطوسيّ قدّس سرّه: عن محمد ابن مسلم، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إنّ السفيانيّ يملكُ ـ بعد ظهوره على الكُورِ الخَمْس[٤] ـ حَمْلَ امرأةٍ»[٥]، ثم قال: «أستغفر الله، حمل جَمَلٍ، وهو من الأمر المحتوم الذي لابدّ منه»[٦].

و«فيه»: عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تنزل الرايات السود التي

---

(١) إكمال الدين: ٦٥٠/ ح٧.

(٢) إكمال الدين: ٦٥٠ ـ ٦٥١/ ح٨.

(٣) إكمال الدين: ٦٥٢/ ح١٣.

(٤) يعني عليه السلام كور الشام الخمس، وهي: دمشق، وفلسطين، وحمص، والأردنّ، وقنّسرين، (المؤلّف).

(٥) أي: مدّة حمل امرأة، وهي تسعة أشهر، (المؤلّف).

(٦) الغيبة للطوسي: ٤٤٩ ـ ٤٥٠/ ح٤٥٢.

تخرج من خراسان إلى الكوفة، فإذا ظهرالمهديّ عليهالسلام بعث إليه بالبيعة»[١].

فأين كان السفيانيّ يوم خروج «علي محمد» ؟

وأين كانت الصيحة ؟

وأين اليمانيّ ؟

وأين الخسف بالبيداء ؟[٢]...

دلّت الأحاديث المتضافرة على أنّ المهديّ سلام الله عليه يظهرمن حيث بزغ فيه جدّه سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله وسلّم ألا وهي مكّة[٣] ـ زيدت عزّاً وشرفاً ـ بين الركن والمقام، وأنّه ينزل المسيح من السماء فيأتمّ به ويصلّي خلفه[٤].

وأين يكون هذا من دعوة الباب بـ «شيراز» أو «بوشهر» ؟

البروجرديّ

إنّ «عليّ محمد» قد حجّ واعتمر، ولبّى وتنسّك، وما يدريك لعلّه جاهر هنالك بالدعوة بملأٍ من المسلمين، لكنّ العامّة كَتَمُوا ذلك عناداً وتواطؤاً على إخماد نائرة الحقّ.

---

(١) الغيبة للطوسي: ٤٥٢/ ح٤٥٧.

(٢) هنا بياض في الأصل بمقدار صفحة.

(٣) إكمال الدين: ٣٣١/ ح١٦.

(٤) إكمال الدين: ٣٣١ ـ ٣٣٢/ ح١٧. وانظر كلا المطلبين في: ٧٧ ـ ٧٨، عن النزال بن سبرة، عن أمير المؤمنين عليه السلام... قال النزال بن سبرة: فقلت لصعصعة بن صوحان: ما عنى أمير المؤمنين عليه السلام بهذا القول؟ فقال صعصعة: يابن سبرة إنّ الذي يصلّي عيسى بن مريم خلفه هو الثاني عشر من العترة، التاسع من ولد الحسين بن عليّ عليهما السلام، وهو الشمس الطالعة من مغربها، يظهر عند الركن والمقام، فيظهر الأرض، ويضع الميزان بالقسط، فلا يظلم أحدٌ أحداً.

الغرويّ

لم تأت في هذا المقام ببنت فكرك، فإنّ بعضَ من احتذىٰ مثال «علي محمد» ورام بثّ مشروعه بكلّ جَلَبَةٍ ولغط؛ وقَفَ بالحرص على أن يقول: إنّ مؤسّس نحلته ـ هذا ـ قد حجّ وفاز بالحلول في تلك المغاني والرُّبُوع، كما سُمع ذلك من بعض دعاتهم، ولم يَفُه بشيءٍ زائد.

لكنّ البعض الآخر لمّا رأى أنّ ذلك لا يجديه نفعاً ـ فإنّ الحجّ بمجرّده، والحلولَ في ربُى الحجاز؛ لا يدلّان على شيء، وكم مَنْ يحجّ في كلّ سنة مِنْ فرق المسلمين؟ وكم يحلّ ربى الحجاز من الأُتُن والهجائن(١) ـ ولمّا تبصّر في ما أشرت إليه؛ سوَّلَتْ له نفسُهُ أمراً ـ ولا أحسب إلّا أنّه بإيعاز من مَلَأهم، وتصديق جامعتهم ـ وهو أنّ «الباب» قد أعلن دعوته في سفره هذا، وصدع بأمره في مجتمعٍ حافلٍ على جماهِيرِ المسلمين.

لكنّ القائل لو تحرّى رَشَداً؛ لما نَبَسَ في هذا المقام ببِنْتِ شَفَة(٢).

هبْ أنْ جاريناه على حجّ «الباب» ومجاهرته هنالك بالدعوة، ولكن هل عُرِفَ هذا ـ من عُرْف المسلمين أو شَرْعهم ـ أنّ كُلَّ من أعلن أمراً في مكّة فهو محقّ؟

إذاً، لزم عليهم أن يدينوا بخلافة ابن الزبير ونظرائه ممّن أحدث في مكّة أمراً، وأن يذعنوا بعَيْث القرامطة(٣).

---

(١) الأُتُن: جمع الأَتان، وهي أُنثى الحمار. والهجائن: جمع الهَجينة، وهو غير العتيقِ والأصيلِ من الدَّوابِّ.

(٢) أي لَمَا تكلّم بكلمةٍ واحدة، فإنّ الكلمة هي بنتُ الشَّفَة: ونَبَس: تَكَلَّمَ.

(٣) وأن يدينوا حديثاً بدعوة جهيمان بن سيف العتيبي في بطن مكّة وعند الكعبة، وقد قتل هناك، وهتك هو وآل سعود حرمة الكعبة المشرّفة.

إنّما تنصّ الشيعة على أنّ «م ح م د» ابن الحسن العسكريّ من السّيّدة «نرجس» ـ المعلوم حسباً ونسباً وأوصافاً ـ يظهر في مكّة بين الركن والمقام؛ حسبما اقتضته الحكمة في علم الله ـ سبحانه ـ في خصوص المقام.

لا أنّه من شرائط الإمامة، حتّى يُستدلّ به لكلّ من يبتدع هنالك بدعةً، فنحسبه زعيماً دينيّاً.

على أنّا لا نسلّم لهذا الرجل إجهار «الباب» بدعوته في مكّة، كما قرّره.

لو كان «علي محمد» أعلن أمره بين الركن والمقام بملأ من المسلمين، أفليست العادة تقضي بأن تسمعه كلّ الحجيج أو جلّهم؟ ولا أقلّ من جمعٍ غزير شهدوا زَقْيَته[1].

ومن المستحيل ـ عادةً ـ أن تَسْمَعَ مثل هذه الدعوة الباهظة، ثم لا تتناقلها ولا تذيعها، ولا تتفوّه بشيءٍ فيها؛ من الرفض والقبول، والدواعي متوفّرة لنقل أقلّ من هذا.

هذا، والشيعة لم تبرح تتتلّع[2] لظهور المهديّ المنقذ لهم ممّا هم فيه من وَرَطاتِ الفتن، وتتطلّع أخباره، وتعتقد أنّ من أكبرِ علاماته ظهورَهُ في مكّة بالسيف.

فظهور هذا المصلح المنقذ لهم هو ضالّتهم المنشودة، قضوا في انتظاره أعمارهم، واستهانوا الشدائد والمحن رَجاءَ الفوزِ والنَّجاحِ.

عندئذٍ: أترى أنّهم لو سمعوا بهتافٍ هذا شأنه ـ يشبه أمنيّتهم، ويأملون به بث

---

(١) الزَّقْية: الصيحة.

(٢) المتتلّع: الشاخص للأمر، الرافع رأسه للنهوض.

الأمان فيهم ـ هل يُغْضُونَ عنه، ويطوون عنه كَشْحاً[١]، ولا تنعقد له النوادي، ولا تقع فيه المفاوضات، ولا تراهم بين مُفْتَتِنٍ به يتهافت إليه تهافت الفراش، ومُنْتَكِصٍ عنه تنثال عنه كانتشار الجراد، وثالثٍ يدور في خَلَده الرفض والقبول، ولا يوقفه ما يختلج في صدره على غايةٍ ـ كما هو الشأن في كلّ دعوة جديدة ـ ثم يشذّ مثل هذه الجلبة والالتياث[٢] عن ملأ المسلمين وجامعتهم، ويتّفق الكلّ على ستره، فلا يشيع خبره في البلدان، ولا تسير به الرُّكبان؟!

أَبِنْ لنا ذلك الشِّيعيَّ الذي شَهِدَ الموسِمَ ووعى الخبر؛ أذاعه رَفْضاً أَو قَبُولاً؟

دَعِ الشِّيعَة، فأين ذلك السّنّيّ الواقف على الأمر في عامِهِ ذلك؟ من أيّ فرقة كان، وأيّ قارّة؟

لا أحسبك تقول: سمعه وكتمه، وهم يعزون إلى الشيعة كلّ غثّ وسمين، ثبت إسناده أم لا.

أَوَ ليسوا هم الذين رووا عنّا الاعتقاد بأنّ الحجّة المهديّ سلام الله عليه غاب في السِّرداب بـ «سُرّ من رأى»، وسوف يظهر من مُغَيَّبه ذلك؟ حتّى قال قائلهم:

مـا آنَ للسِّرداب أن يَـلِدَ الذي ... سَمَّيْتُمُوهُ بجهلكم إنسانا[٣]

فَعَلَى عُقُولِكُمُ العفاءُ فإنَّكُم ... ثلَّثْتُمُ العَنْقاءَ والغِيلانا[٤]

شوّهوا بهذا التقوّل وجه التأريخ، وسوّدوا صحائف الصحف.

---

(١) طوى عنه كشحاً: أعرض عنه. ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام في الخطبة الشّقشقيّة: فسدلتُ دونها ثوباً، وَطويتُ عنها كَشْحاً. نهج البلاغة ١: ٣١/ خ٣.

(٢) الجلبة: الصياح واختلاط الأصوات. والالتياث: اختلاط الأمر والتباسه.

(٣) وفي الصواعق المحرقة: * كلّمتموه بجهلكم ما آنا *

(٤) الصواعق المحرقة: ١٦٨.

... إلى أمثاله ممّا لا يرتاب من تصفّح كتب الإماميّة، وألمّ بأخبارهم؛ في كذب نسبته إليهم.

إذاً، فلو كان لِهذا النقل أصل وحقيقة، أترى هؤلاء يُغْضُون عنه ولا يتَّخذونه مَلْمَزاً على الشيعة؟! وعلى الأقلّ أن ينقلوه كسائر الوقائع التأريخيّة.

اللهمّ إلّا أن يكون ذلك هَمْساً في الآذان، أو نَكْتاً في القلوب.

إذاً، فأين ذلك المؤمن بـ«الباب» هنالك بأحد هذين الوجهين؟ ولِمَ لم يُذِعْه بعد ذلك؟

ولعلّه أقوى في الأخذ بَعَضُدِ هذا الدين من بقيّة الواهيات التي تمسّكُوا بها.

أجاريك في القول، وأسلّم لك أنّ «الباب» هتف بأمره في مكّة وجاهَرَ، لكنْ أين ذلك المؤمن به الملبّي لدعوته هنالك؟

ولِمَ لم يبرهن به في إثبات مهدويّة «الباب» وهو من أعظم الآيات للمهديّ المنتظر عليه السلام؟

ولا نطق به سائر دعاتكم، وهم يتشبّثون بكلّ حشيش؟

وإن كان أَفْصَحَ به، ولكنْ لم يسمعه أحدٌ، فلمن كانت الدعوة؟

ولِمَ لم يصدع بها بحيث تُسمع؟

وهل كانت قاصرة على شرذمة قليلة؟

فلِمَ يَعِدُ الناس ويمنّيهم بإصلاح العالم كلّه، وتسخير الملوك جميعاً؟

على أنّ ذلك لا يكون، فإنّ المهدويّة ممّا تعمّ سائر المسلمين، ولا يختصّ بها فريق دون فريق.

وعلى فرض قصورها على من لاثَ[١] به مِنْ بِطانتِهِ[٢]؛ فما الباعث له على تحمّل وَعْثاءِ السفر[٣]؟

وهلّا أظهر بدعته أينما أراد؟ وما كانوا يخالفون له قولاً، ولا يَعْدُونَ أمره، وهو في مزاعمه لا يُسأل عمّا يفعل وهم يسألون!!

هذا، ويقال: إنّ «الباب» سافر إلى مكّة، ولكنّه هَدَأَ هَوَسُهُ هناك، وخشي وخامةَ الأمر، فلم يَجْرُؤْ على الإجهار بما حدّثته به هواجسه.

وجمهور المسلمين على أنّه لم يسافر إلى الحجاز، ولم يشهد معالمه، وذلك بسبب اشتداد النَّوْء[٤]، وهياج البحر، فخشي «الباب» من الغرق، وخرج مع أتباعه إلى ميناء «بوشهر» الواقع على ساحل الخليج الفارسيّ.

لا يختلف الفريقان في خروج «الباب» من السفينة إلى هذا المرفأ.

وسَيّانِ ـ حينئذ ـ أكان قادماً من البصرة، أم من الحجاز[٥]...

البروجرديّ

دع هذا الجدال إلى حين أكرّر النظر فيه، ولكن لماذا أنكرت نزول المسيح معه؟ ولماذا ذهب عنك تطبيق المسيح بـ«الميرزا حسين علي البهاء»، ولقد ادّعى ذلك بنفسه.

قال في رسالته إلى بعض القُسُوس[٦] في «القسطنطينيّة» ـ أدرجها في كتابه

(١) لاثَ به: لاذَ به.

(٢) بطانة الرَّجل: أهله وخاصّته.

(٣) وَعْثاءُ السَّفر: تَعَبُهُ ومشَقَّتُهُ.

(٤) النَّوْءُ: المطر.

(٥) هنا سقط في الأصل.

(٦) قُسُوس: جمع قَسّ، وهو من كان بين الأَسقُف والشمَّاس.

«الواح» أوّلها: ورد مكتوب ذلك الجناب الأكبر... إلى آخره ـ: ثم اعلم بأنّ الذي صعد إلى السماء قد نزل بالحقّ، ومرّت به روائح الفضل على العالم، وكان ربّك على ما أقول شهيداً، قد تعطّر العالم برجوعه وظهوره... إلى آخره، وذلك أمر ممكن.

الغرويّ

قد علمنا من «البهاء» ما دار في خَلَده من سبب هذه الدعوى، ألا وهو إثبات مهدويّة صاحبه، ودفع الاعتراض عنه بما ذكرناه، فقد حَلَبَ حَلْباً له شَطْرُهُ[١]، ولكن هلمّ بنا إلى الإمكان الذي افترضه.

«البهاء» هو الميرزا حسين عليّ ابن الميرزا عبّاس المدعو بـ «ميرزا بزرك» النوريّ ـ نسبةً إلى قصبة في ضواحي «مازندران»[٢] ـ.

وكان يتقلّب في وظائف الحكومة حتّى نال في أخرياته مأموريّة الماليّة المعبّر عنها في دواوين الدولة العليّة الإيرانيّة بـ«المستوفي».

ولد «البهاء» يوم الثلاثاء (٢) من المحرّم من السنة (١٢٣٣)، وقد نظم أحد شعراء البابيّة ذلك بقوله:

مستعد باشيد ياران مستعد   جاء يوم غيب لم يولد ولد[٣]

وخلّف أبوه سبعة ذكور:

---

(١) تقدّم أنّه من قول أمير المؤمنين عليه السلام لعمر: احلب يا عمر حَلْباً لك شطره. انظر شرح النهج الحديدي ٦: ١١.

(٢) وهي قصبة «نور»، وما زالت موجودة عامرة في مازندران، وهي من المناطق السياحيّة التي يقصدها الناس للاصطياف.

(٣) معناه:

استعدّوا أيّها الأصحاب استعدُّوا   جاء يوم الغيب ووُلِدَ من لم يكن مولوداً

١ ـ الميرزا محمد حسن.

٢ ـ والبهاء[١].

٣ ـ والميرزا موسى، الملقّب عند البابيّة بـ«الكليم».

٤ ـ والميرزا تقي پريشان.

٥ ـ والميرزا رضا قُلي الطبيب.

٦ ـ والميرزا يحيى، المدعو بـ«صُبْح أَزَل» من ناحية «الباب».

٧ ـ والميرزا محمد عليّ.

ولد البهاء، وصبحِ أزل، والميرزا محمد قلي؛ من أمّ واحدة.

تربّى هؤلاء الأخوة في حِجْر أبيهم بطهران، وأخذوا شيئاً من مبادىء العلوم المتداولة بذلك العصر.

كانت أمّ البهاء ذات حُظْوَة عند أبيه، ولذلك كان هو وشقيقه[٢] مطمحاً لأنظاره، فائزَيْن بالعناية من بين إخوتهم.

ترعرع «البهاء» وكَلِفَ[٣] بالتصوّف، وكان مكثراً من الاختلاف إلى الصوفيّة، ومنقطعاً إلى العكوف على مزاولة كتبهم فحسب.

واقتصّ أَثَرَهُ في هذا المجرى شقيقُهُ الميرزا يحيى، واغترّا ـ أخيراً ـ بوساوس «الباب» بإغراء من الملّا عبد الكريم القزوينيّ.

ويقال: إنّهما رأيا «الباب» ـ عند إرساله إلى أذربيجان ليُسْجَنَ بها؛ بعدما رَشَوا

---

(١) وهو الميرزا حسين علي.

(٢) الميرزا يحيى، الذي دعاه الباب بـ«صبح أزل».

(٣) كلف به: أحبّه شديداً، وأولع به ولهج، فهو كَلِف.

رئيس الحرسة عليه «محمد بك الچاپارچي» ـ بين «قم» و«قزوين».

طفق «البهاء» بعد ذلك يدعو إلى «الباب» وينشر تعاليمه في «طهران».

ثم قفل إلى «مازندران»، وابتدأ بالدعوة من بليدة «نور»، ثم منها إلى البلاد بلدةً بلدةً، حتّى وقف به السير على «ساري» و«آمل» من أَشْهَرِ مدن ولاية «مازندران».

ثم انكفأ راجعاً إلى «طهران» في أخريات عهد السلطان محمد شاه القاجاري، وتقلّبت به الأحوال حتّى وقع عليه الطلب في طهران على عهد السلطان ناصر الدين شاه، فقُبِضَ عليه وسجن بضعة أشهر، وكاد أن يُودَىٰ به، لكنَّ الصدر الأعظم[1] عندئذٍ ـ بما أنّه كان رجلاً من أهل وطنه ـ شَفَعَ فيه فشُفِّع، ونُفِيَ مع (٢٢) رجلاً إلى بغداد.

ورد بغداد هو وحزبه أوّل يوم من المحرّم سنة (١٢٦٩) التي تعرف عند البابية بـ«عام بعد حين»، فمكثوا هنالك نحواً من اثني عشر عاماً.

لكنّ «البهاء» في أثناء هذه المدة توغّل بجبال كردستان نحو عامين، وذلك بعد سنة من نفيه إلى بغداد، والتفّت به ـ أيّامَهُ هذه ـ شِرْذِمَةٌ ممّن دان به.

وجرت بينه وبين شقيقه «صبح أزل» هناتٌ، وشجر الخلافُ في الدعوة إلى نفسه دون أَخيه، فتقرّر من الحكومتين الإيرانيّة والعثمانيّة نفيهم، فجُمعوا وأوقفوا (١٢) يوماً بحديقة نجيب پاشا.

ثم أُرسلوا إلى إسلامبول من طريق الموصل وحلب وإسكندرونة، وبقوا في القسطنطينيّة نحواً من أربعة أشهر تحت مراقبة شديدة.

ثم تقرّر نفيهم إلى «أدرنة» وتعرف عند البابيّين بـ«أرض السِّرّ»، وقرّرت

---

(١) وهو الميرزا آغا خان النوريّ.

الحكومة العثمانيّة لهم الرواتب الشهريّة، وذلك سنة (١٢٨٠) فتلاعَجَتْ[١] هناك نيرانُ الإحن بين الأَخَوين، وأُبليتِ السَّرائرُ، وظهر ما تكنّه الصدور من جرّ كلٍّ النارَ إلى قُرْصِهِ.

وأعلن «البهاءُ» الدعوةَ لنفسه، وكان قبل ذلك يدعو إلى أخيه بنصّ من «الباب»، فانحاز إليه فريقٌ، وانكفأ إلى أخيه آخرون.

ومن جرّاء ذلك وقعت المشاغبات حتّى احتدم بينهما القتال.

وما استفاق «صبح أزل» إلّا و«البهاء» قد أفلَتَ الأمرَ من يده، واختلس عواطف من لاثَ به، فدسّ كلّ منهما السّمّ في طعام الآخر، بَيْد أنّ التقدير لم يساعد التأثير.

وأراد «البهاء» الفتك بأخيه بالسِّلاح، لكنّه لم يتسنّ له ذلك، وبعد ذلك أخرجه من داره.

ولمّا استفحل الخَطْبُ بين هذين الشقيقين عَنَّ للحكومة تغيير منفى القوم، فنفت «البهاء» وحزبه البالغ (٧٣) نفساً إلى «عكّا» وجعلوا عليه عيوناً من الأزليّين.

وأرسلت «صبح الأزل» ومن لاث به وهم (٣٠) رجلاً إلى جزيرة «قبرص» وجعلوا عليه رقباء من البهائيّين، وكان نفي هؤلاء من «أدرنة» سنة (١٢٨٥)، فسجن كلّ فريق في منفاه بضعة أشهر، ثم ألغي عنهم القيد.

طفق «البهاء» يومئذٍ يبثّ الدعوة لنفسه، ولكنْ هَجَسَ في مخيّلته أنْ لا نجاح لمشروعه إلّا بإبادة الرقباء من أصحاب أخيه، فقد كان في ضِيْقٍ شديدٍ منهم،

---

(١) تلاعَجَت: التهبَتْ واتَّقَدَتْ.

حيث كانوا يتربّصون به الدوائر للسعاية بِهِ عند الحكومة، فأُبيدوا ليلاً بالحراب وَالسَّواطِير.

ومن جرّاء هذا قبضت الحكومة على «البهاء» وزملائه، وصفّدتهم بالأغلال، ومكث هو في السجن ـ على قول الحكومة أربعة أشهر، وعلى قول البابيّة (٣٨) ساعة ـ ثم أفلت ـ رغم المراقبة الشديدة.

وأمّا أصحابه؛ فمكثوا في السجن شهوراً وأعواماً، ثم أفرج عنهم بالرُّشَى.

أخذ طغمة «البهاء» في الرقيّ بدعاته، ودهائه، وكياسة نجله «عبّاس أفندي»، كما تسافل أمر أخيه إلى أن انقرض ـ بالكلّيّة ـ بموته، حتّى اخترمت المنيّة البهاء بـ «عكّا» في الساعة الثانية بعد منتصف الليل من مساء يوم السبت (٢) ذي القعدة الحرام سنة (١٣٠٩).

أين يكون مَن هذا مبدأُ أمره ومنتهاه؛ من المسيح المولود في «بيت لحم» من مريم العذراء من غير أبٍ، فكان ميلاده بأمرٍ منه ـ سبحانه ـ آيةً من آيات الله الباهرة.

وقد اقتصّ الله ـ سبحانه ـ قصّة ميلاده في سورة مريم المكّيّة؛ بقوله: ﴿ **وَٱذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً * فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً * قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنتَ تَقِيّاً * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لأَهَبَ لَكِ غُلاماً زَكِيّاً * قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً * قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْراً مَقْضِيّاً * فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَاناً قَصِيّاً * فَأَجَاءَهَا المَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْياً مَنْسِيّاً * فَنَادَاهَا**

مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيّاً * وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً * فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً * فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً * يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً * فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً * وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً * وَبَرّاً بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيّاً * وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً * ذَلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ للهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[١].

هذا هو المحضُ واللُّباب من قصّة ميلاد المسيح عليه السلام.

ولا أحتجّ عليك بما أثبته التأريخُ من القصص المطنبة، ففي كتاب الله غنىً ومَقْنَع.

● ودع عنك خرافة مؤلّفي كتاب «الهداية» من إنكار ولادة مريم إيّاه في البرّيّة، كما يعطيه قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَاناً قَصِيّاً﴾، وذَكَرَ: أنّه ولد في «بيت لحم»[٢] اليهوديّة.

ليت شعري، كيف وَجَّهَ المنافاةَ بين الكلامين؟

فإنّ «إنجيل لُوقا» وإن ذكر هجرتها إلى «بيت لحم»، لكنّ القرآن لم يَجْبَه ذلك بالردّ، ولم يذكر أنّها تاهت في البرّيّة، فما المانع ـ من لفظ القرآن ـ من أن يكون المكان القصيّ الذي انتبذت إليه هو «بيت لحم»؟

---

(١) مريم: ١٦ ـ ٣٥.

(٢) قرية في ضواحي أورشليم.

وأمّا إنكارهم لهزّ جذع النخلة، وأنّ المخاض أجاءها إليه؛ فمن عجيب الغفلات بعد التروّي في ما ذكره «إنجيل لوقا»: من أنّ مريم لم يكن لها موضع في المنزل، حتّى إنّهم التجأوا إلى وضع المسيح في المِذْوَد[1].

فانظر بعين البصيرة؛ إنّ امرأة هذا حالها ـ من ضيق المقام بكثرة أهله، وهي من ذوات العفّة والحياء ـ هل تسعها الولادة بمرأىً من رجالها، ونزلاء المحلّ؟

لا مناصّ لمن هي هكذا إلّا أن تفرّ بولادتها إلى محلّ يخلو من وجوه قومها ورجالها، كما أشار إليه كتاب الله تعالى.

وأما جحودهم وجود النخل هنالك ـ بعدما يذكره «إنجيل يوحنّا» في الإصحاح (١٢) في العدد (١٢) و(١٣): من أنّ الكثيرين في أورشليم أخذوا سعوف النخل وخرجوا للقاء المسيح، وأنّ بيت لحم معدود من ضواحي أورشليم ـ فخرافة لا يأتي بها إلّا من احتنكه التعصّب، ودبّ فيه داء الجهل العُضال.

وأيّ امتناع في إحياء الله النخلة كرامةً لمريم ووليدها؟

ولماذا نذعن لـ«أعمال الرسل» في الإصحاح العاشر، والعدد (١٠) إلى (١٢): بأنّ مريم جاعت فانفتحت السماء، ونزل عليها إناء فيه كلّ دوابّ الأرض والزحّافات والطيور، وقيل لها: اذبحي وكُلي، فقالت: كلّا يا ربّ، إنّي لم آكل قطّ شيئاً دنساً، أو نجساً، فقيل لها: ما طهّره الله فلا تدنّسيه أنت ـ مع أنّه جَبَه بها كثيراً من مناهي التوراة عن لحوم كثيرٍ من الحيوانات وتنجيسها؛ بالردّ ـ ولا نذعن[2] لشارع الإسلام بإحياء الله الجذع لمن اصطفاه؟!

(١) المِذْوَد: مُعتلَف الدابّة.

(٢) معطوف على قوله: «ولماذا نذعن»، في أوّل هذه الفقرة.

والاعتراضُ بقلّة الزمان وعدم سعته للاخضرار والتطليع والنضج حتّى يكون رُطَباً؛ بعد الإذعان بعموم قدرته تعالى على كُلِّ شيء، وإنّا لا نعني من المعجز والكرامة إلّا ما هو خارق للعادة.

منقوضٌ[١] بما لا محيد للنصرانيّ عنه من قول التوراة: إنّ عصا هارون وَضَعها موسى في خيمة الشهادة، وفي الغد وجدها قد أفرخت فروخاً «أغصاناً» وأزهرت زهراً، وأنضجت لوزاً. راجع سِفر العدد في الإصحاح (١٧) العدد (٧) إلى (١١).

اللهمّ إلّا أن يُحْصَرَ المعجز في موسى وهارون وعصاهما، وإلّا فلا دافع له من ناحية إمكانِهِ، وقدرةِ الباري عليه، وقد أخبر به النبيّ الصادق صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وإنكارُ النصرانيّ لا يكون حجّةً علينا؛ بعدما أثبتنا عليه أنّ القرآن كتابُ وحيٍ، وأنّ من أُنزل عليه نبيٌّ حقٌّ.

وإن كان له كلام فليأتنا هنالك، وإلّا فإنّ الرفض بدون ذلك ـ لِمحض الاستبعاد، أو مخالفته لكتابٍ دان به ولم نذعن بحقيقته، أو خلوّ ذلك عنه ـ مُباينٌ لمغزى الحلوم الراجحة.

● وإن تعجب فعجبٌ قول «هاشم العربيّ» ـ في صفحة (٥٧) من تذييلاته لتعريب مقالة الجرجيس صال الإنجليزيّ ـ: جاء في القرآن أنّ الله قال لمريم أن تقول كذباً أَنَّها نذرت للرحمن صوماً فلن تكلّم اليوم إنسيّاً.

وهي لم تكن صائمة، بدليل أمره إيّاها ـ في العبارة نفسها ـ أن تهزّ إليها بجذع النخلة تساقط عليها رُطباً جنيّاً، فتأكل وتشرب وتقرّ عيناً.

---

(١) خبرٌ لقوله في أوّل الفقرة السابقة: «والاعتراضُ».

وبعد، فإنّ أمره إيّاها أن تقول إنّها صائمة لا تتكلّم؛ كلامٌ متناقض، لأنّ الصائم لا يتكلّم، فإن قالت ما أمرها بقوله فقد تكلّمت، انتهى.

إنّ من عرف مجاري الكلام، ومرامي المخاطبات؛ علم أنّ المولى إذا قال لعبده: من جاءك فقل له: إنّ مولاي نهاني عن التكلّم معك بقولك اللفظيّ، لا يريد من عدم الكلام إلّا ما بعد قوله هذا، فإنّ العاقل لا يربك نفسه في مهوى التناقض.

وعلى ذلك جرت سنّةُ المحاوراتِ، ولم يفهم منه ذو مسكة إلّا ما ذكرته.

هذا إذا كان المرادُ في كلامه ـ سبحانه ـ القولَ اللفظيَّ بأنّها نذرت للرحمن صوماً.

وأمّا إذا أريد منه الإشارةُ وما يجري مجراها ـ ممّا يفيد فائدة الكلام ـ فعبَّرَ بالقول مجازاً ـ لأنّها بمثابته في الإفادة ـ إذاً فالأمر أسهل، ولا يفتقر إلى شيءٍ من الاستثناء.

ولنا أن نقول: أنْ ليس المراد أن تُكَلِّمَ هي ـ حقيقةً ـ من واجهها، بل إنّه ـ سبحانه ـ أمرها بالصوم بهذه العبارة، فقد ثبت في شريعة الخطاب أنّ المولى إذا قال لعبده: من جاءك فقل له: إنّ سيّدي أمرني أن لا أعطيك شيئاً، عرف منه السامع أنّه إنّما يريد التزامه بأن لا يعطي أحداً شيئاً، لا إخبار الجائي بهذا الأمر أيضاً.

● وأعجب من هذا قوله: بدليل أمره إيّاها... إلى آخره، مع ما ينادي به صريح الآيات أنّ وقت أكلها من الرطب غير وقت الصوم.

فقد كان وقت الصوم حينما ترى الناس ويسألونها عن شأنها والمسيح.

وأمّا وقت الأكل؛ فهو عند الطّلق وما بعده بقريب، بدليل قوله تعالى: ﴿ **فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا** ﴾[١] الآية.

---

(١) مريم: ٢٤.

أفتسمح للنصرانيّ بواعثه أن إذا قال له قائل: نَمِ الليلَ وائتني غداً، أو صُمِ النهار وأفطر بالليل؛ أن يقول: هذا كلام متناقض؟

إذاً، مرحباً بشرف الإنصاف، وَلْيَحْيَ ناموس العدل!!

والقول الفصل في ما يجري هذا المجرى ـ من إنكار القوم، أو إظهارهم لخلوّ كتبهم عمّا يذكره القرآن، أو مخالفتها له، واقترافهم بذلك قدس القرآن الكريم بالكذب ـ أنّه حائد عن شريعة الحزم، فإنّا لا نقيم لكتبهم وزناً حتّى نعتبر مخالفتها، فهو أشبه شيءٍ باستشهاد الثعلب بذنَبه.

ومثل هذا؛ خلوّها عن شيءٍ ممّا يذكره القرآن، فمتى اعتبرنا وجود شيء فيها حتّى نعتدّ بخلوّها عنه؟

على أنّ المعلومَ مِنْ سَبْر كتب العهدين أنّها لم تَبْنِ أمرَها على الحصر والاستقصاء، فترى في القصّةِ الواحدةِ تذكُرُ بعضُ الأناجيل وأسفار التوراة أموراً أهملتها الأناجيل والأسفار الأُخرى.

ولا يسع النَّصرانيّ أن يتجرّأ برميها بالكذب؛ لخلوّ غيرها عنه، كما دعاه إليه التعصّب في أمر القرآن.

وفي بيان قصّة ولادة المسيح عليه السلام أهمل كلٌّ من «متّى» و «لُوقا» شطراً ممّا ذكره الآخر.

وتفصيل المقال تجده في الجزء الثاني من كتاب «الهدى إلى دين المصطفى» لشيخنا الإمام البلاغيّ، صفحة: ٢١٩ ـ ٢٢٥.

ومحض الاستبعاد لا يُصغى إليه في مقابلة الوحي الإلهيّ.

● هلمّ[١] بنا ننظر إلى ما يتخلّص من الآيات الشريفة، ثم نرى هل ينطبق شيء منها على «حسين عليّ»؟

الأوّل: ما عرف منها أنّ مولد المسيح قبل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ولذلك اقتصّ ـ سبحانه ـ خبرَهُ عليه السلام.

الثاني: أنّ مريم ـ قبل ولادته ـ انتبذت من أهلها مكاناً شرقيّاً.

الثالث: أنّ الله ـ سبحانه ـ أرسل إليها روحه... إلى آخره.

الرابع: أنّ ولادته كانت بذلك الإرسال، وأمرِهِ سبحانه.

الخامس: أنّها لم يمسسها بشر.

السادس: أنّها قالت ـ خوفاً من قومها ـ: يا ليتني... إلى آخره.

السابع: أنّ الحمل ناداها مِنْ تحتها... إلى آخره.

الثامن: أنّ قومها اعترضوا عليها فأشارت إليه... إلى آخره.

التاسع: أنّ المولود تكلّم في المهد.

العاشر: أنّ اسم أُمّه: مريم ﴿**ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ**﴾[٢].

ولا أقول لك شيئاً، ولا أستميحك أن تسلس إليّ القياد، ولكن أوقفك بشريعة الإنصاف، فهل صدق في «حسين عليّ» شيء من هذه الأمور؟

اقتصّ الله ـ سبحانه ـ شطراً آخر من قصّة مريم والمسيح؛ بقوله:

﴿**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ**

---

(١) عودة للبحث عن المقارنة بين البهاء والمسيح عليه السلام.

(٢) مريم: ٣٤.

أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا المِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾.

إلى قوله عزّ من قائل: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ العَالَمِينَ * يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ * ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ * وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي المَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ * إِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ * وَمَكَرُوا

وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ * إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾(١) إلى آخر الآيات الشريفة.

هذه خصائص أخرى للمسيح وأمّه:

١ ـ فهل نذرت جدّة «حسين عليّ» ما في بطنها لله محرّراً لخدمة البيت؟

٢ ـ وهل اعتذرت بعد أن وضعتها أنثى؟

٣ ـ وهل كان اسم جدّه الأُمّيّ «عمران»؟

٤ ـ وهل أعاذت جدّتُه أمَّه بالله لمّا ولدت، بعد أن سمّتها مريم وتقبّلها ربّها بقبول حسن؟

٥ ـ وهل كَفَل أمَّه زكريّا؟

٦ ـ وهل كان يأتيها الرزق وهي في المحراب؟

٧ ـ وهل سألها زكريّا عنه؟

٨ ـ وهل بشّرتها الملائكة بالاصطفاء والتطهير، وأمرته بالقنوت... إلى آخره.

٩ ـ وهل جرت بينها وبين الملائكة تلك المكالمات لمّا بشرتها بولدها؟

١٠ ـ وهل كان «حسين عليّ» يخلق من الطين... إلى آخره، ويبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى، وينبّئهم بما يأكلون، وما يدّخرون؟

١١ ـ وهل رفع الله «حسين عليّ» إلى السماء...؟

لئن طرقت سمعك خرافة مؤلّفي «الهداية» في بعض هذه الآيات، فأعِرْ بصرك إلى الجزء الثاني من كتاب «الهدى» صفحة: ٢١٦ ـ ٢١٩، فقد نزّهتُ الرسالةَ عن

---

(١) آل عمران: ٣٥ ـ ٥٥.

إيراد تلك الترّهات، فقد خبطوا خبط العَشْواء في العَشْواء[١].

البروجرديّ

لا أقول: إنّ «حسين عليّ» هو المسيح ابن مريم حقيقة، بل أقول: إنّ روح المسيح حلّت في جسده على سبيل التناسخ.

الغرويّ

هبْ أنّي سامحتك على تَلَوّنك وتكذيبك ـ صراحةً ـ قول «البهاء»: بأنّ الذي صعد إلى السماء نزل بالحقّ، وتعطّر العالَم برجوعه وظهوره.

فهل ترى منه إيماءً إلى أنّ الذي حلّت فيه روح الذي صعد إلى السماء؛ نزل؟

وهل تحتمل في قول من قال لك ـ مخبراً عن نفسه ـ: إنّي فلان الحاجّ قدمت من مكة، أنّه يقول: إنّه الذي حلّ فيه روح الذي حجّ، وقدم منها، وهو غيره؟

إنّ هذا هو التهافت الفاضح والارتباك.

هبْ أنّي سامحتك على هذا، أوأغضيت عن بطلان التناسخ، ولكن بماذا تقيم الحجّة عَلَيّ، وهذا القرآن ينصّ على أنّ المسيح لم يمت فيحلّ روحه في غيره؟

قال الله سبحانه: ﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً * بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً** ﴾[٢].

هذا ما عندنا.

---

(١) العَشواء الأولى: الناقة التي لا تبصر أمامها. والعشواء الثانية: الظُّلْمة. أو لعلّ الأولى مصحفة عن «العُشَراء»، وهي الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر.

(٢) النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨.

وأمّا الذي دانت به النصارى؛ فهو أنّه صلب يوم الجمعة، ودُفِنَ في عشيّتها والسبتُ يلوح، فقام حيّاً من القبر يوم الأحد، واجتمع مع تلاميذه غير مرّة، وأكل معهم، ثم ارتفع إلى السماء.

هذا ما نطقت به الأناجيل الأربعة التي اعترف «البهاء» ومن يحذو حذوه: بأنّها كُتُبُ وحيٍ لم تحرّف.

وزعم «بولس»: أنّه التقى مع المسيح ـ بعد قيامه من الأموات حيّاً بمدّة ـ في طريق الشام، وأرسله.

فانظر ـ أقلّاً ـ إلى الإصحاحات الأخيرة من الأناجيل، وإلى كتاب «أعمال الرسُل».

إذاً، لا يختلف المسلمون والمسيحيّون في حياة المسيح حالاً، فمن أين جاءت هذه الروح التي في جسد «حسين عليّ»؟

البروجرديّ

مهما نسيت شيئاً، فإنّي لا أنسى قوله تعالى ـ خطاباً للمسيح ـ: ﴿**إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ**﴾(١)، وقوله تعالى ـ حكايةً عنه ـ: ﴿**فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**﴾(٢).

وفيهما من الدلالة ـ على موت المسيح ـ ما لا منتدح لك عنه.

الغرويّ

طاش سهمك، وشطّ بك الجهل عن القصد، إذ ليس معنى التوفّي ـ في اللغة

---

(١) آل عمران: ٥٥.

(٢) المائدة: ١١٧.

العربيّة ـ هو: الإماتة، كما شاع ذلك في عرف العامّة.

بل هو بمعنى: الاستيفاء، أي: أَخْذ ما هو له من الغير.

فإن كان متعلَّق الاستيفاء هو النفس والروح؛ استُعمل في الإماتة، حيث يستوفيهما من العبد بتاتاً.

وإلّا ففي القبض المؤجّل، كما في قوله تعالى ـ في سورة «الزُّمَر» في الآية (٤٢) ـ: ﴿**اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتُ وَيُرْسِلُ الأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾.

يعني: يقبضها بتاتاً، وهو: الموت، ومؤجّلاً: وهو المنام.

فقد أطلق ـ سبحانه ـ اللفظ عليها بإطلاقٍ واحد.

ومن المعنى الثاني: قوله تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ**﴾[١]، إذ ليس هو الموت، بل المنام الذي تقبض فيه الروح مؤقّتاً.

وإن كان متعلَّقُهُ شيئاً آخر؛ فالمراد: هو استيفاء ذلك الشيء، سواء كان الإنسان أو غيره.

ومن هذا القبيل: الآيتان.

فمعنى الأولى: أنّي آخِذُك من بين الناس، ورافعك إليَّ.

ومعنى الثانية: فلمّا أخذتني من بينهم.

وليس هذا من التأويل الممنوع، ولا صرف اللَّفظ عن ظاهره، بل هو بيان لمعناه بحسب الوضع اللغويّ.

بينما «حسين عليّ» يختال في متاهة هذا القول، إذ جاء بدعوىً أخرى شوهاء،

(١) الأنعام: ٦٠.

قد ضاقت لها حَلْقتا البطان، قال: إنّه الحسين السبط سلام الله عليه.

لا أدري هل يقول: إنّه هو ـ حينما هو المسيح ـ بما هو «حسين عليّ» ابن «الميرزا بزرك» النوريّ؟

أم يتلوّن كتلوّن الحِرْباء ويقول: إنّه السبط طوراً، وعيسى تارةً، وحسين عليّ ثالثةً؟

أمّ أنّه حلّت فيه الروحان معاً على سبيل التناسخ؟

أو هذه تارةً، وتلك أخرى؟

أو أنّه مات وخرجت منه روح الحسين عليه السلام ثم ولجته روح المسيح، فعاد حيّاً؟

فهو إذاً ـ كما قيل ـ: إنّ جسده شبكة صيّاد يصيد كل يوم حمامة.

...[1] مجلّة «العمران» في الجزء الثالث من المجلّد (١٢) لشهر رجب عام (١٣٤٠) المطابق لشهر مارس سنة (١٩٣٢) عام موت «عبّاس أفندي»:

إنّ في بغداد ـ بعد أن التفّت البابيّة حول «البهاء» ـ ثار النزاع بين أنصار الأخوين، وأفضى الجدال إلى القتال، ففطنت الحكومة العثمانيّة إلى وجوب تلافي الأمر... إلى آخره.

وهذا رجل يذكر تأريخ البابيّة شأن الرجل المؤمن بهم، المذعن لحقيقة أمرهم.

أوَما كان في وسع «البهاء» ـ آنئذٍ ـ أن يمسكهم ويجعجع بهم؟ وما كانوا يَعْدُونَ له قَوْلاً.

وعرّفناك ـ سابقاً ـ ما جرى بينهما في «أدرنة» من المشاغبة والنزاع، حتّى آل

---

(١) هنا سقط بالأصل.

الأمر إلى تضحية النفوس كلٌّ في سبيل مشروعه، وأن كلّاً من الشقيقين أصبَحَ يَدُسُّ السّمّ في طعام الآخر.

ويقال: إنّه أراد الفتك بيحيى[1] بالطعام، لكنّه لم يتسنّ له ذلك.

وجدّ به الحقد على أخيه «صبحِ أزل» حتّى طرده من داره.

ولم تبرح الشحناء تتزايد، ونار الضغائن تتلاعج بينهما، حتّى احتدم القتال، واستفحل الخطب، حتّى خشيت الدولتان ـ الإيرانيّة والعثمانيّة ـ من مآل الأمر، وربّما حصل من وخامته ثورة دمويّة تعمّ البلد، فينقلب بها وجه السياسة بينهما، فاتّفقتا على تغيير منفاهما، والتفريق بينهما، فجرى ما ذكرناه سابقاً.

وفي «عكّا» لمّا رأى «البهاء» أنّ أمره لا يروج إلّا بإبادة الرقباء عليه من أصحاب أخيه، كما عرفته سابقاً ـ وهم:

١ ـ السيّد محمد الأصفهانيّ.

٢ ـ وآغا جان بك، انضمّا إلى يحيى في «أدرنة».

٣ ـ وعمر آغا.

٤ ـ والأستاذ محمد عليّ الحلّاق الأصفهانيّ.

٥ ـ والميرزا رضا قُلي.

٦ ـ والأستاذ عبد الكريم الخرّاط الأصفهانيّ.

٧ ـ والميرزا جعفر.

٨ ـ ومحمد إبراهيم.

وهؤلاء من وجوه البابيّة الأزليّين ـ أبيدوا ليلاً بالحِراب والسَّواطير.

---

(١) يحيى: هو أخوه المدعو بـ«صبح أزل».

هلّا بعث هذا الرجلَ هُدُوءُهُ وسكونُه وهَدْيُهُ المسيحيُّ ؛ على الصفح والمداراة في بغداد ؟

على حين أنّ أصحابه حديثو عهد بنحلته، وهم بين الناب والمخلب، محلَّؤون[1] عن ديارهم، فلا يُوقِفُهُم ذلك الموقفَ الحَرِجَ الذي أتت عليهم من جرّائه ألوان العذاب.

ثم من بعد ما ذاق طعم ما جنته يداه هنالك، هلّا هدأ هَوَسُهُ في «أدرنة» ؟ فلا يجرّ على نفسه الويلات ؛ من التشريد، والسحب، والسجن، والتفريق بين الأخوين ـ بما عرفت مجمل القول فيهما ـ وما عاناه من العذاب والاضطهاد، كما أشارت إليه مجلّة «العمران».

هلّا بعثته عواطف الرحم، ومحاسن الأخلاق؛ على الإغضاء عن شقيقه وصلة رحمه؟ فلايكاشف حامَّته[2]، ولا يدسّ السمّ في طعام أخيه، ولا يطرده من داره.

هلّا أوجَدَ فيه الهَديُ المسيحيُّ حناناً على قدماء البابيّين ومقدَّميهم، وهم جنحوا إليهم على غِرّة من الأمر، وعلى حين فترة من دعوتهم، فلم يُبِدْهم تحت ستار اللَّيل ؟

وهلّا اختلس أفئدتهم وأهواءهم ؛ بأنواعٍ من السياسة، وإعمال التدابير الحسنة ؟ فلا يوقع نفسه في مهانة التشديد والقبض عليه، ومعاناة السجون ـ وهو زعيم نحلته في مزاعمه، وكبير قومه ورهطه ـ ثم أُفرج عنه وهو في أسر الذلّ والمراقبة، وأَفرجت عن أصحابه الرُّشَى ؛ بعد مُراغَمَةٍ للأنوف أعواماً وشهوراً، وقضى هو ـ وهو في حكم السجين ـ في قصره.

---

(١) أي : مطرودون، مبعَدون.

(٢) الحامّة : خاصّة الرجل من أهله وولده. والمكاشفة : الإجهار بالعداوة.

وكذلك خليفته «عبّاس أفندي»، حتّى أعلن الدستور العثمانيّ بالحرّيّة، فأفرج الدستوريّون عنه، فقام برحلته في «أوروبا» و «أمريكا» بعد أن عرّج على القطر المصريّ، كما ذكره الأنطاكيّ[١].

هلّا ألزمته ديانته بإمضاء وصيّة «الباب» في أخيه؟ فلا يرهج عليه نَقْعَ الفتن والمقاتلات، ولا أوقفه الحسد تلك المواقف الحرجة.

حفظ التأريخ نصّ «الباب» على خلافة «صبحِ أزل»[٢]، وقد أقرّ «البهاء» تلك الوصيّة رَدْحاً من مبادئ أمره، وطفق يدعو إليه، وأمره بالاختفاء عن أعين الناس، وادّعى أنه حاضر بينهم، إلّا أن الأبصار غير قابلة لأن تناله.

ولم يبرح هكذا ـ وهو في بغداد ـ ينوّه بالخلافة ليحيى[٣]، وينكر على المدّعين لها من وجهاء البابيّة، حتّى جدّ به الحرص والحسد فألقياه في هوّة العيث والإفساد.

ولعلّ للمقام تتمّة سوف تأتي إن شاء الله تعالى.

وإن شوهد منه في أخرياته بعض الهدوء والسكون؛ فهو من شدّة ما لاقاه من مقاساة العذاب، وتداول السجون.

إذاً، ليَحْيَ هذا الهُدُوءُ المسيحيّ، وَلْيُحَيَّ هذا السكون!!!

أمّا المسيحُ عند نزوله من السماء؛ فهو إمّا مَلِكٌ يأتي في مجد أبيه مع ملائكته، وحينئذٍ يجازي كلّ واحد حسب عمله، كما في العدد (٢٧) من الإصحاح (١٦)

---

(١) صاحب مجلة «العمران».

(٢) راجع «دائرة المعارف» للفاضل البستانيّ اللبنانيّ، ومجلّة «العمران» للأنطاكيّ، و«مفتاح باب الأبواب» للدكتور الميرزا محمد مهديّ خان التبريزيّ نزيل القاهرة،(المؤلّف).

(٣) يحيى: هو صبح أزل.

من «إنجيل متّى»: ويرسل ملائكته فيجمعون من ملكوته جميع المعاثر وفاعلي الإثم، ويطرحونهم في أتون النار، كما في العدد (٤٠) من الإصحاح (١٣) من «إنجيل متّى» أيضاً.

وإمَّا وزير يشاطر المهديّ سلام الله عليه في أخذ الثأر، ودرك الأوتار، وتوحيد الدين، وإصلاح العالم كلّه.

هذا ما نعتقده فيه، وذاك ما يعتقده النصارى.

وكذلك سيرة مولانا الحسين صلوات الله عليه في رجعته ـ كما نطقت به الأحاديث التي منها عرفنا رجعته عليه السلام ـ فإنّه لا يدع لأعدائه شوكة إلّا خَضَدَها، ولا معثرة إلّا كسحها.

فهل تسنّى لـ«حسين عليّ» الانتقام من أعدائه حينما كان تترامى به المطامير، وتعاوره الضيق والاضطهاد الشديد؟

وهل اتّفقت على عهده ثورةٌ غير الغَدْراتِ الأُحاديّة من أصحابه، أو بإيمائه؟

لكن كلّما اقترفوا في ذلك إثماً قاسَوْا من جرّائه البلاء والانتقام بما كاد أن يأتي على رَمَقِهِمْ.

نعم، قامت على عهد «الباب» في إيران ـ على أشُدّها ـ حروب طاحنة، وثورات مبيدة، كثورة البُشْرُوئيّ والملّا محمد عليّ الزنجانيّ، وحركة قرّة العين بقزوين، إلّا أنّها وَضَعَتْ أوزارَها بقتلِ قوّادها، وفناءِ الجيوش.

ولَئِنْ بقيت ثورة الزنجانيّ إلى ما بعد «الباب» بقليل؛ فليس لـ«حسين عليّ» فيها ناقة ولا جمل.

هل وُفِّقَتْ دعوةُ «حسين عليّ» على عهده وحتّى اليوم؛ للإطباق على أرجاء العالم؟

وهل صَبَغَتْ بدعُتُه قارّةً عن آخرها؟

وعلى الأقلّ، هل كانت لزَقْيَته[١] رنّة تعمُّ بلداً من البلاد، أو قصبة من القصبات؟

هل احتنك ـ بدهائه ودسائسه ـ أرضَ مَقْصُودِهِ «عكّا»؟

هل دان به أهلوها جميعاً؟

لا ولا كرامة...

البروجرديّ

إنّ أمر «البهاء» سيوفّق للانتشار، فتبلغ جميعَ العالم سيطرتُهُ فتصلحه، وتعنو له الملوك، وتدين به الأمم، وإن تأخّر ذلك عن عصره، وإن يكن بمئات أو ألوف من السنين.

الغرويّ

خيراً رأيت، وخيراً يكون، حقّاً ما ورد: إنّ الرؤيا على ما عُبّر.

نِعْمَ الجواب أجبتَ لو صدقَتِ الأحلامُ.

قل لي: من ذا الذي أنبأك بهذا؟

وبماذا أذعنتَ بقوله؟

أم حدّثتك بذلك هواجِسُك؟

وعلى العَلّات؛ قل لي: ماذا صنع بالنُّصوص؛ من متواتر الأحاديث، وأعداد الأناجيل؟ والتي تقول:

---

(١) الزَّقْيَة: الصيحة والصَّرخة.

إنّ المسيح وسيّدنا السبط ـ عليهما السلام ـ هما اللّذان يباشران إصلاح العالم، ولا يكون ذلك إلّا عن سيطرة ملكهما، وهي من النصّ القطعيّ الذي سوف نبيّن ـ إن شاء الله تعالى ـ أنّه لا مسرح فيه للتأويل، وإنّما التأويل في الظّواهر المحتملة إذا كان هناك ما يضادّها من النصوص أو المعقول.

ولو حابيتك على ذلك؛ إذاً فما بال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأوصيائه عليهم السلام وما بال الأناجيل إذ نسبوا هذا الإصلاح العامّ إلى المسيح ـ أو هو والمهديّ ـ وإلى الحسين السبط سلام الله عليهم وبخسوا من يجري ذلك على يديه حقَّه، وكتموا منّته على البشر وحُسْنَ صنيعه، وتركوه ـ بنسبة ذلك إلى من نوّهوا به ـ رهينَ الخُمُولِ والنسيان؟!

ومن الهدي المسيحيّ: زهدُهُ الخارق، حتّى إنّه لم يتّخذ لنفسه داراً يسكنها.

وفي «الإنجيل» ـ عن قوله ـ: للثعالب أوجرة[1]، ولطيور السماء أوكار، وأمّا ابن الإنسان فليس له أن يسند رأسه[2]... إلى آخره.

أين هذا ممّن كان ينعّم في القصور الشاهقة بطهران، وبغداد، وأدرنة، وعكّا؟ تُلقى إليه الجفان، وتُهيّأ له الألوان، ولا تَسَلْ عمّا وراء ذلك.

ومن الهدي المسيحيّ: معجزاته الخارقة، إذ كان يبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى، ويخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله، وينبّئهم بما يأكلون وما يدّخرون في بيوتهم.

---

(١) الوِجار: جُحر الضَّبُعِ وغيرها.

(٢) «متّى»، الإصحاح الثامن (٢١).

نصّ على ذلك ـ كلّه ـ القرآن في ما أسلفناه من الآيات[١].

وفي «الإنجيل»: أنّه أشبع الألوف من الناس مرّتين من خمسة أرغفة أو سبعة، وفضل من كسراتها أمثالها.

راجع «متّى» الإصحاح (١٤) و(١٥). و«مرقس» الإصحاح (٦) و(٨). و«لوقا» الإصحاح (٩). و «يوحنّا» الإصحاح (٦).

وأنّه أبرأ بُرْصاً بمجرّد لمسه لهم، وردّ بصر عُميان، وأبرأ مُقْعَدين ومفلوجين، وأخرج الشياطين من المجانين، ومن يعتريهم الصرع، وشفى من الأمراض الصعبة، وأحيى أمواتاً.

راجع ـ أقلّاً ـ «متّى» الإصحاح (٨ و ٩) جميعاً، والإصحاح (١١) من العدد (٢) إلى (٦) والإصحاح (١٢) العدد (٢٢) والإصحاح (١٥) العدد (٣٠) وما وراءه. و «مرقس» الإصحاح الأوّل من العدد (١٣) والإصحاح (٣) إلى العدد (١٣) والإصحاح (٥) إلى العدد (٤٣) والإصحاح (٦) العدد (٥٥) وما بعده، والإصحاح (٧) من العدد (٢٤) إلى (٣٧) والإصحاح (٩) من العدد (١٤) إلى (٢٥) والإصحاح (١٠) من العدد (٤٦) إلى (٥٨). و«لوقا» الإصحاح الرابع من العدد (٣٣) إلى (٤٨) والإصحاح (٥) من (١٢) إلى (٢٦) والإصحاح السادس من (٦) إلى (٢٠) والإصحاح (٧) إلى (٢٤) والإصحاح (٨) من (٦) إلى (٥٦) والإصحاح (٩) من (٣٧) إلى (٤٢) والإصحاح (١٧) من (٢) إلى (٢٠) والإصحاح (١٨) من (٣٥) إلى آخره. و«يوحنّا» الإصحاح (٥) من أوّله إلى (١٠) والإصحاح (٩) إلى (٣٤)

(١) آل عمران: ٤٩.

والإصحاح (١٠) من (٢١) إلى آخره، والإصحاح (١١) من أوّله إلى (٥٤) والإصحاح (١٢) العدد (١) و (٢).

البروجرديّ

لا أسلّم لك أنّ ما ذكرته هي على حقيقتها، بل إنّ لكلٍّ منها تأويلاً يناسبه.

فكان المسيح يبرئ مِنْ بَرَصِ الجهل، ويبصّر القلوب العُمي، ويحيي موتى الضلال.

ولم يَخْلُ «البهاء» من هذه الفضيلة، فكم بَرِئَ على عهده من بَرَصِ الجهل أناسٌ سعدوا به؛ بدون لفظ «كُن» ظاهراً؟

وبظهوره بَرِئَ العالم من كلّ سقم وعاهة[١].

(١) هذا آخر ما وقفنا عليه من «الردّ على البابيّة والبهائيّة». المحقّق.

المحتويات

◙ ١ ـ أبحاث في القرآن الكريم / ٩ ـ ٢٣٨

كلمة في إعجاز القرآن الكريم ١١

سبب نزول القرآن الكريم ١٧

كيفيّة نزول الكتاب العزيز جملةً ومنجّماً ٢٧

أقسام سور القرآن الكريم ٣٤

فضلُ القرآن الكريم على جميع الكتب السماويّة ٣٦

دفع توهّم ٤٦

وجوه إعجاز القرآن الكريم ٤٩

أ ـ إعجاز القرآن من وجهة التأريخ ٥٢

ب ـ إعجاز القرآن الكريم من وجهة التصوير الفنّي فيه ٥٨

ج ـ إعجاز القرآن من وجهة الاحتجاج ٦٠

نزول القرآن الكريم على حرفٍ واحد من عند الواحد ٦٣

القراءات ٧١

المحكم والمتشابه في القرآن الكريم ٧٢

المزاعم حول المحكم والمتشابه ٩٣

الوجه في حصول المتشابه ٩٩

صيانة القرآن الكريم من النقص والتحريف ١٠٥

بحث حول مسألة خلق القرآن ١٢٣
الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ١٢٨
التفسير بالرأي ١٧٣
تفسير فاتحة الكتاب ١٨٠
البسملة جزء من كلّ سورة ١٩١
تفسير سورة التوحيد ٢٢٧
بحث في حقيقة الوحي ٢٢٩
فائدة في نزول القرآن مُنَجَّماً ٢٣١
علم المعصوم حضوريّ أم حصوليّ ؟ ٢٣٦

▣ ٢ ـ في الدفاع عن العقيدة / ٢٣٩ ـ ٤٣٣

الردّ على تقوّلات ابن حزم ٢٤١
تفنيد مزاعم ابن الخيّاط المعتزليّ ٢٥٢
ردّ على الشهرستانيّ ٢٦٥
في ردّ القاديانيّة ٢٦٩
بعض إسفافات القادياني ٢٧٠
ورطاته في الصِّفات الإلهيّة ٢٧٢
آراؤه في المعاد الجسماني ٢٧٤
مزاعمه الحُلُوليَّة ٢٧٦
ردّ على الأستاذ الطَنْطاويّ ٢٨٢

دعوى الهدى إلى الورع في الأفعال والفتوى

مناقشة علميّة لفتوى الوهّابيّة بهدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام ٣٠٥

البناء على القبور........ ٣٠٨

لفظ الحديث........ ٣١٣

سند الحديث........ ٣١٤

مدلول الحديث........ ٣١٦

ألفاظ الحديث........ ٣١٨

اتّخاذ القبور مساجد........ ٣٢٣

إيقاد السُّرُج........ ٣٢٦

منع دعوى وقف البقيع........ ٣٢٧

التوجّه إلى القبور........ ٣٢٨

النذر والاستشفاع........ ٣٢٩

التمسّح بالضرائح........ ٣٣٤

الترحيم والتذكير........ ٣٣٦

الخاتمة........ ٣٣٧

رسالة حول هدم قبور أئمّة البقيع عليهم السلام........ ٣٣٩

القطر الهنديّ والحالة الحاضرة في الحجاز........ ٣٦٣

مقالة تأبينيّة في فاجعة البقيع........ ٣٧٥

كتاب في فاجعة البقيع........ ٣٨١

الردّ على البابيّة والبهائيّة........ ٣٨٧